الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران01 أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر موسومة بـ:

العمران والاقتصاد في مدينة تلمسان خلال القرن التاسع عشر(19)

إعداد الطالب:

أوسليم عبد الوهاب

بإشراف:

الدكتور حمدادو بن عمر

لجنة المناقشة:		
الأستاذ الدكتور مهديد إبراهيم.....	جامعة وهران 1.....	رئيسا
الدكتور حمدادو بن عمر.....	جامعة وهران 1.....	مشرفا مقررا
الأستاذ الدكتور دادة محمد.....	جامعة وهران 1.....	مناقشا
الأستاذ الدكتور بن داهة عدة.....	جامعة معسكر.....	مناقشا
الأستاذ الدكتور بلبراوات بن عتو.....	جامعة بلعباس.....	مناقشا
الأستاذ الدكتور بوشنافي محمد.....	جامعة بلعباس.....	مناقشا

السنة الجامعية 1438-1439هـ/2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى عبد الرحيم وإخوته.....

أهدى هذا المجهود الفكري.

كلمــة شـــكر

لا يفوتني و أنا في اللمسات الأخيرة لهذا البحث الأكاديمي، إلا أن أتقدم إلى بالشكر المجزي، للأستاذ المشرف الدكتور بلقاسمي بوعلام رحمه الله ،صاحب الفكرة الأولى لهذا الموضوع، والدكتور حمدادو بن عمر،على تصويباته ،و مرافقته لهذا العمل،تنقيحا، وتوجيها ،وللّجنة الموقّرة،التي وافقت على مناقشة هذا البحث.

ولا يفوتني أيضا،أن أشكر كل الذين قدّموا لي يد المساعدة،من خلال تحميل بعض المصادر،أو من خلال التشجيع، و النصح .

موظفي أرشيف ما وراء البحار

موظفي مكتبة بلدية وهران

الأساتذة الكرام:

قبايلي هواري
بوعناني مصطفى
بجاوي محمد فؤاد
أمزيان عبد القادر
خلوفي بغداد

طالب الماستر :

مختاري أمحمد

و الله المستعان،و الله من وراء القصد

مـــقـــدمـــة

ما من شك ، أنّ الدّراسات التّاريخية المحلّية،قد أصبحت اليوم من الدراسات المشوّقة،و الأكثر توفيرا للفائدة العلمية،بما تأتي به من توضيحات جديدة،وما تسفر عنه من لبس،وعتم،و ستزداد قيمة هذا العمل فائدة،إذا ما كان موضوع البحث،متعلّقا بتاريخ العمران،و الاقتصاد،في مدينة تلمسان خلال القرن 19 .

هذه المدينة ذات الخصوصيات المتعددة، فقد كانت مركزا ثقافيّا،واقتصاديّا،وطنيّا،و جهوياّ،في الوقت ذاته،وكمدينة، ساهمت لقرون عدّة،في الموروث الحضاري الإسلامي في الجزائر.

هذا قبل أن تجد نفسها،مكرهة على تقبّل الغزو الفرنسي المسيحي، سنة 1842،حيث سعى هذا الأخير،إلى تغيير معالمها العمرانية الحضارية الإسلامية،وأوربة أحيائها،من حيث الأسماء،و الشّكل،وشق السّاحات،والباحات،على حساب المباني الإسلامية،و العمران المحلّي.

أمّا اقتصاديّا،فقد فُتحت أبواب المدينة، على مصراعيه،لهؤلاء الوافدين الأوروبّيين،و تحولت ،إلى سوق تروج فيها البضائع الأوروبية، وغابت عنها المنافسة الاقتصادية الشريفة،بحكم سيطرة الاستعمار على دواليب الاقتصاد.

في الحقيقة ،كان هذا الموضوع ،اقتراحا من المشرف السّابق،الأستاذ الدكتوربلقاسمي بوعلام،رحمة الله عليه، الذي اقترح موضوعا،ضّم تلمسان،وأحوازها خلال القرن19،في دراسة عمرانية،واقتصادية،واجتماعية، وكنت قد بدأت بجمع مادّته العلميّة ،لكنّ انتقال الدكتور بلقاسمي، للتدريس في عمان، جعلني أتّفق مع الدّكتور:" حمدادو بن عمر" ، على تقليص الموضوع ،حتّى يصبح بشكله الحالي، بعدما اتّضح لنا،أنّ هذا التحوير،لن يؤثر كثيرا على جوهر هذا العمل الأكاديمي،بل سوف يركّز توجيهه، نحو مدينة تلمسان فقط .

تكمن **أهمية هذا الموضوع**،في محاولة التعرّف،على التغييرات العميقة التي لحقت بالعمران في المدينة، وكيف استطاعت القوى الغازية،إعادة بناء مدينة جديدة بتلمسان ،في قلب المدينة القديمة ،لكن بشكل مختلف تماما،وكيف تمّ تسخير مقدّرات المدينة الاقتصادية،لصالح الفئات المحظوظة من المجتمع، وخاصة الأوروبّيين منهم، واليهود.

أما عن **سبب اختياره** فيمكن ذكر سببين رئيسيين:

السبب الأول : معرفة المراحل ،التي مرت بها المدينة،بحيث تحولت من حاضرة إسلامية،معروفة،إلى مجرّد مدينة أوروبية،لا تختلف كثيرا عن أي مدينة أخرى،بنيت على مساحة أرضية شاغرة.

السبب الثاني: التعرّف على القوانين العمرانية، والاقتصادية، التي سُنّت، وخطورتها، و النّوايا الاستعمارية المبيّتة من خلالها. وللتعمّق أكثر في هذا الموضوع، كان لابدّ من **طرح الإشكالية** التالية:

1- العمران

- ✓ كيف تعامل الاستعمار الأوروبي،مع العمران العربي الإسلامي في مدينة تلمسان؟
- ✓ ما هي أبرز، و أخطر، القوانين، و المراسيم، التي تم سنّها، من أجل سلب العمران، و الاعتداء عليه؟
- ✓ كيف تم تصوّر بناء المدينة الأوروبية الجديدة، في قلب المدينة الإسلامية؟
- ✓ أيّهما كان الأخطر، على العمران في تلمسان، العهد الإمبراطوري، أم الجمهوري؟ و كيف كانت بصماتهما، و تأثيراتهما؟
- ✓ فيما تمثلت مواقف التّلمسانيين من هذه السياسة العمرانية ،و هل استطاعت الحدّ منها؟
- ✓ أي الطوائف كانت أكثر استفادة،من سياسة العمران في مدينة تلمسان؟

2- الاقتصاد

- ✓ كيف استطاع الاستعمار الفرنسي،تنظيم الاقتصاد في المدينة،في السنوات الأولى للاحتلال؟
- ✓ كيف تكيّف الاستعمار،مع اقتصاد المدينة ذو الصبغة التجارية،و الحرفية؟
- ✓ من كان المستفيد، من ريع هذا الاقتصاد،و ازدهاره؟
- ✓ لماذا كان يصّر الكولون دائما،على ربط مدينة تلمسان،مواصلاتيا بوهران،عبر البّر،و السّكك الحديدية، و ربط تلمسان بأوروبا عبر البحر؟

كان لابدّ من البحث عن **المادة العلمية المناسبة،** للإجابة على تلك الإشكالية،و قد تم العثور بمركز الأرشيف بـ « Aix-en province »،بفرنسا،على مجموعة هامّة من الوثائق،أجابت عن جانب كبير من فرضيّاتنا،أمّا بعضها الآخر،فقد اقتصر بالإشارة من بعيد، إلى موضوعنا.

ولصياغة المدخل، تم توظيف مجموعة من المراجع ،و المصادر،من أمثلتها:

- André le cocq, Tlemcen Ville Française 1842-1871, L'administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Internationales, Tanger, 1940.
- L.Piesse,J.Canal,Les villes D'Algérie Tlemcen,Librairie Africaine et Coloniale, Paris,1889.
- L'abbé J.H, Bargés, Tlemcen, Ancienne capitale du royaume de ce nom, souvenirs d'un voyage, imp. orientale de Nicolas, meulan, 1859.

غير أنها تعاملت مع تلمسان،و كأنها هبة إلهية،منحت للاستعمار الفرنسي في الغرب الجزائري، معتبرة الأمير عبد القادر،أهم المناوئين له في هذه المدينة .

- **العمران**:

وقد تناولناه في ثلاثة فصول ، تمثّلت هذه المصادر الأرشيفية في:

الفصل الأوّل:

تمّ استغلال العلبة F80/N°786 ، نظرا لحجم المداولات الهامة التي حوتها، والتي ترجمت، نشاطات اللّجنة الاستشارية في المدينة، مابين 1842و1852،ولو أن أكثر ما وجدناه من مداولات، كان يعود إلى ما قبل1849،ولم يغطّ الفترة1849- 1852 بشكل كامل، كما تمّ استغلال العلبة 2m/184 وإن كانت بشكل أقلّ من الأولى. ومن بين أهم الوثائق المستغلّة

- Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

التي أعطت تفسيرات بخصوص العائلات التّلمسانية الفارة،أو العائدة،إلى تلمسان ،ومواقف الإدارة الاستعمارية منها،وتصنيفاتها لها،ثمّ العلبة 1M. Boite 03: °N خاصة وثيقة :

- Préfecture d'Oran, personnel administratif, inspection du District de Tlemcen par le préfet Majorel ,31 Mars 1855.

ضمت تقريرا رسميا مطوّلا، للوالي "ماجوريل"،عن الأحوال الاقتصادية،والاجتماعية، والعمرانية للمدينة،مع بعض الإحصائيات، التي كانت تخصّ تلمسان في عهد المحافظة المدنية

الفصل الثاني:

مثّلت فيه علبة Boite 1N/N°23 ،أهم علبة أرشيفية،لأنّها واكبت تطوّر مخطّط الرّص ،والتّسوية لتلمسان منذ1845،وحتّى المصادقة الرسميّة عليه سنة 1859،مرورا بالتعديلات،والانتقادات،التي وجّهت إليه،لكن افتقدنا فيها،إلى مشروع تلمسان، للرّص،والتّسوية، المؤرّخ في30 جوان1856 ،والذّي نال في الأخير، الموافقة الأميرية، وأصبح المخطّط النهائي للمدينة.

أمّا العلبة 2m/184،فقد اقتصرت الاستفادة منها،على التعويضات التي منحت للتّلمسانيين، عن العقّار المسلوب، وبعض المداولات، التي كانت لديها علاقة، بجهة التوسّع العمراني الجديد للمدينة Nouvelle Enceinte de la ville

الفصل الثالث:

كانت العلبة الأرشيفية 1N/N°23،ذات قيمة، خاصة ما كان له علاقة بمسألة شق الشّوارع ،والسّاحات الجديدة في المدينة،في العهدين الإمبراطوري، كما الجمهوري،ومسألة التعويض عن انتزاع الملكية،والمشاريع العمرانية المدنيّة، والعسكريّة،في المدينة، يضاف إليها ،رسائل العائلات التّلمسانية المتشكيّة إلى الإدارة الفرنسية،ورغم النقائص المسجّلة،على مستوى بعض الوثائق الأرشيفية،كبعض قرارات الحاكم العام الفرنسي،أو والي عمالة وهران،أو بعض

مداولات المجلس البلدي لتلمسان،والتي كان تواجدها،سيزيد في توضيح بعض الأمور،إلاّ أنّ ذلك، لم يؤثّر على النسق العام للبحث .

كما تّم استخدام بعض المراجع،خلال الفصول الثلاثة،ولو بشكل مكمّل،وبالرّغم من عدم دقّتها،من أمثلتها:

- André le cocq, Tlemcen Ville Française 1842-1871, L'administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Internationales, Tanger, 1940.

أمّا الرسائل الجامعية، فقد كان توظيفها قليلا،خاصة في الفصلين،الأوّل، والثّاني، بسبب أنّها لم تشر، إلى موضوع بحثنا،إلاّ من بعيد،وقد كانت كالتالي:

- Françoise, Vichat, Cinq Village de colonisation dans la région de Tlemcen (1848-1914), TER D'histoire contemporaine, sous la direction de Monsieur le PR. Philipe loupes et de Jacqueline. Herepain, Université de bordeaux III, 1985-1986.
- Abdellaoui, Malika , Tlemcen ,Une métropole Islamique sous la domination Française,1842-1908 ,Mémoire de maitrise sous la direction de Monsieur le PR j.l.triaud , Université de province, Faculté des sciences humaines d'Aix-en-Provence ,1998-1999.

كما تمّ توظيف بعض المصادر الصحفية،كالجرائد،الوطنيّة،والجهويّة، خاصة جريدتي: L'écho d'Oran, Le Mobacher ،وذلك في الفصل الأوّل،وبعض الجرائد المحلّية،خاصة جريدتي: Le courrier de Tlemcen, La Tafna في الفصل الثالث .

أمّا الملاحظة التي يمكن إبداؤها،حول هذه الجرائد،هي أنّ الجرائد الجهوية،خاصّة،كانت مواكبتها للأحداث العمران الاستعماري، أقلّ ،من الجرائد المحلّية.

- **الاقتصاد** :

وقد تناولناه في فصلين- الرابع والخامس-

الفصل الرابع:

حيث غطّت فيه العلب الأرشيفية،حيّزا هامّا من مادّته العلمية،خاصّة F80/N°786: التي تمّ توظيفها ،من خلال التنظيمات الضريبية ،التي عرفتها مدينة تلمسان، في عهد اللّجنة الاستشارية،وسياسة التصرّف بالعقّار التّلمسانى،الذي طبّقته هذه الأخيرة،وخاصة الكراء،إضافة إلى تشجيع الزراعة الحضرية في تلمسان ، وأهمّ المنتجات الفلاحية على مستوى المدينة.

أمّا العلبة الأرشيفية 2m/184 : فقد رصدت استخدام اللّجنة الاستشارية،لزيت الزّيتون لحث التّلمسانيين على دفع الضرائب،كما ضمّت إحصائيات هامة،عن بعض المنتجات من الخضر،والمواشي المذبوحة في المذبح البلدي،وتقارير رسمية،نابعة عن عمالة وهران، حول الأسواق اليوميّة بتلمسان،وأسعار بعض المواد الاستهلاكية كالخبز،بالإضافة إلى تقارير حول معاصر زيت الزّيتون بالمدينة.

و تعلّقت العلبة الأرشيفية 2N/19و2N/ 22 : على التوالي،بأرشيف بناء المذبح البلدى، والفندق العربى مع مخطّطات للمكانين،وعن التكلفة الماليّة، لكليهما.كما اقتصرت العلب الأرشيفية التّالية:1m/1و1m/3و1m/6،على تقارير اقتصادية رسمية، وإحصائيات، خاصة بالعهد الأمبراطوري في تلمسان.

كما تمّ توظيف مقال موسوم بـ:

- Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, in Actes du 86e Congrès, national des sociétés savantes Montpellier 1961, Imp Nationale,Paris1963.

و الذّي أفادنا كثيرا لفهم الأحوال الاقتصادية لتلمسان ،ولو انّه يعاب عليه، ضعف الدّقة ،والتركيز، في بعض محطّاته،بالإضافة إلى المرجعين الموسومين بـ:

- André le cocq, Tlemcen Ville Française 1842-1871, L'administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Internationales, Tanger, 1940.
- ……, Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision .de Tlemcen, société anonyme des imprimeries et papeteries L Fouque, Oran, 1941 .

والصادرين ،عمّا عرف بـ *جمعية أصدقاء تلمسان*حيث كانت الفائدة منهما كبيرة، رغم أنّ المرجعين،كانا بصدد تمجيد القوّات الغازية بتلمسان، وإبراز دورها، في إعادة بناء اقتصاد تلمسان،بعد 1842.

أخذ الأرشيف الصّحفي، أهمّيته في هذا الفصل ،وخاصة جريدة L'écho d'Oran،وبدرجة أقلّ ، جريدتي: Le Mobacher ، و le courrier D'Oran .

الفصل الخامس:

كان هذا الفصل، أقلّ الفصول تغطية بالأرشيف الرسمي،باستثناء استثمار العلبة1ô/21،لتغطية عنصر مراقبة الموازين، والمقاييس،و العلبة 2m/184 لتغطية حركة القوافل التجارية إلى تلمسان،وأخيرا، العلبة 30h/30 التي عالجت مسألة الاعتداء، على قافلة " ديدى بن طيّب"بمنطقة "أولاد نهار"، بالشريط الحدودي لإقليم تلمسان ،سنة 1876.

ولتفادى نقص الأرشيف،عمدنا إلى تعويضه، بالكمّ الهائل، من الجرائد الصادرة في ذلك الوقت،والتي جاءت على شكل مساءلة، من القرآء للمجلس البلدي بتلمسان،أو خبر من مراسل بالمدينة،أو تحقيق مطول،أو مداولات للمجلس البلدي بتلمسان،أو حق ردّ من هذا الأخير،أو أي مسؤول آخر، أو حتى خبرا عاماّ، فكانت المحلّية منها خاصة:

- Le Courrier de Tlemcen ، La Tafna

و عددين اثنين من الجريدة الاشتراكية الراديكالية السّاخرة :

- L’impartial Tlemcénien

و الجهوية كـ:

- L’écho d’Oran

والوطنية كـ:

- Le Mobacher

وقد استدعت منآ هذه الجرائد، البحث عن مادّتها العلمية، المناسبة لموضوع بحثنا،في عدّة مئات من الأعداد.

إضافة إلى هذه المصادر، طعّمناها بمصادر مطبوعة أخرى، و قد كانت ذات فائدة، في تتبع مشاريع السكة الحديدية، وربط المدينة بنقاط التصدير.

- Lescure, Etudes sur les nouveaux Impôts Projetés, et sur la Ligne Ferrée qui doit desservir Tlemcen, Oran, Pothier, 1878.
- L.Piesse, J.Canal, Les villes D’Algérie Tlemcen, Librairie Africaine et Coloniale, Paris,1889.
- Charles, Lallemand, L’ouest Algérien, Chalamel et C, Paris, 1891.

أمّا عن المصادر غير الأرشيفية،فقد تم استخدام على سبيل المثال:

- L’abbé J.H, Bargés, Tlemcen, Ancienne capitale du royaume de ce nom, souvenirs d’un voyage, imp. orientale de Nicolas, meulan, 1859.

و كان تأليف هذا المصدر،ناتجا عن رحلة،قام بها "بارجيس"،إلى مدينة تلمسان،وأحوازها،سنوات قليلة بعد الاحتلال الفرنسي،لكن هذا المصدر، لا يخلو من إشادة،بالدور الحضاري للاستعمار،في ثوب من أبهر بحضارة الشرق الإسلامي !

وقد تم استخدام هذه المادة العلمية، بشكل منهجي، تمّ فيه إنجاز مدخل، وخمسة فصول:

مدخل: وقد كان موسوما بـ مدينة تلمسان: من سقوط الحكم المركزي بالجزائر إلى الاحتلال الفرنسي النهائي 1830-1842.

تم فيه التطرّق، إلى وضعية المدينة أمنيا،و اجتماعيا، و سياسيا،بعد زوال الخلافة العثمانية سنة 1830، مرورا بالاحتلال الأوّل لتلمسان سنة 1835،وانتزاع الأمير عبد القادر لها، والإصلاحات التي باشرها،ومن بينها عملية تحصين المدينة،ثم الاحتلال النهائي لها سنة 1842،وما سبقه من تحالفات، مع القوى المحلية الصوفية، المعادية لسلطة الأمير،ورغبة الاحتلال الفرنسي، في السيطرة على المدينة ،مهما كان الثمن غاليا.

فصل أول: موسوم بـ : مدينة تلمسان 1842-1852 تحت إدارة اللّجنة الاستشارية

تم التطرق في **المبحث الأول**، إلى تأسيس اللجنة الاستشارية،و الدور الذي أدّته،المتمثل في إيواء الجيش، و رصد العقار الشاغر، أما **المبحث الثاني**،فقد تم تخصيصه لأوجه التصرف بالعقار في تلمسان،من خلال البيع،والإيجار،و عقود الامتياز،بمقابل، أو بدون مقابل.أمّا **المبحث الثالث**،فقد تم التعرض فيه، لأهم القوانين،و المراسيم،التي أصدرت في ميدان العقار،مع استرداد بعض التلمسانيين لعقاراتهم،وفق شروط معينة، أو من خلال المقايضة بعقارات أخرى،أو بالمقابل النقدي،أما **المبحث الأخير**، فقد تم تخصيصه،إلى المحاولات الأولى، من طرف اللجنة الاستشارية من اجل تهيئة المدينة، بالنظر إلى خصوصياتها،و مواقعها المدنية و العسكرية.

فصل ثان : موسوم بـ : مشروع مخطط الرص و التسوية وبناء المدينة الجديدة بتلمسان 1845-1859:

تم التطرق في **المبحث الأول** إلى أساسيات إنشاء المدينة الجديدة، و التي تمثلت في اقتراح مخطط هندسي،و تحويل الحي اليهودي، إلى موطئ قدم، يبدأ منه

التوسع عبر المدينة،ثم حجم الوعاء العقاري الأقصى، الممكن لتوسع المدينة الجديدة، أما **المبحث الثاني** فقد تم تخصيصه، إلى التحالفات التي رافقت،اقتراح هذا المخطط الهندسي،وذلك ما بين 1845-1852، وقد تمّ تخصيص **المبحث الثالث**، إلى مختلف الآراء المعارضة،و الاعتراضات،و الخبرة التي رافقت هذا المخطط،تعديلا، وتصحيحا 1852-1855، أمّا **المبحث الأخير**، فقد تم تخصيصه،إلى النهاية الإيجابية، التي عرفها المخطّط،و تحوله من مشروع مخطط ،إلى مخطط نهائي،وذلك ما بين 1856-1859.

فصل ثالث : موسوم بـ : العمران الاستعماري بمدينة تلمسان خلال العهدين الإمبراطوري، و الجمهوري 1860-1899.

تمّ التطرق في **المبحث الأول**، إلى عملية الرّص و التسوية في تلمسان، ما بين 1860-1870(العهد الإمبراطوري)، الذي نتجت عنه عدة شوارع، أبرزها المعصرة، خمينيس،و السكّاك،إضافة إلى مشاريع عسكرية أخرى،أمّا **المبحث الثاني**،فقد تم التطرق فيه،إلى إنجازات العهد الجمهوري 1870-1899 ،مثل شارع هايدو،ياغمراسن، و شارع فرنسا،و اهتم **المبحث الثالث**،بالمؤسسات المدنية التي كنت تحتاجها تلمسان،كـ: دار البلدية،و إنشاء المدارس ، و المؤسسات الخدمية الأخرى، أمّا **المبحث الأخير**، فقد تم تخصيصه لشكاوى، و اعتراضات التلمسانيين،على السياسة العمرانية المنتهجة.

فصل رابع :موسوم بـ : اقتصاد مدينة تلمسان من الاحتلال إلى نهاية العهد الإمبراطوري 1842-1870.

تم التطرّق في **المبحث الأول**، إلى البدايات الأولى للاقتصاد الاستعماري في المدينة،الضريبي و العقاري،و استخدام الأملاك الحبوس في إنعاش الخزينة المالية، أما **المبحث الثاني**،فقد خصص للزراعة الحضرية،ولجذورها،واهتمام الاستعمار بها،و تركيزه على الزراعات الرائجة،وتمّ التركيز في **المبحث الثالث**، على التجارة الداخلية في تلمسان،تنظيما و أداءا، و أهمّ المؤسسات الاقتصادية، التي تم إنشاؤها في تلك الفترة،و اهتم **آخر مبحث**،بالتجارة الخارجية، عبر محوريها الرئيسيين، تلمسان- وهران،و تلمسان- المغرب ،و المشاكل التي كانت تعيق التجارة الخارجية.

فصل خامس: موسوم بـ : اقتصاد مدينة تلمسان خلال العقود الثلاث الأولى من العهد الجمهوري1870-1899.

تطرّق فيه **المبحث الأوّل**، إلى تنظيم الأسواق في تلمسان،بما في ذلك مراقبة الأوزان،والمقاييس،والمقاهي العربية،وتوزيع الأسواق عبر المدينة،وتحديد شروط أدائها،ومواعيد مزاولة نشاطاتها.أمّا **المبحث الثاني**،فقد تمّ تخصيصه،للتعرّف على الفوارق الاقتصادية، التي كانت قائمة مابين الاقتصاد المحلّى التّلمساني، والاقتصاد الأوروبي،هذا الأخير الذي، زعزع مكانة الاقتصاد الأوّل.اهتمّ **المبحث الثالث**،بالأزمات التي رافقت الاقتصاد في تلمسان،من اقتراض فاشل،من طرف المجلس البلدي،وانتشار النقود الأجنبية،والمزيّفة،وحالةالركود الاقتصادي،واستفحال خطر الكوارث الطبيعية،والبشرية ،كالجفاف والمجاعة.

أمّا **المبحث الرابع**،فقد تطرّق إلى الأماني، والطموحات الاقتصادية ،التي كان يعقدها الأوروبيون، على ربط المدينة بالسكك الحديدية،تمهيدا لأخذ زمام المبادرة الاقتصادية،والوقوف صوب وهران ،والمنافسة الشديدة التي كانت تبديها لتلمسان،ورسم آفاق جديدة من التنمية، والرّخاء.

و عن **المنهج العلمي**، المستخدم في هذا البحث الأكاديمي،فقد تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي،و ذلك عند حاجة البحث له،كما تمّ استخدام المنهج التحليلي المقارن ،والذي استطعنا من خلاله، تحليل الوثائق التاريخية، ومقارنة الأحداث ببعضها البعض،للتوصّل إلى نتائج سليمة.

لا يخلو أي بحث أكاديمي من **صعوبات**، قد تمثّل اختبارا حقيقيا، لرباطة جأش الباحث، كما تمثل المحّك الحقيقي لشخصيته، و قد صادفتنا بعض الصعوبات، أبرزها:

- قلة الأرشيف الذي يعالج اقتصاد المدينة،مقارنة مع العمران،وسوء ترتيبه،مقارنة مع أرشيف العمران.
- صعوبة الخط التي كتبت به بعض الوثائق الأرشيفية، ممّا يجعل استثمارها صعبا للغاية.
- فقدان أعداد هامّة من جريدتي: Le Courrier de Tlemcen ، L'écho d'Oran التي، كان بإمكانها إن توفّرت ،الإجابة على عدّة تساؤلات

- تأثر بعض الوثائق المهمّة، بالعامل الإنساني، و الطبيعي، ولو أنّ عددها كان لحسن الحظ قليلا.

و على العموم، نتمنّى أن يروق هذا العمل الأكاديمي قارئيه،وأن يكون عملا راقيا، لغة،و علما،وإخراجا،وأن يكون إضافة للعمل الأكاديمي حول تاريخ تلمسان،والتاريخ المحلّي عموما، ولو أنّ أي عمل، في حقل البحث التاريخي، يحتاج دائما إلى التصويب، والتعديل،كما أنّ الإجماع حول أفكاره،ونتائجه،غاية لا تدرك دائما، لأنّ منبعه ، نشاط إنساني، يشوبه النّقصان،ويعتريه النّسيان .

مـــدخـــل

تلمسان من سقوط الحكم المركزي بالجزائر إلى الاحتلال الفرنسي النهائي 1830-1842

شهدت مدينة تلمسان، خلال عشرية،ونيّف، التي تلت احتلال الجزائر،تطورات سياسية دراماتيكية،وصراعات ما بين القوى الإثنية المؤثرة داخل المدينة، من "كراغلة"، و"حضر"، بشكل خاص،حيث تجسّدت خلالها، رغبة " حضر" تلمسان، في البحث عن سلطة بديلة،عن سلطة الحكم المركزي البائد،الذي انهار، بعد معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830،و كان الولاء للدولة الشّريفية المغربية عنوانا له،كما تجسّدت أيضا،رغبة "الكراغلة"، في قبول حكم الغازي الفرنسي، و التحالف معه،و الإجماع على رفض حكم قائد جرائري، كالأمير عبد القادر،الذي تمسّك بهذه المدينة إلى آخر لحظة ،لما كانت تمثله من قيمة في نفسية هذا القائد ،و في إقليم الغرب الجزائري.

أمّا اليهود ،فلم يظهر لهم موقف، و إن كانوا على ممر الزمن،يستنجدون دائما بالأقوى لقضاء حوائجهم، و مصالحهم،و بشكل عام،يمكن تتبع التطورات السياسية التي مرت بها المدينة، ما بين 1830 - 1842 ،من خلال ما يلي :

1 – حضر تلمسان على بوصلة الدولة الشريفية المغربية جويلية 1830-نوفمبر1832

ما أن سقطت مدينة الجزائر بأيدي الغزاة الفرنسيين، في جويلية 1830،حتى انعكست كل أنواع الفوضى على سكانها من "كراغلة"، و"حضر"، وأدّت في نهاية الأمر، إلى الإضرار بالمدينة،حيث سجّل "أندري لوكوك" André Lecocq ما يلي:"لقد حدثت فوضى كبيرة ،داخل الريف التّلمساني كما المدينة،حيث نشبت الصراعات الداخلية، ما بين "الحضر" ،و "الكراغلة"،و حدثت أعمال سرقة،وحرائق،وتعرّضت تلمسان بشكل كبير، للخراب" [1].

[1]-André le cocq, Tlemcen Ville Française 1842-1871, L'administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Internationales, Tanger, 1940,P 03.

انتهزت الدولة الشريفيّة المغربية الوضع،محاولة التوسّع على حساب المدينة الحدودية،فيما يشبه تكملة لنوايا توسّعية،كانت تعود إلى عهد" المرينيين"، ولهذا الغرض،فقد رأى سلطان المغرب، فيما يتعلق بردة فعله في ديسمبر 1830،السيطرة المفاجئة على المدينة[1].

أمّا "حضر" مدينة تلمسان،و قد كانوا من أحفاد العرب الوافدين إلى الجزائر ،فقد استقبلوا المغاربة بحفاوة،مانحين إيّاهم ثقتهم،خاصة ،و أنّ السلطان المغربي "عبد الرحمن"،كان يحضى بقيمة دينيّة في إفريقيا الغربية،أمّا " الكراغلة"، فقد تحصنوا داخل قلعة" المشور"،رافضين أيّ تفاهم ،مع هذه السلطة الجديدة[2].

و لم يكن موقف "حضر" تلمسان آنذاك،موقفا شاذا، أو نادرا،بل اقتدت به عدة مناطق كـ"معسكر" ،و "مليانة"،و "المدية"[3].فلطالما تحمّل هؤلاء الحضر في تلمسان،سطوة"الكراغلة"،و استئثارهم بالحكم، في ظل السّلطة التركية،وقد كانت من أوائل الذين سقطوا، في أحضان المخزن،لتجنّب الوقوع تحت الهيمنة الفرنسية[4].

عمل المخزن المغربي حتى خريف 1830،على ضمان تواجده بمدينة تلمسان،من خلال إرسال ممثّل عنه، هو المولى "علي"، ابن أخ السلطان "عبد الرحمن"،وقد كان فتى في سن المراهقة، لم يكن قد بلغ بعد السادسة عشر من العمر،كانت ترافقه قوة من الفرسان،بتعداد ضعيف، لا تتجاوز المئات،و للمحافظة

---

[1] - Ernest, Capendu,La Popote, souvenirs Militaires D'Oran, Amyot, Paris,1865,P 227.

[2]- أنظر : Le commandant ,De Pimodan ,Oran, Tlemcen Sud Oranais 1899-1900 ,Honoré Champion ,Paris, 1903,P 56.

كان مصطفى بن إسماعيل،من قبائل "الزمالة" و "الدوابر"،وكان قد أكّد ولاءه للسلطان المغربي عبد الرحمن،في جانفي 1831، و التقى مبعوثه الخاص، وسيكون هذا الأخير، قائدا على الكراغلة المتحّصنين بـ "المشور" ،أنظر : Colonel,Walsin,Esterhazy,Notice Historique sur le Maghzen D'oran,Perrier,Oran,1849, P 16 .

[3]-أنظر: J.Grasser, Rôle Social de la France Dans L'Afrique Du Nord ,Crés et Cie, Paris, Sans date ,P 36 .

[4] - Ibidem .

على تبعية مدينة تلمسان اسميا،عيّن المخزن المغربي "سي محي الدين عبد الرحمن" خليفة،وعيّن"محمد بن نونة "كـ "باشا " [1]. على أن خليفة السّلطان" عبد الرحمن"،سرعان ما عاد إلى المغرب، بعد تهديد فرنسا بقصف مدينة "طنجة".

لكن ما الذي كان يشغل بال المخزن المغربي، من خلال هذا الاهتمام المتزايد بمدينة تلمسان؟ وهل كان هدفه التوسّع الإقليمي فقط؟

كان السلطان "عبد الرحمن"، صاغيا جدا لمطالب"حضر" تلمسان،لكنّه في الوقت أيضا،كان يخشى أن يؤدي الجوار المباشر، لقوة كبرى أوروبية متمركزة بالجزائر، عوض الأتراك،إلى خلق ظروف جديدة،و خطيرة على مملكته [2].

أما يهود تلمسان، فقد التزموا الحياد خلال ذلك الصراع،و بقي حيّهم الواقع ما بين "المشور"، و الأحياء العربية الأخرى،منطقة محايدة،و كان ساكنته يتلقون جزءا من الضربات [3].وقد فضّل فريق هام منهم،الفرار مؤقتا، من مدينة تلمسان المضطربة،نحو مدينتي "مستغانم"،و "وهران"،أين وجدوا الإغاثة الكريمة، من طرف مواطنيهم [4].

سعت الإدارة الاستعمارية العسكرية ،إلى القضاء على كل العقبات،التي قد تعترض طريق انتزاعها لمدينة تلمسان،بعدما رأت مطامع الدولة الشريفية تتزايد يوما بعد يوم،و لحسم الأمر بشكل نهائي ، أرسلت موفدا عنها إلى المغرب هو السيد:"مورناي" Morney،عقد خلاله اتفاق 04 أفريل 1833بـ "مكناس"،والذي حصلت أفريل 1833بـ "مكناس"،والذي

---

1 - André , Le Cocq, Op.cit ,P 04.

بالنسبة للقايد "بن نونة" ،نجد له تسمية أخرى هي "بن نورة" أنظر: L.Piesse , J.Canal,Les ville D'Algérie Tlemcen,Librairie Africaine et Coloniale, Paris,1889,P 46.

2- J.Grasser, Op.cit, P 35.

3- Le commandant ,De Pimodan,Op.cit, P 56.

4- Arséne, Berteuil, L'Algérie Française ,Tome 2 ,Dentu,1856,P 17.

حصلت فرنسا بموجبه،على عدول السلطان عن مدينة تلمسان، وأقاليمها [1].

وبشكل عام،بقيت مدينة تلمسان، منقسمة على نفسها، ما بين " حضر "عرب،و"كراغلة" أتراك،حتّى بعد مبايعة القبائل للأمير عبد القادر، على الجهاد في 27 نوفمبر 1832،يؤججهم العداء التاريخي،و تتنازعهم الميول السياسية للأطراف الأجنبية، التزم فيها "الأتراك"،و" الكراغلة" ، قلعة "المشور" من جهة،و من جهة أخرى،أصبح الحضر أسيادا للمدينة [2].

و بظهور قوة الأمير عبد القادر،و إرادته في إخضاع المدينة ،تغيّرت المعالم السياسية لتلك الأخيرة،و تسارعت فيها الأحداث بصفة ملحوظة،بشكل أخذ فيه الصراع، ما بين " الكراغلة الأتراك"،و"الحضر"،صراع المحليّ، ضد الأجنبي،ذلك الصراع،الذي سوف يجمع الأمير عبد القادر ممثل السلطة المحليّة،بجيش الاحتلال الفرنسي.

2 – من مطالب الأمير في مدينة تلمسان إلى الاحتلال الفرنسي الأول للمدينة 1832-13 جانفي 1836

لم تمض بضعة أشهر، على مبايعة الأمير عبد القادر،حتى ظهر في جويلية 1833، في فرقة من جيشه أمام قلعة "المشور"،لكن "الكراغلة الأتراك" رفضوا الاستجابة له، من أجل دخول المدينة،و صدّوا مداخل قلعة "المشور"،و بما أن الأمير، لم يكن يملك المدفعية،لضرب تحصيناتهم داخل هذه الأخيرة،لهذا فضّل العودة إلى "معسكر"، بدل الدخول في مقاومة مشكوك بها [3].

1- V.A. Dieuzaïde, Histoire de L'Algérie 1830-1878, Tome 1, Association Ouvrière, Oran 1880, P180.

2- Charles, Lallemand ,L'ouest Algérien, Chalamel et C,Paris, 1891,P 74.

أما من حيث التموضع الجغرافي،فقد التزم الكراغلة الأتراك، الأحياء الجنوبية ،و الغربية من المدينة،بينما تموضع الحضر، في المناطق الشمالية، و الشرقية منها.أنظر: . L.Piesse,J.Canal, Op.cit , P 42

3- L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P 43.

كان "الكراغلة الأتراك"، بحاجة إلى قائد كاريزمي كـ "مصطفى بن إسماعيل"،من قبائل "الزمالة"، و"الدوايرة"، للدفاع عن مصالحهم ،حتّى و إن لم يكن من طائفتهم،لكن علاقته الجيدة بجيش الاحتلال،وبالجنرال "ديميشال"،Desmichels كانت تفرض نفسها،خاصة، و أنه كان قد قدّم لهم خدمات جليلة،عندما استعان به الجيش الفرنسي،و بقبائل "الزمالة"، و "الدوايرة"،التي فضّلت خيار العمالة على المقاومة،وجسّدت شعار "بندقية للإيجار".

يبدو أنّ خيوط ذلك التحالف، قد بدأت تنسج ما بين ربيع، و خريف 1834 لثلاثة اعتبارات:

أوّلهما: أنّ "مصطفى بن إسماعيل"، و بإيعاز من الإدارة العسكرية الفرنسية،فاجأ جنود قوات الأمير عبد القادر يوم 12 أفريل 1834،التي كانت قد غزت لتوها مواقع قبيلة "الزمالة"، و "الدوايرة"،محققا بعض الانتصارات.

ثانيهما:انفراط خيط الولاء الهشّ، الذي كان يدين به "مصطفى بن إسماعيل"، إلى الأمير عبد القادر،و تحوله إلى مارق، و خارج عن القوانين،والأعراف، التي سنّتها دولة الأمير عبد القادر[1].

أمّا ثالثهما: فهي الإستراتيجية الجديدة، التي أصبحت تتخذها الإدارة الاستعمارية، وذلك بالتوغل أكثر في التراب الجزائري، و العمل على إيجاد مراكز سلطة بـ تلمسان، و معسكر ،و مستغانم،بدل ترك (مركز)واحد فقط،يوسع سيطرته على كل عمالة وهران [2].

و هذا ما جاء فعلا،في توصيات الحاكم العام الفرنسي، إلى الجنرال "ديميشال"،في رسالة بتاريخ 24 نوفمبر 1834،و كان هذا نوعا من الارتداد على اتفاقية "ديميشال"، الخاطفة في فيفري 1834،بعد أن تخلّت فيها الإدارة

---

[1]-أنظر: إسماعيل العربي،المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1982،ص 60.

[2]- Gabriel, Esquer , Collection de Documents Inédits sur L'Histoire de L'Algérie Après 1830,Librairie ancienne ,Paris 1926, P 136.

الاستعمارية، وخاصة عمالة وهران ،عن سيادتها عن كل المنطقة الداخلية،بدءا من الحدود مع المغرب، حتى "الشلف" ! [1].

انسحب "مصطفى بن إسماعيل" نحو تلمسان،خوفا من ردة فعل قوية للأمير عبد القادر، جراء خيانته، و تحصّن في قلعة "المشور"، بمساعدة "الكراغلة الأتراك"،ورغم أن الأمير، كان قد تابع مسيرة هرب هذا الأخير،إلا أن قواه قد خارت أمام الجدران العالية للقلعة [2].أصبحت خيوط التحالف ،وشروطه، داخل أسوار هذه الأخيرة، تنسج برويّة، ما بين "مصطفى بن إسماعيل"، و "الكراغلة الأتراك "،بقيادة القايد "سي حمادي" ،بشكل أصبحت معه تلمسان،عند نقطة الهرب من (أيدي) الأمير[3].

حاول الأمير عبد القادر بعد نهاية 1834، اتخاذ موقف حاسم من" الكراغلة"،حيث أبقاهم تحت مراقبة لصيقة،خاصة لما علم أن الماريشال "كلوزيل" Clauzel،ينوي التوجّه إلى تلمسان لإغاثتها،و تقديم العون لحلفائه هناك! ،حيث قام بإقالة القايد السابق لتلمسان "سي حمادي "،و أعاد لـ "بن نونة" مهامه كقايد على تلمسان،بعد أن تصالح معه[4].

شكّلت سنة 1835، أوج العلاقات المصلحية ما بين" الكراغلة" ،و إدارة الاحتلال الفرنسي،خاصة في عهد حاكم وهران "تريزال"Trezel،إذ جاء ممثل الكراغلة "محمد برصالي" شخصيا، بعد معركة "المقطع"،للاتفاق معه،محاولا الحصول على تعيين كـ "باي" لتلمسان [5]. حملت صائفة 1835أيضا، رسالة استغاثة من "الكراغلة" إلى "تريزال" شخصيّا،حيث أرسل إلى الحاكم العام الفرنسي

1- V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P 378.

2- Charles, Lallemand, Op.cit, P 74.

3- L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P 43.

4- Ibidem.

5- André , Le Cocq, Op.cit ,P 05.

يوم 23 جوان 1835 يقول: " لقد طلب مني "مصطفى"، و "كراغلة" تلمسان الإغاثة في السابق،غير أنني لم أستطع مدهم بالأسلحة،و الذخيرة الحربية، والغذاء،لأن الأمير قام مؤخرا، بتخريب جزء من محصولهم" [1].

فكّر الحاكم العام الفرنسي "كلوزيل"،بإيجاد طريق آخر غير الطريق البري، يتيسّر فيه إيصال الإغاثة، والأسلحة للمحاصرين بقلعة "المشور"، لهذا أراد في أكتوبر 1835 ،السيطرة على جزيرة "رشقون" القريبة من تلمسان، و العمل على أن تكون نقطة مراقبة لساحل إقليم تلمسان،لكن المقاومة المحلية، أفشلت ذلك الهدف،حيث توافد عدد غفير على ضفاف البحر،بطريقة منع فيها كل أنواع الرسو[2].

و رغم أن مدينة تلمسان، كانت عصية على جند فرنسا،إلّا أن الحاكم العام الفرنسي "كلوزيل"،يكون قد استبق الأمر،فبعد انتزاع مدينة معسكر من الأمير عبد القادرفي ديسمبر 1835، أصدر مرسوما في الشهر ذاته، يقضي بتعيين "مصطفى المقلّش" باشا على تلمسان،و حصر ما سمّاه المرسوم،بـ "حدود بايلك تلمسان"[3].

[1]-Gabriel, Esquer , Op.cit, P 499.

[2]- V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P 20.

[3]-أنظر : .Ibid, PP 27-28

كان القرار قد حدد بايلك تلمسان شمالا بالبحر،و جنوبا بالصحراء،و غربا حتى مملكة المغرب،و شرقا حتى واد المالح.

لم يمنع تعرّض"الكراغلة" للحصار،من الاتصال بالمارشال "كلوزيل" مع بداية شهر ديسمبر ،1835عبر تاجر عربي،لكنّ القائد الفرنسي أجابه، بأنّه لا يملك الاعتماد المالي الكافي، لتسيير حملة إلى تلمسان،كما أن هذا الأمر،لم يكن منظورا قبل مغادرته لفرنسا،رغم رغبته الشديدة في ذلك،بالإضافة إلى أنّه، لا يستطيع القيام بهذا الأمر إلّا إذا استشار "باريس"،لكنّه اقترح على الوسيط،أن يدفع "الكراغلة" نفقات الحملة من أموالهم،و بما أن التاجر العربي كان يعرف جيدا، الظروف الصعبة التي كان يعيشها هؤلاء منذ خمس سنوات،فقد قبل مقترحات الماريشال "كلوزيل" نيابة عنهم [1].

راسل الماريشال "كلوزيل" في 18 ديسمبر1835، وزير الحرب الفرنسي، مستأذنا إيّاه بالخروج في حملة لإنهاء حصار مدينة تلمسان،واحتلال قلعة "المشور،و بالفعل،وصل الردّ يوم 04 جانفي 1836،حيث تحرّك في اليوم الثامن منه، على رأس جيش قوامه أكثر من 7000 رجل،مؤلف من ثلاثة ألوية،و بالنظر إلى ما كان يحدث بـ تلمسان،و السرعة التي تم فيه تجهيز قوات غازية معتبرة،يكون الماريشال "كلوزيل"،قد فضّل العدول عن المفاوضات،التي كانت جارية بينه، و بين الأمير عبد القادر[2].

تزايدت مع بداية سنة 1836، وتيرة حصار الأمير عبد القادر لقلعة "المشور"، بعد فقدانه لمدينة معسكر،فقد عمل على تأديب قبائل صحراء "أنقاد"، الموالية لجيش الاحتلال الفرنسي،والتي جاءت لفك الحصار على القلعة، و إغاثة من

---

[1]-أنظر : V.A. Dieuzaïde,Op.cit, PP 38-39.

حسب "بليسي" Pellissier،فإنه من الخطأ اعتبار هذا الحدث حقيقيا،لأن "كلوزيل "Clauzel لم يسجّل ذلك في تفسيراته Explications سنة 1837،و اقتصر على فرض الضريبة على الأغنياء من الكراغلة،لعلمه بأن الشعب الموجود بالقلعة،شعب فقير. أنظر: E.Pellissier,Annales Algériennes,Tome 3 , Anselin et Gaultier,Paris,1839,Marge N°1,P 54.

[2]-أنظر : E.Pellissier, Op.cit, P 47.

أما ألوية الجيش،فقد كانت تحت إمرة الجنرال "بريقو" Perrégaux ،و"دارلونج" D'arlanges ،و العقيد "فيلموران"Vilmorin، أنظر: V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P 39.

بها،نتج عنه مصرع ابن شيخ القبيلة "الغماري"، و تشتيت فلول المهاجمين،بعدها أفرغ المدينة من" الحضر"،حيث جمعهم غير بعيد عن موقع "عوشبة"،أين اتّخذ مقاما له [1].

وصلت الحملة العسكرية بعد ستة أيّام ،إلى مدينة تلمسان،دون أيّ اعتراضات، و لمّا علم الأمير عبد القادر بها،انسحب نحو "عين فزة" الجبلية، التي لا تبعد إلّا ببضع كيلومترات عن المدينة،أما قلعة "المشور" ،فقد خرج من بها، احتفاءا بالجيش للفرنسي المحرّر،و سلّم "مصطفى بن إسماعيل" "المشور" أخيرا، إلى الماريشال "كلوزيل"،لقد كان عددهم آنذاك سبع مائة، و خمسة وسبعون [2].

لكن ما الذي كان يدفع "الكراغلة"، إلى التحالف مع جيش الاحتلال الفرنسي؟وما كان سبب انبهارهم به؟

اعتقد "الكراغلة"، ألّا أحد يستطيع ملء فراغ السلطة المركزية في الجزائر،إلّا قوة كبرى كفرنسا ،بجيشها المنظم ،و العصري،و أنّهم مهددون بالفناء والذوبان، في ظل غياب هذه السلطة،خاصة ،مع نشوء قوى محلية متعددة، ومتناقضة فيما بينها،لم يكن لها في السّابق ،أي شأن يذكر،و قد أعطى رجل عسكري، رأيه في هذا الاعتقاد،مفسرا هذا الانبهار، بلغة تكاد لا تخلو من عنصرية مبطّنة، حيث كتب :" كانوا يفضلون الجنود الفرنسيين، وقادتهم،على الخيّالة غير المنضبطين،لسلالة كانوا قد اعتادوا على قيادتها، واستغلالها منذ قرون " [3].

و إذا كانت السهولة التي أخذت بها المدينة، و قلعة "المشور"،من طرف جيش الاحتلال أمرا عاديّا،فإن الأمر غير العادي، كان الاحتفاظ بها،و الوقوف على مشاكلها الداخلية،و تنظيم الأمن بها.

---

[1]-Henri , Garrot,Histoire Générale de L'Algérie ,Crescenzo, 1910,P 778.

[2]- Le commandant ,De Pimodan,Op.cit, P 57.

كان عدد المقاتلين 432 فردا،بينما لم يكن يحمل 343 منهم،أي سلاح .أنظر: V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P 40.

يذكر Pellissier أيضا، أن احتلال تلمسان قد تم بنظام كبير،و أن المدينة كانت خالية من السكان،باستثناء حي" المشور" وساكنته من الكراغلة،و حي اليهود,أنظر: E.Pellissier, Op.cit, P 49.

[3]- Général, Donop, Lettre Sur Algérie 1907-1908, Plon, Paris,1908, P 121.

3- مدينة تلمسان تحت حكم الجيش الفرنسي 13 جانفي 1836- 12 جويلية 1837

كان الشأن الأمني ،مابين 13 جانفي 1836، تاريخ دخول الجيش الفرنسي للمدينة،و07 فيفري 1836، تاريخ مغادرة الماريشال "كلوزيل" لهذه الأخيرة،أبرز الشؤون المتداولة داخل قلعة "المشور"،خاصّة، و أن حملة "كلوزيل"،لم تجد المدينة إلا خرابا، و أنقاضا [1].فكان لابد من تدارك هذا الأمر،أضف إلى ذلك ،أن النظام داخل المدينة، قد أوجب على العسكريين، تكليف الألوية، و مصالح الحملة،بالأحياء المتفرقة[2].

فرضت الدواعي الأمنية نفسها من جديد،و خاصة مسألة صد كل هجوم محتمل، للأمير على المدينة،و لأنّ الحاكم العام، كان قد صدم بروعة موقع تلمسان،فقد قرر ترك حامية بها ، مكونة من لواء من المتطوّعين[3]. كما قرّر أيضا، إسناد قيادة هذا اللّواء،إلى نقيب شابّ، و متفطّن،هو النقيب كافينياك "Cavaignac".

أمّا " الحضر"، و قائدهم "بن نونة"، فقد هربوا إلى جبال "بني سنوس" الحصينة،عساهم يفلتوا من قبضة الجيش الفرنسي ،لكنّ هذا الأخير،استطاع و بعد أقل من أسبوع ،على دخوله المدينة، تحديد موضعهم،حيث استسلم "بن نونة"

---

[1] -L'abbé, J.L.L.Bargés, Tlemcen Ancienne capitale du Royaume de ce Nom, Imp Orientale de Nicolas, Meulan,1859,P 386.

[2]-Camille,Rousset,L'Algérie de 1830-1840,Tome 2 , Plon Nourrit Et Clé ,Paris,1887,P 46.

[3]-J.J.E.Roy, Histoire De L'Algérie depuis les Temps les Plus Reculées à Nos Jours, Alfred Nane Et Fils, Tours , 1880,P 233.

كان هذا اللواء (الثالث) الذي أنشأ سنة 1837 ،يضم أفرادا من الزواويين Zouave ،و الجيش الفرنسي،و أنه جاء نتاج تشكيل اللواء الأول سنة 1833، والثاني سنة 1835بعد حملة معسكر،أنظر: Rozet Et Carette, L'Algérie Firmin Didot Fréres, Paris, 1850 , P 206.

[4]- Camille,Rousset, Op.cit, P 47.

تمت أعادتهم يوم 17 جانفي 1836إلى مدينة تلمسان،و كان عددهم آنذاك 2000 فردا .أنظر: L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P 46.

للجنرال "باريقو"Perregaux،هذا الأخير، الذي قام بإعادتهم، ومواشيهم تحت الحراسة إلى تلمسان [4].

و كان الهدف من ذلك على الأغلب،القضاء على أيّ جيوب للمقاومة، قد تكون قريبة من المدينة،و منع الأمير عبد القادر من الاستفادة من هذه الأوضاع،لتهديد المدينة مستقبلا.وللوقوف على مصاريف المدينة المستعجلة، الأمنية منها، و المدنيّة،و في انتظار جباية الضرائب من السّكان،تقرر فرض ضريبة حربية، على سكّان المدينة من الأغنياء، أو قرض قسريEmprunt Forcé ،قدّر بـ مائة ،وخمسين ألف فرنك،يتمّ تسديده بالربع ،على أربع سنوات ،بداية من 01 جانفي 1837[1].

أثار هذا الإجراء زوبعة من الاستهجان، داخل حكومة الجزائر وخارجها،حيث لم يكن له من قبل مثيلا،و رغم ذلك ،واصل الماريشال "كلوزيل " في هذا الأمر،فقد تعرّض سكّان تلمسان من "الكراغلة" الأتراك ،إلى هذه الضريبة بشكل ملفت،دون غيرهم من السّكان،و قد فسّر ذلك الطبيب الرئيسي لجيش الاحتلال السيد: "بونافور"Bonnafort بما يلي " قبل مجيئنا قام "الكراغلة" ، الذين ينتمون إلى عائلة واحدة،بسلب مبالغ فيه، لمور،وعرب المدينة،و بأنهم قد أصبحوا أصحاب ثروة،فإنه من العدالة بما كان،إخضاعهم لفدية هم أيضا،و العمل على جعلهم يدفعون كل نفقات حملتنا،أو على الأقل جزءا منها" [2].تأكّدت للماريشال "كلوزيل" ،حماقة ذلك الإجراء،عندها تدخّل شخصيا ،من أجل تعليق جباية الضرائب،التي لم تنتج إلاّ 94 000 فرنكا[3].

على أنّ بعضها كان نقدا،و بعضها الآخر،كان ذهبا،و فضّة،و من حصيلة النقد التي بلغت 29 000 فرنكا، تم توظيفها من أجل دفع رواتب الجند،و تم

1- V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P 59.

2- DR. Bonnafort, Douze Ans En Algérie 1830-1842 ,Dentu,Paris,1880,P 271.

رأي مناقض،يرى أن الفئة التي دفعت الضريبة،كانت الحضر، و اليهود خصوصا.أنظر: L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P 46.

3- L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P 46.

4- Camille,Rousset, Op.cit, P 54

صبّ 6000 فرنكا للملازم الأول لحامية "المشور"، أمين الصندوق [4].و أمام إغراءات المال، الذي أتت به الجباية الحربية،و حاجة جيش الاحتلال له، في تثبيت مراكزه بمدينة تلمسان، و أحوازها،و إبعاد شبهة العقاب الجماعي عنه،فقد قرّر الماريشال "كلوزيل" أخيرا،احتساب المبلغ المدفوع، و حسمه من الضريبة السنوية المقدّرة بـ مئتي ألف فرنك، المفروضة على"بايلك" تلمسان [1].

و إذا كان هذا هو الحال مع الضريبة،فإن طريقة تحصيلها، قد شابتها مجموعة من العيوب،فقد كان على التلمساني الخضوع الكامل لإرادة الاستعمار،وعدم الثقة بحمايته له،و تقبّل الإهانة منه،و الضرب المبرح،والسّجن،وقد عبّر "كاميل روسي"Camille Rousset ،و لو بشكل مختصر،عن الأجواء التي كانت سائدة، أثناء جمع الضريبة قائلا:" أتبع الترهيب،و التهديد،بالعقوبات المبرحة،بالسجن،والضرب بالعصا" [2].

اهتم الماريشال "كلوزيل" في فترة تواجده بمدينة تلمسان،بتأمين دفاعات المدينة ضد خطر المقاومة،و كانت هذه أيضا رغبة "الكراغلة" ،حيث جُمع بـ" المشور"، للحامية الصغيرة التي تركها،أكبر مؤونة، إستُطيع الحصول عليها ،من المدينة،و من الأحواز[3].

و مع اقتراب أوان مغادرة المدينة،تقرر يوم 06 فيفري 1836، وتحت إشراف "كلوزيل"،عقد اجتماع موسّع لكل الفعاليات، من أجل النظر في مصير المدينة،بما في ذلك "الكراغلة"، و" الحضر"،رغم الحساسية الموجودة بينهما منذ

1- Arséne ,Berteuil, Op .cit,P 19.

2- Camille,Rousset, Op.cit, P 53.

يذكر Mercié،أنه " بواسطة العصا تم إرغام هؤلاء البؤساء،على تقديم آخر الحلي الذهبية لنسائهم،الشيء الوحيد الذي تبقى لهم،بعد سنوات طويلة من الحصار،الذي استنزف كل ثرواتهم,أنظر: Mercié, Ernest,Ciquantaine D'une colonie,l'algérie en 1880,Paris ,Challamel Ainé,P30.

أما Pellissier،فإنه قد ركّز على جو الخوف الذي كان سائدا آنذاك،و التعسّف الذي كان يتلقاه الكراغلة لأجل دفع الضريبة حيث سجّل ما يلي:" كان يستدعى كل ساكن أمام الجباة حسب الدور،حيث كان يعلم بالنصيب عليه دفعه،و كان يتلقى ضربات من العصا،حتى يقبل بالدفع،غالبا ما كان الشخص ذاته،يستدعى عدة مرات" أنظر : E.Pellissier, Op.cit, P 64.

3- Colonel,Walsin,Esterhazy, Op.cit, P 55.

زمن بعيد،حضره أيضا،"المزاري"خليفة مستغانم ،و"مصطفى المقلش" باي تلمسان،برئاسة العقيد "لوميرسيي" Le Mercier ،عن سلاح الهندسة .

تعاهد المجتمعون، و أقسموا على القرآن الكريم، بالدّفاع عن المدينة حتّى الموت، و عدم تسليمها لأعداء فرنسا [1].

قرر الماريشال "كلوزيل" مغادرة تلمسان، يوم 07 فيفري 1836 ،بعدما يقارب من الشهر من مجيئه إليها،و بسبب تركيزه على أولوية الأمور الأمنية،دون غيرها من الأمور،سوف تظهر عدة ثغرات لوجيستية، ستدفع تلمسان،و قلعة " المشور"،خاصة،ثمنا لها بعد عدة أشهر،وسوف يتبيّن قصرنظر "كلوزيل"،واستخفافه بقوة الأمير عبد القادر في المنطقة [2].

فرض الأمير عبد القادر، منطقه العسكري الناجح على قلعة "المشور"،حيث ضرب حصارا خانقا على هذه الأخيرة،قاطعا كل سبل الإمدادات من الخارج.و أكثر من ذلك، أنه أمعن قتلا، و تشتيتا في حامية جيش الاحتلال الفرنسي، يوم 25 أفريل 1836،التي كانت مرابطة برافدي "واد يسر" ،و "التافنة "،و كان قد تركها "كلوزيل"، بعد مغادرته لتلمسان،حيث قتل فيها 300 جنديا،وأصيب قائدها الجنرال "دارلونج" Darlanges،بجراح خطيرة [3].

بقى الحل الوحيد أمام جيش الاحتلال الفرنسي،هو إمداد قلعة "المشور" بعد أن عاشت ستة أشهر من الحصار،و المعاناة[4].ذلك أنّه خلال الفترة الممتدة، ما

---

[1]-أنظر: V.A. Dieuzaïde,Op.cit, PP 42-43.

[2]-حسب العقيد Esterhazy فإنه يعتقد،أن احتلال قلعة "المشور"،كان خطأ منذ البداية،و أن المسؤول الأول عن هذا الخطأ،كان "كلوزيل" شخصيا،كما أن هذا الاحتلال أثر بشكل كبير، و جلب المزيد من المشاكل لسياسة فرنسا التوسعية في عمالة وهران،إضافة إلى دورية تموين قلعة "المشور"،كل أربعة إلى خمسة أشهر،التي أصبحت من الضروريات,أنظر: Colonel,Walsin,Esterhazy, Op.cit,P82

[3]-أنظر : V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P61.

[4]- L'abbé, J.L.L.Bargés, Op.cit, P 110.

أدى هذا الحصار،إلى تناقص عدد سكان المدينة إلى أكثر من النصف،من 20000نسمة إلى 6800 ,أنظر: X,Alger Oran Constantine 15 -26 Avril 1903,Adolphe Jourdan,Alger 1903,P 54.

بين 07 فيفري 1836، و 24 جويلية 1836،لم يتم إمداد المدينة إلّا مرة واحدة،عندما تمكّن الجنرال "بيجو" Bugeaud من ذلك ،يوم 24 جويلية،و لثلاثة أشهر فقط،أما المرّة الثانية،فقد كانت شهر نوفمبر 1836، أين تمّت مخادعة الأمير عبد القادر،بحملة إغاثة، عادت إلى وهران على عجل [1].

استطاع الجنرال "بيجو"، إلحاق الهزيمة بالأمير عبد القادر،في معركة "السكّاك" بإقليم تلمسان يوم 06 جويلية 1836،و كان هذا الأخير،يطالب دائما، بإطلاق سراح المساجين الجزائريين في تلك المعركة، و في عهد حاكم وهران العسكري الجنرال "بروسار" Brossard،و بوساطة "آل بن دوران" اليهود،تمّ التعهد بتسليم (المساجين)، بشرط أن يضمن هو بنفسه تموين تلمسان [2].

لقد اعترف جيش الاحتلال ضمنيا للأمير عبد القادر سنة 1837،بقوته وسيطرته على بايلك تلمسان،رغم المعارك التي كان يفشل فيها بين الحين، والآخر،أضف إلى ذلك، أنّه حاول الاستفادة من هذه الصفقة، إلى أوسع الحدود،من أجل استرجاع مكانته العسكرية، و إعادة تموين المقاومة بكل ما تحتاجه،فالجنرال "بروسار"سلّم عملاء الأمير ولعدّة مرّات،الكبريت الأصفرSoufre،البارود، والرصّاص، و الفولاذ.

أثارت هذه الصفقة جدلا سياسيا كبيرا، في الأوساط السّياسية الفرنسية، وتمّ تقديم الجنرال "بروسار"، للمحاكمة العسكرية بمدينة Perpignan جنوب فرنسا،و استُدعي "مصطفى بن إسماعيل"، صائفة 1837، للإدلاء بشهادته [3].

قام الأمير عبد القادر شهر أفريل من سنة 1837،بتموين المدينة بما كانت تحتاج إليه من غذاء، و مواشي ،طبقا للاتفاق الذي جمعه بالإدارة

---

[1]-أنظر :.L.Piesse,J.Canal, Op.cit, PP 48-49

[2]-Ibid, P 49.

[3]-أنظر : .Ibidem

يمكن فهم العقيد Esterhazy،و الجدل الذي أثارته صفقة تموين "المشور" من طرف عدو لجيش الاحتلال، كالأمير عبد القادر،و أن هناك أموالا تم دفعها من طرف المعتمدية الفرنسية Intendance Française،للأمير دون أن تصل إليه،كما كان من المفروض،و ذهبت إلى جيوب عائلة "آل دوران" اليهودية,أنظر:.Colonel,Walsin,Esterhazy, Op.cit,P82

أنظر أيضا: .Camille,Rousset, Op.cit, P 192,Et E.Pellissier, Op.cit, P 197

الاستعمارية، و بالوسيط "دوران" [1].تضافرت للأمير عبد القادر، ما بين ربيع، وصائفة 1837،كل الظروف المساعدة ،على انتزاع مدينة تلمسان،و مشورها العنيد.

فعلى المستوى الميداني،نجحت خطة حصار "المشور"، في زعزعة ثقة جيش الاحتلال بنفسه،و كان (الأمير عبد القادر) يعرف جيّدا،أنه لن يستطيع السيطرة عليه،إلاّ بترجّي مجاعة،عندها سوف ينقل الطعام بنفسه ،الى الحامية بتلمسان [2].كان يرى جيش الاحتلال أيضا،في بقائه داخل قلعة "المشور"، عبئا لا حل له، إذ سيقتضي هذا الإصرار على البقاء،تموين القلعة، مادامت العلاقات متوترة، ما بين جيش الاحتلال، والأمير عبد القادر،و لنقل أنّ جيش الاحتلال،لم يكن يرغب في تلمسان في ذلك الوقت،لصعوبة الاحتفاظ بها.

أمّا على المستوى الديبلوماسي،فقد أعادت معاهدة "التافنة" في 30 ماي 1837،الاعتبار للأمير عبد القادر، في مدينة تلمسان،فقد نصّت مادتها السابعة، على بيع فرنسا للأمير،كل ما يحتاجه من أسلحة،و بارود، و كبريت.ونصّت المادة الثامنة،على تخيير " الكراغلة "، ما بين البقاء في تلمسان،و الحفاظ على حرية ملكيتهم،وحسن معاملتهم،أو مغادرتها،و العيش بالأقاليم الواقعة، تحت سلطة جيش الاحتلال،مع حرية بيع، أو كراء ممتلكاتهم[3].

مثّلت المادة التاسعة من المعاهدة،جوهر مقاومة الأمير عبد القادر في تلمسان،إذ مكّنته من استعادة المدينة، التي طالما حلم بأن تكون مفتاح علاقاته مع المغرب،وقلعة"المشور"،و المدافع القديمة بها،إضافة إلى ميناء "رشقون"،دون الحصول على جزيرته، و أكثر من ذلك،كسر شوكة جيش الاحتلال،من خلال

1-أنظر: Fred,Hugonnet,Français et Arabe en Algérie Tinterlin et CIE, Paris,1860, P 129,et E.Pellissier, Op.cit, P 197.

باستثناء Ernest Mercié،الذي سجّل أن الأمير القادر،أخذ طريق تموين تلمسان في شهر ماي 1837,أنظر: Ernest,Mercié, Op.cit,

P 33.

2- V.A. Dieuzaïde,Op.cit, P286.

3-أنظر : Ibid, P 250.

إحساس النقيب "كافينياك"،و رفاقه البواسل،كما سماهم "شارل لالمون" Charles Lallemand[1].بمرارة إخلاء المدينة ،و الاستسلام إلى "البوحميدي"[2].

أشرقت شمس تلمسان ذات يوم، من أيّام 12 جويلية 1837،و قد طوت صفحة الاحتلال الفرنسي، ولو بشكل مؤقت،بعد احتلال دام حوالي سنة، و نصف السنة،وإن كان الأمير عبد القادر، قد اعترف من خلال هذه الاتفاقية،بواقع مرير، هو واقع وجود جيش أجنبي ،يحكم أقاليم جزائرية.

4 – مدينة تلمسان تحت حكم الأمير عبد القادر12 جويلية 1837- 31 جانفي 1842

استسلم النقيب "كافينياك"، و من معه من الجنود ،للـ"بوحميدي الولهاصي"، خليفة الأمير عبد القادر على مدينة تلمسان،وكان الأمير يراقب هذا الجلاء، على مقربة من المدينة،عندما غادرت الحامية ،في 12 جويلية 1837 ،في طريقها إلى وهران.فأراد الأمير،أن يعلق بالتاريخ، دخوله المنتصر إلى المدينة،ففي هذا الشأن، كان المؤرخ "إسماعيل العربي"، قد كتب قائلا:" انتظر الأمير بعض الوقت،ثم دخل المدينة على رأس جيشه من باب غير الباب،الذي خرجت منه الحامية الفرنسية،و بذلك تحررت مدينة الغرب التاريخية،التي حاول الاستعمار ،أن يتخذها، قاعدة للتوسع إلى الجنوب، والغرب"[3].

كان دخول الأمير إلى تلمسان، مبنيا على بروتوكول مسبق،فيه كثير من النظام،والهيبة،حيث دخل إلى المدينة،يتقدمه حرسه الخاص،و يليه خليفته "مصطفى بن التهامي"،و زعيم الحضر"بن نونة"،و آلاف من الخيالة،و فرسان القبائل[4].وحتى يزيل آثار الماضي الأسود، الذي مرّت به المدينة تحت حكم الاحتلال،ويفتح عهدا جديدا،مع من بقي من مناوئيه من"الكراغلة"، كتب "إسماعيل

[1]-Charles, Lallemand, Op.cit, P 78.

[2]-L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P50.

[3]- إسماعيل العربي ،مرجع سابق ،ص 166.

كان اللواء المستسلم للـ"بوحميدي"،هو اللواء رقم 47 الذي عوّض لواء "كافينياك" أنظر : E.Pellissier, Op.cit, P 288.

[4]- أنظر المرجع نفسه،ص 166.

العربي" قائلا:" أمر بإحراق البخور فيها،لطرد رائحة العدو،و ذكرى الاحتلال،وبعد ذلك، اتجه إلى مسجد المدينة،حيث ألقى خطبة، تتناسب مع جلالة الحدث وعظمته"[1]. لم يدم مقام الأمير عبد القادر بالمدينة،حتى رجع إلى "تاكدامت"،ثم إلى "معسكر"،ومنها إلى الجنوب،مقتفيا آثار القبائل المارقة،تاركا وراءه، خليفته "البوحميدي"،كما ترك أيضا حامية عسكرية بـ"المشور"،وأمر ببعض الإصلاحات داخل القلعة،من أجل إقامة ملائمة لحاكم إقليم الغرب [2].حيث كان "البوحميدي" يعقد مشاوراته،و يستقبل الوافدين عليه،و يحكم بين الناس، في أمور دنياهم [3].

بقى للأمير، و خليفته خاصة،عمل آخر،لا يقل أهمية عن تحصين قلعة المشور،ألا وهو العمل، على رأب الصدع ما بين"الكراغلة"،و"الحضر"،و نسيان أخطاء الماضي،والتطلّع إلى وحدة الكلمة، و الموقف،و نبذ العنصرية،و سوف يميّز هذا الموقف الأخير،أخلاق الفارس عبد القادر، حتى في تعاملاته مع مخالفيه في الدين ،والعقيدة،ولا عجب أن نجد إجماعا فرنسيا على ذلك،من الذين عاصروه،وتتبعوا مواقفه مع "الكراغلة"، حيث سجّل L .Piesse,J .Canal " اتفقنا على الاعتراف له،بروح عدالة كبيرة،أما سلوكه،فلم يكن يستثنه نبل، أو كرم تجاه "كراغلة" تلمسان،الذين كان يحميهم، ضد أحقاد العرب،وكراهية "الحضر" [4].

استغل الأمير عبد القادر معاهدة "التافنة" 30 ماي 1837- 04 نوفمبر 1839،رغم قصر أمدها،في دعم أركان دولته الناشئة،محاولا نقل الهدوء، والاستقرار المتواجد بـ تلمسان، إلى كل ربوع الوطن،وقد كرّس كل جهوده لنشر الأمن والسلام في الداخل،ولحمل القبائل، و الزعماء،على الاعتراف بضرورة قيام دولة وطنية،و الوفاء بواجباتهم نحوها [5].

---

[1]– إسماعيل العربي ،مرجع سابق، ص 167.

[2]-L'abbé, J.L.L.Bargés, Op.cit, P 387.

[3]– أنظر : L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P50.

[4]- Ibid ,P 51.

[5]- إسماعيل العربي ،مرجع سابق ،ص 177.

لم يكن ليترك جيش الاحتلال،ولا الإدارة الاستعمارية،الأمير عبد القادر حر اليدين،فقد عملا كل ما بوسعهما،لنقض هذه الاتفاقية،الشيء الذي حدث فعلا، مع خريف 1839،لهذا ما كان من هذا الأخير، إلّا تجديد القتال،حيث كتب إلى الماريشال "فالي"Valée ، يوم 04نوفمبر1839 "أعلن لكم،أنني عزمت على استئناف الحرب، والله المستعان،فارفعوا وكلاءكم من بلادي،وانذروا قومكم المقيمين فيها،و المسؤولية عليكم وحدكم" [1].

كان يستحيل على الإستراتيجية العسكرية الفرنسية، بعد خرق اتفاقية "التافنة"،وضع تلمسان في أولوية حملاتها العسكرية،فقد أبدى الماريشال "فالي"مع جانفي 1840،عزمه إخضاع منطقة "شرشال"، و "المدية"،و "مليانة" في الوسط،ثم محاولة ضرب مؤسسات الأمير عبد القادر، في منطقة "شلف"،ومساعدة عمالة وهران،على أن تأخذ هذه الإستراتيجية العسكرية نهايتها،قبل بداية أشهر الصيف القائضة [2].

سعى الأمير عبد القادر من جانبه،إلى إرباك المحتل الفرنسي في عمالة وهران،حيث أعطى أوامره ،بداية سنة 1840،لخليفته بمعسكر "بن التهامي"،بمهاجمة "مزغران" في مستغانم، و بتشكيل معسكر من 8000 من الخيّالة، بجوار وهران،أمّا "البوحميدي" خليفة تلمسان،فكان يحتل معسكرين آخرين،ليسا ببعيدين عن هناك للمراقبة[3].

كانت سنة 1841 في تاريخ تلمسان،معلما انتقاليا لما سوف يحدث في المستقبل القريب،ففي الوقت الذي كان فيه "البوحميدي"،يحارب فيه قوات المحتل الفرنسي بمعسكر،كانت مدينة تلمسان،تنعم بهدوء وسكينة،لدرجة أنّ سنة1841،مرّت بدون أحداث في تلمسان [4].ولم تستطع أي إستراتيجية فرنسية

---

[1]- إسماعيل العربي ،مرجع سابق ،ص 190.

[2]-أنظر: Arséne ,Berteuil, Op .cit,P 115.

[3]-DR.F.Andry, L'Algérie Promenade Historique et Topographique,Le Fort,1868 ,P 48.

[4]-L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P52.

آنذاك ،إدراج عملية إخضاع المدينة،و إن كانت إحداها الأكثر تفاؤلا،قد أرجأت و في كل الأحوال،أيّ عملية ضد تلمسان،حتى ربيع 1841 [1].

كان الهدوء الذي عاشته المدينة خلال سنة 1841،نذير شؤم على هذه الأخيرة،فالمحتل الفرنسي،كان بصدد الانتهاء من أجندة تهدئة عمالة الجزائر،وقد عرف الشأن نفسه في عمالة قسنطينة،في حين لم يتبق للمحتل داخل عمالة وهران، إلا مدينة تلمسان، و مشورها،لقد أتت الحملة المتعددة لسنة 1841 بنتائج هامة،لم يعد فيها عبد القادر دائما،في وضعية ذلك المهاجم الرهيب[2].

عرفت نهاية ديسمبر 1841 حدثا مهمّا،تمثل في ظهور تحالف إستراتيجي ضد الأمير عبد القادر،ما بين "محمد بن عبد الله" المرابط الطرقي،وإدارة الاحتلال الفرنسي،إذ فضّل ذلك الطرقي، شق عصا الطاعة،والانضمام إلى المحتل ،في حربه ضدّ الأمير عبد القادر،و لو بشكل مؤقّت [3].وهو اعتقدته الإدارة الاستعمارية آنذاك،ثورة صغيرة ضد الأمير عبد القادر،قد بدأت على ضفاف "وادي التافنة"،عازمة كل العزم،على حماية "محمد بن عبد الله" من تهديدات الأمير،و تقديم كل المساعدة له [4].

كان لابد من إسدال الستار عن الفصل الأخير،في ذلك الصراع الذي جمع تلمسان بالدخيل الأجنبي،عندما تأهّب الجيش الفرنسي ،بقيادة الحاكم العام الجنرال "بيجو" شخصيا،الذي خرج في تعداد هائل،لانتزاع المدينة بشكل نهائي من قبضة الأمير عبد القادر،في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير، متواجدا بنواحي

---

1 - Arséne ,Berteuil, Op .cit,P 115.

2-Léon,Plée, Abdelkader,Nos soldats, Nos Généraux et la Guerre D'Afrique,Gustave Barba,Paris,1866,P 34.

3-سوف ينتفض المرابط "محمد بن عبد الله"،في تلمسان ضد الاستعمار سنة 1845،بعد ثلاثة سنوات من تحالفه معه.

4- أنظر : Léon,Plée,Op.cit, P 36.

كما قدم Esterhazy،للمرابط مجموعة هدايا ،كانت مقدمة لشخصه،و أكد له حماية فرنسا له،و تعاون قوات الجيش المحتل.

أنظر:.Colonel,Walsin,Esterhazy, Op.cit,P 150

"سعيدة" ،و لمّا عاد إليها بداية فبراير، وجدها بيد الفرنسيين.تحرك الرتل العسكري يوم 24 جانفي 1842،ورغم كل الصعوبات التي اعترضت مسيرته،بما في ذلك قساوة الجوّ،وحالة الطّرق،و مجاري المياه الفائضة،فقد وصل تلمسان يوم 30 منه[1].

دخلت القوات الغازية مدينة تلمسان، صبيحة يوم 31 جانفي 1842،بدون مقاومة، حيث وُجدت المدينة شبه خالية من سكّانها،فقد عمد خليفة الأمير "البوحميدي الولهاصي"،إلى إخلاء المدينة في المساء،آخذا السّكان معه كعادته [2].

وبهذا الحدث، تكون تلمسان قد دخلت من جديد، في طوع الاستعمار الفرنسي،لكن هذه المرة لفترة أطول،و بآثار أعمق.

5- تلمسان الاستعمارية منذ 31 جانفي 1842

سلّم الأمير عبد القادر مدينة تلمسان دون قتال،و لم تكن هذه هي رغبته منذ البداية،كما أن انشغالاته الأخرى، في توحيد كلمة القبائل، من جهة،و مهاجمة قوات العدو الفرنسي، ما بين 1840 و1842 ،من جهة أخرى،قد أخذت كل وقته وجهده.

دخلت قوات الجيش الفرنسي إلى المدينة،فهالها ما وجدت، من تحضيرات عسكرية،ودفاعية،فقد تم العثور على مصهرة،ومدافع،وقنابل،وقذائف مدفعية،كمحاولة ناقصة حتى الآن،قد تمّ القيام بها مؤخرا[3].وكان هذا يدل، على إصراره، على الاحتفاظ بالمدينة،لكن المستعمر لم يمهله الوقت الكافي.

تكفّل الجنرال "بودو" ،Bedeau في إطار مهامه الأخرى،بإعادة السكّان الذين فروا من تلمسان أثناء الغزو،أو أجبروا على الفرار مع "البوحميدي"، وأصبحوا في أحوازها،في كل من "سبدو"،و ندرومة"،و"صبرة"،و "بني سنوس".

1-Colonel,Walsin,Esterhazy, Op.cit,P 150 .

2-J.J.E.Roy, Op.cit, P 257.

3-Ibidem.

و بما أنّه كان لابد من تعمير المدينة،و استعادة وظائفها السابقة،فكان أيضا من الأولوية بما كان،استرجاع هؤلاء الفارين،الذين وصف "شارل لالمون" وضعيتهم البائسة قائلا:"كانت تلك الجماهير البائسة، تموت جوعا،ينقصها كل شيء،اضطرت إلى السّكن داخل الكهوف" [1].

وقال الرائد "دوبيمودون" De Pimodanفي حقها أيضا : "كانت الساكنة تخيّم في الأحواز، ما بين الثلوج، و الأوحال" [2].وفي كل الأحوال،كان استرجاع تلك الساكنة،و إعادتها إلى تلمسان،من منطلقات استعمارية بحتة، لا علاقة لها أبدا،بالمنطلقات ،و المبادئ الإنسانية السامية،كما قد يعتقد القارئ.

استطاعت القوات الفرنسية الغازية، و المرابطة بمدينة تلمسان،وبمساعدة قوات "القوم" التابعة لـ "مصطفى بن إسماعيل"، من تمشيط منطقة "سبدو" ،و "بني سنوس"،حيث تمت إعادة هؤلاء الفارين إلى تلمسان،شهرين من بعد، من طرف الجنرال "بودو" [3].

ولأن عددا كبيرا منهم، فضّل الهجرة إلى الأراضي المغربية المجاورة، حيث أصبح يقيم الأمير عبد القادر،بعدما اضطره إلى ذلك، اللوجستيك الحربي،فإن الجنرال "بودو"،لم يتمكّن من إحضار، إلّا جزء من تلك الساكنة [4].

وستحاول الإدارة الاستعمارية فيما بعد،استمالة هذه الفئة المهاجرة عدة مرات،لإقناعها بالعودة إلى تلمسان،وقد استغلّ الغزاة ،فراغ بعض العقارات،في تهيئة المصالح المختلفة لجيش الاحتلال،أمّا التهيئة المدنية للمدينة،فأخذت وقتا أطول.

بقيت آثار الحروب، بادية للعيان في مدينة تلمسان،لعدة سنوات بعد الاحتلال الفرنسي الثاني لها،وفي أحيائها الثلاثة،حي"الحضر"،والكراغلة"، و"اليهود"، لدرجة أنّها تركت انطباعا سيئا، في نفوس بعض الرحّالة الفرنسيين،

1- Charles, Lallemand, Op.cit, P 112.

2- Le commandant ,De Pimodan,Op.cit, P 59.

3- Charles, Lallemand, Op.cit, P 112.

4- L.Piesse,J.Canal, Op.cit, P55.

ومن بينهم القس "بارجيس " L'abbé Bargés ، الذي زارها سنوات قليلة بعد الاحتلال ،وسجّل ما يلي :" كلما تعمقت داخل المدينة،إلّا و أصابني في نفسي، شعور واسع من الحزن و الكآبة،عند رؤية الخراب ،و الأنقاض،هذه الأنقاض،التي كانت تتاح لي، أينما كان خط سيري،وكانت المباني البائسة ،التي كانت أيدي الأوروبيين،بصدد رفعها ،على أنقاض البيوت العربية الأنيقة" [1].

دخلت مدينة تلمسان منذ نهاية جانفي 1842،عهدا جديدا،هو عهد العمران ،والاقتصاد الاستعماري،و الذي سوف يجعل من عمرانها أوروبي الطابع ، أما اقتصادها،فسوف تسخّر مقدراته،لخدمة الأوروبيين في الداخل، والخارج،وسوف يتوقف تاريخ هذه المدينة خلال القرن 19،و تتوقف عقارب ساعاتها،على تلك المنجزات الاستعمارية في ميدان العمران،و المؤسسات الخدمية،وطرق المواصلات الحديثة ...إلخ، التي أنجزها "بودو"،و "كافينياك"،و رئيسي المجلس البلدي "جالتو"Jalteau، و"تيديشي"Tedeshiوغيرهم،دون أي شعور،بأنّ هذه المدينة،كانت و لعدة قرون،مركز إشعاع حضاري إسلامي، ضارب في التاريخ.

1- L'abbé, J.L.L.Bargés, Op.cit, P 86.

الفصل الأول

مدينة تلمسان تحت إدارة اللجنة الاستشارية

1852-1842

****

أولا: تأسيس اللجنة الاستشارية Commission consultative أو الإدارية Commission administrative سنة 1842 و المهام المستعجلة الموكلة إليها

1-التأسيس **2-** إيواء ، و تنظيم المصالح العمومية **3** - إحصاء العقار الشاغر **4-** اللجنة الاستشارية و أملاك الحبوس

ثانيا: الملكية العقارية في تلمسان، من الحجز إلى الاعتراف بها 1842-1851

1- تلمسان 1842-1851 قرارات ،أمريات، و تعليمات **2-** عودة التلمسانيين،إلى تلمسان ، و مواقف الإدارة الاستعمارية منها.

ثالثا : تصرف اللجنة الاستشارية في العقار في مدينة تلمسان

1- التعويض المؤقت للعقار **2-** المناقصات Adjudication **3-** الإيجار و البيع برضى الطرفين De gré à gré

4- البيع **5** -عقود الامتياز Concession 1.5- عقود امتياز مجانية concession a titre gratuit

2.5 - عقود امتياز تبادلية Concession a titre d'échange 3.5- عقود امتياز بالمقابل Concession à titre onéreux 4.5- عقود امتياز مستحيلة ! Concession impossible

رابعا : المحاولات الأولى من أجل تهيئة المدينة

1- الشق الأمني **2-** الشق المدني

دخلت قوى الغزو الفرنسي مدينة تلمسان يوم 31جانفي 1842، بقيادة الجنرال "بيجو" Bugeaud، فوجدت غالبية أحيائها،أكواما من الدّمار، بسبب المعارك المتتالية التي شهدتها المدينة،و قد أفرغت هذه الأخيرة، تقريبا من ساكنتها،التي فضّلت الهجرة إلى المغرب، على أن يطالها حكم الكافر.

أرادت الإدارة الاستعمارية تنظيم المدينة، حيث جعلت منها، فرعا إداريا عسكرياSubdivision ، تابعا لإقليم وهران،و لتأهيلها،وجعلها قابلة لاستقبال كل هذا العدد، من قوات الغزو،و كذا استقبال مصالحه،و فروعه اللوجستية،ورعاية الشؤون اليوميّة، لمن تبقى من السّاكنة،وممن قرّر العدول عن الهجرة، و العودة إلى المدينة.

أولا : تأسيس اللجنة الاستشارية Commission consultative أو الإدارية Commission administrative [1]سنة 1842 و المهام المستعجلة الموكلة إليها

تقرر استحداث لجنة مختلطة،عرفت باللّجنة الإدارية،أو الاستشارية، كان على عاتقها، إدارة المدينة بصفة مؤقتة،وإن كانت حالة المؤقت هذه،قد أخذت عقدا كاملا من الزّمن .

1- التأسيس

استحدثت هذه اللّجنة،من خلال قرار الحاكم العام العسكري بتاريخ 03 سبتمبر 1842،على أنّه لا يجب أن تختلط علينا الأمور، ما بين هذه اللّجنة الإدارية، وتلك المؤقتة،التي كان قد أنشأها الجنرال "بودو" Bedeau في 08 جويلية1842 [2].والتي انتهت، و زالت،مع ظهور اللّجنة الإدارية الرسمية [3].

حدّد قرار الإنشاء بصفة عامة،المهام الموكلة إلى هذه اللجنة ،والتي لن تخرج عن إطار حيازة سلطة غير موسعة لإدارة مدينة تلمسان، و رعاية مصالح المدينة، والساكنة .وعلى العموم، فإن الدور الذي أريد لهذه اللّجنة، كان دورا استشاريا

[1]- كانت تحمل في البداية ، اسم اللّجنة الإدارية ،ثم مع نهاية أربعينيات القرن 19 ، أصبحت تحمل اسم اللّجنة الاستشارية،على انه تم استخدام التسميتين،في مراسلات،ووثائق،و مداولات هذه اللجنة، في أوقات لاحقة من تاريخها،أنظر الملحقين 01 و 02

[2]- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 1er Janvier 1843.

[3]- Ibid.

بحثا، مهمته الأساسية، دراسة المقترحات الهامّة، التي كان عليها، تقديمها إلى الحاكم العام العسكري.

لكن الظروف الصعبة التي مرت بها مدينة تلمسان، ورغبة هذه اللّجنة في استخدام جميع الوسائل الكفيلة، لإدارة المدينة، و رعاية شؤونها، من جهة، والفراغ الإداري من جهة أخرى، جعلها تجتاز بعضا من صلاحياتها. يبدو أنّ البعض، لم يكن مدركا للقيمة الحقيقية لهذه اللّجنة، و لا ملمّا بدورها الإيجابي، و لا السلبي خاصة، وقد بيّنت، مذكرة قابض أملاك الدولة، الموجّهة إلى القائد العام العسكري لتلمسان،مدى التقليل من قيمة هذه اللّجنة، حيث كتب قائلا: " لم يكن لها أبدا سلطة القرار،لقد اقتصرت مهمتها الشرعية، في مجموعة مقترحات بسيطة،مدعومة بعبارة بالنظر Considérant " [1].

قد يكون هذا، رأيا خاصّا بمسؤول ،من المفترض أن يكون عضوا شرعيّا داخل هذه اللّجنة ، لكن لا ننسى أن هذا الحكم، قد جاء واللّجنة الاستشارية،كانت في حالة احتضار،لكنه وعلى الغالب،لا يمكن أن يكون حكما حقيقيا عليها ،بالنظر إلى تاريخها الممتد على عشر سنوات.

كان على اللّجنة الاستشارية ، رفع مطالبها، و مقترحاتها، إلى الجهة الوصيّة (الحاكم العام) ، و قبلها إلى حاكم عمالة وهران ،و من خلال ما كان يصدر عن هذه الجهة ،أو تلك، من استفسارات ،أو تعاليق ،أو طلب مزيد من التّوضيحات، قد يأتي القرار السيّد،و ما كان على اللّجنة الاستشارية، إلّا الإذعان، والقبول .

لكن الواقع المعاش، لتصرفات هذه الأخيرة، عند تعاملها المباشر مع التلمسانيين، و خاصة في مسألة العقار، يجعلنا نحسّ بل نتأكّد،أنه كان لهذه الأخيرة، اليد الطولي في تسيير شؤون مدينة تلمسان،بل كانت الآمر الناهي فيها،وبدون سلطة منازعة أخرى، ما أدى بالساكنة من المدنيّين، إلى اتهامها في آخر أيامها، بالتّقصير،والتّعسف في استخدام السّلطة،و الوقوف صوب المصالح الاقتصادية لهؤلاء المدنيين[1].

1- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

1- أنظر: Le courrier D'Oran ,19 novembre 1851 , et L'écho d'Oran ,15 Novembre 1851.

أما عن تشكيلة أعضائها،فقد جمعت هذه اللّجنة، ممثلي كل القطاعات الحسّاسة في المدينة ،على شكل شبيه بحكومة مصغّرة ،يرأسها وزير أوّل،هو في الحقيقة ،ضابط سام ، هو القائد الأعلى رتبة في المدينة،و حاكم الفرع الإداري لمدينة تلمسان.

ضمّت اللّجنة أيضا، معتمدا مساعدا Sous-intendant، قائد المكان le comandant de la place، الطبيب الرئيسي للمستشفى العسكري، وقد كان هذا الأخير، الوحيد على مستوى المدينة، بالإضافة إلى رئيس مصلحة الهندسة العسكرية، وقابض أملاك الدولة،و مع استحداث نظام المكاتب العربية في الجزائر سنة 1844، أصبح رئيس المكتب العربي لتلمسان، هو أيضا، عضوا شرعيّا داخل هذه اللّجنة.

و مع بداية شهر جانفي 1846،تمّت تكملة هذه اللّجنة من خلال إضافة عضوين أوروبيين، هما : "ريكار" Ricard ،و "إمبارت" Imbert ، وعضوين من الأهالي،"سي حمّادي بن صقّال" قايد المدينة،و "قارة محمد" من أعيان الأهالي [2]. أصبحت تضمّ اللّجنة الاستشارية، نهاية أربعينيات القرن 19، عضوين آخرين، هما قائد المدفعية Chef de l'artillerie، و رئيس مصلحة الضرائب.

كان العضوان التّلمسانيين ، كثيرا ما يغيبان عن أشغال هذه اللّجنة، كما أن مداولات هذه الأخيرة ، لم تحتفظ لهما ، بأيّ موقف معارض ، أو بأيّ اقتراح بنّاء، ما يدلّ على أنّ تواجدهما داخلها، لم يكن إلا تواجدا شكليّا، لا أقّل، ولا أكثر.

2 إيواء،و تنظيم المصالح العمومية

[2]-A . Le cocq ,Op.cit, P 104.

كانت الدّواعي العسكرية ، و اللّوجستية ، تدفع باللّجنة الاستشارية، إلى البحث عن إيواء العدد الهام من الجنود ، و الضباط،على اختلاف فرقهم العسكرية،واحتياجاتهم الخاصّة،و تحصين المدينة،ضد أيّ خطر محلّيّ، ولأنّ تهديدات الأمير عبد القادر،حسب الغزاة،و المتواجد بالمغرب آنذاك،لم يكن قد زال خطرها نهائيا.

عبّرت مداولات اللّجنة الاستشارية،عن الانشغالات اليوميّة لها خاصة، في الأشهر الأولى للاحتلال ، حيث جاء في إحدى مداولاتها:"كان يجب توفير المسكن لـ 4000 دشرة Hameaux، في مدينة كانت غالبية مساكنها خرابا ، و كانت الأوامر العليا، التي كان يحركها المنطق السّياسي ، تفرض تسجيل المساجد (أيضا)، الوحيدة التي بإمكانها ، توفير العناصر الكافية ، من أجل إيواء الجيش casernement" [1].

و إذا كانت اللّجنة، قد تحسّرت على تلك المساجد ، و التي لحسن الحظّ، قد سلم أغلبها من اعتداءات المحتّل ، و لم تخضع أخيرا للجيش الفرنسي، ولأنّ حرمة دور العبادة مكفولة لجميع الأديان ، و منها الدّين الإسلامي، فإن حرمة بيوت المسلمين، من حرمة هذه الدّور أيضا، و كان يجب على اللّجنة الاستشارية ، التّفكير مليّا، قبل الّسطو عليها.

لم تتمّ عملية الاستفادة من بيوت التّلمسانيين فقط، في إيواء الجّند الفرنسيين، و إيجاد المسكن القّار لهم ، بل تعدى ذلك، إلى استخدامها في إنشاء المخازن،و في كلمة واحدة ، في تهيئة كل المصالح العامة [2].

تم استخدام بعض البيوت،و بقية من الممتلكات المسيطر عليها،على شكل تحصينات، موزّعة على أرجاء المدينة، لمراقبة الأمن ،و القيام بأعمال

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,9 Janvier 1843.

2- Ibid.

أيضا، فإن عدد البيوت التي ذهبت كثكنات للجنود بشكل مباشر،قد بلغ 160 بيتا. أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,14 Janvier 1843.

الشرطة.أعطت القيادة العسكرية أيضا، تعليمات صارمة ، بأن أيّ هدم فوضويّ في المدينة، فإن القوانين سوف تعتبره جنحة، يفصل فيها مجلس الحرب [1].

كان يستعيد بعض الملاّك التّلمسانيين الشرعيّين بيوتهم ، من طرف إدارة الاحتلال،و خاصّة من مصلحة أملاك الدولة، المخوّلة لذلك، من الذين لم يتم تعويضهم عنها نقديا، لأسباب،أو لأخرى، كانعدام الحاجة إليها، أو لأنّها، لم تعد تؤدي ما كان يرام منها،على نحو جيّد، حيث لاحظت اللّجنة الاستشارية ذلك، على بعض البيوت المحتلّة مؤقّتا،وسجّلت إحدى مداولاتها، ما يلي: "إنّ الوضع السيئ للبيوت العربية المحتلّة مؤقتا،من طرف الفرق العسكريّة،و الواقعة في ردب " الحدادين"، Impasse des Forgerons ،و شارع "القاضي" ،و "المجلس" Le Conseil، و"الصدقة " La Charité، يجعل منها غير قابلة لهذا المقصد ،و عليه فإن اللّجنة، (...) تقرر إعادة هذه المباني، إلى أملاك الدولة " [2].

أخذت عملية إيواء الجند ،وقتا طويلا ، إلى درجة أنّه بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة بعدة سنوات، كان لا يزال الشغل الشاغل لهذه اللّجنة ، هو إيواء الجند و الضباط، والبحث دائما عن مقرات مناسبة لمختلف مصالح الجيش، فتحوّلت تلمسان بفعل ذلك،و أديرت، بما يشبه الفرقة العسكرية، التي ارتبطت فيها جميع المصالح بالجيش [3].

3 - إحصاء العقار الشاغر

أدّت الهجرة المكثّفة لغالبية سّكان تلمسان، باتّجاه المغرب سنة 1842،و انتهاء مقاومة الأمير عبد القادر،إلى اكتشاف الاستعمار الفرنسي، لوعاء عقاريّ هام جدّا ،إذ أصبحت مئات المنازل،و المحال التّجارية، وأملاك الوقف،ومباني "البايلك"، خالية تماما من أي مستفيد . لكن عودة هؤلاء المهاجرين بشكل متقطّع فيما بعد، سوف تعيد طرح مسألة العقّار، بشكل أكثر تعقيدا،كما سنرى فيما بعد.

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,09 Janvier 1843.
2-Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,06 Mars 1845.
3- A . Le cocq, Op.cit, P 67.

كان على الإدارة الاستعمارية الجديدة في مدينة تلمسان ، الوقوف على العراقيل التي كان بالإمكان،اعتراض عملية إحصاء الشّاغر من العقّار ، و لعلّ أبرز هذه العراقيل، كان يتمثل في غياب سجل العقّار ذاته، حيث ،و بسقوط المدينة،غادر عمّال الأمير عبد القادر،هذه الأخيرة ،آخذين معهم سجلّات الأرشيف، الذي كان بالإمكان من خلالها، إثبات حقوق الدولة، من طرف الملّاك الخواص[1].

كان من المستحيل في ذلك الوقت، على هذه الإدارة أيضا،وفي تلك الظروف ، إثبات حق الملكية الخاصّة، أو العامّة في تلمسان ، كون أنّ التّلمسانيين، لم يكونوا يمتلكون إذ ذاك،عقودا للملكيّة،و كانت مسألة إلزام التّلمسانيين، بامتلاك مثل تلك العقود، من بين المشاكل الأولى، التي طرحها العقّار،إذ كان على اللّجنة الاستشارية،الوقوف يوميّا،وبدون جدوى،للردّ على مطالب بعض التّلمسانيين العائدين، بخصوص أملاكهم المسلوبة،و التي هي،إمّا تحت مراقبة الإدارة الاستعمارية، أوخاضعة للهندسة العسكرية، أو تحت إدارة أملاك الدولة .

اقترح أحد أعضاء اللّجنة الاستشارية، مع منتصف ديسمبر 1842، إنشاء مجلس من أهالي تلمسان، للنّظر في مشكل العقّار، من خلال إشهار رسمي [2].وعندما تقرّر إنشاء هذا الأخير،قام القائد العام للمدينة الجنرال "بودو" بتسميتهم، نظرا لاستيفائهم كل شروط الأخلاق ، و المعرفة بالأمكنة [3].

تقرّر تكليف قايد المدينة "سي حمّادي بن صقّال" ،بعد الاستماع والحصول على موافقة لجنة الأعيان،و التأكّد من صحة الادّعاءات بملكية هذا السكن،أوذلك،بصياغة "القايد "،لعقد خطّي، يتمّ تسليمه إلى محافظ أملاك الدولة،يؤكّد أنّ صاحب الحقّ، قد عاد إلى تلمسان مع عائلته،و يبدي رغبته في الاستقرار بها،

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,09 Janvier 1843.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,15 Décembre 1843.

3- Anom.Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 30 Décembre 1842.

بشكل نهائي، وعندها يعاد له مسكنه،بعد استيفاء الشّكليات الإدارية، تحت إشراف محافظ أملاك الدولة[1].

ومع توسّع هذه اللّجنة،أضيف إليها أعضاء آخرون،حيث أصبحت مكوّنة من معتمد مساعد Sous-intendant،رئيس المكتب العربي ،محقق أملاك الدولة ، مترجم ، قاضي المدينة ،المفتي، اثنين من العدول ،و ثمانية أعضاء من أعيان المدينة، نصفهم الأوّل من ا"لكراغلة"، أمّا نصفهم الثّاني من "الحضر" [2].

أمّا عن سبب تواجد "الكراغلة"،و "الحضر"،بشكل متساو في هذه اللّجنة،فهو بالدّرجة الأولى، لتحاشي كل التفسيرات التي قد تطرأ، أو الملاحظات التي قد تنشا عن هذا المجلس، ونظرا للعلاقات التّاريخية الحسّاسة بينهما.

ضّم المجلس الأوّل للأعيـان، أسماء أربع من الحضر،هم "الحـاج عبـد الرحمن الغافري أو الغرافري"،و "محمد الحسن" ،و"مصطفى صقّال"،و "محمد بن مراح" ،أمّا من الكراغلة،فقد تواجدت أسماء "الحاج حمّو"، "الحاج بن علي"،"قايد رمضان"، و"قارة محمد" ،و كلّهم، كانوا من ساكني تلمسان [3].

كما يذكر "أندريه لوكوك" André lecocq أن لجنة الأعيان الخاصة باليهود، كانت تضم خمسة أعضاء فقط ،و كانت منفصلة عن لجنة التّلمسانيين [4].

قامت اللّجنة الاستشارية بمعية قابض أملاك الدولة، بتنظيم عملية إثبات العقود، من خلال إنشاء سجلاّت تحوي إشارات إلى كل السّكنات،أو الممتلكات

1- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 15 Décembre 1842.

2- أنظر:

Françoise, Vichat, Cinq Village de colonisation dans la région de Tlemcen (1848-1914), TER D'histoire contemporaine, sous la direction de Monsieur le PR. Philipe loupes et de Jacqueline Herepain, Université de bordeaux III, 1985-1986, P114.

3- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 30 Décembre 1842.

و لا يذكر أندري لو كوك في كتابه، Tlemcen ville française إلا سبعة أسماء ،كانت قد شاركت في لجنة 17 /09 /1846، و الأغلب انّ أحد الأسماء، قد سقط سهوا من الكاتب . أنظر: A . Le cocq, Op.cit, P 140.

4- Ibidem.

الحضرية المصنّفة،من خلال الشوارع ،أو الأرقام ، كما تّم الاحتفاظ، بالأسماء القديمة للشوارع، تسهيلا لتطبيق المعلومات [1].

أما ميدانيا ، فقد اقترح رئيس اللّجنة الاستشارية الجنرال "بودو" كمنفعة عمومية،تعيين الشوارع،و الساحات ، و ترقيم المباني ،من أجل تسهيل التعرّف على الممتلكات الحضرية للمهاجرين [2]. كما تّم اقتراح السيد "سولمز" Solms لمراقبة تنفيذ هذا الاقتراح [3].

يكون قد لامس سكان تلمسان، بعض الاطمئنان على ممتلكاتهم، بعد عملية إثبات الملكيّة ، و بعد عمل لجنة الإشهار الرسمي أيضا ،لكن هذا، لم يكن يعني أبدا،أن كلّ السكان الذين أثبتوا عقود ملكياتهم ، قد أصبحوا بين ليلة، و ضحاها ، أحرارا في الاستفادة منها.بدليل أن حالة الشّغور الناتجة عن الهجرة الجماعية،و سباق الاستعمار،من أجل الاستفادة من هذا العقّار الشّاغر، ثم الرجوع المتتالي لعدد من التّلمسانيين، قد أحدث فوضى عارمة على مستوى العقار.

لعل أبرز مثال لها،هو لجوء بعض أصحاب الملكيّات السكنية، إلى السكن في مبان سكنيّة أخرى،غير تلك التابعة لهم،بحكم أن مبانيهم الأصلية والمثبتة،قد أخذت بشكل مؤقّت من طرف إدارة الجيش،أو الهندسة،أو أي مصلحة من مصالح الإدارة الاستعمارية ،و لكن بقيت أهمية هذه العقود،في أنها سوف تصحح الأخطاء،التي تكون لجنة الإشهار، قد وقعت فيها[4].

قرّر القائد العام، للفرع الإداري بتلمسان ،و رئيس اللّجنة الاستشارية، الجنرال "بودو" Bedeau ،إجراء إحصاء للممتلكات بتلمسان، و كان ذلك، حتى قبل

---

[1]-Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,9 Janvier 1843.

[2]- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,25 Juillet 1843.

[3]-أنظر: Ibid.

[4]-Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,9 Janvier 1843.

التحاق قابض أملاك الدولة بمنصبه،حيث تم تكليف السيد "سولمز" بذلك، وقد كان موظّفا إداريّا بمصلحة أملاك الدولة، ومترجما لها .

كان الإحصاء يستهدف ،كما جاء في مداولات اللّجنة الاستشارية،"ممتلكات "البايلك" الحضرية ، المساجد،المهاجرين ،و السكّان المتواجدين بتلمسان،(كان) يجب عليه،تحديد رقم ترتيب،وظيفة المباني،أسماء السكّان المستأجرين،والخاص بالسكّان الملاّك،مع تسجيل ملاحظة غيابهم،أو تواجدهم "[1].

أظهر إحصاء "سولمز" ، أن عدد المباني التي كانت تدخل ضمن هذا الإطار، قد بلغ 1878 وحدة [2] ،لكنّه، و بعد الإحصاء الثّاني، و الذي انتهى نهاية شهر سبتمبر 1842، بحضور قابض أملاك الدولة، قدّرت اللجنة الاستشارية ،عدد العقّارات الشاغرة بـ 1792 وحدة ،دون حساب العقّارات، التي ذهبت لفائدة المصالح العمومية ، و ذلك من خلال ما عرف بـ"الكشف الخامس" Etat N°5.

و قد جاءت ملاحظات اللّجنة الاستشارية، حول نتائج هذا الإحصاء،جريئة، وخادشة للذّمم ، ذلك أنّها اعتبرت أنّ العمليّة ، قد تمّت بصفة ارتجالية ،و أن الهدف الأوّل منها، قد كان حب التكسّب في العقار [3].

ما إن تمتع سكّان تلمسان بالعقود، في من امتلك الشروط لذلك، حتّى بدأت صفقات العقّار بالبيع، و الشّراء. كان على الإدارة الاستعمارية، مسايرة هذا التطوّر الرهيب للصفقات، عن طريق إيجاد مؤسسة قانونية تشرف على ذلك، و تحل محلّ الموثّق، هذا المنصب ،الذي لم يكن موجودا في تلمسان ،إلّا فيما بعد.

---

[1] Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,14 janvier 1843.

[2] Ibid.

[3] كان الهدف من هذا الارتجال،هو توفير عقارات مناسبة، تستطيع مصلحة أملاك الدولة، كراءها ،عن طريق المزايدة، أو المناقصة. أنظر:

Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 14janvier 1843.

تكفّل قائد المكان آنذاك Le commandant Henry Bernard العضو الشّرعي في اللّجنة الاستشارية بهذه المهمّة، رغم أنّه لم يكن يحمل لا الصّفة، ولا السّلطات، بما أن العقود كانت مكتوبة، بشكل عقود عرفية خاصة – Actes sous seings privés [1].

و بالرغم من عرفية هذه العقود، و خلوّها من أي أدلّة رسمية ، فقد كانت الإدارة الاستعمارية تقبل بها ، لأنّ جهة رسميّة جدّا ، قد كانت السبب وراء وجودها ،و لأنّ هذه الجهة الرسمية ،كانت دائما تحتفظ بنسخة أخرى ضمن أرشيفها،ما كان يتيح الشفافية، و بعضا من الرّسمية ، و الأمان أيضا [2].

غير أن الإدارة الاستعمارية ، و حتى تغلق جميع الأبواب في وجه ما يمكن، أن يُعتبر عقودا ضعيفة ، أو مؤقتة من جهة ، و للوقوف من جهة أخرى،على تزايد صفقات الشّراء، والبيع، أنشأت مكتبا للتّوثيق ، كان الأوّل من نوعه في مدينة تلمسان ، بموجب قرار 25 سبتمبر 1846،أصبح فيه الكاتب الرئيسي، لموثقي مدينة الجزائر،السيد:"سوفاج بول سيمون جوزيف" Sauvage Paul Simon Joseph ،أول موثّق رسمي بمدينة تلمسان ،بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1842 [3].

4 - اللّجنة الاستشارية و أملاك الحبوس

بيّنت الإدارة الاستعمارية ، نّيتها في الاستيلاء على أملاك الحبوس، منذ الأشهر الأولى للاحتلال ،حتى لا تبقى هذه الأخيرة، تحت تصرف التّلمسانيين، و تبقى لهم حرية التصرّف في مداخليها،و أنه لا محال، سوف تجد الإدارة الاستعمارية كيفيات جديدة ، لأقلمة هذه الأملاك الحبوس، مع الوضع السياسي المستجدّ لتلمسان.

أعطى الحاكم العام العسكري أوامره عبر مراسلة،إلى الجنرال "بودو" Bedeau،قائد الفرع الإداري لتلمسان،أهم ما جاء فيها ،بخصوص أملاك الحبوس:

1- A . Le cocq ,Op.cit, P 35.

2- Ibid , P 137.

3-أنظر : Ibid, P 36.

"يجب علينا في الحال ، وضع سلطتنا، كما يجب لها أن توضع، والاستيلاء على إدارة الممتلكات الدينية، للمصلحة ذاتها ، و للهدف من تأسيسها " [1].

إن هذه الرغبة ،إنما كانت تغذّيها معرفة هذه الإدارة،بأن هذه الممتلكات الدينية،أو الحبوس ،قد كانت، ولقرون، قمّة في الاستثمار الاقتصادي الإسلامي.

لكن تخوف الإدارة الاستعمارية ، حسب هذه المراسلة دائما ، من أن تبقى هذه الأملاك الحبوس لدى التّلمسانيين لفترة أطول ، إنمّا كان سببه تلك الروح الاستعمارية ، التي كانت تعتبر المُستعمر أقل مسؤولية ،و كفاءة،و انضباطا، حيث بينت المراسلة، أن خطرا يتهدد هذه الأملاك،جاء ذكره في سياق المراسلة " ألاّ تتعرّض هذه الأملاك ، كما في المألوف إلى التبديد، من طرف هؤلاء العرب الذين كانوا يديرونها " [2].

حاولت اللّجنة الاستشارية، التقليل من أهمية الممتلكات الحبوس، خاصة الحضرية منها،و التي كان الجيش الفرنسي، يستفيد منها بشكل مباشر، بحجة أنها كانت قليلة العدد، و أن قيمتها الاقتصادية كانت متدنّية ،و بما أنّ هذه الممتلكات،لم تستفد من تعويض مالي،كما حدث مع بعض المؤسسات المتضرّرة من الحرب،أومن

[1] - Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,minute de la lettre du gouverneur général adressé au général Bedeau, commandant du territoire de Tlemcen, 17 Novembre 1842.

[2]- Ibid.

الطبيعة،أو من الإهمال البشري، لإعادة تأهيلها من جديد، هذا كله كان يدلّ، على أنها كانت في حالة جيّدة ، و أنها كانت تؤدي الغرض المنوط منها[1] .

أمّا عن قيمتها العددية ، فإن الإحصاء الاستعماري، قد شابه بعض اللبس، ففي حين،تحدثت مراسلة الحاكم العام العسكري، إلى الجنرال "بودو"، عن 495 عقّارا داخل،و خارج تلمسان، أواخر سنة 1842،.فإن إحصائيات اللّجنة الاستشارية ،شهرين فقط بعد الإحصاء الأوّل ،كانت قد أشارت إلى 502 ملكيّة،362 منها حضرية،والبقية ريفية، و يرجّح أن يكون هذا الإحصاء، هو الأصحّ [2].

وفي كل الأحوال ، فإن فارق اللبس ، ليس بالشيء الكبير، لكن يبقى الأهمّ،أن عدد هذه العقّارات المحبوسة ، كان عددا سيأتي بمداخيل مهمّة، لخزينة الاستعمار،فمنها يُصرف على جيوشه ،وعلى تهيئة المدينة،وأعمال الصيّانة، والبناء،ومنها يُصرف أيضا،على رواتب رجال الدين المسلمين ،و صيانة مساجدهم .

عملت الإدارة الاستعمارية، على تحديد مجموعة من المعايير التقنية،التي يجب توفرها في الأملاك الحبوس، حتى تتمّ تنمية المصادر المالية، المتأتيّة من هذه الأخيرة،من بين هذه المعايير ،كان يجب أن يتضمّن الكشف العام ، الوضعية العامة لهذه الأملاك ، ووجه الاستخدام الحالي لها ، ووسائل تثمين الملكية،عدد الأشجار المتواجدة بها،إذا ما كانت حديقة، أو بستانا،اسم المنتفع، و قيمة الكراء السنوي لهذه الملكيات.

يبدو أن مداخيل كرائها ، زمن تواجد الأمير عبد القادر بالمدينة ، كانت أعلى بكثير،بما كان عليه الحال، في الأشهر العشرة الأولى ،التي أعقبت الاحتلال الفرنسي،إذ يذكر الحاكم العام الفرنسي ،أن أحد أعيان المدينة ،السيّد "قارة محمد"،وعضو اللّجنة الاستشارية فيما بعد، كان قد أبلغه، أنّ الأمير عبد القادر ، كان يجني من كراء هذه الأملاك،ما بين 000 40 ،و 000 50 فرنكا فرنسيّا سنويّا،

---

[1]-نظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,Procès –verbal de la commission consultative ,09 Janvier 1843
لكن هذه اللجنة ،و في مداولات أخرى بعيدة ،كانت قد وصفت مداخيل الممتلكات الدينية ، أو الحبوس، بـ "المهمة" أنظر أيضا :
Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission Consultative ,13 Juillet 1848.

[2]-أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 , minute de la lettre du gouverneur général adressé au général Bedeau, commandant du territoire de Tlemcen, 17 Novembre 1842,et Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission Consultative ,14 Janvier 1843.

عندما كانت تلمسان تحت سلطته ، في حين ، لم تتعد قيمة الكراء للعام الواحد 1000 فرنك، أواخر سنة 1842، أي أقل بكثير من 10% من قيمة الكراء [1].

واصلت اللّجنة الاستشارية ، صرف رواتب الهيئات الدينية المتواجدة بمساجد تلمسان،كالأئمة ، و الخطباء ،و الحزّابة، أي قراء كتاب الله،والطُّلبة Tolba،بل أنفقت على صيانة المساجد ، و شراء الأثاث ، و توفير الإنارة،ومختلف اللواحق،من ريع الأملاك الحبوس ،أو جزء كبير منها ، حتى يظهر الاحتلال الفرنسي، بمظهر حامي الدين الإسلامي.

لكن غياب أرشيف إحصائي حول مصاريف،الأشهر الأولى للاحتلال، التي اعتمدت على مداخيل الأملاك الحبوس ، قد صعّب إلقاء الضوء ، على دور هذه الأخيرة،في رعاية المؤسسات الدينية. تم العثور مثلا، على بعض الإشارات الخفيفة ،لهذه المصاريف في مداولات اللّجنة الاستشارية ، حيث تمّ بمقتضى المادة 14، من الفصل الرابع، لميزانية سنة 1845 ، تحت صفة المصاريف غير المتوقّعة،طلب صرف 45 فرنكا ، لصالح طالب Thaleb ،كان قد شارك، خلال شهر من المزاولة،في إعداد قائمة لأملاك الحبوس [2].

كما تمّ العثور على أثر آخر، فقد جدّدت اللّجنة، مطلبا على عاتق ميزانية 1848، يتمّ فتح اعتماد بموجبه، بـ 6494 فرنكا، و الذي كان يدفع في السّنوات الماضية، تعويضا للطلبة Tolbas [3].

أمّا عن أمثلة الرواتب ،و المصاريف، التي استفادت منها مساجد المدينة لسنة 1845،على سبيل المثال، فقد أمرت اللّجنة الاستشارية بصرف 1010 فرنكا، لمسجد "سيدي بومدين"،و 962 أخرى "للمسجد الكبير"،و 638 لمسجد "سيدي إبراهيم"، و106 فرنكا، لمسجد "سيدي البنا"،و كان هذا الإنفاق ،على سبيل تغطية رواتب الهيئة الدينية لكل مسجد. أمّا ما تعلّق بمصاريف الصّيانة، و الإنارة، واللّواحق

1- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,minute de la lettre du gouverneur général adressé au général Bedeau, commandant du territoire de Tlemcen, 17 Novembre 1842.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission Consultative ,26 Juin 1845.

3- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission Consultative ,04 Mai 1848.

الأخرى ، فقد استفاد مسجد "سيدي بومدين" من 305 فرنكا، و "المسجد الكبير" من 320 فرنكا،ومسجد "سيدي إبراهيم"من 136 فرنكا ، بينما لم يستفد مسجد"سيدي البنا"،وقد كان أصغر هذه المساجد إلّا من 35 فرنكا[1].

كانت اللّجنة الاستشارية تصرّ على مثل هذه النفقات ، و تتابعها بكل دقّة، بل أنها كانت تراها ذات أولوية ، حتى لا يظهر الاحتلال، بمظهر العداوة لمعتقد الجزائريين،وحتى لا يطرأ أي تغيير، على عادات الإنفاق على هذه المؤسسات، التي ألف المسلمون في تلمسان، الإنفاق عليها أيضا.

ثانيا : الملكية العقارية في تلمسان، من الحجز إلى الاعتراف بها 1842-1851

[1]-أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, état nominatif des membres de la Tolba des mosquées de la ville de Tlemcen, avec indications des sommes allouées par la commission administrative pour leurs traitement et entretiens, du mobilier, éclairages, et autres dépenses, accessoires, pour l'année 1845.

كان الحاكم العام المارشال "بيجو" Bugeaud،من أكثر المنزعجين من فراغ تلمسان من سكّانها ،و هو الذي كان يعتقد دائما، كونه أحد أهم المنظّرين الفرنسيين لظاهرة الاستعمار في الجزائر،أنّ هذا الأخير، قد كان بحاجة إلى السكان المحلّيين، كما الأوروبّيين،وقد كان من مصلحة الاستعمار، استعادة هؤلاء السكّان،من خلال سنّ قرارات،وإصدار تعليمات، تخص هذا الشأن.

1- تلمسان 1842-1851 قرارات ،أمريات، و تعليمات

و حتى يلزم التلمسانيون بالعودة إلى ديارهم ،إستصدر قرار 14 فيفري1842،الذي تتعرّض بموجبه ، في أمد شهرين، كل ملكيات سكّان تلمسان الذين انسحبوا، و الذين لم يعودوا، بعد إلى مساكنهم، للحجز Séquestre [1].

و فيما حددت **المادة الأولى** من القرار سالف الذّكر، من سيقع عليه أمر الحجز من ساكنة مدينة تلمسان،و ضاحيتيها "سيدي بومدين"،و"عين الحوت"،معتبرة سبب المغادرة هو اللحاق بالعدو. فإن **المادة الثانية**، استثنت من العقاب، كل الذين عادوا،و احترموا المهلة ،أما باقي الملكيات ، فسوف تؤول حيازتها إلى مصلحة أملاك الدولة [2].

كان الهدف الاستعماري ثنائيا من هذا الإجراء، **الأول**، باتجاه السكان التّلمسانيين أنفسهم ، و هو إيجاد ضغط مباشر على هؤلاء المغادرين، و حثّهم، على العودة السريعة إلى مدينة تلمسان، أما **الثّاني**، فكان يخص أكثر الاحتلال الفرنسي،وعلاقته بإدارة هذه الممتلكات ، ففي مثل هذه الحالات الاستثنائية، كان على الإدارة الاستعمارية، تسوية نمط الإدارة المؤقتة ، حتى يتمّ إنهاء كل ارتباك، قد يشوب تسيير أملاك الدولة [3].

حاولت جريدة لي كو دوران L'écho D'Oran فيما بعد ، تبرير قرار 14 فيفري 1842 ،بعد مضي عشرين سنة على استصداره ، و في الوقت ذاته،تبيان مدى وفاء قوات الاحتلال لوعودها ، ذلك أن القرار سابق الذكر، كان فيه نوع من

1- A . Le cocq ,Op.cit, PP 82-83.

2- أنظر : L'écho d'Oran , 18 Décembre 1862.

3- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission Consultative , 09 janvier 1845.

التودّد،إلى طائفة من سكّان تلمسان، و نعني بهم "الكراغلة "، الذين فضّلوا التحالف مع الاستعمار، على تسليم المدينة إلى الأمير عبد القادر،حيث جاء في معرض مقال الجريدة ما يلي :" لم يكن باستطاعة فرنسا ، معاملة أصدقائها ،كمعاملة أعدائها،(كما) أنّها لم تكن بالاستطاعة التي تجعلها،تأخذ ممتلكات الذين كانوا يدافعون عنها، و يبذلون لذلك، ثمنا من دمائهم" [1].

كان على الإدارة الاستعمارية، التودّد من جديد إلى التلمسانيين بمختلف طوائفهم ،لأنّ قرار 14 فيفري 1842، كان قرارا فاشلا. وعد المارشال "بيجو"، سكان تلمسان من جديد ، بإعادة أملاكهم المحجوزة، و كّلف الجنرال "بودو" بتسهيل عودتهم من وجدة [2]. بقيت عملية العودة، عملية متتابعة لعدة سنوات، لكن هذه الوعود، كانت تتناقض بشكل أساسي، وواقع الملكية في مدينة تلمسان،و تحولت جرّاء ذلك، إلى ذر للرّماد في الأعين ليس إلّا.

حاولت دراسة تحليلية، نابعة عن مصالح أملاك الدولة بعد عدة سنوات ،الإجابة عن مسألة الملكية في تلمسان منذ 1842 ، و حتى 1851 . كان أبرز ما توصّلت إليه، أنّ القرارات، و المراسيم، و التعليمات خاصة تلك، التي جاءت بعد 26 فيفري 1843،قد أضرّت بالعملية برمّتها،لأنّها إمّا كانت ناقصة،أو مبهمة ، أو بها مراوغات قانونية. بقى الهدف من ذلك كلّه ، محاولة تعطيل استفادة التّلمسانيين من ممتلكاتهم ، كما حُمّلّت اللّجنة الاستشارية، وبيروقراطيتها، الوزر الثقيل، باعتراف المسؤول العسكري الأوّل، عن مدينة تلمسان [3].

قسمت هذه الدراسة التحليلية، الملكيّة في تلمسان، إلى أصناف ثلاثة:

1- L’écho d’Oran, 18 Décembre 1862.

2- أنظر : Ibid.

3- أنظر : Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

الصنف الأول :و هم السكان الذين لم يهاجروا، أو الذين عادوا قبل، و منذ تعليمة 26 فبراير 1843، و تمتعوا بممتلكاتهم ، أو تحصلوا عليها بأنفسهم ، و دون رخصة رسميّة من الإدارة الاستعمارية، لكن أيضا، بدون معارضة مصلحة أملاك الدولة .

صنف ثان : ، هم الذين عادوا قبل،و منذ التعليمة المذكورة سلفا، و الذين تحصلوا على ممتلكاتهم من اللّجنة الاستشارية .

أمّا الصنف الثالث ، و الأخير ، فهم الذين تخلّوا عن أراضيهم ، التي كانوا يتمتعون بملكيتها من قبل، لصالح عقود هبة Actes de donation ، سلّمت إليهم من قبل اللّجنة الاستشارية ،على شكل تبادل ، و أراضيهم هذه ،لا تقع ضمن الجزء المخصّص لبناء المدينة الجديدة [1].

بقي الالتباس قائما ، خاصة ما بين الصنف الأول، و الثاني ،و قد رأت الدراسة التحليلية ، أنّه من العدالة إدماج الصّنفين ، بالتالي، معاملة الصنف الثاني ، بالمعاملة نفسها التي عومل بها الصنف الأول ، أمّا بخصوص الصّنف الثالث،فإنه لم يكن من صلاحيات اللّجنة الاستشارية، منح عقود الهبة ، أو أي عقود أخرى، لأنّها، وببساطة،لم تكن تنتمي إلى السلطات المدنية ،أو العسكرية،التي تحدثت عنها المادة الأولى،من الأمرية الملكيّة لـ 31 أكتوبر 1845Ordonnance Royal [2].

أدّى توفر العقّار الشاغر أيضا،و خاصة المباني السكنية على اختلاف أوضاعها،وقابلية السكن فيها من عدمه،إلى تلاعب الإدارة الاستعمارية بملكية التّلمسانيين،حيث تمّ تعويض بعض السّكان، الذين أصبحت مبانيهم،مقرّات عسكرية، أو رسمية ، بمبان مشابهة تقريبا لمبانيهم،و حصلوا على عقود هبة،وليس عقود استرداد Restitution.

1- أنظر : Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

2- Ibid.

حيث أكدت كل المنشورات، والأمريات،والقوانين،الصادرة سنة 1843، 1845، 1851 ،على أن التّعويض الذي يجب منحه في حال زوال الحيازة Dépossession ، يتم تسويته فقط، عن طريق العقّار ،و ليس عن طريق المال [1].

أما السّكان، الذين كانوا يمتلكون الأراضي ، و التي رأت فيها الإدارة الاستعمارية ضرورية، من أجل الانجاز النّهائي للمدينة الجديدة ، و إنجاز أسوارها، فقد أشارت بتعويضهم، بأراض أخرى موجودة بـ "تيرني"،و أماكن أخرى، تابعة لدائرة تلمسان Cercle de Tlemcen [2].

2- عودة التلمسانيين،إلى تلمسان ، و مواقف الإدارة الاستعمارية منها

أما بخصوص عودة السكان التّلمسانيين إلى المدينة ، و في نيّتهم استعادة ممتلكاتهم العقارية ،فإن الأرشيف الفرنسي، يشير إلى عودة أغلبهم تقريبا ،مع نهاية سنة 1842،وإن كانت هذه العودة بصفة متتالية [3].

يبقى هذا الإحصاء مجافيا للحقيقة، ذلك أن أرشيفا فرنسيا آخر،نابعا عن اللّجنة الاستشارية سنة 1847،و إن لم يعط عدد التّلمسانيين العائدين إلى الديّار،إلا أنه أشار بصريح النّص،أنه ما يحصى حتّى الآن، بالمغرب من الساكنة القديمة لمدينة تلمسان، هو تقريبا 1800 عائلة [4].

يحصي الأرشيف عدد سكّان المدينة، ممن سمّاهم الأهالي سنة 1847، بـ 9000 نسمة [5].أمّا "أندري لوكوك" فإنه يشير،إلى أن عدد الخيام les Tentes

---

1- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

2- Ibid.

3- أنظر : Anom .2m .Boite N° 184 , indemnité a accorder au habitants indigènes de Tlemcen, pour prise de possession des terrains a ceux appartenant compris entre l'ancienne et la nouvelle enceinte de la ville,1853.

4- Anom .1N .Boite N° 23, Extrait du procès –verbal de la commission consultative, 05 Mars 1847.

5- أنظر: Ibid.

والمقصود هنا بالخيمة هي العائلة، و المتواجدة بالمغرب ، قد بلغ في المجموع 910 خيمة ، خلال السّتة أشهر الأخيرة من سنة 1846 [1].

و إذا ما اعتبرنا أن الخيمة، أو العائلة الواحدة ، قد تضمّ في المتوسط ثلاثة أفراد ، و هذا أمر مستبعد ، فإنّه بعملية حسابية بسيطة ، تتحوّل 910 و 1800 خيمة إلى 8130 نسمة، و هذا الرقم ،يقارب الرقم الإحصائي لعدد سكّان تلمسان،الصادر عن اللّجنة الاستشارية سنة 1847، أضف إلى ذلك ، أن الإدارة الاستعمارية،قد حدّدت مهلة ثالثة لعودة التّلمسانين،و هي مهلة 28 نوفمبر 1846،وهذا يدحض تماما ،أسطورة الرجوع الكلّي لسكان تلمسان ،مع نهاية سنة 1842،و قبلها، فإنّه يدلّ وببساطة، على هشاشة التقديرات الفرنسية آنذاك.

طالبت الإدارة الاستعمارية من السكان الوافدين إلى المدينة،تسجيل أسمائهم ، حتى تتمّ لهم الاستفادة من ملكياتهم ، و كان على اللّجنة الاستشارية من جهة،القيام بالإحصاء الدقيق لهم، وفق تعليمة 26 فبراير 1843،و التوقيع على الاستمارة التي تضم الأسماء ، ووضع تاريخ العودة لهؤلاء، من جهة أخرى ، حتّى تصبح العملية الإدارية شرعية،غير أن هذه اللّائحة ، و التي تمّ الاصطلاح عليها،باسم "اللائحة رقم 1"، لم يتم تقديمها إلاّ سنة 1846 [2].

و رغم تقديمها المتأخّر للإدارة الاستعمارية، إلّا أنّ هذه الأخيرة، وللغرابة، لم تنل موافقة اللّجنة الاستشارية، كما أمرت بذلك تعليمة 26 فبراير 1843. بقيت فئة ثانية خارج هذه اللاّئحة، ألا و هي، فئة السّكان الذين لم يغادروا قط المدينة، و كان يتهدّدها الحرمان، من كل حقوق التمتّع بالملكيّة، كما أشارت إلى ذلك تعليمة 26 فيفري 1843، سبب ذلك، خطأ جسيم وقعت فيه اللّجنة الاستشارية ، وتقصير فاضح،لدى أدائها لمهامّها.

1- A . Le cocq ,Op.cit, P 23.

2- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

اختلطت الأمور على اللّجنة الاستشارية ، هل يتعلّق الأمر بلائحة واحدة، أم بلائحتين،إلّا أنّ القائد العام ،للفرع الإداري لتلمسان فصل في الأمر، وأشار في ملاحظته الخطّية ، إلى وجوب دمج اللّائحتين ، ضمن لائحة واحدة ، كون أنّ أغلب التّلمسانين الوافدين، قد عادوا إلى تلمسان مع نهاية 1842 [1].

استندت الإدارة الاستعمارية ،إلى أرمادة من القوانين ،و التّعليمات، فيما يخصّ مسألة استعادة التّلمسانين لأملاكهم ، مبيّنة الشّروط الواجب توفرها،و آلية استعادة هذه الأملاك ، لكنّها أغفلت عن عمد ، مسألة تطبيقها ، حيث تتبيّن من خلال أمرية1844،عملية المراوغة القانونية ، و خاصّة، في مادّتها رقم 47 ، التي تستعدّ للتّعويض النّقدي عن الأملاك المحجوزة ، لكن بشرط توفّر صفة المالك ، ولا تعنى في شيء، أهالي تلمسان، الذين وقع عليهم الحجز العام،أثناء الغزو،و الذين لم يتمّ الكّشف عنهم ،من طرف سلطة مؤهّلة [2].

ففي ما يخصّ، تطبيق الأمرية الملكيّة لـ 31 أكتوبر 1845،فإنّ الدارسة التّحليلية الاستعمارية ، قد أكّدت على أنّه: " لم يتمّ تنفيذ الإجراءات المفروضة على المدّعين،و ليس أقلّ من ذلك، تنفيذ المادة 08،لذلك لم يُتمكن من تفعيل رفع اليد Main levée،ولا الاسترداد Restitution ،كما أنّه تبعا لمطلب المادة 1،و2 ،قد تمّ توجيهها إلى اللّجنة الاستشارية بـ تلمسان،(الخاصة) بمطالب ما بعد انقضاء المهلة[3].

1- أنظر : Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

2- Ibid.

3- Ibid.

كانت المادة الأولى، و الثانية،تنصّان على الإرجاع الفوري للممتلكات، التي كانت بيد أملاك الدولة الفرنسية.

و إذا كانت أمرية 31 أكتوبر 1845 أيضا،قد حدّدت القواعد التي يجب إثباتها ، لدراسة المسائل المتعلّقة بالأملاك المحجوزة لاحقا، فإن مادتها الخامسة، قد حددت المهلة التي يجب فيها استقبال طلبات الأملاك،و المكاتب التي ستودع فيها[1].

و حتى يتم استخدام هذه القوانين ، على الوجه الذي يخدم الاستعمار في المدينة،و بذلك تتعقد شيئا فشيئا مسألة الملكية في تلمسان، فإن الحاكم العام استصدر، قرارا يُشترط فيه على أصحاب الأملاك المحجوزة ، قبول شرط خطير، لقاء الاستفادة من عقد إزالة الحجز ، أو رفع اليد، هذا الشرط هو " أشغال ذات منفعة عامة"،الذي عوّض شرط" الإهمال المجاني" Abandon Gratuit،لأنّه في الأخير، تبقى العقود عقودا ظرفية، قد تلقى الموافقة الوزارية في المستقبل [2].

هذا المستقبل، والذي حتما ، لن تكون مصالح الكولون العمرانية غائبة عنه،إذ ستتضّح تباشيرها الأولى، بدون شك،مع سنة1851.

تناولت التعليمات، و الأمريات ، التي صدرت مع بداية خمسينيات القرن التاسع عشر، مسألة التعويض عن العقّار، التي قد تُدفع للتّلمسانيين ، حيث أكّدت تعليمة 23 جوان 1850، في مادتها الـ 32 ، وقد كانت أكثر تقتيرا، وتقييدا لمسألة

1- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

مع تسجيل ملاحظة القائد العسكري لتلمسان، حيث كتب، "يحصل المستفيدون من الأملاك المحجوزة،على عقود هبة حالما تتم ملاحظة،عقودهم السابقة الخاصة بإزالة الحيازة".

2-Ibid.

التعويضات على: " أن الفائدة الحالية تتمثّل في مقدرة مختلف المصالح، على الحفاظ على نظام الحجز" [1]. و بذلك تؤكّد أن المصلحة الاستعمارية، حسب هذه التعليمة، أولى بكثير، من مصلحة أصحاب العقارات المحجوزة.

كما أن المادة نفسها ، حدّدت آليات رفع اليد عن الممتلكات ، و بيّنت أنها لن تتمثل في تعويض نقدي ، و لا في شرط معلّق بإعادة العقّار، إذا كان هذا العقّار ضروريا لأي مصلحة ، لكنّ التعويض سوف يتمّ، عن طريق الأراضي التي سلبت من العشائر [2].

كان على الإدارة الاستعمارية ، التظاهر بإعادة أملاك سكان المدينة من جهة ،و كبح العملية قدر الإمكان، من جهة أخرى ، عن طريق احترافية اللّعب بالقوانين، حيث جاء منشور وزارة الحرب 30 سبتمبر 1850 ، حينما كانت الجزائر تابعة لهذه الوزارة، ليؤكد على العمليّة، متحجّجا في المادة 32 منه، بأن التّعويض عن عقّار ما،بعقّار آخر، يستلزم توفّر وعاء عقاري كاف، لدى مصلحة أملاك الدولة[3].

استصدرت الإدارة الاستعمارية أيضا،قانون 16 جوان 1851،وكان هذا الأخير، هو الذي أسّس الملكية العقّارية في الجزائر المستعمرة كما يزعمون، لأنّه في النّهاية، اعترف بالملكيّة غير القابلة للمساس، و دون تمييز ما بين الأهالي،والملّاك الفرنسيين، وبعبارة أخرى،قد انهي تصوييات حجج الملكية[4].ويكون هذا القانون،قد ساوى ما بين أصحاب الحقّ في الملكيّة الشريفة،مع الدّخلاء الأوروبّيين الآخرين،الذين

1- أنظر : Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

أصبح هذا الأمر مفهوما النسبة للاستعمار ،لأنه في حالة التخلي عن عقار ما ،كان يضم في السابق،لمصلحة من مصالحة، قد يؤدي إلى نتائج سلبية غير متوقعة، كانت قد عبّرت عنها مداولات اللجنة الاستشارية،"الاحتفاظ بهذه المباني،من اجل تجنب أعباء مالية للخزينة،أو الابتعاد،عن انتقادات لاذعة، بخصوص رفع الحيازة"، أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission Consultative , 09 janvier 1843.

2- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

3- أنظر : Ibid.

4- Françoise ,Vichat , OP.cit, P 113.

تربّحوا على حساب التّلمسانيين،وأصبحوا في وقت وجيز نسبيّا، أصحاب ممتلكات هم أيضا.

لم يسلم هذا القانون، من بعض المواد التي خدمت سياسة العمران الاستعماري في الجزائر، خاصة المادة الرابعة منه، و التي جاء ذكرها في أمرية 1 أكتوبر 1844،والمتعلقة أساسا بـ "انتزاع الملكية من أجل المنفعة العامة"،و عندها قد تنتهي حقوق صاحب الملكيّة، عندما تبدأ مصالح الجماعة،ولن تجد هذه الأخيرة، سوى المجلس البلدي لـ تلمسان،كي يكون حامل حربتها المشتعلة،ووقودها المحرّك.

بقي قانون 16 جوان 1851،خاضعا أيضا،لأمريه 31 أكتوبر 1845،ذلك أن العنوان الرابع فيه، و المتعلّق بعملية حجز ممتلكات الجزائريّين،تبقى سارية التّنفيذ ، حتى يصدر قانون آخر، يقضي بالعكس [1].

رافقت هتافات التهليل،والترحيب، قانون 16 جوان 1851، خاصّة،من طرف فئة الأوروبّيين، لكن قمة الامتداح فيه ، هي أنّه، أنهى مسألة التحقّق، من عقود الملكية [2].

كانت الإدارة الاستعمارية، وحلفاؤها، يرون هذا التسارع الخطير، على مستوى الملكيّة في الجزائر، أمرا عاديا،لأنّه في الأخير، سوف يضمن بعض احتياجات المعمّرين من ملكيات التّلمسانيين، و حاولت بعض الأطراف الموالية لليمين الاستعماري ، ممثّلة في جريدة "لي كو دوران" L’écho D’Oran ،تقزيم مسألة حجز ممتلكات الجزائريين،بل أكثر من ذلك، أنها أعطت وجها مشرّفا للاستعمار،الذي حسبها،يكون قد تنازل عن كل الممتلكات، وأعادها من جديد للجزائريين، التي كانت مصلحة أملاك الدولة ، قد تصرّفت بها [3].

1- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

2- Françoise, Vichat, OP.cit, P 113.

3- أنظر : L’écho d’Oran , 18 Décembre 1862.

قد نعتقد في الأخير، أن سكّان تلمسان الذين عادوا إلى مدينتهم، قد قصّروا في المطالبة بحقوقهم، أو لم تكن لديهم الجرأة الكافية لذلك، أو خانتهم الدراية القانونية، لكن الحقيقة، تجانب تماما كل تلك الفرضيات.

ذلك أن هذا الشّلل، الذي أصاب تطبيق بعض الأمريات ، مردّه الإدارة الاستعمارية نفسها، بشهادة القائد العسكري لتلمسان،الذي سجّل ملاحظاته الخطّية، على نص المذكّرة قائلا فيها : "إذا لم يتم تنفيذ هذه الإجراءات الأساسية، فإنه نتيجة الوسائل الناقصة، التي وضعت تحت تصرف الإدارة،وليس أبدا من عمل الأهالي" [1].

ويظهر أنّ هذا القائد، يكون قد نسي أن يذكّر، أن كلّ هذه الأمور، هي عمل من عمل الاستعمار، و أنّه تم تنفيذها بتعمّد، و ترصّد فائقين.

ثالثا : تصرف اللجنة الاستشارية في العقار في مدينة تلمسان

[1]- Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

توافد بشكل متتال، عدد من السّكان إلى المدينة، إلاّ أنّ عددا منهم، وجد أن مبانيهم، قد أصبحت مراكز إيواء للجيش، أو ثكنة صغيرة، أو مقرّا لمصلحة عمومية، لهذا اضطروا إلى سكن منازل أخرى ،غير منازلهم كانت ملكية، قد غاب عنها أصحابها [1].

كان هذا الإجراء سليما ، لكن مؤقّتا ، حتى لا يتقاذف بهذه العائلات إلى الشارع،وكان لابدّ أيضا،من إيجاد الحلّ، لوضعيات أخرى متشابهة ،و حّل نهائي، لتلك الفوضى، التي يتحمّل أوزارها الاستعمار الفرنسي وحده ، فهو من تسبب في وجودها.

تصرّفت اللّجنة الاستشارية بالعقار في مدينة تلمسان، على عدة أوجه، حتّى تجد مخرجا لها، من تلك الوضعية المؤقّتة، التي أصبح يعيشها السكان العائدون.

وسيصبح هذا العقار مدرّا لإيرادات هامة، للخزينة الاستعمارية،وستدفع بإيراداتها، صوب المشاريع التي كان الاستعمار،يرى ضرورة لها،و بقيت مسألة التعويض المؤقّت عن العقّار،و المزايدات،والمناقصاتAdjudication،بهدف البيع،أوالكراء،وعقود الامتياز،أبرز مظاهر هذا التصرّف بالعقار في تلمسان، مابين 1842،و1852.

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,9 Janvier 1843.

يذكر André Le cocq أيضا ، أنه تم إرسال السيد "الوكلرك" Leclerc ،مفتّشا مساعدا لدى المالية،وكانت مهمته تقتضي،التعرف على الملاّكين الذين سوف تقع عليهم عملية الحجز، على اختلاف صفاتها . أنظر: A . Le cocq, Op.cit, P 80.

1- التعويض المؤقت للعقار

اعتبرت اللّجنة الاستشارية منذ البداية، أن الحلّ الوحيد لاستقبال العائلات الوافدة، و التي فقدت سكناتها ، يكمن في التعويض العيني En nature،ما معناه عقار مقابل آخر، مع اشتراط أن يكون التعويض بالعقّار،مناسبا من حيث الشّكل،و المساحة، و القيمة،للعقّار المسلوب [1].

أمّا من حيث آليّة التعويض ، فقد كان على صاحب الأملاك المسلوبة، و لقاء حصوله على عقد تمتّع Actes de jouissance ،يستطيع الإيواء هو، و عائلته،إلى مساكن، كان يملكها غائبون [2].

كانت ترى اللّجنة الاستشارية، أنّ مثل هذه العمليّات التبادلية، عمليّات تقتضيها الظّروف، فكلّما انقضى الوقت، إلاّ، و كان في صالح هذه اللّجنة، لأنّ إعادة الأملاك إلى أصحابها الشّرعيين، كان مرتبطا بأمرين:

الأول: عدم الحاجة المطلقة لمثل هذه المقرّات، و المباني.

الثاني: فتعلّق بالمشاريع التي بدأت بها، اللّجنة الاستشارية على استحياء، منذ 1842،و متعلّق أيضا،بتقّدم أشغال البناء،التي كانت ستزيد من طاقة المقرّات المخصّصة [3].

تواصلت عمليات الانتفاع من أملاك الغائبين، من طرف اللّجنة الاستشارية، حيث بلغت ذروتها،إجبار المستفيد المؤقّت، إذا ما تطلبت ظروف المبنى ذلك،أن يقوم هذا الأخير، بعمليات صيانة دورية.كانت اللّجنة بهذا الشّكل،تضمن المحافظة على هذه المباني،بما أنّ المبنى المحتلّ من طرف المصالح،كان مرهونا بالمبنى المتنازل عنه[4].

---

[1]-أكد منشور رسمي ، له علاقة بإعادة الأملاك العقّارية للتّلمسانيين،ضرورة تسجيل بعض الملاحظات، ذات الصلة بقوام،و صلابة الملكية ،و قيمتها الشرائية أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 27Février 1845.

[2]- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 9 Janvier 1843.

[3]- Ibid.

[4]- Ibid.

لم تكن تلقى كل عمليات التعويض،حظّا وافرا من النّجاح،وذلك لعدة أسباب موضوعية، بعضها له علاقة بصاحب الملكيّة المحجوزة ، و البعض الآخر،له علاقة بالملكيات التي سلّمت لهؤلاء المستفيدين ، ففي **الحالة الأولى** تبيّن أنّ بعض العائدين،والذين سُلبت ممتلكاتهم السكنيّة ،كانوا في الأصل، يمتلكون أكثر من مسكن،وبالتالي ما جدوى تعويضهم؟ أمّا **الحالة الثانية**، فهي استحالة إيجاد مبنى سكني، مكافئ للمبنى المحجوز [1].

أمّا بعض الذين وُفقوا في الحصول على ملكيات الغائبين، فإن حياتهم قد صارت من حالة مؤقتة، إلى حالة مؤقتة أخرى، ولم يعودوا يحسّون بالاستقرار، حيث أن هناك، من تحصّل على أربع تعويضات متتالية،نتيجة الدّخول المتتالي للحائزين الحقيقيين للملكية[2].

و إذا كان الأمر بهذا الشكل، بالنسبة للمباني السّكنية، فإن الأمر لن يختلف، فيما يخص التعويض عن القطع الأرضية، التي تكون، قد أقيمت عليها مؤسسات الخدمات العامّة، و استغلّتها السّلطة العسكرية، فعادة ما كانت مصلحة أملاك الدولة ،تسند إلى المتضرّرين و بشكل مجّاني ، أراض لملاّك غائبين، قريبة منهم ، كما حدث مع قطعة الأرض المجاورة، للجهة الجنوبية لـ " قلعة المشور" [3].

وبسبب الفوضى النّاجمة عن عملية التّعويض المؤقّت،فضّل كثير من التّلمسانين العودة إلى التّعويض النّقدي،و عدم القبول بالتّعويض العيني،لأنّه حسبهم لم يعد مواتيا. أصبح يسترعى الاهتمام خلال تلك الفترة، مثال آخر ، فعندما تعجز الإدارة عن الإيفاء بالتزاماتها التّعويضيّة، بشكل كامل،قد تلجأ إلى بعض الحيّل، ربحا للوقت، ففي سنة 1843،أعلنت مصالح الهندسة العسكريّة، التي استفادت من مبان سكنية، عجزها عن تقديم تعويض نقدي،لهذا سارعت الإدارة الاستعمارية، إلى تحديد مقدار

1- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 9 Janvier 1843.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen 20 Mars 1845.

3- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 9 Janvier 1843.

الحصّة النّقدية،التي سوف يتمّ بترها، من خزينة قابض أملاك الدّولة،والتي سوف تسلّم على سبيل الإغاثة، إلى الملّاك فيما بعد [1].

استهجن التّلمسانيون عمليّات التعويض العيني ،لأنّ الغائبين من أصحاب الأملاك ،لن يسقط حقّهم أبدا عن أملاكهم ، و سيأتي اليوم الذي، سيستردّونها فيه،لهذا فضّل كثير من التّلمسانيين، الحصول على تعويض نقدي،بما أنّه كان أسلم الحلول،بالنّسبة إليهم،وكان هذا أيضا،اختيارا لوجيستيا للإدارة العسكرية، التي استفادت هي أيضا،من مبان سكنية، وزّعتها على مصالحها عبر المدينة.

فإذا كان مرور الزمن، قد خدم جيدا هذه الإدارة ، في حالة التعويض العيني ، فإننا نشك ،أن يكون قد خدمها في حالة التّعويض النّقدي ،لأن قيمة العقّار ستتزايد ، وهذا ما تنبهّت إليه هذه الإدارة ، و خاصة اللّجنة الاستشارية،التي وثّقت كثيرا هذا الأمر، في مداولاتها.

ومع تزايد صفقات الشّراء،و البيع للعقّار،مابين الّتلمسانيين،والوافدين الأوروبيين،كان الحاكم العام الفرنسي، قد اقترح التعويض النقدي، على أن تتمّ عملية تحديد مقدار الحصّة الّنقدية، بصفة وديّة A L’amiable ،أو عن طريق تدخّل خبراء[2].

خصّصت اللّجنة الاستشارية معاملة استثنائية،لموظفي الإدارة الاستعمارية،عندما كان الأمر يتعلّق بالعقّار،ولعلّ حالة السيد "بورصالي" تسترعي الاهتمام ،و التوقّف عندها،إذ عمل هذا المواطن، خليفة لـ "الباي" ،عند الغزو الفرنسي الأوّل لتلمسان سنة 1835.

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 9 Janvier 1843.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 06 Avril 1843.

كانت الإدارة الاستعمارية،أكثر دقة ،حيث تم تشكيل لجنة،قامت بإحصاء هذه المباني السكنية، و تحديد قيمتها ،سابقا و راهنا،أنظر: Ibid.

و مع حاجة الاستعمار إلى المباني السّكنية، أُخضعت للخدمة العمومية، ثلاثة مبان، كانت تحت ملكيته [1].كان يتقاضى هذا المواطن، معاشا من الدّولة الفرنسية،و بسبب هذا المعاش، سقط اسمه من مداولات اللّجنة الاستشارية، بداية سنة 1843،من قائمة المعوّضين بمنحة التّعويض المؤقّت، و مع وفاته حديثة العهد، حرمت عائلته من الاستفادة من ريع هذا المعاش ،و أصبحت حالتها الاجتماعية تجاور الفقر.

و بما أن اللّجنة الاستشارية،لم تستطع التوصّل إلى اتفاق مع السيد "بورصالي" في حياته ، فقد آلت على نفسها، و قّررت دفع تعويض نقدي ،و قدره 250 فرنكا،كتعويض لأبنائه الثلاث، على سبيل الإغاثة، حتى يتمّ الاتفاق النهائي على قيمة التّعويضات [2].

صارت تلمسان محافظة سياسية مع سنة 1854 ، جدّد فيها التّلمسانيون أيضا،رفضهم للتّعويض العيني عن أراضيهم المحجوزة،فلم يعودوا يقبلون إلّا بالتّعويض النقدي . لأنّ التطور العقاري للمدينة ، قد أنتج معادلة جديدة ،هي أنّ الدّولة الفرنسية، لم تعد قادرة على تقديم التعويض العيني،لأن حجم العقّار الذي تبقّى في أيديها،لم يعد مجزيّا، ولا مغريّا للتّلمسانيين .

أجاب تقرير استعماري عن هذا الأمر،تمّ توجيهه إلى القائد العسكري العام للمدينة ، général commandant de la subdivision، أهمّ ما جاء فيه :" لقد تزايدت مشاكلنا من خلال صعوبة التّنازل لهم، عن قطع أرضية ، ذات طبيعة متشابهة

---

[1]- كان المبني الأول مخصّصا ،لسكن ضابط فرنسي سام ، كان يضم أيضا إسطبلا، أما الثاني ، و كانت به حديقة ،فكان مكتبة،أما الثالث،تواجدت به حديقة أيضا ، و كان مقرا لناد أدبي ،أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 23 Juin 1843.

[2]-أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,9 Janvier 1843.

تقريبا،في مجال أقلّ ، من ثلاثة فراسخ lieue عن تلمسان،هذه المنطقة التي هي بحوزة الدولة، لا تتوفّر إلّا على بعض القطع الأرضية، ذات القيمة المتوسطة"[1].

تحرّر العقّار في تلمسان من قبضة الحجز، شيئا فشيئا، خاصة بعد إصدار قانون 16 جوان 1851 ،الذي اعترف بحق الملكيّة في الجزائر،رغم النقائص التي جاء بها،وسوف تتحوّل تلمسان،في ظرف وجيز،إلى ثان مدينة بعد وهران، في عمالة الغرب الجزائري، من حيث الأهمّية الاقتصادية،و سوف يشتعل فيها العقّار،متى رفعت الدولة يدها عن الحجز[2].

كان المتطرّفون الاستعماريون، إمّا داخل اللّجنة الاستشارية،أو داخل الأبواق الإعلامية، كجريدة L'écho D'Oran ،يدافعون بشدة، عن خيار إعادة تنظيم الملكيّة،ففي الوقت الذي دعت فيه اللّجنة الاستشارية، ما سمّته بـ"السّلطات العليا" ،إلى إعلان المصادرة كحدّ أقصى ، شهر مايو من سنة 1845، على الأملاك المحجوزة، واستفادة التّلمسانيين من عقود هبة نهائيّة،و هكذا تدخل الأمور في حالة من النظام حسبهم .

1- Anom .2m .Boite N° 184 , indemnité a accorder au habitants indigènes de Tlemcen, pour prise de possession des terrains a ceux appartenant compris entre l'ancienne et la nouvelle enceinte de la ville,1853.

ويعادل هنا الفرسخ الواحد،4كلم،أما الأراضي التي قيل عنها متوسطة الحال،فبعد رفضها من قبل التّلمسانيين ،تم تخصيصها للكولون. أنظر : .Ibid

أيضا ، فإن مداولات سابقة، للّجنة الاستشارية ،قد أوصت بالتبادل الودي، Echange a l'amiable ،للأراضي،ما بين أملاك الدولة و التلمسانيين،ما بين نطاق المدينة القديم ،و الجديد Ancienne et nouvelle enceinte de la ville،من أجل تجنب تعويضات مهولة،التي قد تنتج فيما بعد ،عن عملية انتزاع الملكية . أنظر: – Anom .Fm 80.Boite N° 786 ,Procès verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,20 Juillet 1848.

2- تم إقرار، رفع الحجز الحكومي ،عن 205 مبنى بـ تلمسان، يوم 09 سبتمبر 1852.انظر :.A . Le cocq ,Op.cit, P 78

حمّلت جريدة L'écho D'Oran ، مصلحة أملاك الدولة، الانهيار الذي أصاب صفقات العقّار،كما حمّلتها،نتائج الأضرار التي أصابت الملاّك [1].

بقيت عمليات التّعويض قائمة،حتى استصدار قانون الملكية في 16جوان 1851 لكنّه،و مع إعادة بناء تلمسان من جديد ،أخذ التعويض شكلا آخر،والذي عرف باسم،التّعويض عن"انتزاع الملكية من أجل المنفعة العامة ".

2- المزايدات Adjudication

تذهب تأكيدات الوثائق الأرشيفية،الخاصة باللّجنة الاستشارية ،إلى اعتبار خريف 1842، البداية الرسمية لإجراء المزايدات ، حيث أجريت أوّلها ، ما بين 28 سبتمبر، إلى 25 نوفمبر 1842، و خلال تلك المدّة، تم كراء 580 عقّارا عن طريق المزايدة، لمدة عام واحد،بداية من الأوّل من أكتوبر 1842، و حتّى الأوّل من أكتوبر 1843 [2].

يمكننا تسجيل ملاحظاتنا، حول هذه المزايدة الأولى، فقد كانت مزايدة تجريبية، أكثر منها مزايدة اقتصادية، بحكم أن أمدها كان قصيرا. هذا الأمر، الذي سوف يختفي، من المزايدات الأخرى في المستقبل، و ربّما تكون اللّجنة الاستشارية، قد تخوّفت، و هي تشرف على أولى مزايداتها، ألا تتوج بالنّجاح المرام.

1- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen 20 Mars 1845, et L'écho d'Oran,18 Décembre 1862.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen 14 Janvier 1843.

كانت النتيجة، أنّه من ضمن الـ 1792 عقّارا، الذي تم جرده سابقا في تلمسان،من قبل اللّجنة الاستشارية،ذهب 1306 منه،إمّا عن طريق الكراء بالمزايدة، أو للخدمة العموميّة، قبل نهاية السّنة، بحيث لم يتبق (...) لمصلحة أملاك الدولة ،إلاّ 486 [1].

أمّا مزايدة 31 ديسمبر 1845، التّي كانت بصدد، تجديد عقود كراء هذه العقّارات ،التي انتهت آليّا، في الفاتح من أكتوبر 1845، و أطلعنا عليها أرشيف اللّجنة الاستشارية، رأت هذه الأخيرة،ضرورة الاستثمار الأقصّى للممتلكات الحبوس، من خلال تنظيم مناقصة بالتّجزئة ،لأنّه كان يؤمل منها، أن تكون أكثر نفعا للدولة ،من المناقصة الجزافية [2].

كما اشترطت اللّجنة،في كراء عقارات الأملاك الحبوس ، خاصة " الحضرية".منها،تمديد مدتها الزمنية، إلى ثلاث سنوات. و كان الهدف من ذلك الإجراء، الحصول على منفعة، لا تقلّ أهمية عن المنفعة النّقدية، ألّا و هيّ، تشجيع المزايد L'adjudicataire على القيام بعمليات صيانة، و تحسين وضعية العقّار [3].

لقد كانت تلك، وسيلة جديدة، و ناجعة، لتثمين العقّارات في المستقبل القريب، والحفاظ على قيمتها التجارية في السّوق.

وإذا كانت اللّجنة الاستشارية، بمثابة العقل المدبّر، في مسألة تنظيم المناقصات، فإن مصلحة أملاك الدّولة، كانت بمثابة الذراع المنفّذ لها، مهما كانت العراقيل. فلم يمنع تلك الأخيرة،من طرح عقّارات أخرى للمناقصة ، فيما عرف بالتبادل المؤقّت Echange provisoire ، كان أصحابها في حالة غياب، بعد عجز

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen 14 Janvier 1843.

246 منها حضرية،كانت عبارة عن منازل ،و محلات تقع بالمدينة،و :كان 100 منها أو أكثر، قابلة للسكن،و البقية عبارة عن خراب،دون أية قيمة ،ولا يتوقع منها أي إيراد. أنظر : Ibid.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Extrait du Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen 17 Octobre 1845.

3-أنظر : Ibid.

اللّجنة الاستشارية في التصّرف بها ، إلاّ أن النّتيجة هذه المرّة ، لم تكن موفقة كسابقاتها [1].

كانت صفقات الكراء، تدرّ ربحا هامّا، على خزينة أملاك الدّولة،حيث تم تسجيل ما قيمته 18.970 فرنكا فرنسيا ، ما بين 01 أكتوبر 1842،و01 أكتوبر 1843،وقد كانت حصيلة مالية ،لكراء المنازل، المحلّات، البساتين،والقطع الأرضية، إضافة إلى 10.000 فرنكا ،حصيلة كراء الأملاك الحبوس ، يضاف إلى ذلك أيضا، 10.000 فرنكا فرنسيا، كانت حصيلة توقعتها اللّجنة الاستشارية، للأملاك الباقية، التي لم يتمّ تأجيرها في الفترة المذكورة، ما يعطينا في الأخير، حصيلة عامّة متوقّعة بـ 38.970 فرنكا [2].

و حتى نفهم جيّدا ، قيمة هذه الحصيلة المالية، أو الإيرادات ، و ماذا كانت تمثّله تلك القيمة النّقدية آنذاك ، لعلمنا أّنه بإمكانه، أن يتحول إلى راتب شهري، لأكثر من 800 موظفا، من ذوي الدخل المتوسط.

لم تكن اللّجنة الاستشارية ،تقبض كراء العقّار فقط ، بل كانت تخرج أيضا ،من خزينة أملاك الدولة، قيمة نقدية للملاّك التّلمسانيين عن أملاكهم، التي تمّ استخدامها من طرف الجيش، كمنازل ، أو مقرّات،أو ثكنات. و لم يكن هذا كراءا خالصا، بل اعتبرت اللّجنة، أنّه يخصّ ميزانية 1842، بصفة إغاثة A titre de secours [3].

استفاد على سبيل المثال، السيد "أحمد قورملة"، من مائتي فرنك فرنسي ، لقاء استغلال فرقة عسكرية، مسكنين بساحة "المشور "،كما استفادت كريمتي السّيد "جلّول بورصالي"من 45 فرنكا،لقاء استغلال القائد الأعلى للجيش في تلمسان،لمسكنـــين، وإسطبل ، و ثلث الحديقة، الواقعة بشارع" الحلقة" La Rue du Cercle . بينما لم تستفد السيدة "طلبة بنت علي خوجة" ، إلّا من 5 فرنكات، لقاء

---

[1]- فيما يخص المباني،بقي البعض منها دون استثمار، أما فيما يخص الأراضي،فإن عددا مهما منها، بقي دون تأجير.أنظر:
Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 9 Janvier 1843.

[2]- أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen 14 Janvier 1843.

[3]- أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 09 Janvier 1843.

استغلال قائد المكان Le commandant de la place، لمسكن تابع لها، بشارع "باب الحديد" Rue de la porte de Fer [1].

كانت علاقة الأوروبيين بالعقّار في تلمسان ، مقصورة على علاقتهم مع مصلحة أملاك الدّولة،لأنّه، و حتّى سنة 1844، لم تتمّ أيّ صفقة،ما بين التّلمسانيين والأوروبّيين، وذلك لعدم تشجيع الإدارة الاستعمارية على ذلك، يضاف إلى ذلك، أن عددهم الضئيل في تلمسان آنذاك، لم يجعل منهم قوة اقتصادية ، إذ لم يكن يتجاوز عددهم 590 نسمة ،في نهاية 1844، لكنّه خلال عشر سنوات من الاحتلال، قد بلغ 2333 نسمة،أي أنّه تضاعف بأكثر من ثلاثة مرات، و نصف المرّة عن السابق [2].

انتهت اللّجنة الاستشارية إلى أمر مهمّ،هو أنّ تنشيط حركة صفقات الكراء للعقّار،والبيع ،و الشّراء ، سوف يزيد لا محال، من طاقة البناء داخل المدينة،هذه الأخيرة،التي كانت لا تزال معظم أحيائها ،عبارة عن خراب ، كما أنّ هذا سوف،يصبح وسيلة لتهيئة المدينة شيئا فشيئا ، و سيعطيها هيئة أوروبية[3].

و قد ذهبت اللّجنة الاستشارية بعيدا، في تشجيعها للبناء الخاصّ في المدينة، عندما اقترحت في إحدى مداولاتها سنة 1848 " إعفاء كل فرد، انتهى من البناء في مهلة سنتين، من كل ضريبة، أو كراء لمدة عشر سنين، بداية من المصادقة على الإجراء المقترح" [4].إنّ إجراءا مثل هذا، كان كفيلا بجلب جميع المغامرين، من كل حدب،وصوب. لكنّنا لم نصادف من خلال بحثنا،ولا من خلال أرشيف اللّجنة الاستشارية بصفة خاصّة، أنّ هذا الإجراء المقترح، قد خرج من مرحلة الاقتراح، إلى مرحلة التنفيذ .

3- الإيجار و البيع برضى الطرفين De gré à gré

1- أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 09 Janvier 1843.

2- أنظر : A . Le cocq ,Op.cit, P 274. أنظر أيضا : Anom.1M.Boite N° 1,Rapport analytique sur la situation du district de Tlemcen ,31 Décembre 1853.

3-A . Le cocq, Op.cit, P 274

4- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 27Juillet 1848.

أشرفت اللّجنة الاستشارية،على صفقات التأجير للعقّار، برضي الطرفين De gré à gré ، مع العلم أن العقار، سيظلّ ملكا لدولة الاحتلال، كما كانت هي بالذات، من يحدّد سقف الإيجار، و مدّته ، و في حال إقرار مناقصة الكراء،يتولّى عضوان من هذه اللّجنة، تنظيم هذه الأخيرة ، كما يقتضيه القرار الصادر بتاريخ 03 سبتمبر 1842[1].

تدخّلت اللّجنة الاستشارية ،تدخّلا مباشرا في مدة الكراء ، ففي السنوات الأولى للاحتلال، لم تكن هذه الأخيرة،توافق على أن يكون لمدّة طويلة، وكانت مدة ثلاث سنوات، مدّة مقبولة ،و مريحة لها،قد تكون قابلة للتّجديد. لكنّها تداركت الأمر فيما بعد، ، فأصبحت تمنح مدّة أكبر، قد تصل في الاتفاق الأوّل مع المكتري، إلى ستّ سنوات، و ربّما أكثر، لكن لنوع واحد من الزّبناء، خاصّة، فئة الضبّاط العسكريين، و الموظّفين، و كبار التّجار، و الأطبّاء الأوروبيين...إلخ ،ممّن يرجى منهم، البقاء في تلمسان لفترة أطول ، خدمة من هؤلاء الموظفين للمدينة،أمّا اللّجنة الاستشارية ، فقد كانت ترى ذلك، نوعا من أنواع التّشجيع،و التّحفيز لهم .

كان الهدف من تمديد فترة الكراء ، كما سبق و أن ذكرنا، هو إجبار الزّبون على إدخال تعديلات،و إصلاحات ،على مستوى العقّار المؤجّر له، وقد ساق الأرشيف الفرنسي أمثلة كثيرة على ذلك، ،فالسيد : "جيرار" Girard ، عسكري سابق، كان قد اكترى، فندقا عربيّا Foundouk(وهو بمثابة "الخان" في المشرق العربي)، لـ 9 سنوات، مقابل 40 فرنكا سنويّا،منذ 10 ديسمبر 1843، ، وكان هذا الأخير، في حالة خراب ، حيث شيّد فيه مغازتين.

أما السيّد : "بازين" Bazaine ،و كان من أشهر موظفي المدينة، فقد كان في الوقت ذاته،رئيس المكتب العربي لمدينة تلمسان ، برتبة نقيب ، و عضوا شرعيا داخل اللّجنة الاستشارية، حيث كان قد اكترى، منزلين متجاورين،ردب باب "الحديد" Impasse de la porte de Fer ،لمدة 6 سنوات،مقابل 140 فرنكا فرنسيّا سنويّا،وذلك منذ 10 جويلية 1845 ،و استطاع خلال سنة واحدة، من بناء غرفة جديدة،و 4 شرفات Terrasse، بالإضافة إلى تصليحات أخرى .

1- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 14 Janvier 1843.

أما السّيد "كلوكنير فريتز" Glokner Fritz ، صانع خمور، فقد كان اكترى، نصف حمّام موريسكى Bain Maure، بشارع "الحمّامات الجديدة " Rue des Bains Neuf ،لمدة 09 سنوات، مقابل 450 فرنكا سنويا ، وذلك منذ 17 ديسمبر 1843، و استطاع خلال ثلاث سنوات، بناء 8 غرف ، وواجهتين [1].

لكن هذه النّتائج الباهرة ، لم تكن صفة، قد يجمع عليها كل المكترين، فهذا السيد :"حامد قورملة" ، ملاّك ، اكترى منزلا بـ ردب "مليلية" Impasse mlilia، في حالة خراب، لمدة 05 سنوات ، مقابل 20 فرنكا سنويّا ، لو أنّ هذا الأخير ، لم ينجز فيه أيّ شيء [2].

و في بعض الأحيان ، قد يراسل المكتري ، مصلحة أملاك الدولة ، من أجل التّنازل عن عقد الكراء ، ربّما، لأنّه رأى أنّ وسيلة أخرى ، قد تعفيه عن أعباء مالية،هو في غنى عنها،كالحصول على عقد امتياز مثلا، Actes de concession ، أو استعادة جزء من المصاريف، التي صرفت على العقّار،خلال عملية الكراء ،و قد كانت هذه حالة السيّد:" مورانجيس" Morangies ، ضابط بفيلق الزّواويين Les Zouaves [3].

4- البيع

يختلف البيع العادي للعقّار، عن البيع في حالة، ما إذا كان العقّار ملكا للدّولة،بفعل عملية الحجز، حيث كان يكمن الفارق الوحيد ، في بيع حق

[1]- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Etat relevé des beaux consentis pour un terme excédant trois années, 18Août 1846.

[2]- أنظر : Ibid.

[3]- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 29 septembre 1847.

الاستفادة،وليس بيع العقّار في حدّ ذاته،إضافة إلى استعادة البائع ، للأموال المصروفة على هذا العقّار، في حالة قيامه بتصليحات.

لم يكن هذا النوع من البيع، خاضعا كلّه لقوانين مضبوطة، تحكمها مواد مفصّلة، يتمّ تطبيقها على الجميع، كالمساحة، و الحالة العامّة للمنزل، و الخبرة القانونية، بل كان خاضعا أكثر، لتقديرات اللّجنة الاستشارية،و لرغباتها،ومرتبطا بقوة شخصية البائع،و مكانته الاجتماعية،و مدى تفاعله مع المجتمع التّلمساني.

يمكن سوق عدة أمثلة عن هذا النّوع من البيع ،فالسّيد: "بوجيل" Beojels ،ضابط بـ تلمسان، كان قد أراد بيع بيت، بشارع "سيدي بومدين"،هو ملكية للدولة الفرنسية ، قدّرت مساحته بـ 204,19 م^2، وبما أنّ المنزل كان في حالة جيدة، بسبب أعمال البناء ،و الصّيانة التي قام بها الضابط المذكور. رأت اللّجنة الاستشارية، الموافقة على عملية البيع، التي كان يريدها، مقابل إيراد سنوي دائم Une rente Annuelle et Perpétuelle، قدّر بـ 103 فرنكا،حدّده محضر الخبير Procès- verbal d'expertise [1].

أمّا بالنسبة للسيد "دروفي" Drevet ، الذي كان يعمل، مهندسا بمصلحة أملاك الدولة،و أراد بيع بيت، بشارع "الحدّادين"، Rue des Forgeron، وكانت تقدر مساحته بـ 217,32 م^2،فقد قبلت اللّجنة الاستشارية عملية البيع ، مقابل إيراد سنوي ، حدّدته الخبرة، قدر بـ100 فرنك فرنسي ،بالنظر، إلى أنّ "الموقّع، متزوّج، و أب لعائلة، و أنّه يستحقّ الرعاية من طرف الإدارة، على كل الأوجّه " [2].

و لا تحتاج هذه الجملة الأخيرة، إلى أيّ تعليق، فما جاء فيها، معبّر للغاية، ولا يحتاج إلى تفسير، بل أنّ تلك الممارسات، أصبحت تفضح تلك اللّجنة، التي أريد لها، بهتانا، وظلما، أن تكون العين السّاهرة، التي ترعى شؤون العقّار في تلمسان.

ساهمت اللّجنة الاستشارية،في تسهيل صفقات البيع بالتراضي،خاصّة لموظّفي الإدارة الاستعمارية،يمكن أن نورد هنا ، حالة السيد: "سي محمد الزّروقي"،

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 27Juillet 1848.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,04 Mai 1848.

خوجة ملحق بالمكتب العربي بتلمسان، الذي أراد بيع منزل، تابع لأملاك الدولة ، بشارع Beaux Autons ، بمساحة تقدر بـ 140,50 م^2، و لم يفت اللّجنة ، التّذكير بخصال الرّجل ، كونه وفيّا لفرنسا ، و أنّه يستحقّ كل الرعاية من طرف الإدارة ،وأنّه قد صرف مالا معتبرا، من أجل صيانة ذلك البيت، الذي كان قد استأجره لمدة طويلة.

قبلت اللّجنة،طلب "سي محمد الزرّوقي" مقابل إيراد سنوي دائم، تمّ تحديده بـ 50 سنتيما للمتر المربع الواحد، دون الأخذ بعين الاعتبار،بالتّقدير المعدّ، من طرف محضر الخبير [1].إن حالة "سي محمد الزرّوقي" تسترعي منّا بالغ الاهتمام، ذلك أنّ التعويض الذي استفاد منه، لم يـكن تعويضا جزافيا، و لم يؤخذ بعين الاعتبار، لا رأي الخبير، و لا المساحة.

5 -عقود الامتياز Concession

تتمّيز عقود الامتياز، بكونها عقودا طويلة الأمد ، لا تمنح إلّا بشروط،أهمّها، الإقامة الطويلة بتلمسان ، و قد تصل مدّة هذه الإقامة، إلى 10 سنوات،تكون الإدارة قد اطمأنّت إلى صاحب الامتياز، و عرفت أخلاقه، و سيرته ، وهو اتفاق يلزم المعني بالأمر، و اللّجنة الاستشارية، و مصلحة أملاك الدولة، وقد كانت لهذه العقود عدة أوجه.

1.5- عقود امتياز مجانية concession a titre gratuit

حفلت مداولات اللّجنة الاستشارية،ببعض الأمثلة،منها تعويض السيّد "جوزيف فافيو" Joseph Favio،تاجر مشروبات غير روحية،عن مساحة أرضية، قدّرت بـ 49,20 مترا مربّعا، كانت قد بترت من أملاكه، في إطار أشغال البلدية، بساحة "المشور"، الرامية إلى تهيئة الطريق العام،حيث تمّ تعويضه ، بقطعة أرض أخرى، مساحتها 29,50 مترا مربّعا ،و كانت ملكيتها للدّولة، وقريبة من أملاكه،

1- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,04 Mai 1848.

وبدون أي مقابل ، أو فارق نقدي، و على الرّغم من أن المساحة التي عوّض بها كانت أقلّ، من المساحة التي قضمت منه ، إلّا أنّه وافق، دون اعتراض [1].

2.5 - عقود امتياز تبادلية Concession a titre d'échange

جسّد التبادل الذي تّم سنة 1844، مع السيد "كلوكنير فريتز" Glokner Fritz ،أبرز عقود الامتياز التبادلية،لتلك الصائفة ،وقد كانت مهنة هذا الأخير، صانع خمور،أمّا التبادل فقد كان، بخصوص قطعة أرضية، كان يملكها في زاوية ساحة"القوافل"،وساحة" الفندق"foundouk Place des caravanes et Place du،حيث فقد فيها 49 مترا مربّعا ، ذهبت من أجل تهيئة الطّريق العام،ولكنّه طالب بإجراء تبادل تعويضي،بقطعة أرض أخرى،بنفس المساحة،تابعة لملكية الدّولة الفرنسية،والأهمّ أن تكون قريبة من أملاكه [2].

3.5- عقود امتياز بالمقابل Concession à titre onéreux

اقترنت في بعض الأحيان الحّاجة الملحّة، مع الاستفادة الماديّة،و في الوقت ذاته،تحقيق المصلحة المتبادلة ، هذا ما مثّله عقد امتياز الأرملة "بالاندارس" Balandras،وقد كان عقد امتياز بمقابل، إذ تمّت لهذه الأرملة، الاستفادة من منزل بمساحة تقدر بـ 101 مترا مربعا ،ردب "المرفودة"Impasse El Merfouda ، لاستخدامه مغازة لبيع الطحين.و بما أنّ المنزل كان في حالة من الخراب، فقد فضّلت اللّجنة الاستشارية، ألّا تكون شروط الامتياز صعبة، إذ كان على الأرملة ، دفع إيراد سنوي دائم،محدّد بـ 25 سنتيما، عن كل متر مربع واحد،ما يمثّل القيمة الخاصة بالمنزل، إنه بالفعل عقد امتياز ممّيز، تستفيد فيه اللّجنة الاستشارية من مبان مهدّمة،لا قيمة لها،هجرها أصحابها،ويستفيد منها ، أوروبيون ، بأثمان بخسة[1].

1- أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,10 Octobre 1844.

2-أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 18 Août 1844.

1 -أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 29Septembre 1847.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Extrait du Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,10 juillet 1845.

4.5- عقود امتياز مستحيلة ! Concession impossible

رفضت اللّجنة الاستشارية، بعض عقود الامتياز، لأنّها ،و ببساطة، كانت غير قابلة للتّنفيذ،إذ تمّ ضمها لخانة عقود الامتياز المستحيلة،استولى اليهودي "ليشا سياك" Licha Sayace،على منزل في تلمسان، كان قد هجره أصحابه منذ 1830،وبما أنّه لا يمكن تطبيق الحجز على هذا البيت، لأنّ أصحابه هاجروا لأسباب تخصّهم، ولم يلتحقوا بالأمير عبد القادر، و بما أنّ مصلحة أملاك الدولة، قد أجرت بحثا عن العائلة،و تعرّفت عليها ، تبيّن أن ما تبقى من حصة 10/12، من البيت ، فهي حصة إرث النّساء.

أكّدت اللّجنة الاستشارية، أن قوانين خاصة تحكم الإسرائيليين، و لا يمكن أن تطبّق عليهم، المبادئ التي تسيّر الجماهير المسلمة، في مسألة حق التّركة، وليس الأمر من اختصاص أملاك الدولة، للتصرّف في النصيب العائد للنّساء [2].

كانت جريدة "لي كو دوران" L'écho d'Oran ، قد فجّرت سنة 1850،فضيحة من العيار الثقيل ، بحق اللّجنة الاستشارية ، بعد ادّعاء حصولها، عبر عضو رسمي، على معلومات من داخل اللّجنة، مفادها، التلاعب الكبير،بأثمان المنازل الخربة في تلمسان،التي أصبحت تباع برضي الطرفين ، بأثمان باهظة ،وتعمّد تخفيض إيرادات أملاك الدولة ، كما تمّ حسب الجريدة نفسها ، التنازل عن أراض للبناء ، مقابل فرنك واحد للمتر المربع الواحد،إضافة إلى تعمّد، إهانة قدماء العملاء الجزائريين ، من خلال مطالبتهم بأثمان باهظة ، عن منازل خربة [1].

1- أنظر :. L'écho d'oran , 15 Avril 1850

لكن السؤال الذي قد يطرح نفسه، هل أن اتهامات الجريدة ، للّجنة الاستشارية صحيحة،أو على الأقلّ مؤسسة ؟ ألم تتورط اللّجنة، في عمليات مشبوهة، لها علاقة بتسيير العقار؟

لاشك أن الانتقادات الأولى ، التي يمكن توجيهها للّجنة الاستشارية، هي تلك التسهيلات التي وجدها بعض أعضاء هذه اللّجنة ، و خاصة، رئيس المكتب العربي لمدينة تلمسان، السيد "بازين" Bazaine ، و العضوين المدنيين ، من أعيان الأوروبّيين داخل اللّجنة ، "إيمبرت" Imbert ، و "ريكار" Ricard .

حيث استفاد الأوّل، من كراء منزلين ، لمدة طويلة نسبيّا،قدّرت بـ 6 سنوات،و حاولت اللّجنة تفسير ذلك الإجراء، بالمدة الزّمنية الطويلة، التي سوف يقضيها بـ تلمسان، بحكم مسؤوليته في المكتب العربي [2]. حصل السّيد "ايمبرت" Imbert ، على احتكار زراعة أشجار التوت، و تربية دودة القزّ،و حق إنشاء معاصر زيت الزيتون [3].

كما استطاع السّيد "ريكار" Ricard ، من خلال علاقاته المشبوهة ، الضّغط على اللّجنة الاستشارية ، من أجل تحقيق هدف اقتصادي غير مشروع، و ذلك من خلال استبدال أرض تابعة للدولة، في جهة القلعة، بأرض أخرى، تابعة أيضا لهذه الأخيرة، كان يستغلها السّيد: "بوجنان بن سنان"، و كان السّيد "ريكار"،يستغل مطحنة للحبوب ،في إطار عقد امتياز طويل الأمد، يمتد لعشرين سنة .

و كان الهدف من تحقيق ذلك التبادل،هو استغلال المطحنة،والأرض المجاورة لها، أيضا، و ما كان من اللّجنة الاستشارية ، إلاّ الرّضوخ ، و التّزكية بل أنها سجّلت في مداولاتها بخصوص هذا الأمر: " توافق اللّجنة، على أن يتمّ الحصول على هذه الأرض، عن طريق التبادل، و ذلك من أجل المنفعة العامّة "[1].

---

[2]- أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Extrait du Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,10 juillet 1845.

[3]- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Extrait du Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,04Septembre 1845.

[1]- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Extrait du Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,17 juillet 1845.

ثم يمكن توجيه انتقادات أخرى،لها علاقة بالشّخصية المهزوزة لهذه اللّجنة،التي تمّ العبث بها،أكثر من مرّة، من طرف أصحاب المصالح،دون أن تقدّم أي اعتراض،أو تحفّظ،من ذلك وقوف اللّجنة، بجانب قدماء المحاربين، الذّين فضّل بعضهم، البقاء في تلمسان،والاستقرار فيها، بصفة "كولون" هذه المرّة.

مثال ذلك، "بيار سافراني" Pierre Safrané، الذي تعرّض لعطب في معركة "إيسلي"، سنة 1844 ضدّ جيش الأمير عبد القادر ، حيث استطاع عمّه، الذي كان يعمل نقيبا في فرقة "الزواويّين" Zouaves ،من الحصول على عقد امتياز دائم ، على أرض ملك للدّولة ،كانت تقع في ساحة "القوافل" ، وسط المدينة، قدّرت مساحتها بـ 269,40 م^2 ،وكان المشروع المقترح، هو إنشاء فندق مؤثّث، وكان الدّفع سنويا ، و ما كان من اللّجنة الاستشارية،إلاّ الموافقة ،و الأخذ بعين الاعتبار،ما سمّته "المآسي التي وقعت لهذا الشّاب اليافع"،واقتراح تحديد قيمة الإيراد، بـ فرنك فرنسي واحد [2].

توسط الفريق "دولامورسييار" De Lamoricière ، لدى اللّجنة الاستشارية،لعدد من عمّال البناء الأوروبّيين ، الذين كانوا يعملون لصالح الهندسة العسكرية ، بعد تشكّيهم غلاء الكراء، داخل مدينة تلمسان، حيث أصبح يكلّفهم كثيرا، لدرجة أنه أصبح يستنزف، جزءا كبيرا من رواتبهم ، كما عبّرت عن ذلك مداولات اللّجنة الاستشارية [3].

طالب هؤلاء العمّال، بالحصول على عقود امتياز، تخص المنازل الخربة، الموجودة ما بين أسوار "المشور"، و باب "سمر"،و بما أنّ الأهداف هنا، أصبحت تصب كلّها في خدمة الاستعمار،فلم يجد هذا المطلب، أيّ معارضة تذكر،لسببين اثنين:

أولها: تثبيت أيد عاملة حرفيّة في المدينة، و هذه الأخيرة، كانت بحاجة ماسّة إلى هذه الأيدي.

ثانيها: إزالة كل أنواع الهدم داخل المدينة.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,10 Octobre 1844.

3- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,20 juillet 1845.

استفاد كل العمّال من عقود الامتياز النّهائية، بغير عوض Actes de concession définitive a titre gratuit، و قد كان عددهم 21 عامل بناء، فيما بلغ مجموع المساحة المستفاد منها،2680 مترا مربّعا، مع العلم، أنّ كل عامل بناء،استفاد من مساحة معيّنة،ليس بالضرورة مساوية، لتلك التي استفاد منها زميله[1].

أرادت اللّجنة الاستشارية أيضا، ترقية العمران في مدينة تلمسان، لكن لمن استطاع إليه سبيلا، حيث حدّدت مناطق التوسع العمراني، حتى قبل الحصول على المخططات العمرانية النهائية للمدينة[2]. اختارت لذلك، ردب "معسكر"، و ردب"سيد الخوان"،وشارع"المعصرة " Rue de L'huilerie ، و شارع "المذبح" Rue de l'abattoir، أصبح فيها الإيراد، بـ 5 فرنكات للمتر المربّع الواحد، مثلها مثل البيوت الخربة.أمّا المنازل الأخرى، و التي كانت في حالة جيدة، فقد تمّ تحديد الإيراد بـ 25 فرنكا، للمتر المربع الواحد[3].

و بما أنّ العدالة في توزيع العقّار، لم تكن موجودة، ما بين الأحياء من الناس آنذاك، فكيف لها أن تكون بين الأموات، إذا ما علمنا بأنّ هؤلاء، كانوا من الأوروبيين. ذلك أنّ اللّجنة الاستشارية، و اعتقادا منها، أنّ المقبرة الأولى المخصّصة للأوروبيين، بـ مساحة 1h 31a75c، كانت كافية لـ 12000 أوروبيّا، لكن بشرط تجديدها كل 6 سنوات. إلاّ أنه ،و مع نهاية سنة 1846، تم تعيين قطعة أرض ثانية، بمساحة $1^h 14^a 45^c$ إلى الشرق من المقبرة الأولى ، يمكن لها أن تكون مستقبلا، مقبرة ملحقة،وذلك بالنظر للتزايد المضطرد، لعدد سكان تلمسان من الأوروبيين، واشترطت اللّجنة الاستشارية ،عدم منحها أبدا كامتياز نهائي ، بل كراءها لأمد لا يتعدى الـ 3 سنوات [1].

---

[1]- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,20 juillet 1845.

[2]- يكون بعض الذين،استفادوا من قطع أرضية ، و تم البناء عليها ،قد وجدوا أنفسهم سنوات قليلة من بعد ،وبقوة القانون،مرغمين على تركها ،في إطار ما سمي "بانتزاع الملكية من أجل المنفعة العامة"،خاصة مع إعادة تهيئة المدينة، و شق شوارعها المحورية.

[3]-أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 06 Mai 1847.

[1]- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen, 04 Décembre 1846.

كانت تلك، بعض الأمثلة الموثّقة، عن التصرّفات المشبوهة، للّجنة الاستشارية ،في مرحلة المسؤوليات التي اضطلعت بها، و ذلك في وقت ، كانت لا تزال تضيّق فيه على التّلمسانيين، و تنهب عقارهم، بدون حسيب، أو رقيب .

رابعا : المحاولات الأولى من أجل تهيئة المدينة

بعد أن ظهرت ملامح الاستقرار بالمدينة، سعت اللّجنة الاستشارية، إلى تهيئتها، في انتظار الحصول على مخطّط عام، و شامل، لإعادة بناء المدينة، على الطراز الأوروبي، وقد سارت هذه التهيئة في الوقت ذاته، في اتجاهين اثنين.

1 -الشقّ الأمني

أعطيت الأولوية منذ البداية، إلى تقوية أسوار المدينة ،بدون ذلك ،لن يتحقق الأمن ،والاستقرار للاستعمار في تلمسان،و لن يبلغ "الكولون" مدى أكبر،كما جاءت أحداث 1845،الممثّلة في هجوم قبائل "الأحواز" التّلمسانية على المدينة،لتذكّر

الاستعمار، أنّ المقاومة ضد الغزاة لم تنته بعد، لهذا سارعت الإدارة العسكرية،إلى تدعيم التّحصينات التّركية القديمة،بسور مبن ،و الذي بلغ ثمنه 77000 فرنكا [1].

استطاعت الإدارة الاستعمارية ذاتها ، تهيئة بعض أحياء المدينة، من أجل الأغراض الأمنية، حيث تحول حي "البايلك"، الذي كان في حالة خراب ، إلى إسطبل مؤقت، ضم سريّتين للخيّالة ، و نصف كتيبة للمشاة، و في وسط المدينة، وبالقرب من الجامع الكبير،تمّت تهيئة مجموعة من المنازل العربية، تحولت إلى مأوى لكتيبة كاملة، و أدّت هذه التهيئة، إلى تكوين حي جديد ،سمي بحي "معزوز" [2].

كانت الحاجة ماسة ،إلى إيجاد ثكنات حقيقية، من أجل خدمة الجيش الفرنسي، و كانت في الأصل، ثكنة "سي مصطفى" Caserne Mustapha ،المتواجدة شمال شرق المشور، منزلا لجنرال تركي مشهور، من بين الثّكنات الأولى،التي عرفت الوجود في المدينة،إذ تمّ إضافة طابق أوّل، فوق منزل موريسكي،ذو بناء قوي، وجيّد، فعرفت فيما بعد بـ "ثكنة مصطفى"[3].

و خلال السّنوات الثّمانية الأولى للاحتلال،و بعد صدور قانون 1844،الذي أقرّ،وحدّد انتزاع الملكيّة العقّارية في الجزائر،قرّرت الإدارة الاستعمارية،إلى الغرب من قلعة "المشور"،وليس بعيدا عنها، إنشاء ثكنة "قورملة"، على أنقاض اثنا عشرة مبنى،وعقّارا،تمّ انتزاع ملكيّتهم، من عائلة "قورملة"بصفة نهائية، من أجل المنفعة العامّة،و تعويض المسمّى "أحمد"، أحد أعضاء العائلة، بمحلّ تجاري ، تمّ استغلاله مقهى [1].

1- A. Le cocq, Op.cit, P 68.

2-أنظر : Ibid, P 69.

3- Ibidem.

1 A. Le cocq, Op.cit,PP 71-72.

أنظر أيضا : Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,1er janvier 1845.

2-Anom.N.Boite N° 1, Arrêté des services des bâtiments civils et de la voirie,1843.

3-أنظر : Anom .N.Boite N° 02, ministère de la guerre, bureau du commerce et des travaux publics, proposition relative a l'inspection des bâtiments civils fait en 1847par Mr. Texier ,21 Février 1848.

2 -الشقّ المدني

تدعّمت تلمسان بعد أقلّ من سنة على الاحتلال،بمصلحة عرفت بمصلحة المباني،والطرقات، إثر القرار الوزاري 29 مارس،و5 أوت 1843. تضمّن هذا الأخير، تنظيم الكادر التّقني لهذه المصلحة، إذ أصبحت كل مدينة تضمّ، مهندسا رئيسا، مهندسا مفتّشا، مفتّشا مساعدا، و مراقبا [2].

أصبحت هذه المصلحة،مسؤولة عن مشاريع البناء،ومتابعتها،وحتى تكتسب المناطق الجزائرية، التي دخلت طوع الاستعمار،نموذجا هندسيّا موحّدا،أرسلت وزارة الحرب، "شارل تكسي" Charles Texier، بصفته مفتّشا عاما للمباني المدنية في الجزائر.إستطاع هذا الخبير، زيارة العديد من المباني، داخل الأقاليم الجزائرية الثلاث، حيث زار الجزائر أربع مرات على الأقلّ، ما بين 1847-1852. لكنّه في تقريره الرسمي إلى الوزارة الوصيّة، لم يأت على ذكر مباني تلمسان، و لو في مناسبة واحدة،رغم تأكّد زيارته لمدينة وهران [3].

كانت قد أوصت لجنة للمباني المدنيّة،مكوّنة من ثلاثة خبراء، باستخدام التدابير الضرورية، في عمليات البناء،و أوصت بالقواعد الأساسية، التي يجب احترامها في كل جهات الجزائر،ومن بينها تلمسان ،مركّزة على احترام البناء لطبيعة المناخ،وانسجام مواد البناء المحلّية،و تركيبة المنشآت الموجودة،من حيث الشّكل،والقوام.أوصت أيضا،بإنشاء السّاحات العموميةPlaces Publiquesكمظهر هندسي أوروبي، مع الاهتمام بالتّشجير، كما أشارت إلى تجنّب شقّ الشّوارع، بشكل مستقيم ،من الشّمال إلى الوسط ، مقترحة تمويج الشّوارع، حتى لا تتأثر المدينة، بأشعة الشّمس في فصل الصيف [1].

أكّدت دراسات عدّة، ما بين 1844-1855، أجرتها الهندسة العسكرية خاصة،أن مدينة تلمسان،بحاجة ماسّة إلى مشروع رصّ Alignement، وتنظيم،و أن ذلك، يعني بشكل عام، هدم قسم هامّ من المدينة، و إقامة مدينة أوروبية

1- Anom.N.Boite N° 1, rapport fait par la commission des bâtiments civils d'Algérie, 17 Août 1844.

2-أنظر: Anom.1N.Boite N°23, Projet d'alignement de Tlemcen, 27 Avril 1845.

3- Ibid.

أخرى جديدة، و أنّ مدينة تلمسان ، تحوي ثلاثة أحياء ، كأنّها ثلاث مدن ، نظرا للاختلافات الجوهرية المتواجدة، على مستوى البناء ، و الطوائف التي تسكنها ، بل الأفكار التي كانت تحكم كل طائفة (2).

و قد وصف ضابط للهندسة العسكرية أحياء تلمسان، و سكّانها، في تقرير سلّمه إلى قائده المباشر، تحسبا لأعمال الرّص، و التهيئة، قائلا :" يعتبر حي" الكراغلة"، أحسن الأحياء شقّا، وأحسنها تهوية ، البيوت فيه ، بشكل عام ، أقلّ ضغطا على بعضها البعض، به حدائق،الشّوارع ضيقة في حي"الحضر" ، مختنقة في الأخير، وبالكاد تكون سريعة ، أما الحيّ اليهودي ، الذي تم شقّه بشكل كليّ ، عن شكل "روادب "Impasses،فإن الشّوارع فيه، عبارة عن أزقّة ضيّقة ، بالكاد تستطيع الوقوف فيها،أين لاتصل أشعّة الشّمس أبدا " (3).

قد نعتقد للوهلة الأولى ، أنّ هذا الوصف القاتم للمدينة،و سكّانها،إنمّا يراد به، التّشجيع على إزالتها فقط ، لكنّنا عندما نتمعّن جيّدا ، في أحياء هذه المدينة،ونسترجع بعضا من ماضيها ، فإنّنا نتأكّد، أنّ شيئا ما تغيّر داخلها، و هناك من نسيها لسنوات،بل لعقود طويلة، كما انعدمت فيها شروط المدنيّة، و لم تعد تلمسان،ذلك الوعاء الممتلئ، الذي يساير قواعد التهيئة المتجدّدة،و قوانين العمران الحديث، وشروط الصّحة، التي يجب أن تكون عليها، التّجمعات السكانية الحضرية.

لكنّنا أيضا ،لا ننكر أنّ المشكل المقصود به لم يكن ، الهندسة العربية الإسلامية، التي كانت لا تزال شواهدها قائمة في المدينة،والتي ألهمت عديد المهندسين الأوروبّيين، و منهم الفرنسيين، في عديد المشاريع الهندسية الراقية، بقدر ما كان تنظيما عمرانيا، في بحث متجدّد، عن أساليب العيش الهانئ، والاحترام العام، لشروط الصّحة، و البيئة،ضمن حضارة متفوقة، كالحضارة الأوروبّية.

أقدمت اللّجنة الاستشارية، على القيام ببعض المشاريع، التي قد نراها نحن في زماننا عادية ، لكنّها في ذلك الوقت ، كانت غاية في الأهمّية ، إذ حاولت اللّجنة،ربط المباني الجديدة في تلمسان، بقنوات صرف المياه القذرة، و بقنوات المياه

الشّروب أيضا، حيث بلغت فاتورة العمليّة، 206,45 فرنكا فرنسيا، حتى نهاية سنة 1843 [1].

بقيت الإشارة، إلى أنّ هذه المشاريع، لم تكن كلّها في جميع أحياء المدينة، و إنّما الأحياء التي كان يسكنها الأوروبّيون فقط ، و ضمن ما سمّي بـ "الحيّ الأوروبي "، و إن كانت هذه التّسمية خاطئة ، لأنّ الحّي المذكور، انطلق من الأحياء القديمة لتلمسان ،وخاصّة الحّي اليهودي، و لم يبدأ من أرض فارغة .

نبّه رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان، اللّجنة الاستشارية سنة 1845، لإقامة قنوات الصّرف الصحي، داخل الحيّ الأوروبّي، و أنّها مدعوّة، لإطلاق مشروع، يتضمّن مثل هذه الأشغال [2].

و للعلم ،فإن بعض هذه المشاريع، التي تمّ القيام بها، بعد استتباب الأمن في المدينة، لم تكن كلّها أعمالا جديدة، لا عهد للمدينة بها ،وإن اقترنت في بعض الأحيان ،أعمال الصّيانة، مع المشاريع الجديدة.لقد أقيمت بالمدينة ، أعمال صيانة، لمشاريع تعود إلى ما قبل الاحتلال، مع ملاحظة هامّة ، هي تزايد حجم الإنفاق ، ففي تقرير حول الاستعمار في منطقة الغرب الجزائري، جاء فيه " لقد أنفقنا 11500 فرنكا سنة ،1846و 38446 فرنكا سنة 1847، من أجل تصليح حوض خزّان الماء،تم إهماله من طرف الأتراك،في الأخير، عملنا على إنشاء فندق جديد Nouveau Foundouk " [1].

---

[1]-أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 786, Autorisation de paiement ,21 Décembre 1843.

[2]- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Procès –verbal de la réunion de la commission consultative de Tlemcen,06 Mars 1845.

[1]- Anom .1M. Boite N° 01, rapport sur la colonisation dans l'oranie ,1848.

المقصود هنا بالفندق، ليس الفندق السياحي، المتعارف عليه، و إنما هو مبيت لأصحاب القوافل، و لحيواناتهم،به بعض الدكاكين، و المقاهي، والمطاعم.

[2]- أنظر : Anom .Fm 80.Boite N° 809, travaux neuf et grosse réparation ,15 Décembre 1846. ،أنظر أيضا: Anom .1M. Boite N° 01, rapport sur la colonisation dans l'oranie ,1848.كان الهدف أيضا،من تسوية باحة المشور،جعل حركة السير سهلة،و إنهاء حالة الفيضانات،التي كانت تضرب البيوت المجاورة لها ،و خاصة كنيسة الدولة،التي كانت مهددة، أثناء فترة الأمطار الغزيرة. أنظر: Anom .1M. Boite N° 03, préfecture d'Oran, inspection du

عرفت مدينة تلمسان مع أربعينيات القرن 19، وحتّى انتهاء عهدة اللّجنة الاستشارية، عمليات تسوية للشّوارعNivellement، وتغطية بالحجارة Empierrement، و عملية الرّصفPavage، لكن كلّ هذه المشاريع، كانت تسير ببطء شديد، بسبب نقص المخصّصات المالية.

بل أنّ بعض هذه الشّوارع، قد انتهى فيها العمل، دون أن ينتهي بصفة شرعية، و كان الهدف من ذلك، تمكين المدينة، من شوارع ذات سكّة كبيرة ، وأخرى صغيرة، petite et Grande voirie، من أجل تسهيل حركة السّكان، وتنقّل العربات أيضا، و ربطها مع طريق "وهران".

كانت الشّوارع المعنيّة،بعمليات التّسوية،والتّغطية بالحجارة، وأخيرا الرّصف،باحة "المشور" ، شارع "لويس فيليب" Louis Philippe، ساحة " الفندق "، "ساحة القوافل" (2).

كانت مدينة تلمسان مع نهاية 1848، و مع الأشغال التي برمجتها اللّجنة الاستشارية،فيما يخص رّص الشوارع، و تهيئتها، تحوي 12 شارعا،مصنّفا ضمن الشّوارع ،ذات السّكّة الكبيرة،أهم هذه الشوارع،شارع "أركان الحرب" Rue de L'état Major،شارع "باب الحديد "Rue de la porte de fer ،شارع "سبدو"،شارع "سان ميشال" Rue Saint Michel،شارع "نابوليون"Rue Napoléon،شارع" الثورة" Rue de la Révolution،شارع "المذبح" Rue de L'abattoir.كما كانت تضم08 ساحات، أبرزها، ساحة "المشور"،ساحة "الحكومة" Place du Gouvernement، ساحة "السّلاح" Place D'armes ،ساحة "مصطفى" Place Mustapha ،ساحة "الأخوّة "،Place de la fraternité.

و يمكن هنا، ملاحظة تأثير ثورتي1789 و 1848، في تسمية هذه الشّوارع،و تلك الساحات، بالإضافة إلى الافتخار، ببعض أبطال فرنسا من الغزاة،

District de Tlemcen par le préfet Majorel ,28 Août 1854.

وفى مقدمتهم "نابوليون"،الذي لم يعد يرغب فيه أحد من الجمهوريين ، و "لويس فيليب" الفار من الحكم، و اللاّجئ إلى بريطانيا،بعد ثورة 8 فيفري 1848 [1].

و يبدوا أن ذلك النشاط الذي ظهر بالمدينة، قد شجّع كثيرا من الأوروبيين، على التواجد بها، بحثا عن فرصة عمل، في المشاريع العمومية،أو بحثا عن عقد امتياز،على حساب الأراضي ،التي لا تزال متبقّية في المدينة.

تعرّضت اللّجنة الاستشارية سنة 1848، و بشكل مباشر،إلى الاتّهام بالتّقصير في أداء أشغال المدنية،وتجميدها،وتجميد منح قطع أرضية، ضمن عقود الامتياز،مما جعل سكّان تلمسان من الأوروبّيين خاصّة،يوقّعون على عريضة احتجاجية،تمّ إرسال نسخة منها،إلى الجمعية العامّة الفرنسية، وتحوّل الأمر إلى الجزائر،على شكل مساءلة من الحاكم العام، إلى القائد العام العسكري ،لإقليم وهران[2].

بدأت اللّجنة الاستشارية عملية الرّص Alignement ،و المسؤولة عنها إداريا، بنوع من الحذر،لأنّها لم تكن تعلم وقتها، ماذا ستكون عليه مواقف التّلمسانين، ولأنّ أعمال الرّص أيضا، كانت تقتصر على بعض جهات مدينة تلمسان،أمّا ما يخصّ التّلمسانيين،فإنهم من البداية ، كانوا أقلّ قابلية، للرّص النهائي لمبانيهم [1].

1- أنظر : Anom.1N.Boite N°23, Nomenclature des rues et places de grande voirie ,24 Mars 1848.

2- Anom .2m .Boite N° 184, on transmet une pétition des habitant de Tlemcen a l'assemblée national, demande de renseignement et d'instruction a ce sujet ,13 Juin 1848.

1- A . Le cocq, Op.cit, P 274.

2- رأى السكان المجاورون ،لشارع "قورملة"، أن شق الطريق،سوف يفتح لهم مجالا،لبناء محلات تجارية،تكون كفيلة بتعويضهم ، عن مساكنهم الخربة، التي تم تهديمها.أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,1er Janvier 1845.

أمّا فيما يخصّ، شق شارع "قورملة"،(نسبة إلى العائلة السابقة ملكيتها للعقّار) وما انجرّ عنه، من تهديم لمباني التّلمسانيين الخربة،فإن الأمر هذه المرّة،قد مرّ، بنوع من السّكينة،والهدوء،و الرضا، ما بين اللّجنة الاستشارية، والتّلمسانيين، ذلك أنّ السّكان المجاورين للشّارع الجديد، لم يعترضوا أبدا على العمليّة ، بل رأوا فيها كل المنفعة[2].

و عندما أقدمت الهندسة العسكرية سنة 1847، على القيام بعمليات الرّص،في جهة معروفة بكثرة دمارها في تلمسان، والموجودة ما بين شوارع " السور" Rue du Rempart ، و" البايلك "، و "المدبغة" Rue de la Tannerie، وشارع "سيدي الحلوي"،فإن التّوصيات ، التي تقدّمت بها اللّجنة الاستشارية، إلى رئيس الهندسة العسكرية،إلى درجة أن أصبحت أوامر، غير قابلة للمخالفة ، هو عدم إيصال عملية الرّص ، إلى المباني التي لا تزال موجودة ،وسط ذلك الدمار [3].

أما بالنسبة للطّائفة اليهودية، فإن عملية الرّص في شوارعها، لم تتمّ كما كانوا يعتقدون،كما أنّ جشعهم المعهود منذ زمن بعيد ، و حاسّتهم المفرطة، نحو الرّبح الماديّ السّهل ، قد أغشت أعينهم عن حقيقة الأمور،و مع عملية شقّ شارع "سان ميشال" ،اعتقد يهود تلمسان، أنّ عرض الستة أمتار،وقد كان العرض الابتدائي لذلك الشّارع ،هو الذي سوف يؤخذ به في النّهاية .

شرع اليهود المجاورون للشارع، في هدم منازلهم، و لم يطالبوا بأي تعويض نقدي من اللّجنة الاستشارية، رغم أنّ بيوتهم كانت ضمن مساره. كان الهدف من ذلك، الحصول على مزيد من المكان، من أجل إقامة محلاّت تجاريّة، تعلوها مساكن جديدة.

و رغم الموقف المنحاز للّجنة الاستشارية، في صفّ هذه الطّائفة، وإصرارها على الإبقاء على عرض الشّارع، بـ ستة أمتار،أو على الأقلّ سبعة، فإن

3- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,04Février 1847.

رغباتها لم تسمع بالجزائر،و تمّ اعتبار ثمانية أمتار، كعرض نهائيّ، لشارع "سان ميشال".أمّا اللّجنة الاستشارية، فقد رأت في الإجراء، تضحية بمصالح اليهود،و مجلبة فورية، لتعويضات معتبرة، سوف تخرج من خزينة الدولة[1].

و عندما تكون الحاجة ماسّة ، لشقّ هذا ،أو ذاك الطريق، ويقترن ذلك مع حالة الاستعجال،فإن اللّجنة الاستشارية، ستحاول بقدر الإمكان، إرضاء المتضرّرين من العملية، كما حدث مع شقّ الشارع الذي، سيبدأ من "المشور" وصولا إلى "باب الماء"، حيث أعطت تعليماتها، بالعمل على تبادل العقار، بين أملاك الدولة،والخواص،بخصوص الأجزاء التي وقعت، ضمن الشارع العام [2].

لم تكن كل تصرفات اللّجنة الاستشارية،تصرّفات مبنية على القانون،والاستقامة ،و لعلّ اختراقها، من طرف أصحاب المصالح من الأوروبّيين ،قد زاد من انحرافها، و جعل منها مطيّة سهلة ، لتحقيق مآربهم.

دليل ذلك ، ما حدث في شتاء 1845، عندما تمّ منح الضّوء الأخضر لأوروبيين،لاكتساب ثلاثة عقّارات، كان يملكها تلمسانيون،مع العلم أن مخطّط الرّص كان يشير إلى أن هذه العقّارات، ستكون ضمن هذا المخطّط، ما كان سيستدعي، تعويض الملاّك الأصليين عن الخسائر [1].

كانت اللّجنة الاستشارية، قد خصّصت نهاية 1845، مقبرة لموتى الأوروبّيين، مع إضافة مقبرة ملحقة أخرى، يتمّ استغلالها في الوقت المناسب [2].

1- أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,05 Septembre 1845.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786, Extrait du Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen, 26 Juin 1845.

1- يتعلق الأمر ، بمنزل بساحة المشور ، هو ملك للسيد: "قادة بن درشو براهام "، تم تسليمه إلى السيد "شابو" Chabot،و منزل آخر ،بشارع سيدي عزيز كان يملكة "الحاج حامد بن دي سليمان"،ثم أصبح يتملكة السيد "فاسيو" Facio، أما العقار الثالث، فقد كانت قطعة أرض ، يملكها في الأصل "محمد بن قادة مصطفى" ،بعقد كراء مدته 29 سنة،لكن تم تمليكها في النهاية، إلى السيد "بالاندراس" Balandras. أنظر: Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,27 Février 1845.

2- أنظر : الفصل الأول الهامش 111.

3-L’écho D’Oran, 1845 ?

ورغم أن المقبرة الأولى، كانت تفي أصلا بالغرض، كون أنّ عدد الأوروبيين، أقلّ بكثير من عدد التّلمسانيّين، إذ في إحصاء نقلته جريدة L'écho D'Oran، يعود إلى الفاتح من ديسمبر 1844، تمّ فيه تحديد تعداد الأوروبيين، بما فيهم الأسبان، والإيطاليين،والألمان، والإنجليز بـ 587 نسمة، أمّا المسلمين ، 4892 نسمة ، و أمّا اليهود فـ 1567 نسمة (3).

زاد تقرير الطبيب الرّئيسيّ، للمستشفى العسكري بالمدينة،وعضو اللّجنة الاستشارية،في دقّ مسامير نعش العقّار التّلمسانى،إذ يكون هذا الأخير، قد رأي أنّ مساحة المقابر في مدينة تلمسان، هائلة جدّا،فضلا عن عددها المهمّ، فقد كانت هناك مقبرة،في الجنوب الشرقي لـ "المشور"،مقبرة "سيدي إبراهيم"، مقبرة"سيدي الداودي"، مقبرة"سيدي عبد الله"،مقبرة "سيدي يعقوب"،ومقبرة "سيدي بومدين"، وعلى هذا الأساس ، أوصى تقرير الطبيب، بالاحتفاظ بمقبرتين فقط،تلك الخاصة، بـ "سيدي بومدين"، و" سيدي يعقوب " (1).

1- A . Le cocq ,Op.cit, P 228.

كانت تقدر مساحة مقبرة سيدي بومدين بـ $2^{H}676^{A}85^{C}$ ، و كانت أكبر هذه المقابر،مقبرة سدي يعقوب $79^{A}45^{C}$، مقبرة سيدي عبد الله $142^{A}90^{C}$ ،مقبرة سيدي الداودي $225^{A}45^{C}$ ،أما مقبرة سيدي إبراهيم،جنوب شرق المشور،فليس لدينا المساحة.أنظر: Ibidem.

2- Anom .Fm 80.Boite N° 786 , Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,13 Juillet 1848.

و بهذا الشّكل ، أصبح لعددين مختلفين من السّكان، يعيشان في مدينة واحدة، نفس المساحة تقريبا من المقابر،فقد خصّص للتّلمسانيين، ما مساحته 2,155,13 هكتارا،وللأوروبيين 2,85,120 هكتارا ، و أصبح الفارق، أقلّ من 80آرا،و الهدف هنا واضح المعالم، السيطرة على أكبر حصّة من الأراضي.

أظهرت اللّجنة الاستشارية أيضا، تمسّكها باحترام مقابر الأوروبيين، وتمييزها من حيث المخصّصات المالية، حيث خصصت ما مبلغه 2000 فرنكا فرنسيا، من أجل إنهاء حائط السّور، للمقبرة الأوروبية [2].

أما محاولات اللّجنة الاستشارية، للاستفادة من المؤسسات الدينية الأخرى ، كالمساجد، من أجل تهيئة المدينة ، فقد كانت خاضعة تارة للمزاج العام ، وتارة أخرى للحاجة الماسة،حيث ذكرت جريدة المبشّر Le Mobacher ذات الصلة المباشرة بالدوائر الاستعمارية،أن الإدارة الاستعمارية، دشّنت من جديد، مسجدا صغيرا، يسمى مسجد "عين مجادل" بوسط المدينة، و الذي كاد يسقط بفعل الخراب، لولا عناية السلطة الفرنسية ، التي أعادت رفعه [1].

أما مسجد"سيدي لحسن"، فقد تم تحويله إلى مغازة لبيع الطحين، ثم إلى مدرسة،كما تم اقتراح مسجد"سيدي إبراهيم"مع بداية الخمسينيات ، لكن في سرّية تامّة،لإقامة الشعائر الدينية المسيحية الكاثوليكية، حتى يفرغ من إنجاز الكنيسة، المخصّصة لذلك[2].

---

[1] Le Mobacher , 30 Juin 1848.

[2]- بخصوص مسجد سيدي لحسن ،أنظر : A . Le cocq, Op.cit, P 243. ، أمّا بخصوص مسجد سيدي إبراهيم أنظر:
Anom .1M. Boite N° 01, rapport analytique sur la situation du district de Tlemcen ,31 Décembre 1853.
و كان المحافظ المدني "Bosselard" ،بعد دراسة وافية من طرف مهندس عمالة وهران ،قد طرح على والي العمالة"Majorel " ،مسالة إقامة الشعائر المسيحية، داخل مسجد سيدي إبراهيم،الذي كان يستطيع استيعاب 600 شخص، بمساحة مقدرة بـ 525 م^2 ،كما أن تهيئة المسجد ،ستكون ما بين 15000 و000 20 فرنكا ،ما سوف يجعل التكلفة ، أغلى بكثير من إنشاء كنيسة . أنظر :
Anom .1M. Boite N° 03, préfecture d'Oran, inspection du District de Tlemcen par le préfet Majorel ,28 Août 1854.

كانت اللّجنة الاستشارية تنتظر دائما، المصادقة على مخطط الرّص Plan d'alignement ، و ذلك حتى يظهر بناء المدينة الجديدة، بمرافقها المختلفة، بحلّة جديدة ، و يتمّ خلالها تثمين مؤسسات الدولة الفرنسية ، ذلك، أن أغلب المؤسسات العمومية، كالمسرح ، و المستشفى المدني ، و البلدية ، و العمالة Préfecture،ومركز البريد،إمّا لم تكن موجودة تماما ، و إمّا اتخذت لنفسها مقرات مؤقتة ، كما حدث مع البلدية.

أما الصّحة ، في مدينة تلمسان، فالحديث عنها ذو شجون ، لأنّ اللّجنة الاستشارية،وقعت في تقصير كبير، ذلك أنّه لم يكن بتلمسان، إلاّ مستشفى وحيدا،هو المستشفى العسكري في قلعة "المشور"،في حين تعرضت مدينة تلمسان، مرتين لوباء الكوليرا، ما بين 1849-1852 ،الأولى سنة 1849،و الثانية سنة 1851، و كما الوباء الأول، والثّاني، فقد سجلّت تلمسان حصيلة بشرية من الهلكى.

و بخصوص وباء الكوليرا لسنة 1851،فقد نقلت أخباره ،الجرائد الصادرة آنذاك،وخاصة L'écho D'Oran ،و Le mobacher ،دون أن تعط أيّا منها،حصيلة لعدد ضحايا الوباء في المدينة ،واكتفت جريدة Le mobacher بإعطاء حصيلة قتلى وهران 678 ، و مستغانم 355 ، و معسكر 616 ، و بلعباس 768، وعبرّت عن عدد قتلى تلمسان،مستخدمة عبارة "العدد الهائل" [1].

غير أن حصيلة مدينة تلمسان،لم تكن بعيدة عن الأرقام المأسوية لمعسكر،ووهران،حيت فاقت الـ662 ضحية،456 منهم كانوا ضحايا تلمسانيين، وكانت نسب الوفيات عندهم ،ثاني أكبر نسبة، إذ بلغت1 لكل20، في حين بلغت نسبة

1- أنظر : L'écho d'oran, 11 Juin 1851, et Le Mobacher ,10 Octobre 1851.

2-Anom.1M.Boite N°07, Etat des cholériques de la subdivision de Tlemcen pendant l'épidémie de 1851, 22 novembre 1851.

3-أنظر : Anom .1M. Boite N° 03, préfecture d'Oran, personnel administratif, inspection du District de Tlemcen par le préfet Majorel ,31 Mars 1855.

الوفيات لدى الفرنسيين1 لكل27، وبما أن عدد التّلمسانيين كان هو الأكبر،فهذا قد انعكس على الحصيلة العامة[2].

و رغم الانتقادات اللاّذعة ، التي وجهت إلى اللّجنة الاستشارية ، عن مسؤولياتها خلال الفترة الانتقالية 1842 -1852، فإن هذه الأخيرة دافعت عن ثمار أعمالها ، و بصماتها في المدينة،و لعّل أبرز هذه البصمات ، مشاركة اللجنة الاستشارية ، في الإعداد لمخطط عام و شامل ، هو مخطط الرّص ، هذا الأخير،الذي سوف يغيرّ، الوجه العمراني ،و الهندسي، لمدينة تلمسان.

انتهت اللجنة الاستشارية رسميا سنة 1852 ، و طويت معها،صفحة سوداء،من صفحات التاريخ الاستعماري في المدينة ،و رغم أن هذه الأخيرة،قد ترقت إلى محافظة مدنية Commissariat Civil،يرأسها محافظ مدني،هو "بروسلار" Brosselard ،إلاّ أن الحكم بقي دائما للعسكر،و كان هذا المحافظ،و مجلسه المساعد،قد تلقيا كل الثناء، والمدح، على الانسجام الكبير،بعد فترة وجيزة من مباشرة مهامه، وركّز هذا المدح،على دور المحافظ المدني "بروسلار"،في إدارة المدينة،و رعاية شؤون الاستعمار[3].

و رغم هذه التّرقية ،فإن سكّان تلمسان،لم يتغيّر لديهم أي شيء،بل أصبحت المحافظة المدنية،انبعاثا جديدا لمصالح المدنيين الأوروبّيين،كون أن المحافظ المدني، هو في الوقت ذاته،رئيس المجلس البلدي،وسيزداد العمران الأوروبي شراسة،ونهبا للعقّار في المدينة،مع وصول المدنيين الأوروبيين لاحقا ،إلى كراسي المسؤولية، في المجلس البلدي لتلمسان.

الفصل الثاني

مشروع مخطط الرص والتسوية وبناء المدينة الجديدة بتلمسان

1859-1845

****

أولا: ثلاثية العمران الاستعماري: مخطط الرّص،الحي اليهودي ،نطاق التوسع العمراني

1- جذور مخطط الرّص **2-** الحي اليهودي موطئ قدم المخطط **3-** نطاق التوسع العمراني في تلمسان La Nouvelle Enceinte

ثانيا : مشروع مخطط الرّص لتلمسان:أو التحالف الاستراتيجي ما بين اللجنة الاستشارية و الهندسة العسكرية 1845-1852

1- مشروع مخطط الرّص الأول لمدينة تلمسان 1845 **2-** نحو مخطط رّص جديد لمدينة تلمسان 1847-1849 **3-** الخطوط العريضة لمخطط الرّص الجديد 06 سبتمبر 1847 كما أراده رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان **4-** قيادة الهندسة العسكرية ، و مديرية التحصينات ، سجال حول المخطط الجديد للرّص**! 5-** تقرير المجلس الأعلى للإدارة حول مخطط الرّص لـ 06 سبتمبر 1848 **6-** مداولات اللجنة الاستشارية بخصوص بروتوكول المجلس الأعلى للإدارة 28 سبتمبر 1849 **7-** مداولات اللّجنة الاستشارية ، تراجع أم ضغوط 18 أفريل 1850؟ **8 -** مداولات مجلس الحكومة بخصوص مخطط الرّص لتلمسان 13 جوان 1850 **9-** مخطط الرّص لمدينة تلمسان،مشاريع، و تعديلات أخرى،قبل انتهاء سلطة اللجنة الاستشارية 1850-1852

ثالثا: مشروع مخطط الرّص لتلمسان، من خبرة إلى خبرة أخرى 1852-27 نوفمبر 1855

1-جلسة لجنة الرّص و التسوية لمدينة تلمسان 16 جوان 1853 **2-** تقرير المهندس الرئيسي"فيالا دو سوربيي " Viala de sorbier، لوالي العمالة بخصوص التعديلات المقترحة في عملية الرّص في الحي الجديد بتلمسان 20 ديسمبر 1854 **3-** ردود المهندس الرئيسي على اعتراضات المجلس البلدي 23 مارس 1855 **4-** نتائج مداولات لجنة الرّص والتسوية بتلمسان 12 أكتوبر 1855 **5-** مداولات المجلس البلدي لتلمسان 27 نوفمبر 1855

رابعا: الطريق إلى الاعتراف بمخطط الرّص والتسوية بتلمسان 1856-1859

1- مداولات مؤتمر لجنة الرّص 18 ماي 1857 **2-** مداولات المجلس البلدي لتلمسان جلسة ثانية عادية 01 جوان 1857 **3-** مشروع التعديلات على طاولة مجلس الحكومة08 سبتمبر 1857 **4-** مداولات مجلس الحكومة13 نوفمبر1857، بخصوص المخطط المعدل، والمقدم والي عمالة وهران **5-** تقرير بخصوص مخطط تلمسان،إلى وزير الجزائر و المستعمرات04 أوت 1858 **6-** تعديلات أخرى على مخطط الرّص من طرف المهندس الرئيسي لعمالة وهران 11 ماي 1859 **7-** الموافقة النهائية على مخطط تلمسان 08 جويلية 1859 **8-**آخر معارك الحرب 05 أكتوبر 1859

أصبحت مدينة تلمسان، تعيش حالة مؤقتة، بعد انكماش التنمية بها،إذ لم تستطع الأشغال العمومية المبادر بها، منذ سنة 1842،إعادة البهاء،والوّجه الجديد لمدينة تلمسان ،إلا بشكل ضيّق جدا.

و لم يعد أيضا، بمقدور اللّجنة الاستشارية ،الفّصل في أي أمر،له علاقة بشق الشارع الجديد في هذا الحيّ،أوفي ذاك ،أو الإجابة على مطالب الكولون الذين ازداد عددهم،وازدادت حاجياتهم، أو الحّسم في تأهيل بعض ممتلكات الجزائريين ،أو حتى إدخال تعديلات بسيطة، إلّا بالرجوع إلى السلطات الوصية، وحتى هذا المسعى الأخير، لم يكن بدوره مضمونا، في ظل غياب مخطط شامل للمدينة.

أولا: ثلاثية العمران الاستعماري: مخطط الرّص،الحي اليهودي ،نطاق التوسع العمراني

كانت السلطات الوصيّة لا تقدّم بدورها إلاّ بعض المقترحات، أولا تفصل إلّا في البّعض منها، و تترك بقيّة الحلول للمبادئ العامة للمصلحة العمومية. كان لابد في مثل هذه الظروف، وضع مشروع مخطّط جديد، لبناء المدينة الجديدة، يكون بمثابة المسطرة القانونيّة،التي ستضبط عملية التهيئة العمرانية.

جاء مشروع إعادة بناء المدينة في وقته المناسب،فقد كانت اللّجنة الاستشارية سنة 1845، قد طالبت بالتعجيل بمخطّط للرّص Plan D'alignement من أجل بناء الكنيسة، وشقّ شارع " قورملة " [1].و كان ينتظر هذا المشروع، ما كان ينتظره من انتقادات،وتعديلات ،ممّن يهمّهم الأمر، و تغذيهم المصلحة ،كاللّجنة الاستشارية،والهندسة العسكرية،و المجلس البلدي ،و مديرية التحصينات، لكن لا أحد منهم ،كان يعتقد تمام الاعتقاد،أن مشروع المخطّط، سيأخذ قرابة خمسة عشر سنة ،في أروقة الإدارة الفرنسية،حتى يحصل في الأخير ،على موافقتها النهائية.

1- A.le cocq , Op.cit ,P 234.

1- جذور مخطط الرّص

يزعم "أندري لوكوك " ، أن صاحب مشروع مخطط المدينة، هو السيد " دروفي " Drevet ،مهندس من الدّرجة الأولى بمصلحة الطوبوغرافيا، وإليه أسند إعداد مشروع الرّص،الذي سوف يؤدي في النهاية إلى بناء المساكن،والمنشآت العمومية، في جو من النظام ،و التناغم [1].

لكن الحقيقة ،هي أنّ رئيس الهندسة العسكرية لمدينة تلمسان،هو أوّل من عرض مثل هذا المشروع،و يتعلّق الأمر بالنقيب " قوبير " Gaubert،أحد الأعضاء الشرعيين داخل اللّجنة الاستشارية،و أنّ هذه الأخيرة، لم تستطع الاطّلاع عليه شهر فيفري 1845، لأنّه حسب مداولاتها،لم يكن جاهزا مائة بالمائة ،و أنّه كان بحاجة إلى بعض الوقت، كما أن قلّة المهندسين الرسّامين قد أخر هذا العمل،ويكون النقيب " قوبير " في الأخير ،قد أكّد للّجنة ،أن مخطّط المشروع سيكون جاهزا في غضون عشرين يوما [2].

سلّم السيد" قوبير" شخصيا إلى اللجنة الاستشارية بـ تلمسان مخطّط رّص،مع ملحق تفسيري Apostille explicative[3].التزم هذا الأخير،سياسة التّنسيق مع اللّجنة الاستشارية ، إذ عرض عليها مخططه أولاّ، فحاز موافقتها بكل سهولة ، أو ما عرف لاحقا ،بالورقة رقم Feuille N°1 ،ثم عرضه فيما بعد ،على القيادة العليا للهندسة العسكرية،التي أبدت بعض الملاحظات، من تحفظات، تعديلات. و كان الحاكم العام، قد أرسل بالمخطّط إلى مدير التحصينات،عن طريق رسالة بتاريخ 19 أفريل ، من أجل دراسته ،والنظر في تعديله [4].

---

1 - A.le cocq , Op.cit,PP 233-234.

2-أنظر: Anom. Fm 80. Boite N°786,Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen, 27 Février 1845.

3-Anom. Fm 80. Boite N°786, Procès–verbal de la commission consultative de Tlemcen ,20 Mars 1845.

أنظر الملحق رقم 03

4- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

كما تّم عرضه على اللّجنة العليا بالجزائر،التي صادقت عليه،وقامت بإرساله إلى وزارة الحرب، يوم 27 أوت 1845 [1].صحيح أن النقيب " قوبير "، قد نسّق أفكاره مع أفكار اللّجنة الاستشارية ، حتى يُعّد هذا المخطط،لكن هذا التنسيق،لم يكن على حساب الأمور التقنية للعمل،كما أن اللّجنة الاستشارية،لم تجتز صلاحياتها،وإنّما كان التنسيق، بخصوص سؤال مهمّ جدا،من أين نبدأ البناء؟

وبما أنّه كان قد تمّ الفّصل، في اختيارات المكان مسبقا، لهذا فقد تقاربت أفكار النقيب" قوبير "، و اللّجنة الاستشارية، بخصوص الحي اليهودي،الذي ألحقت به بعض الأجزاء الخربة من الحيّين [2].

منذ اقتراح هذا المخطط سنة 1845،وحتى الموافقة الرّسمية عليه سنة 1859، تعرّض هذا الأخير، إلى الانتقاد، و الطّعن، و التعديل ، و تصارعت حوله،كل من اللّجنة الاستشارية ، و الهندسة العسكرية،و مديرية التّحصينات، ثم فيما بعد، المجلس البلدي،و لم تستطع بروتوكولات الحكومة العامّة،و لا لجنة الرّص الحسم في الأمر، فقد كان يرى كل طرف، أنه يمتلك الحقيقة المطلقة،وأنّ اعتراضاته، هي اعتراضات واقعية.

اقترح النقيب" قوبير "، مخطّطا جديدا بتاريخ 06 سبتمبر 1848، للنظر في النقائص التي وردت في المخطّط الأول، و خاصة مسألة المساحة، التي يجب التوسّع على حسابها في الضاحية القديمة Ancienne enceinte، وافقت عليه أيضا اللّجنة الاستشارية،و قد حاول فيها القائد العام للهندسة العسكرية بالجزائر،تقديم بعض التنازلات لمديرية التحصينات [3].

تم اقتراح عدة مخطّطات للرّص،مع بداية خمسينيات القرن 19،كنتيجة حتميّة للتعديلات،والتحويرات،لكن بقى أساسها الأوّل،مشروع مخطط" قوبير "، غير أن المخطط الذي لقي الاعتراف في الأخير، هو مخطط 20 ديسمبر 1854.

1- Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du capitaine chef du génie de Tlemcen, Adressé au colonel commandant du génie de L'Algérie ,06 Septembre 1848.

2- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

3- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du commandant supérieure du génie de l'Algérie ,1er Décembre 1848.

2- الحي اليهودي موطئ قدم المخطط

وقع اختيار المخطّط منذ البداية،على الحيّ اليهودي كحيّ مركزي ستبدأ منه، عمليّة إعادة بناء المدينة الجديدة،و قد نصادف أيضا، تسمية ثانية لهذا الحيّ،ألّا و هي الحيّ الأوروبي،بسبب كثرة العنصر الأوروبي السّاكن به ، مقارنة بأحياء تلمسان الأخرى،لكن ما الذي كان يدفع أصحاب هذا المخطّط ،إلى اختيار الحي اليهودي لهذا الأمر الكبير؟ و هم يعرفون تمام المعرفة، أنه حيّ لا تتوفر فيه شروط النّظافة،ولا المعايير الدنيا للبيئة الصحيّة ،و لا العمرانية [1].

رغم كل ما كان يؤاخذ على هذا الحي، إلّا أن بعضا من إيجابياته، لا يمكن أن تقدّر بثمن، ولا يمكن أن نجد لها مثيلا ،إلا في هذا الحي ،فقد جاء كل الثّناء على هذا الحيّ، في المذكّرة التفسيرية الملحقة ، Apostille explicative ، للقائد العام للهندسة العسكرية في الجزائر " الحيّ الأوّل من خلال التّموقع أكثر في الوسط،من خلال مواصلاته السّهلة مع المؤسسات العسكرية،مع " المشور" و باب " وهران" ،و أخيرا،من خلال الطبيعة الخاصّة للسكّان،الذين كانوا يرضون بإقامة الكولون(في الحيّ) أحسن من غيرهم" [2].

و يعني هذا ، أن المعيار الجغرافي ،و اللوجيستي،و البشري،قد أثرت كلّها في هذا الاختيار،لكن ألم تكن هناك معايير أخرى ؟

لقد أشارت اللّجنة الاستشارية، باختيار الحيّ اليهودي، من أجل إنشاء المدينة الأوروبية، للمساحة التي يمثّلها من جهة، كما أنّه من جهة أخرى، كاف

---

[1]-يذكر "بارجيس" Bargés ، الذي زار المدين سنوات قليلة بعد الاحتلال النهائي لها ،أن الحي اليهودي،ضيق ،عبارة عن متاهات ،لا يوجد فيه لا حيوان، ولا إنسان، و لا محال تجارية ,أنظر: L'abbé J.H, Bargés ,Tlemcen ancienne capitale du royaume de ce Nom, Imp orientale de Nicolas , meulan ,1859 ,P 97.، أنظر أيضا، تقريرا رسميا، يصف فيه الحي اليهودي،بالنتانة، وقنوات صرف المياه القذرة ،تنشر مياهها،حتى في ساحات البيوت. Anom.2M.Boite N° 184 , Rapport lu au comité D'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle, 14 Février 1855.

[2]-Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

للاحتياجات من الآن، و لسنين طويلة [1].و كان هذا معيارا سياسيّا، لا تقلّ أهميته عن المعايير الثّلاث السّابقة، كانت له دلالاته، وكان هناك ما يبّرره.

كانت اللّجنة الاستشارية متأكّدة،أن غرس هؤلاء الأوروبّيين داخل الحيّ اليهودي،لن يؤدّي في يوم من الأيّام إلى انتفاضة اليهود ضدهم، و لن ينزعج اليهود أبدا ،من عادات،و تقاليد هؤلاء الأوروبيين،كون اليهود، أكثر الشعوب انغلاقا على أنفسهم،بدليل أنهم يعيشون دائما،داخل أحياء منعزلة عن الطوائف الأخرى،لكنّهم أكثر قدرة،على التكيّف مع الأوضاع المستجدة دائما، وربما مع مقارنة تاريخية بسيطة،مع طائفتي " الحضر " ،و" الكراغلة " ،قد اقتنعت الإدارة الفرنسية،أن الطّائفة اليهودية ،هي الوحيدة الأقل خشية [2].

و حتّى يصبح هذا الحي، حيّا خالصا للأوروبيين في المستقبل القريب، تّم اتخاذ بعض الإجراءات ،لعلّ أقلّ ما يمكن أن يقال عنها، أنها إجراءات عنصرية، أهمّها منع الجزائريين من إقامة مبانيهم في هذا الحي[3].كما تعمّد المخطّط، غرس هؤلاء الأوروبّيين، في حيّ من أحياء تلمسان، تنتشر به السّاحات،والشّوارع الرئيسية،و الأمر لم يكن لا صدفة، ولا عملا ارتجاليا، و كان من السّهل على هذا المخطّط بعد تطبيقه أيضا، من محاباة هؤلاء الأوروبّيين وتفضيلهم ، حتى يصبح هذا الحيّ ، النواة الاقتصاديّة لهذه المستعمرة[4].

اعترفت اللّجنة الاستشارية في الأخير،و بعد مدة زمنية قليلة جدا،باستحالة تخصيص حيّ خالص للأوروبيين ،فالفوضى العمرانية التي أعقبت الاحتلال الفرنسي للمدينة،إضافة إلى عقود الامتياز التي منحت للوافدين الأوروبّيين،جعلت منهم كما جاء في احدي مداولاتها " ينتشرون على جميع نقاط

1- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

2- Abdelaoui ,Malika ,Tlemcen ,Une métropole Islamique sous la domination Française,1842-1908 ,Mémoire de métrise 1998-1999, P 18.

3- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

4- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, , Adressé par capitaine chef du génie « Gaubert », au commandant supérieure du génie de L'Algérie ,27 Avril 1845.

الأحياء المسمّاة بحي " الحضر " ،و حي " الكراغلة " ،و أنّه لا مجال لتمييز هذه الأحياء، عن الحيّ الأوروبي[1].

و باعتراف اللّجنة الاستشارية ،بانتشار هؤلاء الأوروبّيين على أحياء مدينة تلمسان،وصعوبة حصرهم جغرافيا، تنبّهت اللّجنة مباشرة ،إلى ربط الحي اليهودي بالحيين،حيث ستكون الحدود ضيّقة مع حيّ " الحضر " ، تقريبا كلّها، إلى الشّرق من شارع " لويس فيليب" Louis Philippe، و جزء من حيّ " الكراغلة " ، يحدّه من الغرب شارع "عنابة Bône" [2].

لم تعد الإدارة الاستعمارية ترى من سبب وجيه ،لإهمال الأحياء العربيّة، و إبعادها بشكل كامل عن مخطّط الرّص، كونها هي أيضا، أحياء فضّل الأوروبيون السكن بها،إذ عملت الإدارة الاستعمارية، على رسم شارع "السور" Rempart،و الشّوارع ذات الأهمّية، من أجل الوصول بسهولة إلى هذه الأحياء،والوصول إلى أبواب المدينة [3].

أوصت اللّجنة الاستشارية سنة 1847 و كانت قد واصلت عملية شقّ الشوارع، داخل الأحياء العربية،بوضع مخطّط للرّص، لأجزاء المدينة المحصورة،ما بين "السور"Rempart،"البايلك"،"المدبغة"Tannerie،"سيد الحلوي"، بشرط تجنب قدر الإمكان، مساس مخطّط الرّص ،بالمباني القائمة وسط ذلك الركّام[4].

اعترف المخطّط الأوّل للرّص سنة 1845،بصعوبة المهمّة،خاصة، عندما نضع مخطّطا لمدينة قائمة بذاتها ، و نحاول تنفيذه ،ففي مثل هذه الحالات،

1- Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du registre des délibérations de la commission consultative de Tlemcen ,28 Septembre 1849.

2- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, , Adressé par capitaine chef du génie « Gaubert », au commandant supérieure du génie de L'Algérie ,27 Avril 1845.

3-Ibid.

4- Anom. 2M. Boite N°184,Procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen ,04 Février 1847.

لن نحترم بشكل كليّ، كل المبادئ التي سوف نضعها منذ البداية ، وهذا سينعكس بالضّرر بالنسبة للسكان العرب[1].و بالعودة إلى الحيّ اليهودي،والأحياء العربية، فقد وصفتها بعض التقارير الرسمية،التي صدر بعضها عن دوائر صحية،بالأحياء الّنتنة،وأنها بحاجة ماسة إلى تأهيل، عن طريق فتح الشوارع الجديدة، فهي تحتاج إلى توجيه قروض سنوية ،من أجل هذه الغاية ،تقدرّ ما بين 5000 و 6000 فرنك[2].

كما أن مسألة شقّ الشوارع الجديدة بالحيّ اليهودي،لن يكون ذلك الحلّ النهائي نحو تأهيلها ، لأن طبيعة اليهود عامة ، و طبيعة عمرانهم الضيق جدا، من حيث المساحة،والمتداخل،جعل البيوت غالبا ،تدفن حتى ما فوق طابقها الأوّل،كنتيجة لعمليات تسوية الشّوارع ،التي قام بها الأوروبيون [3].

بقي على العموم، اختيار المخطّط لهذا الحيّ، اختيارا جغرافيا،واقتصاديا،و سياسيا،وسوف يعطى الوقت كل الحق، للمهندس "قوبير"،ومن كان وراءه في الإدارة الاستعمارية ،على هذه الاختيارات ،خاصة مع النصف الثاني من القرن19،عندما سوف تتحوّل مدينة تلمسان، إلى مدينة مزدهرة في الجزائر، في ظرف قياسي.

3- نطاق التوسع العمراني في تلمسان La Nouvelle Enceinte

كان السؤال الهام ،و المرتّب ثانيا، في قائمة العمران الاستعماري، بعد اختيار موضع الحي الأوروبي ،هو أين سيكون التوسّع الاستراتيجي، لمدينة تلمسان؟ و إذا كانت فكرة المخطّط ،و الحيّ ،قد تحولتا إلى واقع حقيقي شيئا فشيئا منذ 1845،فإن مسألة نطاق التوسّع Nouvelle Enceinte ، لم يفصل فيها إلّا مع بداية خمسينيات القرن 19.

1- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

2- Anom.1M. Boite N°1,rapport semestrielle sur le district de Tlemcen,03 Juillet 1852.

3-Anom.2M.Boite N° 184 , Rapport lu au comité D'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle, 14 Février 1855.

افتقد أوّل مخطط للرّص في مدينة تلمسان سنة 1845،إلى نطاق جغرافي للتوسّع، واكتفى القائد العام للهندسة العسكرية بالجزائر، في مشروعة المضاد - Contre Projet لـ 8 أوت 1845، إلى الإشارة بأنّ النّطاق الجديد كما هو مطروح، لدى مديرية التحصينات،يحتاج إلى تعديلات ، و أنّه بصدد إعداد مخطّط آخر،حالما يتم الفّصل في هذا النطاق الجديد، و في أبواب المدينة[1].

لم يتم الحسم رسميا في ذلك الوقت، في مسألة النطاق الجديد للمدينة ،و لذلك، فإن مخطّط الرّص كان مبنيا أكثر على فرضيات، كما أن غياب الحديث عن تعليمات نهائية ،تتعلق بنطاق التوسع داخل المدينة ، كان مردّه كما لاحظ ذلك مجلس الإدارة في مداولاته، أنّ مشروع ما يسمى بـ " النّطاق " ، لم يلق حتى الآن مصادقة وزير الحرب [2].

احتدم الصراع حول نطاق التّوسع، ما بين تيارين بارزين،لكلّ واحد منهما ،مبرراته الإستراتيجية، **تيار أول**، بقيادة لجنة التحصينات ،و التي كانت تدافع عن خيار نطاق،يكون في الجهة الجنوبية من المدينة ،و **تيار ثان**، بقيادة الهندسة العسكرية،كان يدافع عن خيار نطاق أيضا، لكن في الجهة الغربيّة،والشمالية الغربيّة من المدينة [3].

و في تلك الأثناء،سوف تنحاز قوّة محلّية جديدة، إلى أحد التيارين،ألا وهيّ اللّجنة الاستشارية ،حيث سوف تساند التيار الثاني حتى النهاية، بل و تؤمن مبكرا بهذا الخيار،حيث أعلنت من خلال مداولاتها ،عن أملها أن يأخذ التوسّع في

1- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

2- Anom. 1N. Boite N°23 ,Extrait du registre des délibérations du conseil d'administration, adoption du contre –projet dressé par le service du génie du plan d'alignement du quartier européen a Tlemcen , 09 Août 1845.

3- أنظر: Anom. 2M. Boite N°184, mémoire adressé par le receveur des domaines au commandant de la subdivision de Tlemcen , 1851.

.

المدينة، الجهة الغربيّة ، و الشمالية الغربيّة، من الأقاليم المجاورة، إذا لم يعارض أحد هذا [1].

طالب القائد العام لإقليم وهران، اللّجنة الاستشارية ،في مراسلته ليوم28 فيفري 1847،بدراسة الإمكانيات الفعلية ، لتوسّع المدينة في المستقبل، وخاصّة، ما له علاقة بكفاية المساحة، و بالتعداد المتزايد للسكّان، و هذا في مدى زمني، قدّر بـ عشرين سنة،إذ تم تقدير عدد سكّان تلمسان، بأكثر من 23000 نسمة،عشرة آلاف منهم من الأوروبّيين .

توصّلت الدراسة، بالاعتماد على أرقام حسابية دقيقة، إلى حساب المساحة المتوسطة التي كان يحتلها كل تلمساني، والتي قدرت بـ 20 مترا مربّعا، في حين أغفلت اللّجنة الاستشارية عمدا، حساب ما يحتلّه الأوروبيون من مساحة[2].

أفضت الدراسة أيضا ،إلى أن عشرة ألاف من الأوروبيّين في تلمسان، لن يحتلّوا في مبانيهم ، التّي لن تتجاوز في الغالب طابقا واحدا،أكثر من 13 هكتارا، بينما سوف يحتل التّلمسانيون 24 هكتارا .

افترضت الدراسة المذكورة أيضا، لكن عن غير اقتناع ، إضافة مساحة هكتارين، من الجهة الجنوبية الغربيّة،فأعطت النتائج كلّها ،أنه بحساب المباني المدنيّة،والعسكريّة،و التّحصينات ، التي تحتلها المدينة حاليا، و التي قدرت بـ 42,83 هكتارا، فإنه يتبقّى ما مقداره 32,20 هكتارا، وهي المساحة الكلية، التي تحتاجها المدينة من أجل التوسّع .

و عليه ، فإن الجمع بين المساحتين ، سوف يعطينا مساحة كليّة تقدر بـ 75,03 هكتارا ، هذه المساحة التي تجاوزت بكثير، مطالب الهندسة العسكرية ،التي

[1]-Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du procès –verbal de la délibération de la commission consultative de Tlemcen ,05 Mars 1847.

[2]- أنظر :.Ibid

كانت قد أوصت بمتوسط ،لا يقلّ عن 60 هكتارا،لتحقيق التوسّع الاستراتيجي في المدينة،ضمن نطاق محصّن Enceinte Fortifié [1].

و بما أن الأمر كان يخصّ المساحة، التي كان يجب أن يحتلّها،كل طرف مدني، أو عسكري،فكان لابدّ أيضا ،من التفكير في حدود المدينة، خصائصها الجيوسياسية، والعسكرية .ذلك أن المستعمر الفرنسي، قد جعل من تلمسان منذ 1842،ثكنة كبيرة، يراد بها جمع عدد هائل من الجنود ،لا سيّما الخيّالة،لضمان أمن ، وسلامة الحدود الغربيّة مع المغرب ، حيث الفّتن الضّاربة بين القبائل ، و حيث التخوّف من انتهاك حرمة الحدود، إضافة إلى تسيير الجنود جنوب إقليم المدينة، من أجل ضمان دفع الضرائب، والوقاية من أي انتفاضة ضد المستعمر.

و بما أنّ هذا العدد من الجنود، كان بحاجة إلى مساحة كبيرة ، فإنّ القائد العام للهندسة العسكرية ،قد نبّه إليها،عندما تمّ منذ البداية، حساب 32 مترا مربعا ،متوسطا لما يحتله السّاكنة بـ تلمسان [2].

أصبحت مساحة الـ 70 هكتارا ، زادت ،أو نقصت قليلا ،هي المساحة التي اعتمدت مع سنة 1847 ،من أجل التّوسعة الداخلية للمدينة ، و هذا ما كان يعني بلغة الرياضيات، أن المساحة التي كانت مبنية آنذاك في تلمسان،كانت تتراوح ما بين 35 إلى 40 هكتارا،في حين تركت للأسوار،والأحاديرGlacis الدائرة بالمدينة،أكثر من 5 هكتارات،حسب تقرير قابض أملاك الدولة سنة 1851. [3]

كان على الإدارة الاستعمارية ،مباشرة جمع 30 إلى 35 هكتارا من الأراضي،وضمان ملكيّة دولة الاحتلال لها،إمّا بالشّراء،أو بالتّبادل ، بعدما أصبحت تشير كل الدلائل، إلى جدّية هذه العملية ،و حسب تقرير رسمي فرنسي،فإن دولة

1- أنظر : Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du procès –verbal de la délibération de la commission consultative de Tlemcen ,05 Mars 1847.

2- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23,maréchal de camp commandant supérieure du génie en Algérie, au sujet des alignements et distributions de la ville de Tlemcen,19 Mars 1847.

3- أنظر: Anom. 2M. Boite N°184, mémoire adressé par le receveur des domaines au commandant de la subdivision de Tlemcen, 1851.

الاحتلال ، كانت تمتلك 10 هكتارات من قبل ، و أنّ 25 هكتارا أخرى، كانت ضمن ملكيّة الأهالي،الذين هاجروا بشكل مؤقّت،و ملكيّة عقود امتياز لأوروبيين[1].

حاولت الإدارة الاستعمارية، استعادة 25 هكتارا،الخارجة عن ملكيّتها، خاصة تلك التيّ كان يتملّكها التّلمسانيون،من خلال اقتراح عمليات للتبادل العقاري، إلّا أنّ هؤلاء رفضوا العملية رفضا باتّا ،و تمسّكوا بعملية البيع،و رأت الإدارة الاستعمارية عند إذن ، تقسيم هذه الأراضي، إلى أربعة أصناف تسعيرية،وذلك تمهيدا لاقتنائها، حيث أفضت العمليّة لتحقيق هذا الهدف ،إلى إمكانية إخراج 47100 فرنكا، من الخزينة الاستعمارية [2].

قسّمت الإدارة الاستعمارية الخمسة ،و عشرين هكتارا،التي كانت لا تزال خارجة عن ملكيتها،إلى قسمين رئيسيين، قسم يتمّ تخصيصه للبناءات ذات النفع العام،وقسم آخر، قدرت مساحته بـ 8 هكتارات كأراض للبناء،يتمّ التّنازل عنها للأوروبيين الوافدين على تلمسان، حيث أفضت عملية التّسعير الافتراضي،إلى إمكانية انتعاش الخزينة الاستعماريّة ،بـ 000 50 فرنكا ،و بهذا الشّكل ،فإن العملية الثّانية،سوف تغطّي حتما ،على مصاريف العملية الأولى [3].

لكنّنا إذا ما تمعنّا جيدا في الأراضي، التي تم تخصيصها للبناء في إطار عقود الامتياز، و التي كانت تشترى في الغالب من هنا ،و هناك، فإنّها لم تكن تمثل، الفرصة الذهبية للأوروبيّين الوافدين فقط ،ذلك أن الإدارة الاستعمارية ذاتها، كانت تستفيد منها ، خاصة عند انتهاء هؤلاء الأوروبّيين ،من إنجاز بناءاتهم في مدة قصيرة نسبيا ، فعند شرائها لأراضي التّلمسانيين، ضمن حصة الـ 25 هكتارا ، التي

1- Anom. 2M. Boite N°184,indemnité a accorder aux habitants indigènes de Tlemcen ,pour prise de possession des terrains a ceux appartenant compris entre l'ancienne et la nouvelle enceinte de la ville , 1853.

2-أنظر :.Ibid

3- أنظر :.Ibid

تحدّثنا عنها سابقا، فقد كان من المحتمل حسب تقديرات بعضهم،أن تستردّ الدولة أموالها ، في غضون أقلّ من سنتين[1].

تحولت مدينة تلمسان، إلى مقصد هام للمعمرين الأوروبّيين، نظرا لتوفر فرص العمل ،بل أنّهم أصبحوا يفضّلون الاستقرار بها ، شجّعهم في ذلك، حصولهم على أراض للبناء ،ووقوف دولة الاحتلال إلى صفّهم، مانحة إياهم عقود الامتياز، ونظرا لضعف مواردهم المالية، و التي لم تكن تتيح لهم كراء منزل ،بعدما اشتعلت أثمانه بالمدينة، ولهذا،قد سجّلت أعداد غفيرة منهم، تنتظر لعدّة أشهر، بل لأكثر من سنة،للحصول على هذه الفرصة الثمينة [2].

كان الحصول على أرض للبناء في تلمسان، ضربا من الخيال،أمام النّقص الفادح لهذه الأخيرة،و غلاء أثمانها، لكن اللّجنة الاستشارية كانت منشغلة البال دائما، بواجب التضامن الاستعماري، ،خاصة مع ما كان يصلها من مطالب،و شكاوي الأوروبّيين، إلى درجة أنّها طلبت الإذن بالتصرّف فورا ، في قطع أرضيّة للبناء، ظاهرة على المخطط ، بالحروف اللاتينية "M- P-R-Q"، حتّى قبل إصلاح السّور الحائطي للمدينة [3].

أمّا مصلحة الهندسة العسكريّة، و تضامنا مع اللّجنة الاستشارية،فقد حثّ قائدها العام،الحاكم العام للجزائر، على الوقوف إلى جانب هذه الأخيرة، و تخليصها من حالة الارتباك، و ذلك باقتطاع حصّة أرضيّة غير مفعّلة، من نصيب سور

1- Anom. 2M. Boite N°184,indemnité a accorder aux habitants indigènes de Tlemcen ,pour prise de possession des terrains a ceux appartenant compris entre l'ancienne et la nouvelle enceinte de la ville , 1853.

2- كانت اللجنة الاستشارية ،قد أبانت عجزها،عن تلبية مثل هذا المطلب،لأكثر من 100 أوروبي،في مداولاتها الرسمية.أنظر: Anom. 2M. Boite N°184,Extrait du procès –verbal de la commission consultative, 19Avril 1851. ، تقرير رسمي آخر ،اعترف أنه في الوقت،الذي كتب فيه هذا الأخير،كان هناك 150 أوروبيا ،قد طالبوا بقطعة أرض للبناء،منذ أكثر من سنة. أنظر: Anom. 2M. Boite N°184,indemnité a accorder aux habitants indigènes de Tlemcen ,pour prise de possession des terrains a ceux appartenant compris entre l'ancienne et la nouvelle enceinte de la ville , 1853.

3- Anom. 2M. Boite N°184,Extrait du procès –verbal de la commission consultative, 19Avril 1851.

المدينة الجديد،بالقرب من باب وهران،حيث قدّرت مصلحة الهندسة العسكرية هذه الحصة، بـ30540 مترا مربعا،يمكن لها الاستقبال الفوري للبناءات الخاصة[1].

و في كل الأحوال فإن سنة 1851، قد شهدت استكمال اغتصاب المدينة، بعدما وافقت السلطات الاستعمارية العليا أخيرا ،على اعتبار المنطقة الغربية من تلمسان، كنطاق للتوسّع الاستراتيجي داخل المدينة .

[1] - Anom. 1N. Boite N°23, lettre du commandant supérieure du génie a Alger adressé au gouverneur général, au sujet de l'agrandissement de la ville de Tlemcen, Alger, 1er Mars 1851.

ثانيا: مشروع مخطط الرّص لتلمسان:أو التحالف الاستراتيجي ما بين اللجنة الاستشارية و الهندسة العسكرية 1845-1852

كانت صياغة أول مشروع لمخطّط الرّص لتلمسان، من طرف عضو اللّجنة الاستشارية" قوبير " وبمشاركة هذه الأخيرة،بل و تحت أعينها، لهذا لم تكن هنالك أيّ عراقيل، للمصادقة على هذا الأخير، و كانت مديرية التحصينات في هذه المرحلة، الخصم الأوّل لذلك المشروع ،للاختلاف الجوهري بينها، و بين الهندسة العسكرية ، حول ما تعلّق بنطاق التوسّع الجديد،و بالبناءات ذات النّفع العام أيضا.

أمّا ما كان يرد،عن اللّجنة الاستشارية من مطالب تعديل،أوإضافة،على مشروع المخطّط ، فذلك لم يكن إلاّ من قبيلّ أن هذا الأخير،لم يكن مخطّطا مكتملا، ولن يتأثّر كثيرا ،إذا ما تم تعديله جزئيّا ، بين الحين والآخر، لضمان المنفعة العامّة للمدينة .

1- مشروع مخطط الرّص الأوّل لمدينة تلمسان 1845

أكّد مشروع المخطّط ،على عدم إهمال مشاريع التهيئة ،التي كانت بدأت بها الإدارة الفرنسية، حتى قبل إعداد مشروعه ، خاصة تلك المرتبطة بالصحة العمومية،و تحسين حالة الشوارع،و توفير شروط الحياة الضروريّة بالمدينة،خاصة ما كان له علاقة ، بإيصال قنوات الصّرف الصّحي، و المياه الشرّوب،وفي هذا السيّاق ، يشير مشروع المخطّط إلى " توفر هذا الأمر بكثرة في المدينة ،وأن القنوات القديمة،و قنوات الصّرف الصّحي،التي تمّ إصلاحها،وصيانتها،لم تتوقف أبدا عن العمل"[1].

كان يرى القائد العام للهندسة العسكرية بالجزائر،أن توفير هياكل،و مبان جديدة في مدينة كـ تلمسان ، ليس بالأمر المهمّ دائما ، و أن البناء لا يجب أن يتحوّل إلى غاية في حد ذاته ،مادمت الإدارة الاستعمارية ، قادرة على الاستفادة ،من مبان كانت موجودة حتى ما قبل الاحتلال ،حيث ذكر على سبيل المثال، مسجد " الكراغلة "- سيدى براهيم-،و"المسجد الكبير" ، و مبنيين بـ" ساحة القوافل" Place des

1- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement, apostille du chef du génie de la ville de Tlemcen,27 Avril 1845.

caravanes، تمّ تحويلهما إلى مغازتين للجيش،نظرا لأهميتهما،والحالة الجيّدة لهذه البناءات ، توجّب المحافظة عليها،لسنوات طويلة أيضا [1].

جاء في ملحق Apostille رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان، اهتمام مشروع الرّص بشقّ الشّوارع ، كشارع" لويس فيليب "Louis Philippe،و"سيدي عزيز "،و" شارع الجمل "chameau ، و" السكاك "، و كلّها أصبحت شوارع مكتملة،لكن خلافا لمطلب اللّجنة الاستشارية ،التي أرادت أن يكون عرض الشارع الواحد ستة أمتار،و ألّا ترتفع البيوت الجديدة عن طابق واحد،فإن مشروع المخطّط، احتفظ بالعرض القديم للشّوارع ، ألا و هّو أربعة أمتار ، هذا المبدأ الذي اتخذ ، عندما كان عدد الأوروبّيين ضئيلا جدا [2].

و بالنسبة للمشروع المضاد Contre- projet للقائد العام للهندسة العسكرية ، فإن عرض الشّوارع الذي طرح في مشروع المخطط ، لم يكن ملائما للمدينة،حيث اقتراح هذا الأخير، توسيع شارع بعينه ،هو شارع "سان ميشال" St Michel ، ليصل إلى 8 أمتار، بدل 6 فيما بعد، والذي يجانب أكثر المرافق العمومية،أهمية في المدينة ، في حال ما إذا تبيّن، أن ساحة " القوافل " ستكون أكثر اتّساعا [3].

أخذت الساحات، و الباحات في تلمسان ، قدرا بالغا من الاهتمام ومن المساحة أيضا، ليس فقط في مشروع المخطّط الأوّل،و إنّما في كل المخطّطات،والمقترحات،والتعديلات التي لحقت بتلك الأخيرة،فقد كان هذا النّمط من التنظيم،الأقرب للتّهيئة العمرانية الأوروبية ، تستغّل للنّزهة ،و الاحتفالات الشّعبية، و الرّسمية،وعليه انصبت اهتمامات رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان ، على توسعة

1- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

2- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement, apostille du chef du génie de la ville de Tlemcen,27 Avril 1845.

3- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

ساحة "القوافل"Place des caravanes،و ساحة"الفندق"Place du foundouk، وتنظيم باحة " المشور" [1].

كانت تمثّل باحة "المشور"ولعدّة سنوات، نقطة التقاء التجّار،والسيّاح،والاحتفاليّين،لكن بظهور شوارع جديدة،و ساحات أخرى باتجاه الشمال ،و الشرق، أصبحت تفقد هذا البريق شيئا فشيئا ، بل أن المشروع المضّاد، للقائد العام للهندسة العسكرية بالجزائر،كان لا يرى فائدة من تعدّد هذه السّاحات،خاصة مع اقتراحه لساحة جديدة هي ساحة " السّلاح " Place D'armes، القريبة جدا من باب وهران،ومع تواجد ساحات أخرى، قد أصبحت بالمدينة ساحات كثيرة، ما سوف يؤدي إلى فيض، في الأماكن العمومية ، و أماكن التجمّع [2].

اهتمّ مشروع المخطّط، بالتّهيئة العمرانية للحيّ الأوروبي دون سواه ، من أحياء تلمسان الأخرى ،لكنّه، وفي كل الحالات ،كان يحتاج هذا الأخير إلى التنفس عبر حيّي" الحضر "، و" الكراغلة " ،و كان على المشروع المضاد، فصل الأحياء العربيّة ، عن الحيّ الأوروبي ،من خلال "أحزمة من الشّوارع،تشقّها بعض الشوارع الكبرى،مخصّصة أكثر، من أجل تسهيل المواصلات ،ما بين أبواب الأسوار، و السّاحات الرئيسية في الداخل " [3].

اتّفقت نظرة المشروع،و المشروع المضّاد إلى حدّ بعيد ،و ظهرت جليّا في فلسفة ملحق مشروع " قوبير "،الذي أكّدت على استخدام الرصّانة في هذه العمليّة،وعدم الانصياع إلى التهوّر،الذي قد يدفع إلى الموّاجهة المباشرة مع السكان العرب،و استغلال عامل التّسامح،و التّوافق، و التّقليل من حدّة الهجمات التي نالت العقّار، إمّا من طرف المؤسسات العسكرية، أو من المحتكرين الأوروبّيين.

أما ملحقة المشروع المضاد، فقد كانت تراهن أكثر،على عامل الزّمن، وعلاقته بالسكّان التّلمسانيين، الذين لن يشذّوا عن هذه القاعدة،و كانت متأكّدة من

1- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement, apostille du chef du génie de la ville de Tlemcen,27 Avril 1845.

2- Anom. 1N. Boite N°23,Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l'Algérie ,08 Août 1845.

3- Ibid.

أنّهم، سوف يخضعون لعملية الرّص، حالما اقتنعوا في أذواقهم ،وحملتهم مصلحتهم على ذلك،عندها سوف يبادرون هم أيضا إلى البناء[1].

و حتى تكتمل أركان مخطط الرّص في مدينة تلمسان ،راسل وزير الحربيّة اللّجنة الاستشارية ، طلبا لمخطط تكميلي، يظهر أسماء الأحياء في المدينة، لهذا أوعزت اللجنة سالفة الذكر، لرئيس الهندسة العسكرية، من أجل تقديم مشروع خاص، بالأسماء التي سوف تنسب، لمختلف شوارع المدينة [2].

لم يتعرّض المشروع المضاد إلى انتقادات كثيرة، من طرف رئيس الحكومة،ولا وزير الحربية، ولا من طرف مجلس الإدارة ، فجاءت المصادقة عليه سريعة جدّا،واكتفى رئيس الحكومة ،بتوجيه ملاحظتين ،تعلقت الأولى ،بغياب نطاق جديد للتوسّع العمراني، كان من المفروض أن يحدّد من طرف القيادة العامة للهندسة العسكرية،أمّا الثانية،فقد كان لها علاقة بالبتّ فقط statuerفي الحيّ الأوروبي ،الذي اعتبره رئيس الحكومة،الحيّ الوحيد ،الذي تنشأ به المساكن الجديدة [3].

جدّد مجلس الإدارة هو أيضا، ملاحظاته بخصوص غياب نطاق التوسّع العمراني، وهو المخوّل قانونيّا من طرف الحكومة، للمصادقة على المشروع المضاد، لكنّه فسر ذلك، بعدم فصل وزارة الحرب في الأمر.

---

[1] - أنظر: Anom. 1N. Boite N°23,Projet d’alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du maréchal de camp commandant supérieure du génie de l’Algérie ,08 Août 1845.

[2]- Anom. 2M. Boite N°184, procès –verbal de la commission consultative, 11Septembe 1845.

[3] - أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, envoi de la délibération du conseil approbative du plan du quartier européen de la ville de Tlemcen, 27 Août 1845.

كان مجلس الإدارة أكثر صرامة،ودّقة في انتقاداته، للقائد العام للهندسة العسكرية، وبما أنه كان حاضرا وقت المناقشة، فقد أُخذت منه ضمانات، بأنه " سوف يتم مع بداية سنة 1846،رسم المخطّط العام للمدينة بشكل كامل،و يقدّم للفّحص من طرف الحكومة ، في الزمن المذكور[1].

2- نحو مخطط رّص جديد لمدينة تلمسان 1847-1849

طالب مجلس الإدارة بإعداد مخطّط آخر، مع بداية سنة 1846،كما سجّلنا آنفا ، لكن وثائق الأرشيف التي استطعنا الحصول عليها،لا تؤكد، ولا تنفي وجود هذا المشروع الخاص،وخصوصا في مراسلات قيادة الهندسة العسكرية،بالحاكم العام الفرنسي،لكنّه من المؤكد،أنّ عملية التعديلات، والتحويرات،قد أخذت بجدّية مع بداية سنة1847،كتلك التي طالبت بها، اللّجنة الاستشارية،أو تلك التي اقتنع،أو اهتدى إليها رئيس الهندسة العسكرية في تلمسان[2].

أعلنت اللّجنة الاستشارية من خلال مداولاتها، نهاية شهر سبتمبر 1847، عن تقديم رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان ، لمخطّط رّص جديد للمدينة، وجهوزيّتها لتفحصه ،هذه الأخيرة، التي صادقت عليه ،و دعت رئيس الهندسة العسكرية ،إلى تأمين نسخة إلى السّلطات العليا، عن طريق التسّلسل الإداري[3].

و بعد عام تقريبا ، أي 06 سبتمبر 1848، كان لا يزال رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان، بصدد عرض هذا المخطّط،و استقبال انتقادات رؤسائه، وانتقادات مديرية التّحصينات ، و المجلس الأعلى للإدارة ، لكن لا يوجد أمامنا أي

1- Anom. 1N. Boite N°23 ,Extrait du registre des délibérations du conseil d'administration, adoption du contre –projet dressé par le service du génie du plan d'alignement du quartier européen a Tlemcen ,le plan général sera communiquer ultérieurement 09 Août 1845.

2- كانت اللجنة الاستشارية ،قد طالبت في المستقبل،باستخدام البناء على أراض حرة ،عند الحاجة في البناءات المدنية، و لعسكرية، إضافة إلى تعديل حدث على مخطط الرّص ،يقضي بتغيير مسار الشوارع التالية: L'huilerie,les maures ,sidi Boumedienne،حتى يتم الحفاظ على مسجدين من الهدم،مسجلين ضمن المخطط،تحت الحرفين «**C** » و « **F** ».

أنظر: **:** Anom. 1N. Boite N°23,maréchal de camp commandant supérieure du génie en Algérie, au sujet des alignements et distributions de la ville de Tlemcen,19 Mars 1847.

3-Anom.Fm 80 .boite N°786,procès –verbal de la commission consultative, 29 Septembre 1847.

دليل مادي ،على أن هذا المشروع الجديد، هو من وحي المشروع ، الذي كانت اللّجنة الاستشارية،قد أعلنت عنه يوم 27 سبتمبر 1847.

3- الخطوط العريضة لمخطط الرّص الجديد 06 سبتمبر 1847 كما أراده رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان

تميّز المخطّط الجديد عن سابقيه ، باهتمامه بكل الأحياء داخل المدينة ،مع تركيزه على جهة الشّمال الغربي من المدينة ، التي كان قد خصّها القرار الوزاري، الصادر يوم 24 أفريل 1848، و على العموم، يكون هذا المخطّط، قد أخذ بمطالب كل طوائف المدينة، بالرغم من الاختلافات الملاحظة ، على طبيعة الحيّ، و طبيعة تهيئته [1].

يبدوا أن الاهتمام المفاجئ بإيصال عملية الرّص أيضا،لأحياء تلمسان الأخرى، كان يخفي تطورا جديدا ،في مفاهيم وضع هذا المخطّط، أكثر منه شفقة، و اهتماما بهذه الأحياء، لأنّ العنصر الأوروبّي،و هذه ليست بالملاحظة الجديدة، قد انتشر عبر كل أحياء المدينة،من خلال حصوله على بيوت ،تابعة لأملاك الدّولة، ويكون قد أدخل عليها تعديلات،و أخرج من جيبه من الأموال، ما جعلها قابلة للسّكن،والإقامة . و لهذا فإن أي عملية رّص غير مدروسة، قد تحيل هذه البيوت إلى ركام، و قد أخذ رئيس الهندسة العسكريّة بـ تلمسان ،كل التعليمات من رؤسائه ،من أجل الإبقاء على تلك البيوت سليمة [2].

أبقى المخطّط الجديد للرّص، على كثير من الشوارع الضيّقة في الأحياء العربية ،مفضّلا عدم شقّ شوارع جديدة ،و خاصّة في حي" الحضر"، لعلمه المسبق ،أن توسيع هذه الشوارع ، أو الإبقاء عليها كما هي ، لن يؤثّر كثيرا على مستقبل هذا الحي ، و يبقى الأهم في كل هذا ،حسب المخطط الجديد، أنّها كافية لحركة سير المشاة ، و لن تتحوّل أبدا إلى مركز للتجارة [3].

---

[1] Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du commandant supérieure du génie en l'Algérie 1er Décembre 1848.

[2]-Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du capitaine chef du génie de Tlemcen,06 Septembre 1848.

[3]-Ibid.

أبدى المخطّط الجديد للرّص، ترددا كبيرا، في تعيين مواضع المباني العمومية المزمع تشييدها،ولو غاب هذا الأمر، عن أي مخطط رّص آخر، لغابت الغاية من وجوده،و لأنّ الأمر، لم يكن يخص، فقط مصلحة الهندسة العسكرية،ولا اللّجنة الاستشارية،التي كانت أيضا، طرفا رئيسيا في إعداد هذا المخطّط ،بل كان يخص كل الأطراف المدنيّة،والعسكريّة للمدينة ، بل يجتاز المدينة بكثير في بعض الأحيان، وفي ما يشبه سياسة الترضية، واللين، اكتفى المخطط بتعيين المواضع المحتملة لهذه المباني، و التي ستكون تبعا للاحتياجات، قابلة للتعديل شيئا فشيئا ،مع تحرير المشروع النهائي [1].

حاول رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان ،من خلال مخطّط الرّص الجديد،إنتهاج سياسة الترضية مع مديرية التّحصينات، وباستثناء العقبة الكبيرة التي كانت تفصل ما بين الطرفين ، ألا و هيّ ، نطاق التوسّع الاستراتيجي، في جهة الشّمال الغربي للمدينة،فقد تكون لبقية الخلافات علاقة بالأذواق،والاختيارات ،و هذا الأمر، لا يمكن لشخصين اثنين الاتفاق عليهما،فما بالك بمصلحة الهندسة،و مديرية التّحصينات.

4- قيادة الهندسة العسكرية ، و مديرية التحصينات ، سجال حول المخطط الجديد للرّص !

عاود مدير التّحصينات ،هجماته اللاذعة ،بخصوص نطاق التوسّع الجديد للمدينة، كما أرادتها الهندسة العسكرية،معتبرا أن الأمر،لم يفصل فيه آنذاك،وعليه يجب،الاهتمام فقط بالأحياء المبنية[2].كان من المفروض،حسب مخطط الرّص لسنة 1848، بناء أوّل كنيسة كاثوليكية بمدينة تلمسان،في الجهة الشّرقية من" المشور "،وبالضبط بساحة "الانتصارات" Place des victoires، وبشكل سيجعل وسط الكنيسة ،في محور شارع "سيدي عزيز".

1- Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du capitaine chef du génie de Tlemcen,06 Septembre 1848.

2- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, apostille du directeur des fortifications,27 Octobre 1848.

كان ينوي مدير التحصينات، وبتدبير هندسي، توسعة الساحة المذكورة بخمسة، إلى ستة أمتار ،من أجل إنهاء انعطاف Crochet ما بين الساحة، و شارع " مويلح " ،غير أنه تأكّد في الأخير ،أن قيادة الهندسة لن تفعل ذلك،حتى تحفظ من الهّدم مبنى،كان ينتمي إلى ثكنة معزوز [1] .

رأت الهندسة العسكرية ضرورة تعميق أساسات الكنيسة بالنظر إلى الخراب،والأنقاض،المتراكمة بساحة"الانتصارات"،والاستفادة من هذه الأساسات من خلال إنشاء، مغازة تحت الكنيسة،يكون مدخلها على شارع Basse[2].

أما عن السّاحات العمومية ، فإن نظرتيهما كانت جدّ مختلفة، كون أن مديرية التّحصينات كانت ترى ، تقارب ثلاث ساحات، وهي: ساحة " الفندق " Place du foundouk ،ساحة "القوافل"Place des caravanes ،و ساحة " المسجد" Place de la mosquée، ما كان يشكّل حسبها، تبذيرا للمساحة ،لهذا اعتقدت صوابا بتصفية ساحة " الفندق "، من أجل ربط شارع " الثورة "،بـ شارع " نابوليون"،كما أرادت ، فتح شارع واسع بعرض 18 مترا ، يكون مشجّرا، ويلتقي مع ساحة "المسجد "، و كان الهدف من هذه التدابير، توسعة حي القيصرية التاريخي[3].

1- Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, apostille du directeur des fortifications,27 Octobre 1848.

2-Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du commandant supérieure du génie en l'Algérie 1er Décembre 1848.

3- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, apostille du directeur des fortifications,27 Octobre 1848.

فضّلت قيادة الهندسة العسكرية، الإبقاء على ساحتي"الفندق" وساحة "المسجد "، و" القوافل "، ورغم تجاورهما ،فإن ذلك،لم يكن يُرى كشيء سلبي،بالعكس ، فقد رأت الهندسة العسكرية، أن ساحة "الفندق "و المغازة القريبة منها، والتي تبيع المؤن ، عنصران حيويّان ،من أجل تشجيع الاقتصاد، وتوافد العرب من أصحاب الصفقات[1].

أما فيما يخصّ قيادة الهندسة العسكرية ،و حي القيصرية، وخلافا لمديرية التّحصينات ،التّي كانت لا ترى ضرورة، لتهديم سور مسيّج لهذا الحي،فإن قيادة الهندسة العسكرية، و في منظورها إلى هذا الحي،قد تمسّكت بهذا الخيار، بهدف توسيع هذا الأخير، و كانت رؤيتها مبنيّة على الإبقاء،على شكل ساحة"المسجد " ،حيث جاء في ملحق القائد العام للهندسة العسكرية ما يلي : " نحن نفضّل الحفاظ بشكل تقريبي،على شكل هذه المساحة،من خلال تصحيح الجوانب،والحوّاف، من أجل توسيع أرضية حي القيصرية " [2].

وإذا كان الخلاف مستشريا بهذا الشّكل، مع مسألة تهيئة حي القيصرية، فإنّه قد حدث نوع، من التوافق ما بين الطّرفين السابقين، بخصوص العرض الذي سوف تكون عليه الشوارع، حسب مخطط 06 سبتمبر 1848الجديد. كان يتراوح عرض شوارع الأحياء في تلمسان ،ما بين 4 إلى 5 أمتار،و في غفلة من السلطات الإدارية، التي وافقت على مثل تلك القياسات،حتى لا تزعج الملاّك الأوروّبيين،فقد تحوّل هذا الإجراء مع الزمن، إلى إرث ثقيل،و فيما يشبه المحاكمة المستترة، فقد

---

[1]-كان الفندق ، أو ما يشبهه في المشرق ، المعروف باسم "الخان" ،يستقبل القوافل العربية، يبيع و يشتري من هؤلاء بضائعهم،إضافة إلى الضرائب، التي كانت الإدارة الفرنسية، تحصلها من خلال هذا النشاط.

[2]- Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du commandant supérieure du génie de l'Algérie 1er Décembre 1848.

و كانت مديرية التحصينات ، في 01 ديسمبر 1849 ،قد عبرّت عن موقفها،و رأيها، من مداولات اللجنة الاستشارية لـ 28 سبتمبر 1849 ،بأنها من رأي اللجنة الاستشارية، التي تدعم ،مشروع رئيس الهندسة العسكرية ،مع المشروع المضاد،للقيادة العليا للهندسة العسكرية،باستثناء هدم الجدار الغربي لحي القيصرية ، و الذي تنقد مديرية التحصينات،أنه غير ضروري ،وترى في الأخير، بأن تعديلات البروتكول ،على مشروع رئيس الهندسة العسكرية سوف يؤدي، إلى رهن مستقبل هذا الأخير بشكل محزن.

أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, Avis du directeur des fortifications 1er Décembre1849, au sujet de la délibération de la Commission consultative de Tlemcen en date du 28Septembre1849.

حمّلت قيادة الهندسة العسكرية مسؤولية الصعوبات، التي أصبحت تواجهها في هذا الميدان، للإدارة الاستعمارية المحلية آنذاك [1].

اقترحت مصلحة الهندسة العسكريّة، 6 أمتار على الأقلّ ، كعرض للشّوارع ذات السّكة الصغيرة Petite voirie ،و 10 أمتار للشّوارع ذات السّكة الكبيرة Grande voirie ،مع تحديد عرض شارع" نابوليون " بـ 12 مترا.أمّا مديرية التّحصينات، فلم تكن بعيدة عن اقتراحات مصلحة الهندسة العسكريّة،آخذة العبرة من الماضي،حيث جاء في ملحقة مديرها، بإقليم وهران ما يلي " تعتقد الإدارة ،أنه من اللاّئق للشّوارع، ذات السكّك الكبرى، بلوغ عرض 10 أمتار،وعدم منح الأخرى،أقلّ من 6 أمتار .سوف نتجنب بهذا الشّكل،التّقهقر الذي يجب القيام به فيما بعد،و الذي لن يكون إلّا بمصاريف، و مصاعب كبيرتين " [2].

حدث توافق أيضا، ما بين قيادة الهندسة العسكريّة من جهة،ومديرية التّحصينات من جهة أخرى، حول المسار الذي كان سوف يأخده شارع " المنارة " Rue du minaret،ولم يكن هذا إلاّ،من قبيل الاختيار المشترك،و الصدفة الإلهية [3].

ورغم ذلك، بقيت هنالك عوائق أخرى تفصل الطّرفين، خاصّة ما كان له علاقة، بمسار بعض الشّوارع المهمّة، و تصنيفها.وقع اختيار قيادة الهندسة العسكرية على ثلاث شوارع فقط،اقترحت للتّوسعة كشوارع ذات سكّة كبيرة، كشارع " لالة مغنية "، شارع " مصطفى "،شارع "بومدين ".

بحيث قد يبلغ عرضها 10 أمتار، كما أنها ذكّرت، أن كلّ الشّوارع المصنّفة، كانت تعبر المدينة من خلال أبوابها الثلاث، باب " سبدو " ،باب " سيدي بومدين "، وباب" وهران ". هذا الأخير، و إن كانت وضعيته غير واضحة

---

[1]- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du commandant supérieure du génie en l'Algérie 1er Décembre 1848.

[2]-Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, apostille du directeur des fortifications,27 Octobre 1848.

[3]- حدث الإجماع على تمديد شارع المنارة Rue du Minaret،**حتى يتصل بشارع** Basse ، **و شارع** L'huilerie**.**

المعالم،إلاّ أن قيادة الهندسة العسكرية دعت إلى التّسليم منذ اليوم، أن يكون في اتصال سهلّ مع شارع " نابوليون " [1].

وبما أن الفرصة كانت جد، مواتية،و في جهة باب " سبدو " الخّالية من البناء،كان لابدّ على قيادة الهندسة العسكرية إثبات، أنّ العكس هو المريح، ذلك أنها لن تلجأ كما فعلت في السّابق،عند شقّ الشوارع بها، إلى تقديم التّعويضات، أو هدم المساكن،لهذا فقد اقترحت تمديد شارع "باب الحديد " Porte de fer، في خط مستقيم،ليصل هكذا، إلى نهاية ساحة "سوق الخشب " [2].

تحوّل هذا الصّراع ، مابين قيادة الهندسة العسكريّة،و مديرية التّحصينات،من صراع على الورق الشّفاف، حيث رسومات المخطّطات ، إلى قاعات المؤتمرات،حيث تعرض المشاريع،و ينتقدها الخبراء .

5- تقرير المجلس الأعلى للإدارة حول مخطط الّرص لـ 06 سبتمبر 1848

التأم المجلس الأعلى للإدارة، بحضور السيد"داليسم" Dalesme،القائد للعام للهندسة العسكرية،و حضور الاستشاري، المقرّر عن المجلس الأعلى للإدارة،و كان الهدف من ذلك الاجتماع ، كما جاء في ديباجة التقرير، دراسة مخطّط رّص، و تسوية الشوارع لسنة 1848،الذي أعدّته الهندسة العسكرية بمعيّة اللّجنة الاستشارية،و مجمل المقترحات التي سوف تقدّم، إلى المجلس الأعلى للإدارة، من أجل المصادقة على مخطّط معدّل تقريبا،ومصادق عليه،من طرف اللجنة الاستشارية المذكورة آنفا [3].

أعيد خلال هذا الاجتماع، طرح مجمل المقترحات ،إمّا بالحّذف،أوالتعديل،أو الدّمج، و لا نفضّل الولوج في تفاصيل هذا الأمر، لعدم الحاجة

1- Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement de la ville de Tlemcen, Apostille du commandant supérieure du génie en l'Algérie 1er Décembre 1848.

2- Ibid.

3- أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Plan d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, protocole de la conférence qui a eu lieu ,entre le rapporteur du conseil supérieure d'administration et le commandent supérieure du génie de L'Algérie,25 Janvier 1849.

إليه،وقد تمّ ترتيب هذه المقترحات،ترتيبا أبجديا لاتينيا، من A حتى Z ، إلى درجة أن بعض هذه المقترحات، لم يعد لها أي معنى، في المخطط الجديد،و معها قطع الشك باليقين، أن هذا المخطط الجديد،قد أصبح يدور في حلقة مفرغة،و أنّ سكان تلمسان،والأوروبّيين منهم خاصة،لم يعودوا يثقون بأنه في يوم من الأيّام ،سوف يرون بأعينهم، مخطّط رّص، و تسوية للمدينة ،مصادق عليه[1].

خرج المجتمعون بـ بروتوكول اتفاق، حيث اتخذ هذا الأخير، مبدأين أساسيين منذ البداية:

مبدأ أول: بالابتعاد قدر الإمكان ،عن شق الطّرقات في الأحياء المبنيّة سابقا، خاصة داخل الأحياء العربيّة، واليهوديّة،و إن تعذّر الأمر، فإن عملية الشقّ، تكون من جهة واحدة من الشارع،أو يكون الشقّ، في مناطق تواجد الردوب Impasse،لتسهيل المواصلات.

مبدأ ثان: يتعلق باحترام كل رّص، أقيم،و رفعت فيه مبان في السابق [2].

لم يستطع المجلس الأعلى للإدارة، الفصل في هذا المخطط، بالمصادقة، أو بالرّفض، وترك الباب مفتوحا، لاقتراحات قيادة الهندسة العسكرية، واللّجنة الاستشارية، نظرا للوزن السياسي الذي أصبحت تمثّله هذه الأخيرة، داخل المدينة.

6- مداولات اللجنة الاستشارية، بخصوص بروتوكول المجلس الأعلى للإدارة 28 سبتمبر 1849

[1]- كانت اللجنة الاستشارية، قد أجابت، عن جزء من هذه المخاوف، متمنية أن يلقى المشروع الجديد ،بعد التعديل طبعا، المصادقة في أسرع الأوقات، من أجل إيقاف حالة الشك التي يعانيها السكان, أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du registre des délibérations de la commission consultative,28 Septembre 1849.

[2]-أنظر: Anom. 1N. Boite N°23, Plan d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, protocole de la conférence quia eu lieu ,entre le rapporteur du conseil supérieure d'administration et le commandent supérieure du génie de L'Algérie ,25 Janvier 1849.

قرّرت اللّجنة الاستشارية،بعد تفحص عميق للمخطّط العام للرّص،والمشروع المضّاد للقائد العام للهندسة العسكرية، و بروتوكول المؤتمر Protocole de la conférence، الوقوف إلى جانب مخطط الرّص، ومساندة رئيس الهندسة العسكرية لتلمسان.اتّخذت اللجنة الاستشارية قرارا بالإجماع، تمّ فيه رفض، التعديلات التي أقرها البروتوكول، و التمسّك بمخطّط الرّص الذي صادقت عليه، باستثناء التعديلات التي أدخلت على المشروع المضاد، من طرف القائد العام للهندسة[1].

وضّحت اللّجنة الاستشارية من جهة أخرى،أسباب رفضها لبروتوكول المؤتمر مؤكّدة " باستثناء السّلبيات الكبرى المسجلة أعلاه ،أيضا فإنه يفرض مزيدا من الهدم ، ويضرب المصالح أكثر، مقارنة بذلك الذي اقترحه رئيس الهندسة" [2].
و من بين السلبيات التي كان يحملها المشروع المضاد، لبروتوكول المؤتمر،دفع الهندسة العسكرية، إلى شق مجموعة من الشّوارع الضيقة،المتعرّجة، و رصف ثلثي المدينة،و السّاحات، و الشّوارع القابلة لحركة العربات[3].

ساندت اللّجنة الاستشارية مرّة أخرى،القائد العام للهندسة العسكرية في مشروعه المضاد،ماله علاقة بشارع " مصطفى " و" السّوق"،وشارع " سبدو"،و تموضع محور الكنيسة،على امتداد شارع "سيدي عزيز "، لكنها رفضت مشروعه الخاص، بساحة " المسجد "،لأنه سوف يضطر،إلى هدم السور الغربي للقيصرية، ذو الطابع الهندسي، و التاريخي العتيق.في حين،يوجد من المساحة بالقرب من هذا المعلم، ما يوفّر الرّكن لمختلف العربات،و يغني عن هذا الهدر [4].

جدّدت اللّجنة الاستشارية في نهاية مداولاتها، دعواتها إلى رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان، لعرض مشروع رّص آخر،يكون معدّلا.وتمنت أن يلقى

1- Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du registre des délibérations de la commission consultative,28 Septembre 1849.

2- Ibid.

3-Ibid.

4-أنظر : Ibid.

هذا الأخير،سرعة المصادقة ، ذات المشروع ، هو الذي سوف يعرض على مجلس الحكومة،لكن معدّلا ، ومحيّنا .

7- مداولات اللّجنة الاستشارية ، تراجع أم ضغوط 18 أفريل 1850؟

كانت اللّجنة الاستشارية، و قيادة الهندسة العسكرية خاصّة، بعد استصدار المشروع المضادّ، لمخطط الرّص الأخير، بتاريخ 06 سبتمبر1848،ضدّ أي تصرّف عشوائي، فيما يخص السّاحات الثلاث: ساحة " القوافل "،" المسجد"، و" الفندق "، هذه الأخيرة،التي حاولت مديرية التّحصينات ، تحويل جزء منها إلى شارع كبير، لكن اللّجنة الاستشارية،و بعد مضي عام ،و نصف ،على انقضاء بروتوكول المؤتمر، وباقتراح من رئيس الهندسة العسكرية الجديد، الذي عوّض النقيب " قوبير " [1]. فقد تحولت الساحات الثلاث فجأة ، إلى فضاء فارغ،و متتابع داخل الحي الأوروبي [2].

أرادت اللّجنة الاستشارية من خلال هذه المداولات الجديدة،منح الضّوء الأخضر لتحويل جزء من الساحات الثلاث، إلى شارع تحده بنايات، و هي بذلك،تقترب من أطروحة مديرية التّحصينات، مبرّرة ذلك، بأن الدولة لا تمتلك أراض متوفرة [3].

لكن السؤال الذي يمكن طرحه بإلحاح شديد،ما الذي جعل اللّجنة الاستشارية، و رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان، ينقلبان كل هذا المنقلب؟

لاشكّ أن التوافد الكبير للأوروبيين على مدينة تلمسان،و استفادتهم من عقارات واسعة داخل المدينة،بل، و احتكار بعضهم لها ،أضف إلى ذلك،الفشل الذريع في إقرار مخطّط نهائي للرّص، في مدينة تلمسان منذ 1845،قد جعل كثيرا

---

[1]-يكون النفيب "شونو" Chenot، **قد خلف "شارل قوبير"**Charls Gaubert أنظر : A. le Cocq,Op.cit P 45.

[2]- Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,18 Mai 1850.

[3]-أنظر : Ibid.

من الأوروبّيين يحسّون بالخيبة ، و مع شعور هؤلاء بقرب نهاية سطوة اللّجنة الاستشارية ،التي لم يعد يفصلها عن هذا الأمر إلاّ سنتين، تكون هذه الأخيرة ،قد تعرّضت إلى ضغوط حقيقية،جعلتها تغيّر بعضا ،من اقتناعاتها الإستراتيجية بكل سهولة ،و يسر، إذ وجّهت نداءاتها من أجل حلول سريعة، لتلبية بعض من طلبات البناء، التي كانت ترد إليها [1].

حاولت اللّجنة الاستشارية أيضا، ترضية السّكان المحلّيين، بدعم واقتراح من رئيس الهندسة بـ تلمسان،الذي أدخل بعض التعديلات على المخطّط العام للرّص، مخصّصا الزاوية الشّمالية الغربيّة للجزيرة الجديدةNouvelle Ilot، لتحقيق بعض مبتغيات اللّجنة، هذه الأخيرة ،التي كانت تنوي إعادة بناء مزار" سيدي لحسن " المقدّس، ودار الملجأ ،لفقراء المسلمين[2].

8 - مداولات مجلس الحكومة ،بخصوص مخطط الرّص لتلمسان 13 جوان 1850

أعيد من جديد، طرح مسألة مشروع مخطّط الرّص لمدينة تلمسان،لكن هذه المرة، كان في أروقة مجلس الحكومة، و قد ظهر جليّا النّشاط الذي، قام به مقرر الاجتماع " ليون دوداكس " Léon De Dax، من أجل جمع أراء الفرقاء، الهندسة العسكرية، و اللّجنة الاستشارية من جهة ، و مديرية التّحصينات من جهة أخرى،وقد عمل " ليون دوداكس " بكل جهد، حتى لا يخرج هذا الاجتماع خالي الوفاض كسابقيه، مؤكّدا على ضرورة إيجاد نوع من خطّة طريق ، تكون واضحة المعالم.

بدأ المقرّر باستعراض مشروع مخطط الرّص للمدينة، منذ نشأته الأولى سنة 1845،ثم الصّيغة الجديدة التي ظهر بها سنة 1848،فبروتوكولات المؤتمر فى25جانفي 1849، هذا الأخير ،الذي جمع القائد العام للهندسة ، و مقرّر المجلس الأعلى للإدارة، إضافة إلى التّوصيات، و التّعديلات، التي تّم الخروج بها، إلى أن

1- Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du procès –verbal de la commission consultative de Tlemcen,18 Avril 1850.

2- Anom. 1N. Boite N°23, Extrait du procès –verbal de des délibération de la commission consultative de Tlemcen,18 Avril 1850.

وصل إلى آخر مداولة للّجنة الاستشارية، بتاريخ 18 أفريل 1850،و موافقة القائد العام للهندسة، على ما جاء فيها من تعديلات جديدة.

أصبح من الأمور الاستعجالية ، أن يصبح مخطط الرّص في تلمسان، مشروعا نهائيا، لذلك كان لزاما تحديد، أو على الأقلّ ترسيم المنطقة الشّمالية الغربيّة، كنطاق جديد للتوسّع الاستراتيجي في تلمسان،و باستثناء قرار وزير الحرب لـ 24 أفريل 1848 ، فإنه لم تصدر عن ذات الوزير، قرارات أخرى رسمية، و ظل شبه صامت في الصراع الدائر، ما بين قيادة الهندسة العسكرية،ومديرية التّحصينات، هذه الأخيرة، التي اعتمد مديرها مجمل المشروع، لكنّه اقترح بعض التعديلات الثانوية (باستثناء طلب إلغاء ساحة الفندق) ،التي تمّ إدراجها ضمن المشروع المضاد [1].

صادق المجلس الحكومي على الصيغة التي جاءت بها قيادة الهندسة العسكرية، في مسألة شقّ الشوارع ذات السّكك الكبيرة، فهي تخترق السّاحات العمومية، لتتّصل بأبواب المدينة الرئيسية، في الاتجاهات المختلفة لها، مارة عبر الأحياء المأهولة، والتجارية [2].

وفيما يخصّ الشّوارع التي لم يتمّ شقّها في حي"الحضر"،وخاصّة الجزر الدّاخلية به، فقد صادق المجلس الحكومي، على إجراء تقني استعجالي، تمثّل

1- Anom. 1N. Boite N°23, Plan d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, extrait des délibérations du conseil de gouvernement, séance 13 Juin 1850.

2-تم اعتماد ثلاثة اتجاهات، تكون شوارعها، ذات سكة كبيرة Grande Voirie، و هي:

- من باب وهران .....إلى باب سدي بومدين

- من باب وهران.....إلى باب سبدو

- من باب سيدي بومدين..... إلى باب سبدو

أنظر : Anom. 1N. Boite N°23, Plan d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, extrait des délibérations du conseil de gouvernement, séance 13 Juin 1850.

في دراسة متأنّية لمصير هذه الشوارع، ذات السّكة الصغيرة، والتي إمّا سيتمّ شقّها، أو تعديلها، أو إلغاؤها [1].

و حتّى لا يضيع مزيد من الوقت الثمين، أمام تنفيذ هذا المخّطط، والذي لم يزل إلّا مشروعا تمهيديا،صادق المجلس الحكومي،على إجراء تنظيمي،تكفّلت به اللّجنة الاستشارية، و كان ينصّ على وضع خطّ على المشروع الورقي، لتبيان الفرق ما بين جهات المدينة ،التي سوف تلحقها عملية الرّص بصفة نهائية،عن تلك الجهات، التي لن تشقّ فيها طرق للمواصلات، إلا بعد صدور(قرار) رسمي لنطاق التوسّع في المدينة [2].

اقتنع القائد العام للهندسة العسكرية ،و مقرّر الاجتماع، بضرورة الإسراع في توجيه مخطّط الرّص في تلمسان ،إلى وزير الحرب، و ذلك حتى لا تتعرّض مصالح الإدارة، أو الخواص إلى أي أذى ، لقد أصبح مشروع الرّص،ونطاق التوسّع أمرين ملتزمين، إلى درجة أنّه، مادام لم يصادق نهائيا على الرّسم الجديد لنطاق التوسّع،فإنه من الاستحالة بدون شكّ، المصادقة على الرّسم النهائي ، لشارع "سور" الحيّ Rue du Rempart [3].

وللإسراع في العمليّة،اقترح مقرّر المجلس الحكومي، عرض مشاريع الرّص التي لن تحتاج إلى تعديلات،على وزير الحرب أوّلا، وانتظار موافقة رئيس الجمهورية ،على المشاريع العامّة المكتملة، لكن المجلس الحكومي، وبالنظر للّجنة الاستشارية التي تقدمت به، والتعديلات التي لحقت بالمشروع المضاد للقيادة العسكرية، و التعديلات الإضافية الخاصة بساحة "المسجد"،وبالنظر أيضا، إلى

[1] -Anom. 1N. Boite N°23, Plan d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, extrait des délibérations du conseil de gouvernement, séance 13 Juin 1850.

[2]- أنظر : Ibid.

[3]- Ibid.

جميع التحفّظات، فإن المجلس الحكومي اقترح،المصادقة المؤقتة،و الاستعجالية، من طرف وزير الحرب، على المخطط الجزئي للرّص ،و تسوية المدينة [1].

9- مخطط الرّص لمدينة تلمسان،مشاريع، و تعديلات أخرى،قبل انتهاء سلطة اللجنة الاستشارية 1850-1852

انتهت مداولات المجلس الحكومي، ولا نعرف ما إذا لقي مشروع الرّص لتلمسان،تلك المصادقة الجزئية،و عاد الحديث من جديد سنة 1850،عن نطاق التوسّع الاستراتيجي ، لكن هذه المرّة ، كان من طرف لجنة التّحصينات ،التي أخذ مفتشها العام هذه المرّة ،الجهة الشمالية الغربيّة على ما يبدو،بعين الاعتبار،وكان وزير الحرب، قد راسل الحاكم العام العسكري،لهذا الغرض،بتاريخ 17 أوت 1850،لكن بقي العمل ناقصا ، بسبب أن لجنة التّحصينات ،كانت تؤجل الخوض في هذه المسألة، حتى يتمّ فحصها من طرف مفتّش عام جديد، على أرض الواقع [2].

جدّدت اللّجنة الاستشارية،من خلال مداولاتها الرسمية،تبنيها لمشروع رّص جديد للمدينة،كان قد أعده رئيس الهندسة،و ذلك بالنظر إلى أمور مستجدّة ،ومتعلّقة بدفاعات، وتحصينات المدينة،يكون قد وُجّه،إلى وزير الحرب في شهر فبراير 1851 [3].

على أن اللّجنة ذاتها،و في مداولاتها الرّسمية ليوم 17 فبراير1852،كانت قد أعطت الانطباع أن لديها كل التطمينات،بأنّ ما سمّته

---

[1] Anom. 1N. Boite N°23, Plan d'alignement et de nivellement de la ville de Tlemcen, extrait des délibérations du conseil de gouvernement, séance 13 Juin 1850.

[2]- Anom .2M.Boite N° 184, lettre adressé par le gouverneur général au général commandant de la division d'oran, au sujet de la question de l'enceinte de la ville de Tlemcen, 17 Décembre 1850.

[3]- أنظر : Anom. 2M. Boite N°184, extrait du procès –verbal de la commission consultative de la ville de Tlemcen, 19Avril 1851.

"المشروع النهائي" لمدينة تلمسان، و الذي تمّ اقتراحه في جلسة 19 أفريل 1851، سوف تتمّ المصادقة عليه قريبا [1].

لكن السؤال الذي بقى مطروحا،هل تعلّق أمر المشروعين اللذين تم طرحهما، من طرف اللّجنة الاستشارية سنة 1851،بمعيّة رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان ،بمشروع واحد؟ و هل أنّ مشروع 19 أفريل 1851، و الذي أعطته اللّجنة الاستشارية تسمية "المشروع النهائي لمدينة تلمسان"، هو حقيقة المشروع الذي عرض في 16 جوان 1853،على لجنة الرّص من أجل تعديله،وإثرائه؟يبقى أن نذكّر بأنه منذ 1848،أصبحت مدينة تلمسان تحضى بمشروع رّص جديد،وكان يكفي القيام ببعض التعديلات البسيطة،حتى يتحول المشروع القديم ،إلى مشروع جديد [2].

قامت اللّجنة الاستشارية بـ تلمسان،تزامنا مع إعداد مشروع رّص جديد،بمحاولة تحضي،وعاء عقاري لهذا المشروع،كان عبارة عن أراضي تحت ملكيّة تلمسانيين،و أخرى لأوروبيين،ضمن عقود الامتياز،حيث تم تصنيفها حسب قيمتها التسعيرية، التي حدّدتها اللّجنة، إلى أربعة أصناف رئيسية، أعطت حصيلة مالية، قدّرت بـ48 000 فرنكا فرنسيا [3].

---

[1] -Anom. 2M. Boite N°184, extrait du procès –verbal de la réunion de la commission consultative de la ville de Tlemcen, 17 Février 1852.

[2]-أنظر : Anom. 1N. Boite N°23, Projet d'alignement, apostille du capitaine chef du génie de Tlemcen, , 06 Septembre 1848.

متحدثا عن مشروع الرّص بتلمسان سنة 1845،فقد سجل رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان Gaubert ، بخصوص مشروع 06 سبتمبر 1848 "هذا المشروع،و الذي طرأت عليه بعض التعديلات الثانوية، تم إيداعه إلى السيد القائد العام للهندسة العسكرية بالنظر إلى الحاجيات "

[3]- يمثل الصنف الأول في $4^{H}\ 2^{A}87^{C}$ من البساتين ،التي تم تقدير ثمنها بـ 4000 فرنك للهكتار،ما مجموعه 16 000 فرنكا، أما الصنف الثاني ، فيتعلق الأمر بـ $2^{H}63^{A}$ ،من بساتين الأوروبيين، تم تقديرها بـ 4000 فرنكا للهكتار،ما مجموعه 10500فرنكا، أما الصنف الثالث فهو عبارة عن $18^{H}\ 62^{A}72^{C}$ من الأراضي الزراعية ،تم تقديرها بـ 1000 فرنكا للهكتار،أعطت ما مجموعه 18 500 فرنكا، الصنف الرابع و الأخير ،عبارة عن 06 منازل عربية،تم تقدير ثمن كل واحد منها بـ 500 فرنكا، ما مجموعه 3000 فرنكا.أنظر : Anom. 2M. Boite N°184, extrait du procès –verbal de la réunion de la commission consultative de la ville de Tlemcen, 17 Février 1852.

تبين للّجنة الاستشارية في الأخير ،أنّه ،و بعد خصم المساحات الضرورية لإقامة الشوارع،و الساحات ،و الأسوار،و الأحادير Glacis،و المؤسّسات العسكرية، والمدنية،يتبقى لها ما مقداره 8 هكتارات من الأراضي، سوف تذهب لتغطية، طلبات الحصول على أراضي للبناء، و بما أن اللّجنة الاستشارية، قد سعرّت الهكتار الواحد منها ، بـ 5000 فرنكا ، فإن اللّجنة سوف تدخل ما قيمته 40 000 فرنكا، إلى خزينة دولة الاحتلال ،و ذلك في أجل زمني غير بعيد [1].

كانت اللّجنة الاستشارية أيضا، قد ألحّت على الإدارة الاستعمارية، في طلب تعويضات إضافية مستعجلة ،قدرتها بـ 50 000 فرنكا، تحسبا لعمليات تجريد التّلمسانيين من ممتلكاتهم ، تشمل ميزانية عام 1852، و 1853،تطبيقا للمنفعة العامّة المنشودة،يصرف منها سنويا 25 000 فرنكا ، و قد تمّ رصدها، ضمن باب انتزاع الملكية Expropriation [2].

انتهى أمر اللّجنة الاستشارية سنة 1852، وانتهى معه ما يقارب العقد من الزمن، سخّرته اللّجنة في دعم،و مؤازرة،رئاسة الهندسة العسكرية،وسخّرت له كل الإمكانيات المتاحة، من أجل وضع مشروع رّص، وتسوية لمدينة تلمسان، سيجعل من هذه الأخيرة، مدينة أوروبية، و للأوروبيين.

1- أنظر : : Anom. 2M. Boite N°184, extrait du procès –verbal de la réunion de la commission consultative de la ville de Tlemcen, 17 Février 1852.

2- أنظر :. Ibid

ثالثا: مشروع مخطط الرّص لتلمسان، من خبرة إلى خبرة أخرى 1852-27 نوفمبر 1855

تمّ مع بداية 1852 ترقية مدينة تلمسان، لتصبح محافظة يرأسها محافظ مدني،تحت سلطة والي العمالة، أمّا أهم ما ميّز هذه المرحلة، من حيث الشخصيات السياسية الفرنسية ،هي شخصية والي العمالة "لويس ماجوريل"[1] Louis Majorel، الذي أدّى دورا هامّا ،بالدفع بمشروع مخطط الرّص لـمدينة تلمسان،نحو الاعتراف به كمخطط نهائي للمدينة،حيث تم عرض هذا المشروع ،على لجان مختصّة، وخبراء ميدانيين أكثر من مرة.

و كان الهدف العام لهذه الخبرة ، هو اختيار الأماكن المناسبة، لاستقبال المباني العمومية الرئيسية ، و كبح جماح المجلس البلدي ، الذي نصّب نفسه،مدافعا عن مصالح المدنيين الأوروبّيين ،في مواجهة مؤسّسات دولة الاحتلال، والحقيقة أن صوته قد أصبح مسموعا ،خاصّة بعد زوال سلطة اللّجنة الاستشارية،وإن كان هذا المجلس، بعيدا عن شرعية تمثيل هؤلاء الأوروبّيين،لأنه كان لا يزال يعتمد على التعيين،بما في ذلك رئيس المجلس البلدي، الذي هو ذاته المحافظ المدني.

تميزت هذه المرحلة أيضا ،بتواجد كتلة متّحدة محلّيا، في مواجهة انتقادات المؤسّسات الرسمية لدولة الاحتلال ،و نقصد بها هنا، المجلس البلدي، المحافظ المدني،لجنة الرّص،مصلحة الهندسة العسكرية.

[1]-لا نعرف الكثير عن مسار هذه الشخصية،غير أنه اشتغل في العهد الجمهوري الثاني بعمالة الجزائر،و ظهر اسمه في كثير من عقود البيع و الشراء للعقار،خاصة سنة 1850،وذاع صيته خلال العهد الإمبراطوري،كوال لعمالة وهران،أين ظهرت حنكته الإدارية،وبقي في منصبه، حتى نهاية العهد الامبراطورى بعدة سنوات.

1- جلسة لجنة الرّص و التسوية لمدينة تلمسان 16 جوان 1853

تأسّست لجنة الرّص لمدينة تلمسان، بموجب مراسلتي والي العمالة، الأولى بتاريخ 30 أفريل، و الثّانية ،بتاريخ 06 ماي 1853، للنّظر في مشروع رّص جديد، يكون قد أعدّه نهاية شهر مارس 1853، رئيس الهندسة العسكرية بـ تلمسان [1].

كانت هذه اللّجنة، مكوّنة من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم، لم يكونوا يشتغلون بمهام رسمية في المدينة ،إلاّ أنّ هؤلاء ،و بعد عدّة سنوات ،هم الذين سوف يقبضون كلّية ،على زمام الأمور داخل المجلس البلدي للمدينة[2].

انصبّت اهتمامات هذه اللّجنة، على تقريب وجهات النّظر، ما بين مختلف الأطراف، التي تهمها عملية الرّص في تلمسان، بالتّركيز على أمرين مهمين: [3]

أولهما: اقتراح التعديلات التي سوف تلحق بعملية الرّص،و التسوية في المدينة،وإقامة القواعد النهائية، من أجل إنشاء مخطط عام ،تتشارك فيه كل المصالح المعنية،و اتخاذ المشروع الجديد لقائد الهندسة العسكرية ،كقاعدة عمل، مع مقارنته مع مشروع 1848، الذي منحته الإدارة بداية في التنفيذ ،و ألاّ يؤتى بأي تعديل، يضّر بالمصالح الملتزم بها ، مع السلطات المحلّية ،احتراما لتعليمة والي العمالة.

1- في مراسلة وجهها الحاكم العام الفرنسي ، إلى وزير الحرب جاء فيها " أبتهج سيدي المارشال،أن أعلن لكم، من خلال آخر المعلومات، أن مشروع دراسات توسعة مدينة تلمسان، تقترب من النهاية ،و تبعا لكل الاحتمالات، فإن هذه الدراسة، التي كلف السيد ، رئيس الهندسة العسكرية برئاستها ، يتم متابعتها ،بعمل كبير ، و ستنتهي قبل نهاية الشهر الجاري،و يمكن عرضها قريبا،على لجنة التحصينات، و لموافقتكم النهائية" .أنظر: Anom. 1N. Boite N°23,lettre adressé par la gouverneur général au ministre de la guerre ,au sujet du plan définitif de la ville de Tlemcen 15 Mars 1853. ،و كانت لجنة الرّص و التسوية لتلمسان،قد أشارت إلى هذا المشروع . أنظر: Anom.1N. Boite N°23, commission d'alignement et nivellement de la ville de Tlemcen,Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

2- كانت اللّجنة مكوّنة، من Charles Brosselard المحافظ المدني رئيسا ،رئيس مصلحة المباني المدنية سكرتيرا ،قائد الهندسة العسكرية برتبة عقيد،رئيس مصلحة الجسور و الطرقات، بالإضافة إلى 03 أعضاء أوروبيين، Louis Jalteau (مالك و رئيس المجلس البلدي مستقبلا)، Sauvage (موثق و نائب المجلس البلدي مستقبلا)، Finaton (تاجر و مستشار بلدي مستقبلا)

أنظر: Anom.1N. Boite N°23, commission d'alignement et nivellement de la ville de Tlemcen, Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

3-أنظر : Ibid.

ثانيهما: اقتراح أماكن تشيّد عليها الصّرح العمومية.

أقرّت اللّجنة فيما يخص الشّوارع، والسّاحات، مجموعة تعديلات، إمّا بإعادة الحياة لبعض المشاريع، التي تمّ حذفها في السابق، أو تغيير مسار شارع ما، أو بشقّ آخر جديد، أو بتغيير تسميته، أو حتّى بمراجعة عرضه، تبعا لأهميته في المدينة.

طالبت لجنة الرّص،والتّسوية للمدينة،بتجديد مشروع 1848،الذي نصّ على فتح شارعي" سانت لوي " St Louis، و "البيعة "Synagogue Rue de la، من أجل تطهير الحيّ اليهودي،و فتح شارع جديد في حي معزوز العربي ،و الذي سوف يأخذ تسمية شارع " معزوز "[1] ،ليصل" الانتصارات"،ساحة Place des victoires ،بشارع معسكر.

حافظ شارع "الضّاية " على اتّجاهه الأصلي، لكنّه لم يعد يحمل التّسمية نفسها ،في المخطط الجديد،إذ تحوّل إلى شارع "خلدون"،كما ازداد عرضه ليصل إلى 8 أمتار،أما شارع "البريد " Rue de la poste، و شارع " الغزالة " Rue de la gazelle ، اللذان أصبحا يمتدّان إلى نطاق المدينة،فقد أصبح عرض كل من هما 10 أمتار، و أصبح الشّارع الأخير ،يحمل تسمية شارع " المغرب " Rue du Maroc.

أمّا الشارع الموازي لشارع" المذبح "Rue de l’abattoir، وشارع "مصطفى "، فقد تمّ تصحيح اتجاهه، بشكل مواز لشارع " الصّدقة " Rue de la charité، والذي أصبح يحمل تسمية شارع " المنصور "Rue el manzour [2].

1- Anom.1N. Boite N°23, commission d’alignement et nivellement de la ville de Tlemcen, Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

2- أنظر : Ibid.

نظرا لأهمّيتها الاقتصادية، فقد استفادت بعض الشّوارع ، كشارع " سان ميشال "،أو لأهميتها الاستراتيجية ، و المواصلاتية ، كشارع " مصطفى"من توسعة كبيرة، وصلت حدود الـ 10 أمتار ،هذا الشارع الأخير، الذي تمّ تعديله ، بشكل يتجنب فيه نتوءات "المشور"،و أصبح يحمل تسمية شارع" بومدين " [1].

أما فيما يخصّ السّاحات، فقد تعمّد المخطّط توزيعها عبر المدينة،و لو أن، شأن كل ساحة ،قد يختلف عن شأن الأخرى، ففي نطاق التوسّع العمراني الجديد، باتجاه باب " وهران " مثلا ، وبالقرب من المكان المخصّص لبناء" الفندق الجديد"nouveau Foundouk،تم تخصيص ساحة، وسوق الأصواف، والزّيوت،وتمّ استحداث ساحة جديدة ، لدى التقاء شارعي " المرابطين " Rue des Halmoravides ، و" الموحّدين " Rue Almohades [2].

أما ساحتي " الفندق "،و " القوافل "،و اللتان كانتا أكثر أهمية، وتشكّلان أكبر مساحة في المدينة ،فقد تمّ توقع دمجهما ضمن ساحة واحدة ،و في حال ما إذا تم قبول اقتراح اللّجنة ،باعتماد هاتين السّاحتين لبناء الكنيسة،سوف تحملان تسمية ساحة " سان ميشال " [3].

و فيما تعلّق بالصّرح العمرانية، فلا المخطط الجديد للرّص، ولا لجنة الرّص، والتّسوية للمدينة، كانتا تستطيعان بشكل قاطع، الفّصل في هذا الأمر الشائك، لأنّ الأمر كان متعلقا بفرضيات، و بتوفر المساحات المناسبة، و تجانس هذا الصّرح، مع الصّرح الآخر.فالكنيسة كانت تحتاج مثلا،إلى دمج ساحتين رئيسيتين، وهدم مبنى المدرسة La madersa، الذي كانت تستخدمه الإدارة الاستعمارية ،كمغازة للمؤن .

1- Anom.1N. Boite N°23, commission d'alignement et nivellement de la ville de Tlemcen, Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

2- أنظر : Ibid.

3-أنظر : Ibid.

أما البلديّة، فكانت تحتاج إلى مساحة، تستخلص من ساحة " الفندق"، بالإضافة إلى الأراضي الأخرى المجاورة، التي سوف يتم السيطرة عليها، عن طريق انتزاع الملكية، واقترحت اللّجنة، أن يُضمّ إليها، مخزن أسلحة المليشيا، المكتبة، و المتحف[1].

حافظت الصّرح التالية:المستشفى المدني،و المستوصف، ومدرسة الأخوات المسيحيّات،ودار الدّرك،و السّجن المدني والمكتب العربي،والتّلغراف،على المكان نفسه ، كما في المخطّط المضاف ،و أصبحت المحكمة ضمن الجزيرة (H)، ومحافظة الشّرطة في الجزيرة (M) ،و مدرسة الذّكور في الجزيرة (N)،من المخطّط الجديد.

أصبح البيت المخصّص لراهب الكنيسة Presbytère ،بالقرب من" المشور" ،بعد إلغاء شارع مار به ،و أصبحت سوق الحبوب،والزّيوت، بالقرب من باب" وهران "، أمّا المسرح،فقد أعدّ له مكان خاص، بـ حي " معزوز " العربي ، مع واجهة على ساحة" الانتصارات " [2].

بقي الصراع العمراني على أشدّه ،ما بين العسكريين ،و المدنيين ، لكن دون اجتياز حدود اللباقة ، و الاحترام، و أصبحت كل الطموحات معلّقة ، في أن يتنازل هذا الطّرف،للطّرف الآخر، حتى يتم تحقيق المصلحة العامّة،و المقصود بالمصلحة العامّة هنا،هي مصلحة دولة الاستعمار،حيث اعترضت اللّجنة على أمرين هامين،مغازة البارود Magasin au poudre، و حظيرة العلف Parc aux Fourrage [3].

1- أنظر : Anom.1N. Boite N°23, commission d'alignement et nivellement de la ville de Tlemcen, Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

2- Ibid.

3- كان السبب في الاعتراض عن **الأول**، هو مجاورة هذه المغازة،للمستشفى ،و للمنتزه الجديد، المقرر إنشاؤه ،حيث التواجد الكثيف للمتنزهين،أما السبب في الاعتراض عن **الثاني**،فإن المكان المخصص لحظيرة العلف ،كانت تتهدده رياح غربية،قابلة لإحداث حرائق كبيرة ،و عليه طالبت اللجنة ، بإخراج الحظيرة،بل بإبعادها عن المدينة، بحوالي كيلومتر واحد باتجاه الشرق.لمزيد من التفاصيل أنظر: Anom.1N. Boite N°23, commission d'alignement et nivellement de la ville de Tlemcen, Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

طالبت لجنة الرّص والتّسوية، من العسكريين أيضا، فتح باب في الأسوار الجنوبية للمدينة، تخدم الأهداف المدنية، نظرا لأنّ باب "الجنوب"، هي باب مخصّصة تقريبا، للخدمة العسكرية [1].

2- تقرير المهندس الرئيسي"فيالا دو سوربيي " Viala de sorbier، لوالي العمالة بخصوص التعديلات المقترحة في عملية الرّص في الحي الجديد بتلمسان 20 ديسمبر 1854

أكّد المهندس الرئيسي "فيالا دو سوربيي منذ البداية "،أنّ العمل الذي كلّف به ، قد تمّت مباشرته بشكل ميداني ، بالاطّلاع على مخطط الهندسة العسكريّة، و مخصّصات الأراضي Les réserves des terrains ،من أجل إقامة الصّرح العمومية، المقترحة من طرف لجنة الرّص، كما أكّد لدى معاينته للمخطّط أيضا، سوء صياغته في جهات عدّة،و قابليته لتعديلات هامة [2].

لاحظ المهندس الرئيسي أيضا،أن أغلبيّة الشوارع الواقعة داخل النطاق القديم،والجديد، للتوسّع العمراني في تلمسان،لا تتقاطع في زوايا قائمة،و أنّ ذلك سينعكس سلبا على الشّكل العام للبنايات في النهاية ،إذ ستنتج عنه أشكال متوازية الأضلاع Parallélogramme ، أو مربّعات منحرفة Trapèze،في حين،أنّ الطريقة الهندسية المثلى في البناء، هي التي تعطينا مستطيلات في النهاية.

جدد "فيالا دو سوربيي"،اهتمامه بشارع " نابوليون "الذى كان يصل باب"وهران " بوسط المدينة ، إذ اعتبره مستقبلا الشّريان الأكبر للمدينة،وعليه يجب تثمين هذا الشارع ،وألّا يكون شارعا عاديا كما الشّوارع الأخرى،من خلال الزيادة في عرضه،إذ انتقل من 10 أمتار إلى 26 مترا،و غرست به الأشجار ، وتمّ تعديل منتزهه [3].

1- Anom.1N. Boite N°23, commission d'alignement et nivellement de la ville de Tlemcen, Procès- verbal de la séance ,16 Juin 1853.

2- Anom.1N. Boite N°23, rapport sur les modifications a proposer dans les alignements du quartier neuf , présente par l'architecte en chef Viala de Sorbier au préfet Majorel , 20 Décembre 1854.

3- أنظر : Ibid.

أمّا الشّق الثاني من التعديلات، ذات العلاقة بالصّرح العموميّة، فقد كانت موجّهة خاصة، نحو الأحياء التي لم تبدأ فيها عمليات التّنفيذ و البناء.إذ اعتبر "فيالا دو سوربيي" ، أن الموضع المخصّص لبيت الراهب Presbytèreبعيد عن الكنيسة، كما أن مدرسة الأخوات المسيحيّات،والمكان المخصّص للتّلغراف على منتزه " نابوليون " مبالغ فيه، مقترحا إقامته على الجهة الأخرى من المستشفى المدني.

وبما أنّ الانتقادات الهامة،هي التي طالت الموضع المخصص للكنيسة،والمساحة المخصّصة للمسرح،فقد رفض المهندس الرئيسي في تعديلاته، بناء الكنيسة الكاثوليكية قريبا من المسجد الكبير بساحة " سان ميشال " ،وسبب ذلك وجوب تجنّب التّجاور المباشر لهذين المعبدين، بثقافتين مختلفتين، مهما كان الثمن[1].كما رفض المساحة المخّصصة للمسرح، إذ اعتبرها مبالغا فيها،خاصّة وأنّ مصدرها ، كان أراض ملك للدولة الفرنسيّة،معلّلا ذلك بأن هذا المسرح، لا يوجد بعاصمة دولة أوروبية كبيرة[2].

اقترح المهندس الرئيسي في الأخير،تحويل بيتا الرّاهب،والمدارس المسيحيّة للبنات،و الذّكور،و مدرسة لائكيه بلدية، إلى أراض جديدة بالحيّ الجديد ، كما اقترح تهيئة ساحة بالقرب من مسجد " سيدي إبراهيم "،وتحويل الكنيسة إلى، ساحة المسرح، أما موضع هذا الأخير، فقد تم تخصيصه على ساحة "سان ميشال"[3].

كان تقرير "فيالادو سوربيي"،موجها محلّيا إلى المجلس البلدي،هذا الأخير، الذي كان عليه الرد على هذه الانتقادات .

3- ردود المهندس الرئيسي على اعتراضات المجلس البلدي 23 مارس 1855

1- Anom.1N. Boite N°23, rapport sur les modifications a proposer dans les alignements du quartier neuf , présente par l'architecte en chef Viala de Sorbier au préfet Majorel , 20 Décembre 1854.

2-اعتبر المهندس الرئيسي، مساحة المسرح مبالغ فيها،إذ خصص لها 3920 م^2 ،و هي بذلك قد تجاوزت،بـ 670 م ^{2} ،مساحة الأكاديمية الإمبراطورية للموسيقى بفرنسا.

3- Anom.1N. Boite N°23, rapport sur les modifications a proposer dans les alignements du quartier neuf, présente par l'architecte en chef Viala de Sorbier au préfet Majorel , 20 Décembre 1854.

تأكّد للمهندس الرئيسي،عدم احترافية المجلس البلدي، في التّعامل مع التعديلات، التي طالب بها المهندس المذكور، ذلك أن المجلس البلدي ،بدل أن يلاحظ هذه التعديلات على الورقة الثانية ، التي تقدّم بها المهندس،اكتفى هذا الأخير، بالتّوقيع على الورقة الأولى،كونها كانت تضم توقيعات لجنة الرّص،ورغم صعوبات الإقناع ،التي كان يجدها هذا المهندس، إلاّ أنه حاول وضع يده،على بعض الممارسات المحلّية،التي كانت تؤخر عملية التعديلات.

اقترح "فيالا دو سوربيي" ،أن يكون عرض نهج " نابوليون " Bd Napoléon ،بحدود 26 مترا ، في حين تمسّك المجلس البلدي بـ 10 أمتار فقط،موزعة بالشكل التالي،06أمتارللطريق،ومترين للرّصيف في اتّجاه اليمين،واليسار.و رغم تأكيده لصعوبة حركة العربات مستقبلا في هذا النّهج،إلاّ أنّه قبل مكرها،عرض 10 أمتار للشّارع،و مترين لكل رصيف، ما سيجعل العرض الكلّي للشارع 14 مترا[1].

حاول المهندس "فيالا دو سوربيي"، إيجاد الحلّ للسكنات المجاورة لهذا النّهج، بترك مساحات هامّة لغرس الأشجار، حتى لا تكون هذه الأخيرة ،قريبة من واجهات المنازل، كما انتقد سياسة المجلس البلدي، الذي كان لا يقبل إلا بطابق واحد،بينما يغضّ الطرف عن العادات الاحتكارية للأوروبّيين، الذين كانوا يخصّصون الطوابق السفلى للمحلاّت،التي كان يسهل دائما تأجيرها،بينما الطوابق الأولى فاللسكن[2].

كان يريد "فيالا دو سوربيي" دائما ،إيجاد الحلول،والمواضع ،بأقلّ التكاليف،الشيء الذي دفعه إلى اختيار ،موضع التلغراف بالقرب من السور الجديد للمدينة، ما رفضه المجلس البلدي، و كان يكفي حسب المهندس،التّحكم فقط في بعض التّقنيات الهندسية،لتجنب طرد المزيد من السكّان من مساكنهم،كما رأى

1- Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen, réponses au objections du conseil municipal par l'architecte en chef Viala de Sorbier, 23 Mars 1855.

2- Ibid.

ضرورة عزل المستشفى المدني بنهج،و هو بهذا الشّكل،يصبح هذا المهندس متأكّدا، بأن العمل المقدّم بالنسبة لبلدية تلمسان ،سيكون بعيدا عن التّكلفة[1].

و بالنسبة للكنيسة ،فقد جدّد تمسكه بالموضع الأوّل، الذي كان قد اقترحه بحيّ معزوز، بحكم القّرب من الحيّ الأوروبّي، و تجاور الكنيسة مع بيت الراهب،إضافة إلى رفض الهندسة العسكريّة، تسليم موضع "المدرسة" ،الذي كان بالإمكان،حسب ذات المهندس،أن يكون مثاليّا لإقامة الكنيسة،.كما رفض التعليق،على بعض اعتراضات المجلس البلدي، بخصوص الصّرح العمرانية،باستثناء مدرسة الذكور، التي رأى في اختيار موضعها،اختيار سيّئا [2].

لم يتوان "فيالا دو سوربيي"،عن فضح بعض الممارسات السلبيّة للمجلس البلدي،من خلال العمل على إفراغ الخزينة المّالية، بدل تعويض المتضرّرين بالأراضي المتوفرة داخل المدينة،و شقّ المنازل إلى نصفين بدون فائدة، أو تفكير مسبق،وأشار إلى أن الأماكن التي تحتاج، إلى انتزاع حقيقي للملكيّة، موجودة ضمن الحيّزA .B.C.D و E.F.G.H ، أقصى نهج " نابوليون " ،كما أشار إلى جوهر اعتراضات المجلس البلدي،واصفا أنّ أغلبها ناتجة على الأصّح، عن انحياز مسبق،لرفض كل التّعديلات المقترحة، و ليس عن اقتناع مكتسب، بعد فحص ومناقشة [3].

تعهّد "فيالا دو سوربيي" في الأخير،لوالي عمالة وهران"ماجوريل " ،إذا ما تم الأخذ بهذه التعديلات،التي لن تثقل كاهل المجلس البلدي،أن تصبح مدينة تلمسان،أحسن المدن في الجزائر شقّا ،و نظافة ، و توافدا.

1- Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen, réponses au objections du conseil municipal par l'architecte en chef Viala de Sorbier, 23 Mars 1855

2- أنظر : Ibid.

3-Ibid.

4- نتائج مداولات لجنة الرّص والتسوية بتلمسان 12 أكتوبر 1855

تكوّنت لجنة الرّص بتلمسان ، من المحافظ المدني رئيسا، قابض أملاك الدولة،قائد الهندسة العسكرية برتبة عقيد،مسيّر مصلحة الجسور والطرّقات،مفتّش المباني المدنية،إضافة إلى عضوين أوروبيين من الأعيان،"جالتو"Jalteau، و،"فيناتون" Finaton.و قبل دعوة هذه اللّجنة للفّصل في المواضع المخصّصة،لمختلف الهياكل العموميّة،تمّت المصادقة على مداولات هذه الأخيرة بتاريخ 08 أكتوبر 1855.

و في حقيقة الأمر، كانت هذه اللّجنة، إلى جانب كل اقتراحات قائد الهندسة العسكرية، وضدّ اقتراحات مفتّش المباني المدنية، بل يمكن تسمية هذه اللّجنة،بلجنة قائد الهندسة العسكريّة،نظرا للمقترحات ،و المطالب،التي طالبت بها هذه الأخيرة،ونالت الموافقة عليها في مداولات اللّجنة.

اعتبر قائد الهندسة العسكرية ملكيّة الباحة الجديدة، و المسمّاة "باحة نابوليون"،في مقدمة الباب الجديد بوهران، ملكيّة عسكريّة، و لهذا لن ترفع أي بناية بهذه الأراضي [1].كانت تدخّلات الهندسة العسكريّة حريصة على جلب المنافع لها من ذلك تحويل مكان سوق الحبوب،من على المخطّط الابتدائي،إلى الجهة اليمنى من باب " وهران "، بالقرب من الحوض الكبير Le Grand Bassin،المطالبة بهدم مغازة المؤن،Magasin au Vivres،التابعة للهندسة العسكرية،لكن في المقابل الحصول على محجوز من الأراضي،يكون في محيط هذه المغازة،ومحجوز عسكري آخر، واقع بين شارع مصطفى " بومدين فيما بعد "،و"المشور "،والمطالبة بأن يكون عرض شارع " مصطفى "، 12 مترا [2].

أما الهدف من ذلك،فهو جعل المناطق العسكرية،بالقرب من باب " وهران "،و باب"بومدين"،مناطق عسكرية صرفة، خالية من الأبنية، و المؤسّسات المدنية. طالبت الهندسة العسكرية أيضا، تصحيح مسار شارع " البريد "،و تعديله

1- Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen, **procès** verbal de la conférence de la commission des alignements ,12 Octobre 1855.

2-أنظر : Ibid.

بداية من شارع " باريس " Rue de paris فيما بعد ،حتى يصل إلى " المشور"،لأنّ اتجاه مساره الأول، كان سيمسّ بـ سيلة عسكرية Silo Militaire ،ثكنة،ومبنى الخزينة،وهذا بالرغم من معارضة مفتّش المباني المدنيّة، الذي كان يرى في هذا التعديل مزيدا من الهدم للمباني [1].

اتّفقت اللّجنة بالإجماع، مدعومة بقائد الهندسة العسكرية،على أن يكون بناء صرح المسرح، على ساحة "المسرح" بحي " معزوز".كما أنّها لم تأخذ باقتراحات مفتّش المباني المدنية، فيما يخصّ موضع بناء المكتب العربي، ومبنى الدّرك.حيث تمّ اقتراح بناء الأوّل ،على جزيرة إلى اليمين من شارع " نابوليون"، بمواجهة باحة "وهران" ،أما الثاني، ما بين شوارع " موقادور"،" حنيبعل "، "السّلام"، المستشفى "،في مواجهة مبنى الجمارك [2].

وجد مفتّش المباني المدنية نفسه وحيدا،بعد أن لم تجد اقتراحاته، أي صدى داخل اللّجنة ،حيث اتّخذ قرار التحفّظ على نتائج مداولات اللّجنة، و كان هذا شرطه عند التوقيع،مبديّا تأييده لمتغيّرة Variante المهندس الرئيسي "فيالا دو سوربيي"،بخصوص الرّص، واختيار مواضع الصّرح العمومية[3].

لم يكتف قائد الهندسة العسكريّة ،بوقوف اللّجنة وراء غالبية مطالبه ،لهذا فقد نبّه هذه الأخيرة ،إلى شروعه في وضع مخطّط، ينسجم مع أفكاره

1- أنظر : Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen, **procès** verbal de la conférence de la commission des alignements ,12 Octobre 1855.

2-أنظر : Ibid.

3- كان يرى ،ملاحظات Viala de Sorbier، أكثر فائدة، و أكثر عملية مقارنة بنتائج مداولات اللجنة ، خاصة بالنسبة للهياكل ، و الصرح، التي هي معلقة بمسألة أولوية انتزاع الملكية.

الخاصة،وتصحيحا بقدر الإمكان، للأخطاء المادّية المتواجدة في المخطط الابتدائي[1].

بيّنت مداولات هذه اللّجنة، مدى الانسجام الظّاهر، ما بين قيادة الهندسة العسكرية، والمصالح المدنية للمدينة،و خاصة المحافظ المدني.

5- مداولات المجلس البلدي لتلمسان 27 نوفمبر 1855

استدعى المحافظ المدني،و رئيس بلدية تلمسان في ذات الوقت،المجلس البلدي، واضعا أمامه مخطّط الرّص لتلمسان،بالإضافة إلى مداولات لجنة الرّص،والتعديلات التي جاء بها، كلّ من المهندس الرئيسي لمقاطعة وهران،وقائد الهندسة العسكرية بتلمسان.

طلب من المجلس التحلي بروح المسؤولية،و إتّباع توصيّات والي العمالة، من أجل دراسة التّعديلات الجديدة على مخطّط الرّص،وكذا المواضع الجديدة القابلة لاستقبال الهياكل العموميّة،و أنّ هذا المخطّط الجديد،والمعدّل، سوف يعرض على المجلس الأعلى للحكومة، حتى يداول فيه أيضا.

كان المهندس "فيالا دو سوربيي"فى23 مارس 1855، ولدى ردّه على اعتراضات المجلس البلدي ،قد اقترح 26 مترا كعرض لشارع " نابوليون "،ليقترح فيما 14 مترا،رغم معرفته المسبقة، بأنّ هذا العرض غير مناسب.أمّا لجنة الرّص،فقد اقترحت 12 مترا فقط، و قد اختار المجلس البلدي، الوقوف مع رأي لجنة الرّص،معتقدا أن هذا العرض مناسب لحركة الأشخاص،و العربات،و يكون قد

[1]-Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen ,procès verbal de la conférence de la commission des alignements ,12 Octobre 1855.

بعده بأيام، تم اقتراح برنامج جديد، هو برنامج 20 أكتوبر 1945،كان برنامجه في تعارض دائم، ما بين الهندسة العسكرية، ومصلحة المباني المدنية ،ثم هما مع لجنة الرّص . أنظر : Anom.1N. Boite N°23, Plan définitif des alignements de Tlemcen , Extrait du registre des délibérations du conseil de gouvernement , 13 Novembre 1857.،تحول فيما بعد برنامج 20 ديسمبر 1954، إلى برنامج ابتدائي صادقت عليه الحكومة ،و وزارة الحرب. أنظر: Anom.1N. Boite N°23, rapport fait au prince (ministre de l'Algérie et des colonies), pour l'adoption a titre de Programme définitif d'un plan des alignements et des réserves civils et militaires de la ville de Tlemcen, 04 Août 1858.

اقتنع بتفسيرات اللّجنة ، التي تخوّفت من أن يحدث عرض 26 مترا،تضّادا صادما، مع الأهمّية الثانوية للمباني، التي كانت تحدّ ذلك الشارع[1].

تبنىّ المجلس البلدي أيضا،وجهة نظر قيادة الهندسة العسكرية،التي كانت تقضي بتوسيع بعض الشوارع الشريانية إلى 12مترا،منها شارع " خلدون" ،الذي هو امتداد طبيعي لشارع "نابوليون"،وشارع " بومدين "، الذي هو امتداد لـ باحة، "المشور" [2].

اضطرّ المجلس البلدي في عملية الرّص و لمرّتين، إلى قبول وجهة نظر المهندس الرئيسي لعمالة وهران، بعد ملاحظته لموافقة الهندسة العسكرية، ثم لجنة الرّص على ذلك، خاصّة، ما له علاقة بتصحيح شقّ الشوارع، حتى تتقاطع عموديا، مع بعضها البعض.تخلّى المجلس البلدي أيضا، عن مقترحات الهندسة العسكرية، بما له علاقة بالتّحصينات الجديدة، يسار باب"وهران" ،وعلاقة حي " الخيّالة " Cavalerie ،مع محور الشوارع الرئيسية في المدينة،لأنّ هذا سوف يعيد مخطّط المدينة، إلى نقطة الصفر[3].

بينما حافظ كل من مبنى الجمارك، و المكتب العربي، و سوق الحبوب، والزيّوت، على مواضعهم الأصلية، كما في مداولات لجنة الرّص في 12 نوفمبر 1855.

كما تمّ الأخذ برأي المحافظ المدني، بتشييد الكنيسة ، على أحد جوانب ساحة " نابوليون" ،و محور شارع "النصر"Axe de la Rue de la Victoire،والأخذ برأي اللّجنة،بخصوص تجاور مبنى نيابة العمالةSous préfecture،و البلديّة، والمحكمة،وتموضعهم على أحد جوانب ساحة " نابوليون" في واجهة الكنيسة. أمّا مدرسة الإخوة ، و الأخوات، و بيت الرّاهب، فإن تموضعهم سوف يكون ،ما بين

1- Anom.1N. Boite N°23, extrait du registre des délibérations du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 3éme séance, 27 Novembre 1855.

2-أنظر : Ibid.

3-أنظر : Ibid.

الشارع" الأمبراطورى" Imperial،و شارع" التحالف"Alliance ، و"حنّبعل " Hannibal، تماما كما أرادت لجنة الرّص[1].

وافق المجلس البلدي بالإجماع، وفي أقرب الآجال، على هدم مغازة المؤن ،الواقعة بالقرب من ساحة "سان ميشال"، و توسيع ساحة" نابوليون "،وامتدادها حتى شارعي" التحالف" Alliance، و"هيئة الأركان" L'état major، من أجل احتواء المباني العمومية على جانبها. أمّا موضع المستشفى، و السّجن المدنيين،فقد اقترح المجلس البلدي تمديد شارع" التحالف"Alliance ، للحصّول على جزيرتين،في محجوز Réserve المستشفى،تخصّص الأولى للمستشفى،و الثانية للسّجن المدني[2].

أمّا فيما يخصّ، تموضع رحى العلف Meule à fourrage،فقد اعتقد المجلس البلدي ضرورة إقامتها،في الحيّ الشّمالي الشّرقي من المدينة، لاعتبارات أمنية صرفة،لأن تواجدها خلف حيّ " الخيّالة "، بالقرب من دار البارود،قد يؤدّي إلى حرائق ،و انفجارات.

تجدر الملاحظة عموما ، على مداولات المجلس البلدي ،أنها كانت قائمة على الأخذ برأي لجنة الرّص،أو الهندسة العسكرية،أو برأي المحافظ المدني،وهذا بإمكانه أن يعكس،إمّا ضعفا، في قدرات هذا المجلس على التحليل،والانتقاد،أو رغبة منه ،في وضع نهاية سريعة لهذا المخطط .

[1]- أنظر : Anom.1N. Boite N°23, extrait du registre des délibérations du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 3éme séance, 27 Novembre 1855.

[2]-أنظر : Ibid.

رابعا: الطريق إلى الاعتراف بمخطط الرّص والتسوية بتلمسان 1856-1859

لم ينل مشروع 20 أكتوبر 1854، الذي عرض على مجلس الحكومة، موافقتها النّهائية كما كان متوقعا، بل أنه عرض ما بين 10، إلى 25 أوت من سنة 1856 ضمن إعلان صلاحيّة Information de Commodo،الذي لن ينتج عنه أي اعتراض [1]. بقي هذا المشروع يراوح نفسه حتى ربيع 1857،و كان على الإدارة الاستعمارية ،الإسراع بالمصادقة على المخطّط النّهائي،ذلك أنّ مسؤوليّات مدينة تلمسان قد أصبحت عظيمة ، و توسّعت إقليميّا ،إلى درجة ترقيتها سنة 1858،إلى نيابة عمالة Sous-préfecture .

1- مداولات مؤتمر لجنة الرّص 18 ماي 1857

استدعى المحافظ المدني لجنة الرّص مجدّدا، يوم 18 ماي 1857،حتى يعرض عليها مشروع رّص جديد،قام الجنرال"دوشابان" De Chaband بصياغته،الذي كان قد جاء لتوّه لتلمسان، بالإضافة إلى متغيّرة جديدة Variante Nouvelle، للمهندس الرئيسي "دو سوربيي"، و كان الهدف من ذلك الاستدعاء،هو إيجاد موضع جديد للكنيسة، ولساحة"نابوليون"، من أجل تجنّب انتزاع الملكيّات،التي يستدعيها برنامج مصلحة الهندسة[2].

اقترح المهندس الرئيسي "فيالا دو سوربيي"، و " دوشابان "عن الهندسة العسكرية،إلغاء منتزه" نابوليون"،لقربه من السلّحة التي تحمل نفس التّسمية،و كان هذا المشروع الذي تمسّك به بعض الإنبطاحيّين ، و من رافعي لواء الإمبراطوريّة،ومن عبدة شخصيّة نابوليون ،ترضية لحاكمهم ، و طلبا في رضاه عنهم ،من بين المشاريع الجانبيّة ،التي عطّلت الاعتراف بالمخطط النهائي.

1- Anom.1N. Boite N°23, Plan définitif des alignements de Tlemcen, Extrait du registre des délibérations du conseil de gouvernement , 13 Novembre 1857.

2- Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen, procès –verbal de la conférence de la commission des alignements ,18 Mai 1857.

كانت نتيجة هذا المؤتمر،أن صوّتت الأغلبيّة الحاضرة على 32 مترا، كعرض لشارع " نابوليون"، الذي سيبدأ من باب " وهران "، و حتى ساحة بيجو [1]. أما الفّصل في مسألة موضع الكنيسة، و ساحة" نابوليون" ، فقد تركت ليوم 28 ماي 1857.

2- مداولات المجلس البلدي لتلمسان جلسة ثانية عادية 01 جوان 1857

اجتمع المجلس البلدي مجدّدا، لفحص مخطّط جزئي من إعداد القائد العام للهندسة العسكرية بالجزائر،و متغيّرة المهندس الرئيسي"فيالا دو سوربيي"،ودراسة الموضع الجديد للكنيسة،والمختلف تماما عن ذلك،الذي اقترحته لجنة الرّص، والمجلس البلدي،والمهندس الرئيسي،و القائد العام للهندسة العسكرية.

وكانت النّتيجة،أن اقتنع المجلس البلدي بأفكار رئيس مجلسه، ورفض مشروعي القائد العام للهندسة العسكرية،والمهندس الرئيسي لعمالة وهران،بخصوص التّعديلات المقترحة على موضع ساحة " نابوليون"، والكنيسة[2].أما بخصوص نهج " نابوليون" ، الذي اقترح المهندس الرئيسي أن يكون عرضه 32 مترا،فقد وجد إجماعا كبيرا من طرف لجنة الرّص،و المجلس البلدي، وقيادة الهندسة العسكرية،بإيعاز من والي العمالة"ماجوريل" ،وكان رئيس البلدية قد علّق قائلا " يبدوا لي هذا القياس مناسبا،بالنّسبة للشّريان الرّئيسي للمدينة، والأشجار التي سوف تزيّنه،ستجعل منه منتزها مركزيّا[3]."

1- Anom.1N. Boite N°23, plan de la ville de Tlemcen, procès –verbal de la conférence de la commission des alignements ,18 Mai 1857.

2-Anom.1N. Boite N°23, extrait du registre des délibérations du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 1er Juin 1857.

3- Ibid.

3- مشروع التعديلات على طاولة مجلس الحكومة08 سبتمبر 1857

أرسل والي العمالة "ماجوريل"،مشروع التعديلات إلى الحاكم العام، حتى يفصل فيه مجلس الحكومة، يتعلّق بجهة مابين ساحة"القوافل"،و نطاق المدينة الجديد الغربي،والشّمالي، مع ملف واف تضمّن:

- اعتراضات المجلس البلدي.
- ردود المهندس الرئيسي على اعتراضات المجلس البلدي.
- ومداولات المجلس البلدي في 27 نوفمبر 1855.
- تحقيق الصلاحية ،أو عدم الصلاحية أوت 1856.
- مداولات لجنة الرّص 18 و 22 ماي 1857.
- مداولات المجلس البلدي الأخيرة بتاريخ 01 جوان 1857.

قام والي العمالة بشرح أوجه النّظر، لمختلف الهيئات المحلّية، بخصوص موضع الكنيسة، ،ففي حين،اقترحها مفتّش المباني المدنية ،على ساحة "الانتصارات"،لتفادى انتزاع الملكية ،فإن لجنة الرّص،قد اقتنعت باقتراح الهندسة العسكرية،التي أرادتها في نهاية ساحة في "نابوليون"أيضا، لكن في حدود ارتفاع ساحة القوافل،هذه الأخيرة ،التي سوف تتحوّل حتى مستوى شارع"سان ميشال"، إلي أراض للبناء ،كما سوف يتمّ هدم المدرسة القديمة، لفتح المجال، أمام مزيد من المساحة [1].

تساءلت مذكرة الوالي عن نهج"نابوليون"، الذي اقترحه المهندس "فيالا دو سوربيي"،هل سيتم الإبقاء عليه،أو تحديده، عند ساحة"نابوليون"كما اقترح ذلك رئيس الهندسة؟أو قبول اقتراحه كشارع، كما كانت تطالب بذلك اللّجنة ؟[2].

---

[1]-أنظر : Anom.1N. Boite N°23, plan d'alignement de la ville de Tlemcen, envoi du projet modifié par Mr le préfet Majorel a soumettre au conseil de gouvernement, 08 Septembre 1857.

[2]- Ibid.

وللحصول على مزيد من المساحة،أشارت المذكّرة إلى حذف باحة"نابوليون"،وتعويضها بجزر للبناء،ومخصّصات عديدة،للدّرك،والتلغراف، السّجن المدني، والمستشفى،و تصحيح مساري شارع "السلام" La paix،حتى يصل عرضيا إلى المحور العابر لساحة "نابوليون"،وشارع "موقادور"،ليصل الى محجوز Réserve محور حي "الخيالّة " quartier de le Cavalerie [1].

حاول والي العمالة إيجاد صيغة جديدة،من أجل إقامة بناء الكنيسة، لا تؤثر في الحسابات الهندسية،ولا في القوام العام للمخطّط،ولا تحرك مزيدا من السكان التّلمسانيين، وتحفظ مئات الآلاف من الفرنكات، داعيا مجلس الحكومة، إلى قبول هذا الاقتراح،رغم رفضه من طرف لجنة الرّص، و يعتمد هذا الاقتراح على نقل ساحة "نابوليون ،إلى الجهة الثّانية من النّهج،ووضع الكنيسة ،على الرّص ذاته للنهج [2].

4- مداولات مجلس الحكومة13 نوفمبر1857، بخصوص المخطط المعدل، والمقدم والي عمالة وهران

اكتفت المداولات الحكومية، بإعطاء حلول تقنيّة،و عدم الغوص في التفاصيل الأخرى،بخصوص باحة "نابوليون"،و الهياكل العمومية المدنيّة،والعسكريّة،من أجل فضّ الخلافات الجانبيّة، خاصّة ما بين المجلس البلدي،ولجنة الرّص من جهة،والمهندس الرئيسي لعمالة وهران،و رئيس الهندسة العسكرية، من جهة أخرى،كما ذكّرت أنّها بصدد دراسة البرنامج المعدّل لـ 20أكتوبر1855.

[1]- أنظر : Anom.1N. Boite N°23, plan d'alignement de la ville de Tlemcen, envoi du projet modifié par Mr le préfet Majorel a soumettre au conseil de gouvernement, 08 Septembre 1857.

[2]-Anom.1N. Boite N°23, plan d'alignement de la ville de Tlemcen, envoi du projet modifié par Mr le préfet Majorel a soumettre au conseil de gouvernement,08 Septembre 1857 .

و بالنسبة للمداولات الحكوميّة ،فإن ما كان يؤخّر، و يعطّل هذا المخطّط،هو أمر متعلق بالهياكل المحادية لساحة "نابوليون"، و منها الكنيسة،و أنّه سوف يتمّ الفصّل في هذه الخلافات،من خلال الحلّ الذي سوف يصادق عليه، والمتعلّق بالشكل النهائي لتلك السّاحة [1].

اعتبرت المداولات الحكوميّة أيضا،أن منتزه "نابوليون الدّاخلي الشاسع، La vaste promenade intérieure،و الذي كانت قد اقترحته لجنة الرّص،والمجلس البلدي،قبل العدول عنه،إنمّا هو مشروع رائع، لكنّه لم يكن ليتلاءم مع مدينة كتلمسان، التي كان يكفي أن تخرج من حاضرتها ببضع كيلومترات،حتّى ينالك منها الحسن،والجمال.و أنّه من الأحسن عدم هدر هذه المساحة،لأن هذا سوف يؤثّر على مركزيّة الهياكل العمومية،و يضعف من قيمتها، كما أنه سوف يقلّل من حظوظ البناءات الأوروبية [2].

كان على المجلس الحكومي أيضا،الاختيار ما بين مخطّط الرّص للمجلس البلدي،ومخطّط الهندسة العسكرية،مع الأخذ بعين الاعتبار،أو عدم الأخذ، بتعديلات المهندس الرئيسي "فيلا دو سوربيي"،على أن كلّ المخطّطات،التي مرّت على الوزارة، قد شهدت لها هذه الأخيرة ، بأنّها تفتقد للدقّة،و منها المخطّطين المذكورين،وفي كل الحالات، كان الاعتبار الّرسمي للمخطّط الذي سينال المصادقة،مجرد"برنامج"،حتى ولو صادق عليه وزير الجزائر، والمستعمرات.

ويكفي أن يجيب هذا المخطط على مطالب، و احتياجات المدينة، فيما يخص شقّ الطرقات،و مواضع الهياكل المدنيّة،و العسكريّة،و سوف يلقى في المستقبل القريب ،الاعتماد بصفة أكثر رسميّة،ليصل درجة "البرنامج النهائي".

اختار المجلس الحكومي في الأخير،برنامج رئيس الهندسة العسكرية،مع الأخذ بعين الاعتبار،لمتغيّرة المهندس الرئيسي " دو سوربيي "،

1- Anom.1N. Boite N°23, Plan définitif des alignements de Tlemcen, Extrait du registre des délibérations du conseil de gouvernement, 13 Novembre 1857.

بالنسبة للجنة الرّص ، و المجلس البلدي ،لقد أرادت لشكل ساحة نابوليون ،أن تكون ممتدة و مستطيلة ،تحدها جادة نابوليون Bd Napoléon، مما دعى بالمجلس الحكومي ،إلى اعتبار هذه الساحة ساحتين: الأولى كبيرة و عريضة ، و الثانية صغيرة و مربعة. أنظر : Ibid.

2- Anom.1N. Boite N°23, Plan définitif des alignements de Tlemcen, Extrait du registre des délibérations du conseil de gouvernement, 13 Novembre 1857.

بحيث جاء نصّ الاعتراف بالشكل التالي :" من الضرّورة المصادقة على البرنامج المقدّم من طرف الجنرال، القائد العام للهندسة العسكرية،مع تعديلات المهندس الرئيسي للعمالة،بصفة برنامج نهائيّ للرّص في تلمسان،كذا الاحتياطات العسكرية، و المدنية[1].

و بهذا الشّكل، قد خطى هذا المخطّط تلك الخطوة،التي انتهت بألف ميل،نحو اعتراف أعلا السّلطات الفرنسية به،و كان على الوزير المكلّف بالجزائر، والمستعمرات،نجل الإمبراطور نابوليون الثالث،الفّصل في هذا الأمر.

5- تقرير بخصوص مخطط تلمسان،إلى وزير الجزائر و المستعمرات04 أوت 1858

أشار التّقرير الموجّه إلى وزير الجزائر، و المستعمرات بتاريخ 04أوت 1858، ،ما أشار إليه المجلس الحكومي،بأن هذا المخطّط المعدّل لا يعدوا أن يكون برنامجا ،نظرا للحسابات غير الدّقيقة التي بني عليها، و أن مصادقة المجلس الحكومي عليه، كانت بهذه الصفة، و أن هذه قاعدة سياسية في التّدابير العامّة المصادق عليها، حتى يصل (هذا البرنامج)فيما بعد، إلى مخطّط نهائي[2].

كان إقرار هذا المخطّط بصفة برنامج،هي النّتيجة نفسها، التي كان سينالها بعد الفحص الأميري له ،كما ذكّر هذا التقريرأيضا، بالنقاط التي وقع عليها الاختلاف، خاصة ساحة،ومنتزه "نابوليونPlace et Promenade Napoléon ،وأنّه كيف تم تجاوز هذا الأمر، بنقل السّاحة من الشرق إلى الغرب، و الحفاظ على جميع خصائصها، ثم إلغاء المنتزه ،الذي كان سيستهلك مساحة هامة، من حيّ " الكراغلة، "وكان سيؤدّي إلى حصولهم على تعويضية فلكية.وقبل مصادقة الأمير على هذا المخطّط برنامجا نهائيّا، وضع التقرير ثقته في أن التّعديلات، التي ستنال عملية

1- Anom.1N. Boite N°23,Plan définitif des alignements de Tlemcen , Extrait du registre des délibérations du conseil de gouvernement , 13 Novembre 1857.

2- Anom.1N. Boite N°23, rapport fait au prince (ministre de l'Algérie et des colonies), pour l'adoption a titre de Programme définitif d'un plan des alignements et des réserves civils et militaires de la ville de Tlemcen, 04 Août 1858.

الرّص، و المتوقّعة في هذا المشروع، سوف تؤدّي مع مرور الوقت، بأموال الخواص ، إلى انتهاء المساكن العربيّة المتداعية،و إلى شرعنة الجزء الأوسط من المدينة[1] .

6- تعديلات أخرى على مخطط الرّص من طرف المهندس الرئيسي لعمالة وهران 11 ماي 1859

كان وزير الجزائر، و المستعمرات، قد طالب والي عمالة وهران بتاريخ 15 ديسمبر 1858، بموافاته بمخطّط مدينة تلمسان ،حلما يكون جاهزا، الشيء الذي لم يكن ممكنا في ذلك الوقت، خاصة مع تبيّن ظهور تعديلين آخرين. وقد رأى المهندس الرئيسي "دو سوربيي" هذا الأمر عاديّا ،مبرّرا ذلك بأن مخطّط المدن، قابل للتعديلات،وأن المصادقة عليه، لا تمنع الخواص ،أو المصالح العموميّة بالمطالبة بالتعديلات، التي يرون حاجة إليها فيما بعد [2].

تضمّنت التعديلات بالرسم على الورقة (A)، و المتعلّق بقطعة أرضيّة خالية من البناء، لم يكن لها أي وجود، على المخطّط الأصلي المصادق عليه،و لم يتمّ تخصيصها، لا من قبل الدولة،أو العمالة ،أو البلدية.كانت القطعة الأرضيّة تخصّ التّحصينات،و الموقع الجديد لـ: باب "بومدين"، لهذا رأى المهندس الرئيسي ضرورة إسنادها إلى المصلحة العسكرية.

إضافة إلى تعديلات بخصوص تعويض شارع "بومدين"، بشارع آخر، يكون بنفس العّرض ينطلق من " المشور "،و يصل الباب الجديد لتلمسان (باب بومدين)،مع تخصيص المساحة الموجودة ما بين الشّارع السابق لـ "بومدين"، والشّارع الحالي، وإسنادها للمدفعية ،إضافة إلى الجّزر التي يعبرها شارع " الزوّاويين " Rue Des zouaves [3].

1- Anom.1N. Boite N°23, rapport fait au prince (ministre de l'Algérie et des colonies), pour l'adoption a titre de Programme définitif d'un plan des alignements et des réserves civils et militaires de la ville de Tlemcen, 04 Août 1858.

2- Anom.1N. Boite N°23, Rapport a l'appui de l'architecte en chef au préfet d'Oran , envoi du plan définitif d'alignements de la ville de Tlemcen,11 Mai 1859.

3- أنظر : Ibid.

لم يكن هذين التعديلين، آخر التعديلات التي طرأت على مخطّط الرّص بتلمسان ،فقد أكّد المهندس الرئيسي للعمالة مجدّدا ، إمكانية ظهور تعديلات أخرى،وهو الأمر الذي حدث فعلا، ما سوف ينعكس على تأخير المصادقة النهائية عليه.

7- الموافقة النهائية على مخطط تلمسان 08 جويلية 1859

ذكّرت هذه الوثيقة، بأن عملا طويلا كان وراء صياغة مخطّط عام للرّص، و التّسوية لمدينة تلمسان، و أن هذا الأخير، قد استفاد العام الماضي، من مصادقة أميرية بصفة برنامج، و أن رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان ،قد تقدّم بتعديلي،(A) و(B)،في الوقت الذي كان يجري فيه تحرير هذا المخطط .

وافق وزير الجزائر، و المستعمرات، على التعديل (A) ،لكنه رفض التعديل (B)،لأنه كان سيرهن كل العمل الذي تم القيام به ،منذ صياغة مخطّط المدينة، و لأنه كان سوف يؤدّى، إلى الإخلال بتنظيم حيّ مبن، ومسكون بأكمله، وحذف ساحة عمومية ،ذات أثر جيّد،وفى الوقت ذاته، إصابة مبنى بلدي، تمّت توسعته، وترميمه مؤخرا، من طرف المدينة [1].

أشار الوزير في مثل تلك الظروف ،إلى إجراء عمليات تحقيق حول الصّلاحية، و عدم الصّلاحية Enquête de commodo et incommodo ،كما أكّد مع والي العمالة "ماجوريل"، إلى عدم تقرير أي شيء بخصوص التعديلات المقترحة،قبل القيام بالإجراءات القانونية [2].

1- Anom.1N. Boite N°23, Rapport au ministre de l'Algérie et des colonies, Proposition d'approbation du plan définitif des alignements et nivellements de la ville de Tlemcen, département d'Oran, 08 Juillet 1859.

2- Ibid.

حضي المخطّط النهائي للرّص، و التّسوية لمدينة تلمسان، بمصادقة الوزير،لكن هذا الأخير، تحفّظ على ما جاء من تعديلات،وأرجأ البتّ فيها إلي ما بعد، والمشار إليها بالحروف اللاتينية A.B .C.D.E.F.G.H.J ، واصفا في الأخير هذا المخطط بقوله: " لقد آن الأوان لإنهاء حالة المؤقّت ، التي دامت منذ الاحتلال، ما أضرّ بشدّة، بالمصالح العامة للمدينة، و الخواص،الذين لم يكونوا يستطيعون الاستفادة من مواضع بناياتهم" [1].

لم تمنع المصادقة الأميرية على المخطّط النهائي لتلمسان، من ظهور بعض الخلافات، ما بين السلطات المحلية للمدينة، خاصة المجلس البلدي، ورئيس الهندسة العسكرية.

8- آخر معارك الحرب 05 أكتوبر 1859

أوضح رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان، في مراسلته للوالي"ماجوريل" في 05 أكتوبر1859، سوء الفهم الذي وقع فيه والى العمالة ، عندما اعتقد هذا الأخير خطأ، أن التعديلات التي كان يريدها رئيس الهندسة،هي تعديلات أخرى جديدة ،خاصة،وأن المخطّط الذي أرسل إلى الوزير، لم يكن يتضمن تلك التعديلات.

طالب رئيس الهندسة العسكرية بتعديلين:

-الإبقاء على شارع يصل ما بين حي "الخيّالة"،و باب" المحاجر" Porte des carrière(كان قد حذف في المخطّط السابق)، و الذي سيسهّل الاتّصال بحدود الباب،كونه الشّارع الوحيد ، الذي يصادف محوره،المحور الخاص بذلك الباب[2].

1- Anom.1N. Boite N°23, Rapport au ministre de l'Algérie et des colonies, Proposition d'approbation du plan définitif des alignements et nivellements de la ville de Tlemcen, département d'Oran, 08 Juillet 1859.

2- Anom.1N. Boite N°23, Note au sujet des alignements de Tlemcen, 05 Octobre 1859.

- الإبقاء على الحصّة المحصورة ما بين "المشور" ،و تحصينات الشّرق، حصّة عسكرية بامتياز،لأنها ستكون الموضع الوحيد ،الذي سيلائم نصب المدفعيّة،و نصب الخيام[1].

ومن جهة أخرى، اعترض المجلس البلدي مجدّدا، في مداولاته لـ 03 نوفمبر 1859، كونه، يراد بالتعديل الأوّل، والمشار إليه بالحروف اللاتينية A.B.C.D، اختزال أراض مهمة من حي " الخيّالة " Cavalerie،كانت مخصّصة لإنشاء الأسواق،ما سوف يدفع بالمجلس البلدي ،إذا ما أخذ بهذا التعديل، بالبحث عن مواضع جديدة لهذه الأسواق، أما التعديل الثّاني، والمشار إليه بالحروف اللاتينيةE.F.G.H.I، فقد كان الهدف منه ،جعل حي باب "الجياد" بأكمله منطقة عسكرية،رغم التواجد الكثيف للسّكان المدنيين به ،ما كان يحتّم على المجلس البلدي هدم العديد من هذه السكنات [2].

وصل التضّامن أوجه ما بين العسكريّين ،عندما تدخّل الوزير سكرتير الدولة للحرب، في الخلاف الدّائر ما بين المجلس البلدي،و قيادة الهندسة العسكرية،إذ راسل هذا الأخير، وزير الجزائر، و المستعمرات، نظرا لتواجد بعض الأخطاء، ملتمسا منه الفّصل، في عملية الرص شرق"المشور"،وجنوب شارع "بومدين" ،طبقا لتوجيهات المخطط العام المرسل ، و ليس حسب ورقة الإسقاط Feuille de retombé، التي كانت تقترحها الإدارة المدنية [3].

تحرّكت لجنة الرّص،والتّسوية لتلمسان،وبتعليمات من والي العمالة،للنظر فى مطالب مصلحة الهندسة العسكرية،بعقد اجتماع لها بدار البلدية بتلمسان [4].كانت مواقفها، متوافقة جدّا مع مواقف المجلس البلدي،أمّا

---

[1]- أنظر :. Anom.1N. Boite N°23, Note au sujet des alignements de Tlemcen, 05 Octobre 1859

[2]- أنظر : Anom.1N. Boite N°23, Ville de Tlemcen, extrait des registres des délibérations du conseil municipal, séance du 03 Novembre 1859.

[3]- Anom.1N. Boite N°23, observation sur le plan d'alignement de la ville de Tlemcen, 04 Juillet 1860.

[4]- كان الطرف المدنى القوي ممثلا بـ نائب والي العمالة الجديد، Brosselard، و رئيس المجلس البلدي الجديد Louis Jalteau

العسكريّون،بما في ذلك وزير الحرب، فقد صرفوا اهتمامهم،عن الشّارع الذي كان سيصل بين شارع " التحالف"Alliance و باب "المحاجر" Porte des carrière[1] .

صدر عن اللّجنة ما مفاده،تقارب وجهات النظر مع الهندسة العسكرية،بخصوص اتجاه شارع "بومدين"،والشارع الملغى بحي"الخيّالة"،وزيادة المحجوز العسكري شمال هذا الأخير.

كما اغتنم رئيس اللّجنة الاجتماع،لعرض طلب تعديلات جديدة على المخطّط المصادق عليه،كان قد طالب بها رئيس البلديّة، و المجلس البلدي على حدّسواء ،و عبّرت عنه مداولات المجلس البلدي بتاريخ 01 سبتمبر 1860،وأكّدت عليه أيضا مداولات لجنة الرّص ، إذ طالبت هذه الأخيرة ب: " فتح ساحة صغيرة تكون فناءا، في مقدّمة الحائط الداعم Mur de soutènement ،على شارع "Basse"،و فتح شارع بعرض 10 أمتار، في محور ساحة "الانتصارات" Place Des Victoires ، ما سوف يؤدّي إلى حذف ساحة "عصمان" Osman،التي سوف يتم نقلها، ما بين شارعي "Basse "،و المعصرة" L'huilerie [2].

تدخّل والى عمالة وهران لدى الحاكم العام، من أجل إنهاء الخلافات، ما بين المجلس البلدي خاصّة، و الهندسة العسكرية، و استطاع الوالي التوصّل إلى اتفاق مبدئي، ما بين الأطراف التي كان يهمّها الأمر، قائم على:

-الإبقاء على المخصصات العسكرية شمال حي"الخيالة".

-عدم جدوى، فتح الطريق الواصل، بين شارع"التّحالف"Alliance وباب"المحاجر" Porte Des carrières.

[1]-حسب نائب والي العمالة Brosselard ، فإن وزير الحرب ،لم يكن متحمسا بشدة،كما الهندسة العسكرية،لشق ذلك الطريق, أنظر : Anom.1N. Boite N°23, Commission des alignements du plan de la ville de Tlemcen ,15 Novembre 1860.

[2]- Ibid.

-وجوب التخلّي للملكية العسكرية،عن جميع الأراضي الواقعة مابين "المشور " والتحصينات الشرقية، و تغيير مسار شارع "بومدين" ،حتى يذهب مباشرة من الباب الذي يحمل اسمه[1].

انتهت كل الخلافات، ما بين الأطراف المدنيّة، و العسكريّة،بقبول وزير الحرب لكل التّعديلات،بما فيها التعديل الأخير للمجلس البلدي، و قد عبّر عن هذا الموقف،من خلال رسالة كان قد وجّهها، إلى الحاكم العام بتاريخ 17 جويلية 1860[2].

و بهذا الشكل زالت آخر العقبات أمام المجلس البلدي المعني بعملية الرّص،والتّسوية في المدينة، و منح له الضّوء الأخضر لبداية مهمّته، وبقي هذا الأخير، وفيّا للسّلطات العليا التنفيذية منها خاصة، عندما كان يتعلّق الأمر دائما، بتغيير ،أو تعديل، على مخطّط المدينة المصادق عليه.

1- Anom.1N. Boite N°23,Plan des ville, Tlemcen modification au plan approuvé le 08 juillet 1859, Oran le 19 Juin 1861.

2- أنظر : Anom.1N. Boite N°23, Tlemcen, approbation en ce qui concerne le service militaire du plan général des alignements et nivellements, 17 Juillet 1861.

الفصل الثـالث

العمران الاستعماري بتلمسان 1860-1899

****

أولا :الرّص، والتسوية في تلمسان،خلال العهد الامبراطوري1860-1870

1- المشاريع المدنية 1.1- الساحات العمومية 1860-1862 2.1- شق الشوارع الرئيسية فى المدينة

1.2.1- شارع "المعصرة" **Rue de L'huilerie** 1861 -1862 3.2.1- شارع خمينيس **Ximénes** والمسرح **Rue du Théâtre** 1862-1863 4.2.1- شارع السكاك **Rue du Sekkak** 1862-1863

5.2.1- شارع المنصور **Rue El Mansor** 1864-1870 6.2.1- شارع السلام **Rue de la paix** 1870

7.2.1- شارع بومدين **Rue Boumediene** 1870

2- المشاريع العسكرية: 29 أوت -04 ديسمبر 1861

3- مشاريع عمرانية استعمارية أخرى خلال العهد الإمبراطوري 1860-1870

ثانيا: الرّص، و التسوية في تلمسان خلال العهد الجمهوري سبتمبر 1870-1899

1- المشاريع المدنية 1.1- مشاريع لانتزاع ملكية عدة مباني 1873-1875

2.1- شارع باريس Rue de Paris 1874-1897 3.1- الساحات 1876-1892

4.1- شارع هايدو Rue Haédo 1885-1897 5.1- شارع خيمينيس Rue Ximénés 1878-1899
6.1- شارع النصر Rue de la victoire و شارع المنصور Rue el Mansor 1887-1899

7.1- شارع فرنسا Rue de France 1887-1896 8.1- شارع السلام Rue de la paix 1892-1894 9.1- شارع يغمراسن Rue Yar Moracen 1895- 1899 10.1- شارع الحنايا Rue D'hennaya 1895 11.1- النهج الوطني Boulevard National و شارع يغمراسن Yar Moracen،أو العمران عندما يتقاطع مع الطرقية 1890-1898

2- المشاريع العسكرية 1.2 - تهيئة حي باب الجياد،تعمير مدني ،بنكهة عسكرية 1877

3- مشاريع عمرانية استعمارية أخرى خلال العهد الجمهوري 1870-1899 1.3- المؤسسات العمومية

1.1.3- توسيع دار البلدية 2.1.3- المؤسسات التعليمية و الثقافية

2.3- استثمار الفضاء العقاري 3.3- دور العبادة 4.3- تلمسان المدينة العصرية

5.3- العمران الاستعماري في خدمة رموزه

<u>ثالثا:</u> اعتراضات ،و شكاوى التلمسانيين على العمران الاستعماري خلال العهدين الإمبراطوري والجمهوري 1859-1895

1- اعتراضات ،وشكاوي العهد الإمبراطوري 1859-1870 1.1 - احتجاجات سكان باب الجياد 1859

2.1- اعتراضات سي حامد ولد حمادي 1861 3.1 - اعتراضات وعقد التبادل ما بين الإدارة الاستعمارية وورثة الحاج بومدين بن جابر فبراير – ماي 1870

2- اعتراضات و شكاوي العهد الجمهوري سبتمبر 1870-1894 1.2 شكوى عبد القادر بن مصطفى بن بوعياد ديسمبر 1877 2.2- شكوى محمد بن محمد بوعياد 29 جانفي 1890 3.2 - اعتراضات سكان شارع السلام Rue de la paix 1894

أخذت مدينة تلمسان وقتا طويلا حتى بدأت بها عمليات التعمير، وبعد حوالي عشرين سنة من الاحتلال، أصبحت مدينة أوروبية من حيث البناء، والطراز، و الفكر، والسلوك. نشأت المدينة الحديثة سنة 1842 كمدينة عسكرية،وحدّدت سنة 1860 إنشاء المدينة الأوروبية ما بين الأسوار،في الجهة الشمالية الغربية لأحياء الإسرائيليين،و المسلمين [1].

ما أن توفّر مخطط نهائي لمدينة تلمسان، بتاريخ 08 جويلية 1859،مصادق عليه من طرف وزير الجزائر،والمستعمرات، حتى تسابقت الإدارة الاستعمارية من أجل تغيير وجه المدينة،من خلال أعمال الرّص،والتسوية Alignement et Nivellement، ولنقُّل المشاريع ذات العلاقة المباشرة مع المدنيين من سكان تلمسان، حتى نفرّقها أيضا،عن المشاريع الأخرى،ذات الجدوى العسكرية[2].

أولا:الرّص، والتسوية في تلمسان،خلال العهد الامبراطوري1861-1870

كان المجلس البلدي في صيغته الأولى، كما في الثانية ، معينا ما قبل 1866، أو منتخبا ما بعد 1866، هو صاحب المبادرة الأولى في عملية شق الشوارع، و الساحات،و رّص البناءات في الأحياء.وكان الهدف من ذلك،توسيع الشوارع،وتسويتها بشكل مستقيم تقريبا،للقضاء بقدر الإمكان ،على التعرجات التي كانت تبطئ حركة السير.

كان على المجلس البلدي القيام في الوقت ذاته،بشق أكثر من شارع،وذلك تفاديا لتزايد كلفة العملية،كلفة هدم المباني المتداعية،وشق الشوارع،ورصفها بالحجارة،وإقامة أرصفة على اليمين، كما على الشمال،وربط الأحياء بشبكة المياه، والصرف الصحي ،إضافة إلى كلفة التعويضات التي كانت تقدم للمتضررين من السكان،رغم ما كان يقال عنها أنّها كانت زهيدة،وغير واقعية، ولعّل السبب الأهم

1-Robert ,Tinthoin,L'oranie ,sa géographie, son histoire, ces centres vitaux, Lfouque,1952,P 47.

2- كان لها علاقة ،بالوضع الأمني للمدينة ،و التحصينات التي أدخلت عليها.

في عملية الرّص، التسوية ،قد يكون بدون منازع،الإسراع بقدر الإمكان بهذه العملية[1].

1- المشاريع المدنية

1.1- الساحات العمومية 1860-1862

تعتبر الساحات العمومية الكبرى تقنية هندسية أوروبية، تمكّن الناس بمختلف مستوياتهم الاجتماعية من التجمّع المسالم، بهدف تبادل الأفكار، والاندماج،أما بالنسبة للمجتمعات المحافظة، فهي هتك لحرمة الحيّ، وسترته.وكانت الإدارة الاستعمارية،قد فتحت ساحتين قبل هذا التاريخ،هما ساحة القوافل (ساحة الجزائر سابقا)،وساحة الفندق (ساحة البلدية سابقا).

بقيت مثل تلك الساحات، مصدر التهام لممتلكات،ومباني التّلمسانيين، فساحة "الانتصارات"Place des victoires،أو كما عرفت في السابق بساحة "معزوز " ، تم إنشاءها بشكل كامل على موضع مساكن الجزائريين،الذّين تّم انتزاع ملكياتهم شيئا فشيئا،كما ساهمت بشكل ملحوظ، في توسيع الحي الأوروبي نحو الشرق [2].

كان يراعى عند إنشاء مثل تلك الساحات، أن تكون مصدرا للبهجة، والإثارة، فقد كتبت جريدة "ليكو دوران" L'écho D'Oran" يتم تشييد سبيل عظيم الحجم Fontaine Monumental(..)لا أحد سوف يشتكي، و هو يرى تهاوى زقاق بدون اسم، ومبان نصف مهدمة، تحت مطرقة الهادمين، هذه المباني التي نصادفها

---

[1]-ذكر André le cocq، أن ما صرف على الشوارع،في عهد اللجنة الاستشارية،ما بين 1845-1846،هو 27570 فرنكا،مكن من إنجاز 825 مترا،من الشوارع ذات السكة العريضة،و 515 مترا من ذات السكة الصغيرة،أنظر André ,le cocq, Tlemcen ville française, Op. Cit,P 235.

أما أحد أعضاء المجلس البلدي السابقين،Henri Gués ، و الذي استقال من منصبه،فقد أكّد أن تعطيل،عملية شق الطرقات ،و الساحات،داخل المدينة،يعرضها، إلى خسارة بدون تعويض،Perte seche تقدر بـ مليون فرنك في ال10 سنوات القادمة ،أنظر L'écho D'oran , 28 juillet 1870 .

[2]-André ,le cocq, Tlemcen ville française, Op.cit,P 238.

في كل خطوة" [1].و كيف لهذا الأوروبي الغريب، أن يأسف على حي، لم يسكنه في الماضي،ولم يختلط بجيرانه، ولا يعرف عن تاريخه شيئا ، و لم تنقش الحياة في ضميره أي ذكريات؟.

و قد يتوارى المجلس البلدي وراء شق الساحات العمومية، من أجل جلب المنفعة العامة، و تغيير ديكور الأزقة الضيقة، لأن مثل هذه الساحات تسهل حركة الهواء، بأكثر حرية،و تضمن بهذا الشكل النظافة، و الصّحة العمومية[2].

كانت باحة"المشور" Esplanade du mechouar ، أول ساحة يقوم الاحتلال بشقها على أنقاض عشرات المنازل اليهودية،و بقيت لفترة طويلة،المحور الثقافي، والسياحي،والاقتصادي للمدينة، قبل أن تزاحمها في ذلك،ساحات جديدة أخرى ،لاسيما ساحة "الانتصارات".

لم يمض وقت طويل حتى افتكّت ساحة "المشور"مجدّدا،مكانة محترمة في تلمسان،عندما وجدت الفرقة العسكرية النحاسية لتلمسان،نفسها مضطرّة، إلى الاختيار في إقامة حفلاتها،مابين ساحة "المشور" ،و ساحة "الانتصارات" ، قبل أن يتدخّل رئيس المجلس البلدي "جالتو " Jalteau ، بقراره البلدي القاضي بالعزف طول السنة، أسبوعا في ساحة"الانتصارات"،و أسبوعا آخر بساحة " المشور"،و دواليك [3].

كانت ساحة "عصمان" Osman،أولى الساحات التي فكّر المجلس البلدي في شقّها، بعد الموافقة على المخطط النهائي للمدينة، من أجل تسهيل الحركة في شارع "Basse"،وإعطاء دفع اقتصادي لتلك الجهة، كونها منطقة موجهة إلى تخزين السلع،لهذا كان المجلس البلدي،قد فتح تحقيقا للصلاحية،و عدم الصلاحية،دام

---

1 -L’écho D’oran ,23 Fevrier 1860 .

2- André ,le cocq, Tlemcen ville française, Op.cit,P 237.

3-أنظر: L’écho D’oran , 13 Novembre 1862 .

15 يوما،من 18 جانفي حتى 02 فبراير1861،لم يؤد هذا التحقيق في الأخير،إلى أي اعتراضات [1].

كان على المجلس البلدي أيضا ،شراء قطعة أرض من مالكها السيد: "لاريقوزا" Laregosa،لتحويلها إلى ساحة "بيجو" Bugeaud، الذّي و حسب مداولات المجلس، بتاريخ 25 فبراير 1862،قد رفض عروض البلدية ،لأن مبلغ التعويض كان هزيلا[2].

2.1- شق الشوارع الرئيسية فى المدينة

1.2.1- شارع "المعصرة" Rue de L'huilerie 1861- 1862

أشار المجلس البلدي في مداولاته الأولى بتاريخ 03 نوفمبر1859، أن هذا الأخير،قد فوّض رئيسه "جالتو"، لبحث الأمر بالتراضي مع ملاّك مختلف المنازل،التي سيكون هدمها ضروريا من أجل فتح شارع " المعصرة"[3].أمّا في مداولاته الثانية بتاريخ 27 فبراير1861،فقد نبّه ذات المجلس،إلى تعثر المفاوضات مع المعنيين بالهدم، خاصة السيّدين: "عبد القادر بن دي مصطفى بوعيّاد " ،و شقيقه "محمد" ،الوحيدان اللذان رفضا العرض،الذي تقدمت به البلدية،من أجل التنازل لهذه الأخيرة ،عن منزل رقمه 779 ضمن المخطط، كونه الوحيد الباقي ،الذي لم تنتزع ملكيته ،من أجل إنهاء شق شارع المعصرة [4].

عادة ما كان سبب الرفض في مثل هذه الحالات، هو هزالة المقابل المادي التعويضي المقترح ،من أجل التخلي عن الملكية، خاصة، و أن البيت كان محتلا من طرف شقيقين ،و الإدارة الاستعمارية،أو بالأحرى المجلس البلدي لن

1- أنظر : Anom.1N.Boite N° 23, Enquête de Commodo et incommodo,Modification du plan de la ville ,18 Janvier 1861.

2- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23 ,extrait du registre des délibérations, du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 28 Mai 1862. أنظر ملحق رقم 04

3- Anom.1N.Boite N° 23, extrait du registre des délibérations, du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 27 Fevrier 1861.

4- Ibid.

يقوم بتعويض شخصين،وإنّما بتسعير البيت المراد هدمه فقط.بينما أخذ رئيس البلدية تفويضا من المجلس البلدي،لمواصلة عملية انتزاع الملكية، من أجل الصالح العام، خاصة،و أن هذا الشارع، ضروري لتسهيل حركة العربات،ما بين شارعي " معسكر"،و "المذبح " L'abattoir[1].

قام المجلس البلدي بالدعاية لهذه العملية،من خلال عشرات الإعلانات المعلّقة بالبلدية،وفي أماكن استراتيجيه،باستطاعة سكان هذه الأخيرة،الإطّلاع عليها بكل يسر.كما تم إيداع إعلان،في الجريدة النّاشئة في المدينة "لوكوريي دو تلمسان"Le courrier de Tlemcen، يعلم الملاّكين فيها،وبقية المعنيين بالأمر،بأنّهم مطالبون في غضون عشرة أيام،بتسجيل ملاحظاتهم على دفتر مفتوح لهذا الغرض، بسكرتارية البلدية ما بين 01 ،و 11 ماي [2].

كان المجلس البلدي يردّد دائما، نيّته شق الشارع المذكور بصفة استعجاليه، و كأن الأمر كان يوحي، بأنه يمتلك من الأموال، ما يستطيع به دفع تعويضات مناسبة لهؤلاء التّلمسانيين،في حين كانت الحقيقة مخالفة تماما للواقع ، خاصة، وأنّ نابوليون الثالث،قد جدّد عضوية المجلس البلدي لتلمسان، من خلال قرار إمبراطوري .

جاء في خطاب رئيس البلدية "جالتو"، بعد تجديد عضويته في المجلس : "من بين المسائل الرئيسية للمصلحة العامة،التي علينا دراستها بشكل متتال، أذكر لكم خاصة ،تلك التي تخص طرق المواصلات،توزيع المياه،شقّ،وتسوية، شوارع، و مساحات المدينة،بناء الصّرح البلدية الأكثر أهميّة،مثل الكنيسة،المدارس،السوق،والمسرح، لكن للأسف أيها السادة، فإن موارد البلدية محدودة مقارنة مع المتطلبات.إن المصاريف التي تحتاجها تلك الأشغال، التي قمت

1- Anom.1N.Boite N° 23, extrait du registre des délibérations, du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 27 Février 1861.

2- Anom.1N.Boite N° 23, extrait du registre, des Enquêtes de Commodo et incommodo,de la commune de Tlemcen ,département D'Oran, 29 Avril 1861.

بتعدادها لكم، تصل إلى أكثر من مليون، والمدينة لا تحتكم إلا ما بين 43 000 و50 000، لصرفها على الأشغال الجديدة" [1].

وافق والي العمالة في 10 أوت 1861،على تسيير إجراءات انتزاع الملكية، لهذا راسل الحاكم العام بتاريخ 20 أوت1861،راجيا منه الموافقة عن طريق استصدار قرار بهذا الشأن،بعد أن توصّل الحاكم العام بملفّ العملية عن طريق المجلس البلدي، مع العلم أن منزل الشقيقين"بن دي مصطفى بوعياد" ،لم يكن معنيّا بصفة كلية بالهدم، بل في جزء منه[2].

تبين من خلال عرض الملف على المجلس الاستشاري،المعني بالموافقة الابتدائية على مشروع انتزاع الملكية،من أجل فتح شارع L'huilerie،أن الملفّ، كانت تنقصه عدة وثائق أساسية، بدونها لن يوافق الحاكم العام على استصدار قراره،و بما أن الأمر كان استعجاليّا،كما لاحظ ذلك المجلس الاستشاري،و حتى لا تتعرض العملية برمّتها إلى التأخير، فضّل هذا الأخير،تغيير الصيغة اللّغوية،والقانونية،في انتظار الحصول على الوثائق النّاقصة قائلا:"إن المجلس الاستشاري يعطي رأيه،بأنه من الضروري الاستجابة لمطلب المجلس البلدي "[3].

يبدوا أن هذا الخطأ الإداري من لدن المجلس البلدي، كان أمرا عاديا، بحكم عدم تعود المجلس على مثل هذه الأمور الإدارية، و رغم عدم توصّل الحاكم العام بالوثائق المطلوبة، إلاّ أنه فضّل استصدار القرار بتاريخ 13 أكتوبر 1861.جاء في مادته الأولى، تم الإعلان عن المنفعة العامة، من خلال انتزاع الملكية النهائية لمنزل معيّن تحت الرقم 779.أمّا مادته الثانية، فقد أكدت على أن

1- L'écho D'oran 07 Mai 1861.

2-أنظر: Anom .1N. Boite N° 23, Expropriation Tlemcen, Rue de L'huilerie, 20 Août 1861.

3-من المؤكد،أن محافظ التحقيق Commissaire Enquêteur، السيد :Galland،مهندس الجسور والطرقات،و الذي كان قد عيّنه ،والي العمالة، لم يقم بدوره على أحسن وجه،ذلك أن المجلس الاستشاري، كان قد طالب بثلاثة وثائق ناقصة،الوثيقة الأولى:تتعلق بشهادة معاينة، لصق الإعلان طبقا للمادة 27،من أمرية 01 أكتوبر 1844، الثانية :عدم ثبوت، أن الجريدة التي تم فيها الإعلان،معيّنة ،و مخولة للإعلانات القضائية،الثالثة:لم يبرهن المجلس البلدي،على موارده المالية، المسخرة للتعويضات،أنظر: Anom .1N. Boite N°23, Extrait du procès-verbal Du conseil consultatif, 25 Septembre 1861.

امتلاك المجلس البلدي للبيت، سيكون بصفة استعجاليه، في حين أن المادة الرابعة، كلّفت والي عمالة وهران، بتنفيذ القرار التالي[1].

أما من جانب المجلس البلدي،فقد أعاد القيام من جديد،بالتدابير القانونيّة التي طالبه بها المجلس الاستشاري،إذ قام بتحرير وثيقة موقّعة،تثبت قيامه بتعليق إعلانات،بغرض فتح شارع"L'huilerie "،مؤرخة بـ 08 ماي 1862، مع عينات من هذه الإعلانات[2].

كما قام المجلس البلدي أيضا،ما بين 12، و22 ماي1862،بإعادة فتح تحقيق الصلاحية ،وعدم الصلاحية ،و توفير دفتر لجمع كل الاعتراضات خلال تلك المدة،و تعيين السيد: "جول قالان" Jules Galland، محافظا لهذا التحقيق، مع استصدار شهادة تثبت أن رئيس البلديّة،قد سجّل في مصاريف ميزانية 1862، للميزانية التّكميلية قيمة مالية مقدرة بـ 3500 فرنكا،من أجل شراء منزل الشقيقين،"بن دي مصطفى بوعياد" [3].أعاد المجلس البلدي لتلمسان،نشر إعلان عن فتح شارع "L'huilerie " في جريدة أخرى ،مناسبة للقوانين المعمول بها،هي جريدة L'écho D'oran،بتاريخ 17 ماي 1862 [4].

تأكّد وصول ملف شارع "L'huilerie" كاملا، إلى مقر الحاكم العام، من خلال مراسلة والي عمالة وهران، و من خلال أيضا، مراسلة مستشار الدولة،

---

[1]-أنظر: Anom .1N. Boite N°23, Arrêté du gouverneur Général ,13 Octobre 1861.

[2]- أنظر : Anom .1N. Boite N°23, Certificat D'affichage ,08 Mai 1862.

[3]-أنظر: Anom.1N.Boite N° 23 , Registre D'enquête de Commodo et incommodo,24 Mai 1862,et certificat D'inscription en dépense au Budget supplémentaire de l'exercice 1962,24 Mai 1862.

[4]-أنظر :L'écho D'oran, 17 Mai 1862.

بوزارة الجزائر والمستعمرات[1].أزيلت كل العوائق التي كانت ستصادف فتح هذا الشارع، ربما باستثناء عائق ثان،حيث سجّلت مداولات المجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 28 ماي 1862،رفض"الحاج محمد بن دي خليل ولد بلحاج " ، القبول بالعروض التي تم التقدّم بها ،من طرف المجلس البلدي، خلال مداولات 25 فبراير 1862، من أجل تملّك جزء من محل تجاري يملكه، و الذي سوف يهدم من أجل إنهاء فتح شارع"L'huilerie " [2].

3.2.1- شارع خمينيس Ximénes و المسرح Rue du Théâtre-1862 1863

شرح رئيس البلدية للمجلس البلدي، كيف أنه تقرّب إلى بعض الملاّك من أجل إقناعهم، بضرورة التنازل عن ملكية سكناتهم،التي تقف عائقا وحيدا أمام فتح شارع "خمينيس" Ximénes ،و قد تم اختيار تسمية لهذا الشارع،لها إيحاءاتها،وإسقاطاتها السياسية،والتاريخية[3].

ومن خلال مداولات المجلس البلدي لتلمسان،لا نجد من الملاّك المعنيين إلا اسمين، يتعلّق الأول، بالسيد: "بيدرا" Pedra،أين يحتاج المجلس البلدي إلى هدم

1-أنظر : Anom.1N.Boite N° 23 , Au sujet de L'expropriation D'une maison ,pour l'ouverture de la Rue de L'huilerie, lettre adressé du préfet au gouverneur général,07 Juin 1862,et Minute du rapport Adressé par la gouverneur général, au conseillé d'état directeur général au ministère de l'Algérie et des colonies,25Juin1862.

2- Anom.1N.Boite N° 23, extrait du registre des délibérations, du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 28 Mai 1862.

3-كان Ximénés أو خمينيس، رجل حرب و سياسة إسباني،شارك في الكثير من الغزوات ضد السواحل الجزائرية ،في القرن 16. كانت أيضا جريدة Le Courrier de Tlemcen ،قد نبهت ،إلى الإهمال الذي أصاب شارع Imperial (شارع باريس فيما بعد) مقارنة مع باقي الشوارع الأخرى،أنظر : Le courrier de Tlemcen ,04 Avril 1863.

جزء من منزله،و يتعلّق الثاني،بالسيد: "لاريقروزا" Laregrossa،أين يحتاج المجلس البلدي أيضا، للغرض ذاته، إلى هدم مبنيين [1].

ضمّت مداولات المجلس البلدي بتاريخ 28 ماي 1862، اسما لتلمسانيّ، هو"محمد بن دي خليل ولد بلحاج" ، لكنّه معني بمحل تجاري، يقع في مسار شارع المعصرة[2].ولو أن هذا الاسم سوف يعود من جديد، في الإعلان الخاص بشهادة موارد البلدية،لميزانية سنة 1863، المخصّصة لتعويض الملاّك عن انتزاع ملكياتهم،لكن ماله علاقة بشارع "المسرح" Rue du Théâtre[3].

اقترح المجلس البلدي بخصوص التعويضات عن شق شارعي"خمينيس"، و"المسرح"،وبعد إجراء تحقيق حول الصلاحية، و عدم الصلاحية،ما بين 01،و10 سبتمبر 1862،الذي لم يصدر عنه أي اعتراض، تعويض السيد :"بيدرا" عن منزله المسجل تحت رقم 1178،بـ 600 فرنكا، وتعويض السيد:"الحاج محمد بن دي خليل ولد بلحاج"، بـ 750فرنكا عن جزء من محله الواقع، في مسار شارع "المسرح" [4].

يظهر بوضوح أن قيمة ذلك التعويض، لم تكن لترقى إلى ما كان يطمح إليه السيّدان: :"بيدرا" و"الحاج محمد"، ورغم أن هذا الأخير، لم يتمّ تعويضه إلا عن جزء من المحلّ، وبقي محلّه التجاري مبتورا،فقد قبلا في الأخير بالعرض. تمّ

1- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, extrait du registre des délibérations, du conseil municipal de la commune de Tlemcen, 28 Mai 1862.

2- أنظر : Ibid.

3- أنظر : Anom.1N.Boite N° 23 , Commune de Tlemcen ,Certificat D'inscription au budget 1863 ,pour payer L'achat du Portion de L'immeuble, désigné au plan de la ville sous le N°2112 Appartenant au Sr Hadj Mohammed Ben di Khlil ould Hadj ou Belhadj ,10 Septembre 1863 .

4- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, mairie de Tlemcen, Enquête commodo et incommodo du 1er au 1erSeptembre 1862, et mairie de Tlemcen, certificat d'inscription au budget ,10 Septembre 1863. أنظرالملحق رقم 05

تكوين ملف لهذا الغرض، أصدر فيه المجلس الاستشاري، قراره الابتدائي بالقبول، لعملية انتزاع الملكية، من أجل المنفعة العامة[1].

كان على الحاكم العام،استصدار قرار باسم الإمبراطور نابوليون الثالث،لترسيم انتزاع الملكية للصالح العام،إلّا أنّ خطأ قد ارتكب ، لدى صياغة هذا الأخير،في المادة الأولى منه،القائلة:"انتزاع الملكية لجزء من المبنى رقم 1178،لمخطط المدينة الواقع بتلمسان،و اللازم لفتح شارعي "المسرح و"خمينيس"، و اللذان يملكهما السيدان :"بيدرا" ،و "محمد بن دي خليل"، قد تمّ إعلانهما ذا منفعة عمومية" [2].

رأى والي العمالة من جانبه، مراسلة الحاكم العام، لتصويب هذا الخطأ، وتذكيره بمراسلة 08 أكتوبر1862، التي تضمّنت الملف الأصلي للعملية، ثم بمراسلة أخرى، يوم 27 فبراير 1863، للتأكيد بأن أمر انتزاع الملكية، يتعلّق بملكيتين ،الملكية الأولى:باسم السيد"بيدرا" ،ورقمها 1178 ،و تخص شارع خمينيس ،و الثانية :باسم السيد"محمد بن دي خليل ولد الحاج أو بلحاج" ، و رقمها 2112، و تخص شارع المسرح[3].

4.2.1- شارع السكاك Rue du Sekkak 1862-1863

عزم المجلس البلدي من خلال مداولاته،التي جرت في دورة طارئة،بتاريخ 30 ديسمبر 1863، ،على فتح شارع "السكاّك" Sikkak ،و أنّه لم يبق من عائق أمام فتح هذا الأخير،سوى مبنى يحمل الرقم 766،لمالكه "محمد القيسي"Mohamed El Kessy، وأن هذا الأخير،قد رفض كل العروض التي تمّ التقدم بها، و إن كان الأرشيف لم يحتفظ بها،حتى نتعرّف على القيمة المادية لهذا

[1]-أنظر: Anom .1N. Boite N°23, Extrait du procès-verbal, Du conseil consultatif, 26 Novembre 1862.

[2]-Anom .1N. Boite N°23, gouvernement général de l'Algérie, arrêté au nom de l'empereur ,14 Janvier 1863.

[3]-أنظر : Anom .1N. Boite N°23, renvoi D'un arrêté D'expropriation, pour l'ouverture des rues Ximénés et du théâtre ,27 Février 1863.

المبنى،إلاّ أن المجلس البلدي،كان قد سماها في مداولاته،بالعروض المجزية Avantageuse [1].

تبيّن من خلال تحقيق الصلاحية ،و عدم الصلاحية،الذي نشر في جريدة "لوكورييي دو تلمسان " Le courrier de tlemcen،أن المبنى يتعلّق،بمحل تجاري،كان المجلس البلدي يريد، هدمه بصفة كاملة،واستعجاليه،وانه قد فتح بسكرتارية البلدية، من 31 جانفي إلى 10 فبراير 1863،دفتر لتسجيل الاعتراضات من طرف الملاّك ، كما كان ينصّ عليه القانون، لكن هذا لم التحقيق، لم يورد مساحة المحل [2].

وافق والي العمالة "ماجوريل" Majorel، فور تسلّمه ملف شقّ شارع "السكّاك "من المجلس البلدي،حيث أعلن لهذا الأخير ،ضرورة انتزاع الملكية،من أجل المنفعة العامّة،التي يخولها قانون 01 أكتوبر 1844. في حين، كانت الإدارة الاستعمارية العليا،لا تعرف حتى صياغة الاسم العربي للشارع،فقد سُجّل في مراسلات البلدية، إلى العمالة "Sicka"، وسُجّل في مراسلات العمالة، إلى البلدية "Sikka " [3].

ليس من الغريب على الإدارة الاستعمارية، اختيار مثل هذا الاسم، ليحمله شارع من شوارع تلمسان، لأن الأمر قد تعلّق، بمعركة انهزم فيها جيش الأمير عبد القادر بضواحي المدينة،لكن ألم يكن بالإمكان أيضا، اختيار أسماء أخرى، كـ" المقطع"، أو "خنق النطاح"،لتخليد مآثر الجيش الفر نسى،إن الأمر هنا لا يحتاج إلى تعليق.

---

[1]- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, extrait du registre des délibérations, du conseil municipal de Tlemcen, Séance extraordinaire, 30 Décembre 1862.

[2]- أنظر : Le Courrier de Tlemcen,24 Janvier 1863.

[3]- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, Avis Du préfet Majorel, sur l'ouverture de la Rue du Sikka 21Mars1863, et Extrait du procès-verbal, Du conseil consultatif, du gouvernement général, 06 Mai 1863.

5.2.1- شارع المنصور Rue El Mansor 1864-1870

خلافا للشوارع السابقة التي تم شقها،فإن الشارع الذي اختير له اسم "المنصور" El Mansor ،فقد تم شقه،أو بالأحرى توسعته على مرحلتين،مرحلة أولى ما بين 1863-1864،ثم مرحلة ثانية 1869-1870.

ففي المرحلة الأولى،و طبقا لتاريخ مداولات المجلس البلدي،في 29 أوت 1863،الواردة في مراسلة والي عمالة وهران إلى الحاكم العام،فإن الأمر،كان يتعلّق بثلاثة مبان، مرقمة بالشكل التالي: 2585-2572-2569،تابعة للسيدين: "الحاج عبد القادر بريكسي"،و "محمد كوردادلي" وورثته [1].بقيت الإشارة،إلى أنه خلال المرحلة ،لم يتم استخدام عبارة "انتزاع الملكية من أجل المنفعة العامة،بشكل مستعجل" ،لأن مراسلة والي العمالة،كانت ترى أن هذا العمل،وقائي بالدرجة الأولى،و انه في حالة الاستعجال،سوف يلجأ إلى تفعيل المواد 01، و 02 من قرار 11 جوان 1858.

كان الهدف، حسب مراسلة والي العمالة إلى الحاكم العام "الإعلان عن المنفعة العامة، فيما يخص الشارع المعني بالتوسيع، و أنه لا يرى عائقا، في تأجيل عملية انتزاع ملكية المباني" [2]. انتهت المرحلة الأولى من توسيع شارع "المنصور"،باستصدار قرار إيجابي بتاريخ 09 مارس1864،بانتزاع الملكية من طرف المجلس الاستشاري،ومشروع قرار آخر للحاكم العام،بتاريخ 09 أفريل 1864 [3].

تجدّدت خلال المرحلة الثانية عملية توسيع شارع "المنصور"،ما بين 1869-1870، ،فقد أعلن المجلس البلدي من خلال مداولاته،بتاريخ 28 فبراير

1- أنظر : Anom.1N.Boite N° 23,Expropriation D'immeuble,hadj brexi abdelkader ,et Mohammed Koradadli, 13 Fevrier 1864.

2-أنظر : Ibid

3-أنظر : : Anom.1N.Boite N° 23, Minute du projet d'arrêté du gouverneur général au général, 09Mars 1864.

1869،عن حاجة البلدية لاقتناء موضع ينتمي إلى القطعة الأرضية،التي تحمل رقم 2572و2585،من مخطط الرّص،و الرقم1030، من مخطط مسح الأراضي،يملكها السيد: "فيناتون" Finaton ،عن طريق انتزاع الملكية[1].

لاحظ والي العمالة في رسالته التي بعث فيها،ملفّا كاملا للحاكم العام عن توسعة شارع "المنصور"، أن رئيس المجلس البلدي لتلمسان،قد أعلم عن تحقيق توسعة هذا الشارع،بالطريقة نفسها، التي أعلم بها مع شارع "السلام" Rue de la paix،وأنه بذلك،قد وقع في ورطة،عندما باشر التحقيق،وقد رأى والي العمالة،التحقيق من منظور انتزاع الملكية،و ليس من منظور الإعلان عن المنفعة العامة Utilité Publique [2].

رغم ذلك،فقد ترجّى والي العمالة ، الحاكم العام، باتخاذ قرار من أجل توسعة شارع "المنصور"، القرار نفسه الذي يراه مناسبا، من أجل فتح شارع "السلام"، كون أن العمليتين، تسيران في الوقت ذاته.

بيّنت الإجراءات الإدارية المتّخذة من طرف المجلس البلدي،في مسألة توسيع شارع "المنصور" نقصا ظاهرا،في المعرفة بشؤون إدارة البلدية. فقد تعرّض الملف البلدي إلى انتقادات لاذعة،من قبل مجلس الحكومة،حيث دعي السيد:"عربان" Urbain ،صاحب تقرير مجلس الحكومة،المجلس البلدي إلى :" محاولة القيام بالصفقة أولا،بصفة ودية A l'amiable ،ولا يؤذن باستخدام طريقة انتزاع الملكية،إلاّ عندما تكون الصّفقة، بوجود مقاومة مصرّة ،أو مطالب مبالغ فيها"[3].

لم يسلم المجلس البلدي أيضا، من انتقادات الحاكم العام الفرنسي،الذي لاحظ أن الوثائق المرسلة إليه،لا تثبت أن للأمر علاقة بمخطط الرّص في

1- Anom.1N.Boite N° 23, Gouvernement Général, Arrêté du Gouverneur Général,11 Mars 1870.
مع ملاحظة تتمثل في ،أن المبنى الذي كان يحمل رقم 2569،أصبح غائبا في المرحلة الثانية من التوسيع،وانتزاع الملكية،هل هذا يدل مثلا على استبدال مسار الشارع ؟.

2- Anom.1N.Boite N° 23, Expropriation a Tlemcen, envoi D'un dossier relatif a la déclaration D'utilité publique, et L'élargissement de la Rue Al Manzor, 12 Janvier1872.

3- Anom.1N.Boite N° 23,extrait des procès-verbaux du conseil de Gouvernement, déclaration d'utilité publique des travaux a entre prendre ,pour l'élargissement de la Rue Al Manzor a Tlemcen, 09 Février 1870.

المدينة.أضف إلى ذلك، أن أي تحقيق،يجب أن ينال موافقة والي العمالة،كما أن الملف،لم يكن يحمل لا المساحة التي كان يريد المجلس البلدي الحصول عليها،ولا مبلغ التعويض،ولا المبلغ الذي طالب به الملاّك،للتنازل عن ممتلكاتهم.

شدّد الحاكم العام في الأخير من لهجته،تجاه المجلس البلدي بـ: تلمسان،و باقي مدن إقليم وهران فيما يشبه التحذير،ووقاية مثل هذه المجالس من الانحراف،و الفساد الإداريين، قائلا :" في أمر هو من الصعوبة بما كان،كأمر انتزاع الملكية،فإننا لا نستطيع احترام الأشكال الشرعية بورع ، إلاّ إذا تجنّبنا كل مظهر، من مظاهر التعسّف" [1].

6.2.1- شارع السلام Rue de la paix 1870

طالب المجلس البلدي من خلال مداولاته،بتاريخ 18 نوفمبر 1868 بفتح شارع "السلام" Rue de la paix،في الوقت الذي كان يفتح فيه شارع "المنصور"،وهنا وجد المجلس البلدي نفسه تحت طائل الانتقادات اللاذعة ،بسبب ارتكابه لأخطاء إدارية جسيمة،والمتمثلة في تجاوز سلطة والي العمالة،هذا ما لاحظه مجلس الحكومة،حيث أكّد مقرّر هذا الأخير،على أنه ليس للبلدية الحقّ، في الاستخدام المباشر لقانون انتزاع الملكية[2].

حاول والي العمالة،تصحيح ما بدر من أخطاء عن المجلس البلدي،خاصة،ما له علاقة بصياغة الورقة الإعلانية L'affiche،معتقدا أنه مع مداولات المجلس بتاريخ 26 أفريل 1869،سوف يتمّ الحديث صراحة عن إعلان عن منفعة عامة،و بهذا الشكل ينتهي المشكل[1].كان مخطط الرّص يقضي ،بتمديد

1- Anom.1N.Boite N° 23, Minute de la lettre adressé par le Gouverneur Général, au préfet D'Oran Majorel ,11 Mars 1870.

2- Anom.1N.Boite N° 23,extrait des procès-verbaux du conseil de Gouvernement, déclaration d'utilité publique des travaux a entre prendre ,pour l'ouverture de la Rue de la Paix, 09 Février 1870.

1-أنظر : Anom.1N.Boite N° 23,extrait des procès-verbaux du conseil de Gouvernement, déclaration d'utilité publique des travaux a entre prendre ,pour l'ouverture de la Rue de la Paix, 09 Février 1870.

Rue de la paix،من شارع "سان ميشال" سابقا ،نحو شارع " باريس " Rue de paris [2].

كان على المجلس البلدي،تسوية كل الأمور العالقة،من بينها تعويض السيد:"باخمان"Bachman،دركي سابق،ومقيم بمنطقة "سيق"بمعسكر،وكان يمتلك مسكنا يقع في مسار الشارع،رقمه 2011ضمن مخطط مسح الأراضي، وقدرّت مساحته بـ 25 م^2 ،و قد كان مهندس المدينة قد سعّره بـ 250 فرنكا،ما يعادل عشر فرنكات لكل متر مربع واحد ،في حين طالب المالك المذكور بتعويض نقدي فلكي،قدّر بـ 2400 فرنكا [3].

اعتمد الحاكم العام، على مداولاتي المجلس البلدي، من أجل استصدار قراره، الأولى، بتاريخ 18 نوفمبر 1868، التي ترخص لرئيس البلدية، اقتناء موضع رقمه 2011،عبر انتزاع الملكية،والثانية بتاريخ 26 أفريل 1869،التي تتحدّث عن إعلان عن منفعة عامة .أدى والي العمالة دورا بارزا، في الدفّاع عن مصالح بلدية تلمسان،حتى لا يتمّ تأخير شقّ الشارع،و تجنيب البلدية إنفاق أموال إضافيّة ،من أجل تحقيقات أخرى[4].

7.2.1- شارع بومدين 1870 Rue Boumediene

شهد شق شارع ،أو نهج "بومدين" ،ما شهده من تأخر،مثله مثل شوارع تلمسان الأخرى،بل أصبح منذ أربع سنوات،ورشة مفتوحة،قاطعا لسبل

---

[2]-أخذ شارع "سان ميشال" St .Michel فيما بعد،اسم شارع فرنسا Rue de france،أنظر: André ,le cocq, Tlemcen ville française, Op.cit,P 235.

[3]- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, extrait des procès-verbaux du conseil de Gouvernement, déclaration d'utilité publique des travaux a entre prendre ,pour l'ouverture de la Rue de la Paix a Tlemcen, 09 Février 1870.

[4]-أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, Gouvernement Général Arrêté du Gouverneur Général ,11Mars 1870 .

أيضا: Anom.1N.Boite N° 23, Renvoi D'un dossier relatif a la déclaration d'utilité publique, de l'ouverture de la Rue de la Paix, 12 Juin 1870.

المواصلات،و مالئا بالركام جزءا مهما من المدينة [1]. و إذا كان ذلك، هو حال شارع "بومدين"نهاية جويلية 1870،فإن سلطات المدينة،و خاصة نائب الوالي الجديد "بروسلار"Brosselard ،قد حاولت إيجاد حلول لهذا التأخير،من خلال شراء مبنى مساحته 120 م^2،و مسجل ضمن مخطط المدينة، تحت الرقم 1060.

كانت مصلحة أملاك الدولة تمتلك ربعه،بينما آلت ثلاثة أرباعه إلى المالك الأصلي،و بما أن دولة الاحتلال،لم تكن تحتاج من هذه المساحة كلّها،إلاّ 36,75م^2،لأنّ 12,25 م^2 ، كانت تابعة أصلا للمصلحة،فقد تمّ تعويض المالك على إثر خبرة مصلحة الجسور،و الطرقات،التي قامت بصياغة تقرير بتاريخ 12جانفي 1865،بحضور المالك، و قد استفاد البائع من تعويض قدر بـ 900 فرنكا، وهو مبلغ غطى حسب الخبير، تدابير زوال حيازة الأرض، و كلفة المبنى[2].

2- المشاريع العسكرية 29 أوت -04 ديسمبر 1861

كان على الهندسة العسكرية أيضا،البحث عن قطع أرضية لإقامة التحصينات اللازمة للمدينة،و عليه،فإن حاجة هذه الأخيرة،لبناء القلعة رقم 01 Bastion N°، من أجل إنشاء منطقة تحصينات،جعلتها تهتم عن قرب،بقطعة أرضية لمالكها الأصلي "جيانولي"Gianoli ،تحت رقم 2438، إضافة إلى ثلاث قطع أخرى،لمالكها "دوبرول" Dubreuil،تحت الأرقام التالية:2431-2434-2439.

كان في نيّة الهندسة العسكرية تقديم تعويض مالي،فقد قبل السيد"جيانولي" بالبّيع،لقاء 556 فرنكا،في حين طالب الثاني بـ 5000 فرنكا، بينما

[1]- أنظر: L'écho D'oran ,28 Juillet 1870.

[2]- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, Envoi d'un acte de vente, et d'un acte d'échange a l'approbation de Mr .le préfet Brosselard,15 Avril 1870.

رأت مصلحة أملاك الدولة ، أن الرقم مبالغ فيه، فلم تكن تقدّر قيمة هذه الأراضي بأكثر من 1630 فرنكا[1].

قرّر الوزير، سكرتير الدولة للحرب، في مراسلة للجنرال، القائد العام للهندسة العسكرية، احترام التدابير القانونية في مثل هذه الظروف، بخصوص الحصول على القطع الأرضية سالفة الذكر، واتّخاذ التدابير التالية:

أوّلا : انتزاع الملكية بشكل استعجالي، طبقا للترتيبات المسطرة ،من طرف قرار 11 جوان 1858،و قرار 08 سبتمبر 1858، من أجل تملّك أجزاء من القطع الأرضية رقم :2431-2434-2439[2].

ثانيا : سوف يتم بتر القيمة التعويضية التقريبية لزوال الحيازة،و التي سوف يتم إيداعها،فور أمر رئيس المحكمة بالدفع،والمبلغ الضروري من أجل ضمان دفع الفوائد لسنين،من موارد مصلحة الهندسة العسكرية [3].

ثالثا: سوف يتم عن طريق السبل الإدارية، وبصفة ودية، تملّك أرض السيد "جيانولي"الواقعة تحت الرقم 2438 [4].

انتهجت الإدارة العسكرية في مسارها لتملّك أراضي السيد:"دوبرول"Dubreuil، الشكل نفسه ،الذي كانت تنتهجه بلدية تلمسان،من خلال فتح تحقيق لمدة عشرة أيام،من 01 ،إلى 10 أكتوبر1861، من طرف نائب والي

[1] - Anom.1N.Boite N° 23,Approbation en principe 1/de l'acquisition aux prix de 556 F D'une parcelle de terrain, appartenant à Mr .Gianoli, 2/expropriation de 3 Parcelles Appartenant à Mr. De breuil, nécessaire en fortification de la ville de Tlemcen,29 Août 1861.

[2]- أنظر: Ibid.

[3]-أنظر: Ibid.

[4]-أنظر: Ibid.

العمالة، هذا التحقيق الذي تم إعلانه،عن طريق الإعلانات الملصقة في الجهات المعلومة[1].

كان على السيد والي عمالة وهران،بعد توصّله بمراسلة من السيد مدير التحصينات لعمالة وهران،مؤرخة بـ 29 أوت 1861،مراسلة الحاكم العام،لحثه على استصدار قرار باسم الإمبراطور،من أجل تملّك القطع الأرضية الثلاث،رقم 2431-2434-2439 ،من مخطط تلمسان،يملكها السيد"دوبرول" وانتزاع ملكيتها بشكل استعجالي ،والتّي تّم الاعتراف بأنها ضرورية لأشغال التحصين[2].

لم يتأخّر المجلس الاستشاري لدى الحكومة العامة،في دراسة المسألة،ومنح موافقته للسيد وزير الحرب،بتملّك $32^{A},60^{C}$ من أراضي السيد "دوبرول"،مع تحقيق طلب قيادة الهندسة العسكرية،في عدم المطالبة بإزالة الحيازة عن هذه الأراضي بشكل مستعجل،و إنما انتزاع الملكية في مدة عادية[3].

صدر القرار النهائي عن الحاكم العام الفرنسي، باسم الإمبراطور نابوليون الثالث بتاريخ 04 ديسمبر 1861، و بهذا الشكل تمت تسوية مسألة التحصينات في المدينة ،على الأقل في ذلك العهد الإمبراطوري.

3- مشاريع عمرانية استعمارية أخرى خلال العهد الإمبراطوري 1860-1870

[1]-Anom.1N.Boite N° 23, Expropriation Pour les travaux de défense de la place de Tlemcen, de divers Parcelles de terrain à Tlemcen,Appartenant a Mr. De breuil 1er Octobre 1861.

[2]- Anom.1N.Boite N° 23, Propose de prononcer L'expropriation pour cause D'utilité publique, avec prise Possessions de terrains nécessaire aux travaux de la défense de cette place, 31 Octobre 1861.

[3]-Anom.1N.Boite N° 23, Extrait des procès –verbaux du conseil consultatif ,20 Novembre 1861.

لا شكّ أن معالم تلمسان قد تغيرت كثيرا،بعد ترقيتها إلى محافظة مدنية Commissariat civile،ثم نيابة عمالة Sous-préfecture ،وخاصة بعد مجيء "بروسلار" Brosselard ، الذي عدّ،أوّل رئيس للمجلس البلدي لتلمسان،وإن لم يكن هذا المجلس منتخبا،و إليه يعود الفضل ،في إنشاء المتحف الموجود في حديقة دار البلدية، و مكتبة المدينة [1].

كانت تحتاج تلمسان، إلى كل المؤسسات العمومية، التي كانت ستحتاج إليها مدينة،تزايد عدد سكانها بسرعة،و اتسعت دائرة أقاليمها،وأحوازها.وقد أشار تقرير رسمي فرنسي، إلى وضعية بعض المؤسسات العمومية قائلا ما يلي:" لقد تم إنزال مبنى نيابة العمالة سنة 1858،بمباني المحافظة المدنية،و هناك بناية خاصة لازالت في الدراسة" [2].و كان هذا يعني،أن تلمسان أصبحت تتطور سياسيا،بشكل أسرع ،مما كانت تتطور مؤسساتيا، إذا ما علمنا جيدا،أن تلمسان قد أصبحت نيابة عمالة سنة 1858.

كان ضعف الموارد المالية على المستوى المحلي، و الاعتماد الكلي على موارد إقليم وهران، سببين رئيسيين، في ضعف تواجد المؤسسات العمومية،والأشغال الكبرى بالمدينة، خلال تلك الفترة من الزمن،و تأخر المشاريع،التي انطلق بعضها منذ مدة.كان رئيس المجلس البلدي "جالتو" Jalteau نفسه، قد أشار في تدخل يوم 16 أفريل 1861 ،بعد تنصيبه خلفا لـ "بروسلار"من طرف الإمبراطور: "أنه قد تم طلب دعم ،من السلطات العليا من أجل بناء كنيسة،وأنه في القريب العاجل،سوف نطلب دعما ثانيا، من أجل تهيئة المياه الحضرية" [3].

شغل ضعف الموارد المالية مدينة تلمسان، منذ منتصف ستّينيات القرن 19 ،خاصة و أن المدينة، كانت ورشة مفتوحة،على مشاريع عدة،كالكنيسة، والسّجن المدني،والمحكمة،و نيابة العمالة،و ثكنة الدرك...إلخ .ولم يكن يعني أبدا،

1- L'écho D'oran ,15 Octobre 1864.

2- Anom.1M.Boite N° 06, rapport D'ensemble sur la colonisation,1858.
في هذه الفترة ،تم التصويت على مبلغ 100 000 فرنك، من أجل بناء مسرح تلمسان ،أنظر: L'écho D'Oran ,24 Juin 1858.

3- L'écho D'Oran, 07 Mai 1861.

أن الموافقة الإدارية على توفير الموارد المالية، كانت دليلا قاطعا على الإيفاء بالإنجازات،حيث انطبقت هذه القاعدة كثيرا،على محكمة تلمسان،التي قرر مجلس عمالة وهران ،في دورته المنعقدة بتاريخ 13 أكتوبر 1860،مناقشة الميزانية المخصّصة لها،و لمبنى الدرك،حيث تم طلب ميزانية قدرت بـ 000 35 فرنكا للمحكمة،و 347 44 فرنكا من أجل إنهاء مبنى الدرك[1].

أدى عدم تخصيص،أغلفة مالية كبيرة،إلى تعطل الأشغال،أو إنجاز شطر يسير منها، فالغلاف المالي، الذي كانت قد خصّصته العمالة ،لمبنى نيابة العمالة، لم يكن أكثر من 20000 فرنك، وذلك لتغطية ميزانية 1862،ما أدى إلى توقف الأشغال هذه الأخيرة شهر مارس 1862.

كان المشروع قد بلغ 160 000 فرنكا، و تم تخفيضه بقرار وزاري، الذي صادق على 155 000 فرنكا، أما المصاريف فقد بلغت حتى الآن100 000 فرنكا[2].لم يكن مصير السجن المدني، أحسن حالا، هذا الأخير، الذي لم يستفد إلا من غلاف مالي، قدّر بـ 800 فرنكا، ذهبت من أجل صيانته [3].

عرف الثّلاثي الأوّل من سنة 1863، و الثّلاثي الأوّل من سنة 1864 أيضا، تخصيص ميزانية ماليّة لعدة مشاريع، بعض هذه المبالغ تم دفعه بعد انتهاء الأشغال، بعضها ميزانية استثنائيّة،وبعضها الآخر،من ميزانية العمالة،فقد استفاد المكتب العربي،في الثّلاثي الأول من سنة 1863 مثلا،من مبلغ 158,46 فرنكا،والسّجن المدني من 2000 فرنكا من ميزانية العمالة ،أما المدرسة العربية الفرنسية Ecole Arabe française ، فقد استفادت من 200 فرنكا، دفعت بعد انتهاء الأشغال المسطّرة [1].

1-أنظر: L’écho D’Oran, 27 Octobre 1860.

2- L’écho D’Oran, 23 Octobre 1862.

3- L’écho D’Oran, 18 Octobre 1862.

1-Anom.N//. Boite N° 06 ,Bâtiment Civils ,compte rendu trimestrielle, 1er Trimestre 1863.

2- Anom.N//. Boite N° 06 ,Bâtiment Civils ,compte rendu trimestrielle, 1er Trimestre 1864.

أما الثّلاثي الأول لسنة 1864،فقد عرف بناء الكنيسة الجديدة التي خصّص لها 2500 فرنكا، تم دفعها خلال الثّلاثي ، و دفع 203,02 فرنكا لأجل أعمال تخصّ المدفئة،وتوريد ،ووضع جرس للسجن،أما دار الدرك، فقد استفادت من 331,05 فرنكا، ذهبت لأشغال وضع الورق المرسوم Papier peint،وتكليس، وتبيض الجدران [2].

تمّ دفع مبلغ 499,74 فرنكا أيضا ، من أجل بعض الأشغال داخل المسجد الكبير ، والتي تمثّلت في أعمال الصيانة،وتلبيس الحائط، كما استفاد مبنى نيابة العمالة من 1666,34 فرنكا،ذهبت لتغطية أشغال حاجز مشبك من الحديد المطروق Grille en fer forgé، و تصليح المدفئة Cheminé،و أعمال الصباغة،والدعامة الحديدية للزجاج[3].

ثانيا: الرّص، و التسوية في تلمسان خلال العهد الجمهوري سبتمبر 1870-1899

1- المشاريع المدنية

[3]-أنظر : Ibid.

1.1- مشاريع لانتزاع ملكية عدة مباني 1873-1875

جاء في إحدى الجرائد اليومية بتلمسان، أن التعويضات الممنوحة من طرف المدينة، إلى المتضرّرين من عملية انتزاع الملكية،قد بلغت 77,936,80 فرنكا،وإن كانت لم تحدد إطاره الزمني،هل ذلك الخاص بالعهد الإمبراطوري، أوبالعهد الجمهوري، أو هما معا،كذلك لم ينسب هذا الرقم إلى أي جهة معينة، أوشخصية رسمية،و لو أنّ المجلس البلدي، كان المخوّل الوحيدن، رسميا بعملية التعويضات [1].

يبدوا هذا الرقم رقما محترما، لكن الجريدة لم تنقل على ألسنة هؤلاء المسؤولين، ماذا ربحت المدينة اقتصاديا بعد هذه التوسيعات؟ ولا حجم الاستثمارات الاستعمارية،ودرجة الضرر الاقتصادي،والاجتماعي،لهؤلاء الذين انتزعت أملاكهم عنوة؟، و في هذا السياق، كان المجلس الحكومي، قد رفض اعتمادا ماليّا،تقدم به المجلس البلدي قدر بـ 000 12 فرنكا، من أجل تغطية تعويضات انتزاع الملكية،لعدة مبان لم تشأ الوثيقة الأرشيفية ذكر موقعها.

اعتبر المجلس الحكومي، أن الوثيقة المرسلة من طرف رئيس البلدية ناقصة،كونها إعلان فقط،فهو لم يكن يتضمّن لا شروطا، ولا تفسيرات،و لم يكن

[1]-أنظر: Le courrier de Tlemcen ,18 Mars 1887. حيث قسمت الجريدة، هذه التعويضات يالشكل التالي :

- Rue Ximénés 2 3 237,50 F	-Place de la Mairie 13 990,83F
- Rue de la Victoire 31 021,50 F	-Rue du Théâtres 927 F
- Rue Yar Moracen 8 152,50 F	-Rue de L'huilerie 607,50 F

هنالك أي تقرير لخبير،حتى يدعم رقم 000 12 فرنكا، و لا شيء كان يشير،إلى أنه باستطاعة البلدية، الوقوف صوب هذه المصاريف[1].

مثال آخر ،لطلب التفسيرات عن الاعتمادات المالية،حيث رفض المجلس الحكومي الموافقة على انتزاع الملكية،عن مجموعة من المباني حتى يتمّ تفسير،من أين جاءت 82, 897 16 فرنكا ؟ حيث أكّد والي العمالة أنها اقتراض، وأنها مسجّلة ضمن الميزانية الابتدائيّة لنشاط سنة 1875،و أن هذا الاعتماد المالي يخصّ تعويضين اثنين ،كما أنه يجب طرح 2800 فرنكا،ما يمثل قيمة مواد البناء،وهذا ما سيخفّض القيمة الحقيقية لانتزاع الملكية إلى 000 14 فرنكا[2].

و كان هذا يدل على أن المجلس البلدي، كان يستفيد أيضا، من مخلّفات الهدم، وينال منها فائدة مالية، بل قد تتحول إلى شرط ثابت في مفاوضاته عند انتزاع الملكية.

عرفت بداية سنة 1875، خمس عمليات انتزاع للملكية، ثلاث منها لأوروبيين، وكان الحاكم العام، قد رفض استصدار قرار بذلك،حتى يتم موافاته بنسخة عن الجريدة،التي احتوت إعلان انتزاع الملكية، و التي طولب بها، والي العمالة في 08 ديسمبر 1874،لكن دون جدوى [3].

استصدر الحاكم العام قرارا بذلك،فور تكملة والي العمالة ملف انتزاع ملكية خمسة من المباني في تلمسان،وقد تعلق الأمر،بثلاثة مبان لأوروبيين،واحد

[1] -Anom.1N.Boite N° 23,service des bâtiments civils ,proposition de déclaration D'utilité publique ,des travaux de voirie devant entrainer L'expropriation de divers immeubles ,sis à Tlemcen , 22 Février 1873.

[2]-Anom.1N.Boite N° 23, Expropriation pour cause d'utilité publique, envoi de divers documents, et renseignements demandés au sujets de divers parcelles,21 Août 1874.

[3]-أنظر : Anom.1N.Boite N° 23, au sujet de l'expropriation de cinq immeubles dans la ville de Tlemcen,11 Février 1875.

بساحة "القوافل"Place des caravanes،و الثاني بشارع "السلام " Rue de la paix، والثالث بشارع "المنصور" ، كان تابعا للمستشار البلدي السابق "أمانويل فيناتون" Emanuel finaton،أما المبنيين المتبقيين، فقد كانا بشارعي"المنصور"، و"القرآن" Rue du coran،فيما تراوحت مساحة المباني، ما بين 27,78 م^2 كحد أدنى،و 118,11م^2 كحد أقصى [1].

2.1- شارع باريس Rue de Paris 1874-1897

فوّض المجلس البلدي في مداولاته ليوم 15نوفمبر 1873، رئيس البلديّة، بانتزاع الملكية عن إحدى عشر مبنى بـ تلمسان،في الجّهة التي سيسلكها شارع باريس،ما بين نهج" الجنوب "Bd du Sud،وشارع "فاس" Rue de Fez،لكن الأمر الملاحظ على هذا المشروع،أنه أخذ تقريبا أربع سنوات،حتى يستصدر الحاكم المدني قراره بالموافقة [2].

وافق المجلس الحكومي عند دراسته لملف فتح شارع"باريس"، على قيمة التعويضات،والتي بلغت في مجملها 28 855 ,60 فرنكا، ما معناه أكثر من 2623 فرنكا للمالك الواحد، إذا ما قمنا بقسمة القيمة الإجمالية للتعويضات على عدد المتضررين،و لو أن استفادة كل فرد،لن تساوي بالضرورة استفادة الآخر،كون أن المساحات تختلف ،من متضرر إلى آخر[3].

استصدر الحاكم العام قرارا بانتزاع الملكية، بعد أكثر من أسبوعين،من موافقة المجلس الحكومي، حيث بلغ مجموع المساحة آنذاك ،التي آلت إلى الإدارة الاستعمارية 1188,92 م^2،شكلّت فيها مساحة مبنى "برنار" Bernard،أكبر مساحة

---

[1]- أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, Gouvernement général ,arrêté du gouverneur général ,11 Août 1875.

[2]-أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, 11 Immeubles a exproprié pour l'ouverture de la Rue de Paris, lettre du Préfet au gouverneur Civil de l'algérie ,27 Août 1874.

[3]-أنظر: Anom.1N.Boite N° 23, Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement ,expropriation pour cause d'utilité publique avec prise de possession d'urgence, de Onze Immeubles Nécessaires pour l'ouverture de la rue de paris ,12 Avril 1877.

على الإطلاق، بـ 381,30م^2 [1].تجددت بعد فترة، عملية فتح شارع "باريس"،فقد اعتمد المجلس البلدي في مداولاته ليوم 16 أوت 1884، قرضا بـ 520,47 فرنكا،كتعويض عن مبنى واحد،وقع في مسار الشارع[2].

خلّفت عملية شق شارع "باريس"،حصول البلدية على حق انتزاع الملكية،من أصحاب المباني المجاورة للشارع،بل أيضا أصحاب القطع الأرضية،من ذلك فتح البلدية لتحقيق الصلاحية، وعدم الصلاحية،ما بين 01، و 10 مارس 1891،بخصوص مشروع قطعة أرضية، لمالكها "لويس دنيقر" Denniger Louis ، مساحتها تقريبا 1150 م^2،واقعة بين شارعي "باريس"،و "المستشفى"، و تحمل رقم 2725 من المخطط [3].

و مع استصدار الحاكم العام يوم 08 جانفي 1896،لقرار آخر،ينتزع فيه الملكية من أجل المنفعة العامة،بخصوص شارع "باريس" ،ازدهرت بعد عام من ذلك، حركة شراء الفائض من الأراضي، أو ما تبقى منها،بحيث لم تعد تدخل في اهتمامات المجلس البلدي.وكان هذا الأخير في مداولاته بتاريخ 13 فبراير 1897،بخصوص شارع"باريس"دائما، قد أخذ بعين الاعتبار،عريضة أصحاب الأسماء التالية: "حاج ابراهيم بن عصمان"و"العربي بورصالي"،و طلبات "سي حمو بن عصمان"،من أجل شراء بقية قطعة أرض Reliquat ،و "العقباني حميدة ولد بن عودة"،و"بورصالي سي العربي"،من أجل شراء بقية قطعة أرضية أيضا[4].

كان شهري فبراير،و مارس من سنة 1897،حافلا بعمليات البيع الناجمة عن شق شارع "باريس"، التي أقدم المجلس البلدي عليها ،عن طريق المزادات العلنية،حيث فتح هذا الأخير،ما بين 22 فبراير و 08 مارس 1897،تحقيقا

1-أنظر : Anom.1N.Boite N° 23, Gouvernement général, arrêté du gouverneur général, à-propos de l'ouverture de la Rue de Paris ,28 Avril 1877.

2-أنظر : La Tafna ,20 Août 1884 ,et Le courrier de Tlemcen 22 Août 1884.

3-La Tafna ,18 Février 1891.

4- Le courrier de Tlemcen, 19 Février 1897.

للصلاحية ،و عدم الصلاحية،من أجل بيع قطعة أرضية متبقية عن مبان،تمت عملية انتزاع ملكيتها،وقد تعلّق الأمر:

1- بأجزاء من القطعة رقم 1667 و 1665، من المخطط الطوبوغرافي، التي سوف يتم بيعها بالمزاد العلني.
2- بقايا قطع أرضية، تحمل الأرقام1595- 1596-1671-1672، من المخطط نفسه، سوف يتم بيعها بالتراضي De gré à gré [1].

وافق المجلس البلدي في مداولاته أيضا، بتاريخ 27 مارس 1897، وبعد إجرائه تحقيق الصلاحية ،و عدم الصلاحية، بخصوص بيع قطع أرضية بشارع"باريس "، على منح رخصة للبلدية، لبيع القطعة الأرضية المتوفرة، عن طريق المزاد العام [2].

حقيقة، لقد كانت هذه وسيلة أخرى، من وسائل العمران الاستعماري،لا تقلّ حقارة عن وسائله المعتادة، حتى ينتفع مجدّدا من المباني، والأراضي التي سلبهما، عن طريق انتزاع الملكية.

3.1- الساحات 1876-1892

[1] -Le courrier de Tlemcen, 26 Février 1897.

[2]-La Tafna ,31 Mars 1897.

كانت تسعى دولة الاحتلال دائما،إلى تهيئة الساحات العمومية، حسب المستجدات الحضرية في المدينة،و لهذا الغرض،سجلت مداولات المجلس البلدي بتاريخ 15 ماي 1876،منح ترخيص لرئيس البلدية،من أجل متابعة انتزاع الملكية من أجل المنفعة العامة، عن اثني عشر مبنى،يمتلكهم ملاّك متعددون،و كانت ضرورية،من أجل توسيع ساحة"البلدية " Place de la Mairie[1].

لقي المجلس البلدي لتلمسان كل التشجيع، من قبل الإعلام ،خاصة الجرائد المحلية،و منها جريدة Le Courrier de Tlemcen،ذات الصيت في المدينة،نقلا عن جريدة L'écho،حيث باركت عمليات انتزاع الملكية لبعض المباني، التي كان أغلبها متداعيا، وكان هذا مهما حسب الجريدة،لبداية شق طريق بعرض 10 أمتار،يمتد على واجهة البلدية،على الضلع الجنوبي الغربي لساحة"الجزائر"، ذاهبا نحو الالتقاء بشارع "هايدو" Haédo [2].

أزالت البلدية في بداية مارس 1887،عدة محلاّت قديمة للتّلمسانين،والتي حسب جريدة Le courrier de Tlemcen دائما،كانت تخفي نصف الواجهة الجنوبية للجامع الكبير [3].

واصلت ذات الجريدة تشجيعاتها للمجلس البلدي،فيما يشبه انتصار الحضارة الفرنسية الغربية،على من لا حضارة له،حيث كتبت : " لقد تمت تكملة تنظيم ساحة "البلدية " ،هذه الساحة ،و ساحة "الجزائر"،لم يعودا يشكلان حقيقة،إلا ساحة واحدة،طولها 125مترا،و عرضها يفوق 50 مترا" [4].

[1]- Anom.1N.Boite N° 23, expropriation pour L'agrandissement de la place de la mairie, lettre du préfet au gouverneur général, 18 Août 1876. أنظر الملحق رقم 07

[2]- Le courrier de Tlemcen, 04 Février 1887.

[3]- Le courrier de Tlemcen, 18 Mars 1887.

[4]- Ibid .

أما ساحة "الجزائر"Place D'Alger،فقد أخذت حلّة نظرة، خاصة مع الأشغال التي أدت إلى تغيير معالمها، و تكفّلت جريدة "التافنة"La Tafna،بوصفها قائلة :"إن المتنزهين المعتادين على هذه الساحة،يلاحظون بسرور،أن الساحة قد أصبحت مستوية،و مزينة بمقاعد(...) و بالفعل،و بعد زمن،عندما سيتم تطوير المصاطب الجديدة،فإنه من الأكيد أن هذه الساحة،سوف تنافس باحة "المشور" " [1]. و حتى لا تبقى هذه الساحة بعيدة المنال، لأصحاب العربات، و تسهيلا لعملية التّنزه، فقد فكّر المجلس البلدي في إيجاد مكان، كموقف لعربات الساحة، في الجهة الجنوبية من ساحة "الانتصارات"place des Victoires، ثم بتبليطها بالإسفلت[2].

ليس غريبا على الإدارة الاستعمارية،التضحية بأقوات التّلمسانيين، وبأرزاقهم،وذلك بعد هدم محلاّتهم،في سبيل تهيئة المدينة،وساحاتها،كمزارات، ومنتزهات،لهؤلاء الأوروبيين.

4.1- شارع هايدو Rue Haédo 1885-1897

أعلن المجلس البلدي خلال مداولاته الرسمية يوم 16 جوان 1885، نيّته إدخال،تعديلات على مخطط الرّص،بخصوص مسار شارع "هايدو" Haédo،إذ كان يقضي التعديل،بحذف بعض الشوارع الموازية،لشارع "طنجة"، وفتح شارع "هايدو"،ما بين ساحة "الجزائر"، و باب" فاس" [3].

و بما أن شقّ الشارع المذكور،كان سيتقاطع مع مغازة،بساحة "الجزائر"،كانت تستخدمها دولة الاحتلال كمؤسسة عسكرية،و في مثل هذه الحالات،أين تختلط المصالح المدنية، بالعسكرية،كان لابدّ حسب القرارين 09 أوت 1853،و 24 أفريل 1876،اجتماع لجنة مشتركة ،هذه الأخيرة،التي كان موقفها، من موقف المجلس البلدي ،بشرط أن يضع هذا الأخير،من خلال عملية الرّص

1- La Tafna ,14 Mai 1884.

2- La Tafna ,31 Août 1892.

3-Anom.1N.Boite N° 23, Alignement de Tlemcen, envoi du Procès –verbal de conférence ,07 Novembre 1885.

الجديدة،مغازة الجيش في اتصال مباشر مع ساحة "الجزائر" ،و أن يتعهّد ببيع دولة الاحتلال،للأراضي الموجودة في مقدمة المغازة [1].

من جهته،أعطى رئيس بلدية تلمسان، التزامه بعدم منح أي رخصة للرّص،أو البناء،قبل فتح الشارع المذكور،كما أكّد على أن المالكين للأراضي المواجهة للمغازة، ملتزمون أخلاقيا، بالتخلّي عن هذه الأراضي لدولة الاحتلال.أما والي عمالة وهران،فقد قام بإرسال ملف الشارع إلى الحاكم العام،وكان يتضمّن هذا الأخير،مداولات المؤتمر المختلط،مخطط الموقع،والمداولات الملحقة، مطالبا إياه ،بأخذ موافقة القائد العام للهندسة العسكرية بالجزائر،ووزير الحرب، على الاتفاق الذي حدث[2].

حاول الحاكم العام،إبعاد أي مسؤولية عن المدينة،خاصة عن مجلسها البلدي،من التدخل في "الوعد بالبيع للدولة" Promesse de vente a l'état كما حاول أيضا، تقديم كل التطمينات إلى قيادة الهندسة العسكرية، بخصوص المغازة،مؤكدا أن ملاّك المباني الموجودة في مقدمة المغازة،هم على أهبة توقيع عقد إزالة الحيازة Dépossession حالما يعلمهم بذلك، السيد قائد الهندسة العسكرية[3].

أكّد الجنرال"ليفي" levy عن القيادة العليا للهندسة العسكرية،في رسالة إلى الحاكم العام، موافقته التحفظية ،المبنية على شرط قيام البلدية،بتخليص مسار واجهة مغازة "سيدي إبراهيم"،و ساحة "الجزائر"، من أي ركام،حتى يصبح المكان قابلا للمسلك،و حثّ في الأخير،الحاكم العام،على الموافقة على المشروع،من جانب المصالح المدنية،حتى تنتهي المسالة نهائيا [4].

1- أنظر : Anom.1N.Boite N° 23, Alignement de Tlemcen, envoi du Procès –verbal de conférence, 07 Novembre 1885.

2- أنظر : Ibid .

3- Anom.1N.Boite N° 23, Minute de la lettre adressée par le gouverneur général au général commandant supérieure du génie en Algerie ,18 Novembre 1885.

4- Anom.1N.Boite N° 23, lettre du gouverneur général Levey commandant supérieure du génie en Algérie, au gouverneur général de l'Algérie ,au sujet d'un projet de modification du plan d'alignement de la ville ,21 Novembre 1885.

كان لابدّ، من الإسراع في تنفيذ شق شارع "هايدو" الضيق،خاصة مع الحوادث المميتة التي سجلها، فقد قضى في حادث مرور مروّع فى ربيع 1886،يهودي،و اثنين من المسلمين، ،دهسا بعربة كانت تجرها أحصنة[1].انقضت أكثر من أربع سنوات على هذا الحادث، دون أن يكتمل شق الشارع،دون أن يكون لنقص الأغلفة المالية هذه المرّة،سببا في ذلك ، لأن المجلس البلدي اتفق بداية سنة 1890،على تعديل مسار شارع "هايدو"،في الجزء الموجود ما بين معمل جعة " لينشتينشتاين"Brasserie Lichtenstein ، و باب "فاس "،بحيث سيكون للشارع الجديد،عرض يقدر بـ 10 أمتار [2].

يبدو أن الاتفاق الذي حدث حول مسار الشارع، مابين أعضاء المجلس البلدي، مع بداية تسعينيات القرن 19،لم يكن كافيا،إذ عاد الخلاف مجددا،إضافة إلى مسألة التعويضات[3]. هذه الأخيرة،التي كان يتصّل بها المجلس البلدي،و إذا كان هذا الأخير، لا يقدّم دائما تعويضا مجزيا،عن المساكن، والبناءات، التي كان يأمر بهدمها،فإن بعض الساكنة من الأوروبيين، من أمثلة السيد "كوري" Couret، قد يطلبون تعويضات،بل يلحّون على تعويضات تكميلية،كان المجلس برمته ،قد رفضها لأنها خيالية[4].

و عندما تجددت أعمال شقّ شارع "هايدو" في ربيع 1893،كان العمل يسير على قدم و ساق ، و أصبحت كل المنازل التي كانت متداعية،ركاما أثرا بعد

---

[1]-أنظر: La Tafna ,17 Mars 1886.

[2]-le courrier de Tlemcen, 17 Janvier 1890.

و كانت الجريدة نفسها قد أشارت إلى برنامج "تيدي شي " Tedeshi، رئيس المجلس البلدي السابق،الذي فكر حسبها ، في ربط ساحة الجزائر
و باب فاس (مرورا بشارع هايدو) عن طريق نهج، عرضه 14 مترا، تجانبه أقواس Arcades.

[3]-أنظر : Le courrier de Tlemcen ,29 Mai 1891, Et la Tafna ,1er Juin 1892.

[4]-أنظر : La Tafna,21 Juin 1893.

عين،مما أعطى مظهرا مغايرا لذلك الشارع الضيق،لكن وبعد أربعة أشهر ،توقف العمل من جديد،ليترك وسط الشارع، باتّجاه الطول، خندقين عميقين، من المفروض أن يتمّ فيهما تجديد قنوات المياه[1].

كانت لا تزال أعمال الشق قائمة بشارع "هايدو"،حتى سنة 1897، أين توصّل المجلس البلدي للمدينة،برسالة من طرف الحاكم العام تعلمه أن دولة الاحتلال،لا تستطيع صيانة هذا الشارع،ولا تمتلك الأغلفة الماليّة لذلك،مما دعى بالمجلس،إلى الاحتجاج على هذا الإجراء،الذي جعل عمليات الصيانة تقع على عاتق المدينة،والذي من المفروض أن تقوم به الدولة ، أو على الأقل بجزءمنه[2].

5.1- شارع خيمينيس Rue Ximénés 1878-1899

ظهرت ملامح الشارع الجديد،بعد تجدد شقه سنة 1887،حيث أصبح العمل فيه سريعا، إلى درجة أنه أصبح بالإمكان،رؤية طرفي الشارع،طرف أول،ممتد في جهة ساحة "سان ميشال"، و طرف ثان،بالقرب من مقر البريد،والتلغراف[3].

أكثر من ذلك ،فإن الأشغال،و بعد مضي شهر و نصف،صارت نحو تسوية شارع "خمينيس" ،بعد انتهاء الأعمال الأولى لإزالة آثار الهدم [4]. كان على شارع "خمينيس"، أوبالأحرى،القائمين على شقه،التكيّف مع البناءات الموجودة في مساره،وإيجاد نوع من التناسق بينها،نظرا ،للمستقبل الاقتصادي لهذا الشارع،خاصة،وأنه سيصبح شريان،حي "المدرسة" Quartier de la Madersah .

أمّا عن عرض هذا الشارع،و بعيدا عن تصريحات المجلس البلدي، المخوّل لمعرفة هذه التفاصيل،فقد تحدثت الجرائد اليومية، أن شارع

---

[1]-أنظر : La Tafna ,10 Mai 1893, et La Tafna ,23 Août 1893أيضا،فإن المجلس البلدي،كان قد رفض في مداولاته، في جلسة 12 أكتوبر 1895 ،اعتماد 10 أمتار كعرض لشارع "هايدو"،و في المقابل يتم تحويله إلى طريق، يصل بين مغنية و وهران.أنظر: La Tafna ,23 Octobre 1895.

[2]-La Tafna,09 Juin 1897.

[3]-أنظر : La Tafna,02 Février 1887.

[4]- أنظر :. Le courrier de Tlemcen ,18 Mars 1887

"خمينيس"،سيصل عرضه 12 مترا،شمال دار "سان جرماس" St Germés،و 08 أمتار، إلى الجنوب من الدار نفسها[1].

عُدّ شارع "خمينيس"،من بين الشوارع الإستراتيجية، والتجارية، والمواصلاتيه في تلمسان، خاصة، مع تكملة مساره ما بين شارع "فاس" ،وباب " المحاجر" Porte des carrières،آخر جزء في هذا الشارع،لأنه أصبح يشق المدينة من أقصى شمالها، بالقرب من باب "الشمال" Porte du Nord،إلى أقصى شرقها،عند باب" المحاجرPorte des carrières .

و عن الأهميّة التي أصبح يكتسيها هذا الشارع،كتبت جريدة Le courrier de Tlemcen ،في17 جانفي1890 : " إنه ضروري لسكان الجزء الجنوبي من المدينة،ولطحّاني القلعة،لمقاولي البناء،للعدد الأكبر من معمّرينا، الذين يبيعون التّبن للإدارة الاستعمارية،و هذه الأخيرة، من أجل مواصلاتها، و من جهة أخرى، فإن الانتقال من داخل "المشور"،و الذي يمنع بين الحين ،والآخر،يمكن أن يكون(هذا المنع)،عاجلا أو آجلا "[2].

أصبح هذا الشارع، رمزا من رموز الصّراع العمراني، ما بين المدنيين، و العسكريين في المدينة، و إحدى الحلول، التي وجدها المجلس البلدي، لتجنب العبور عبر الشوارع، و الطرقات، و الأبواب، التي غالبا ما كانت تسمى بالمناطق العسكرية.

استفاد بعض المدنيين الأوروبيين،بطريقة أخرى ،من شقّ شارع "خمينيس"، فقد حصل السيد:"مارتيناز" Martinéz ،على أربع قطع أرضية ناتجة

1- Le courrier de Tlemcen ,11 Février 1887.

2- Le courrier de Tlemcen ,17Janvier 1890.

عن هذا الشارع،واستفاد معه المجلس البلدي،من مداخيل مالية قدرت بـ 4100 فرنكا ،صرّح أنه ينوي استثمارها،في إنشاء مبولة بالمدينة Urinoirs [1].

كما استفاد ورثة السيد "فيناتون" Finaton سنة 1899،من حصة مالية تعويضية، قدرت بـ 2500 فرنكا ،عن الأجزاء التي تم اقتناؤها من بيتهم،الواقع بشارع "خمينيس"[2].

لم يحدّد المجلس البلدي، ما إذا كان الأمر متعلقا، بورثة "إمانويل فيناتون" أم لا،لأنه لو كان الشّخص ذاته ، لأصبح الأمر مختلفا ،ذلك أن "إمانويل فيناتون"،قد تم تعويضه سنة 1870،عن انتزاع ملكية مبنى، كان في مسار شارع "المنصور"El Mansor ،ويكون بذلك، قد عوّض مرّتين خلال عشريتين .

6.1- شارع النصر Rue de la victoire و شارع المنصورRue el Mansor 1887-1899

تأكّد المجلس البلدي سنة 1887، عند شقّة لشارع "النصر" Rue de la victoire، ألا شيء أهم في التهيئة العمرانية في مدينة تلمسان، مثل التّشارك، والتّضامن، ما بين المجلس البلدي، و مواطنيه. ذلك أن التقاء هذا الشارع،مع شارع "الصيّاغين"Rue des orfèvresبالحي اليهودي سابقا،سوف ينقص مترا واحدا من عرض الشارع، وهذا ما كان سوف يؤدي، إمّا إلى هدم المحلات التجارية الموجودة في مساره،و تعويضها بمبان جميلة،أو بيعها لملاّك المباني، الكائنة في خلفية هذه المحلات [1].

---

[1]- أنظر : La Tafna,02 Janvier 1895.

[2]- La Tafna,13 Décembre 1899.

[1]- أنظر : Le courrier de Tlemcen ,11 Février 1887.

[2]- La Tafna, 13 Décembre 1899.

[3]-L’écho D’oran ,26 Juin 1899.

تواصل هذا التشارك ما بين المجلس البلدي، ومواطنيه الأوروبيين، حيث أعطى المجلس موافقته، من أجل تهيئة رصيف شارع "النّصر"، و "السّلام"، عن طريق نفقات مشتركة، ما بين المدينة ، و ملاّك المباني المجاورة لهذه الشوارع[2].

أمّا أشغال توسعة شارع "المنصور" ،فقد بدأت مع بداية صيف 1899، و قد أكّد المساعد الأول لرئيس البلدية، "شانكون"Chancongne، أن لجنة البلدية المكلّفة بالتعامل ودّيا،مع ملاّك المباني المحادية له، قد اجتمعت بالأمس، و قد بدأت بأعمالها[3].

و بما أن هذه اللجنة ،لم تستطع إقناع كل الملاّك بالتعويضات التي قدمتها ودّيا،قرر المجلس البلدي في جلستة ليوم 16 سبتمبر 1899، طلب تدخل الحاكم العام، من أجل انتزاع الملكية،لمختلف الأراضي ،التي سوف تستخدم من أجل فتح شارع "المنصور" [4].

7.1- شارع فرنسا Rue de France 1887-1896

كان شارع"فرنسا " Rue de France،الشارع الأساسي الذي يصل ما بين ساحة"البلدية" ،وساحة "االجزائر"، مع باحة "المشور"، و كان الهدف من تهيئته سنة 1887، إزالة المساكن المتداعية في مساره،و زيادة عرضه من 6,5 مترا ،إلى 10 أمتار[5]. كان المجلس البلدي، قد أبدى أمنية إلى السلطات الاستعمارية العليا،في مداولاته بتاريخ 25 ماي 1889، من أجل شّد الانتباه إلى خطورة هذا الطريق،و فائدة إحاطته برصيف بعرض مترين [1].

4- L'écho D'oran ,21 Septembre 1899.

5 -أنظر : Le courrier de Tlemcen ,18 Mars 1887.

1-La Tafna,26 Juillet 1893.

2-La Tafna,26 Mars 1890.

3- أنظر : La Tafna,1er Mars 1893.

4-أنظر : La Tafna,08 Juin 1892, et La Tafna,26 Juillet 1893.

وبعد ثلاث سنوات من تاريخ تهيئته الأولى، كان لا يزال" المرداس " Rouleau، يكسر الحصى الموجود في مسار شارع "فرنسا"، و تسوية الحجارة من أجل رصفها،خاصة من نهاية شارع "فرنسا"،و حتى المدرسةLa Madersah[2].

تجددت دعوات المجلس البلدي خاصة ،وحلفائه الطبيعيين ،من الاعلامين المحلّيين،إلى الإدارة الاستعمارية العليا، و خاصة الحكومة العامّة،إلى ضرورة فتح شارع "فرنسا"، تارة ،بحثّ الإدارة على استخدام القانون المخوّل لها بذلك،ألا وهو انتزاع الملكية،من أجل المنفعة العامة[3].أيضا بالتشبّث بعرض 10 أمتار، الذي تم اقتراحه لأوّل مرة ،تارة أخرى ، و كان يظهر هذا الأمر في أدبيات المجلس البلدي بالشكل التالي:" توسعة شارع فرنسا بأربعة أمتار من ساحة"الجزائر"، إلى "المشور" " [4].

لكن أقوى المرافعات بخصوص هذا الشّارع، كانت لا تزال بيد المجلس البلدي، وحلفائه، حيث كتبت جريدةLa Tafna، نقلا عن جريدة Le courrier de Tlemcen: " إن أبسط حدث هو رؤية شارع وسط المدينة،مثل شارع"فرنسا"، متداعيا منذ خمسين سنة(...)كيف يمكن تصوّر أنه في مدينة متحضّرة، يتمّ الإبقاء على استمرار، مثل هذه البؤر المتعفّنة ؟ هنا في هذه البؤر القذرة،تتكدّس قسرا،جماهير غير نظيفة،تجمّع مريع،يعطي الحياة لكل الأمراض،ويحافظ عليها إلى الأبد" [5].

أي مشاعر تلك، و أي عقل ذلك،الذي لن يتعاطف مع هذا الوصف الكارثي.حيث استجاب الحاكم العام لمطالب المجلس البلدي لتلمسان في الأخير،وأكّد نيّته،وقبوله انتزاع الملكية ،عن كل الذين وقعت مبانيهم ضمن مخطط رّص هذا الشارع،لكن السلطات العليا الاستعمارية،تهرّبت من مسؤولياتها الأخلاقية في التكّفل بنفقات هذا الشارع،كما أن مداولات المجلس البلدي ،تمسّكت بما سمته بـ" العرض الطبيعي " Largeur Normal للشارع،رافضة المشاركة المالية في نفقات فتحه[1].

5- La Tafna,26 Juillet 1893.

1-أنظر : La Tafna,04 Mars 1896.

2- La Tafna,04 Mars 1896.

أكّدت مداولات المجلس البلدي في جلسة يوم 15 فبراير 1896،على أن مصلحة الجسور، و الطرقات Pont et Chaussée، هي من اشترط على المجلس البلدي، على الأقل،المساهمة بثلثي نفقات انتزاع الملكية، ،لقاء الموافقة على فتح شارع "فرنسا"،و قد كان المجلس البلدي لتلمسان، قد فسّر ذلك بقوله : " تزعم مصلحة الجسور ،و الطرقات،أن هذه التّوسعة لن تحسّن بشكل محسوس، مظهر الشارع،و أن البيوت المتداعية ستبقى في حالة ركام " [2].

لقد اظهر فتح شارع "فرنسا"،مدى التشنج الذي أصبح يميّز،علاقات المجلس البلدي بمصلحة الجسور ،و الطرقات،و بالإدارة الجهوية عموما،بما في ذلك العمالة،جاعلين سلطة هذا المجلس البلدي ،قاب قوسين، أو أدنى من ذلك.

8.1- شارع السلام Rue de la paix 1892-1894

انتخب المجلس البلدي الجديد في الفاتح ماي 1892، حيث أخذ هذا الأخير على نفسه ،تهيئة شارع "السلام"Rue de la paix ،وراء نيابة العمالة، كبرنامج انتخابي مسطر له [3].

وتمّ في مداولاته بتاريخ 18 فبراير 1893، تكليف السيد: "بتولي"Pittolet، المساعد الثاني لرئيس البلدية ،للتفاهم ودّيا مع الملاّك،من أجل اقتناء المباني الضرورية،وهذا لتكملة الفتح النهائي للشارع[1].

فتح المجلس البلدي لتلمسان كعادته ، تحقيقا للصلاحية، وعدم الصلاحية،و أفرج عن نتائجها، في مداولاته بتاريخ 15 ديسمبر 1894،هذه النتائج،التي اتّفق مع محافظ التحقيق Commissaire Enquêteur، على اعتبارها

3-أنظر : La Tafna,11 Mai 1892.

1 -La Tafna,1er Mars 1893.

2-La Tafna,19 Décembre 1894.

3-La Tafna,23 Octobre 1895.

4-أنظر : La Tafna,23 Octobre 1895.

مجرد اعتراضات،لا يجب الأخذ بها ،مقررا مواصلة الإجراءات الضرورية،من أجل التوصل إلى فتح الشارع[2].

9.1- شارع يغمراسن Rue Yar Moracen1895-1899

فضل المجلس البلدي لتلمسان، في مداولاته بتاريخ 12 أكتوبر 1895، الأخذ برأي اللّجنة،فيما يخص فتح الطريق الوطني رقم 07،و عبوره بتلمسان،حيث تمّت المصادقة على ترسيم شارع "يغمراسن"، لكونه الأكثر مطابقة لمصالح البلدية طبعا،و الدولة[3].

قرّر المجلس البلدي أيضا،و على عكس ما حدث مع شارع "فرنسا" Rue de France،تحمّل جزء من الأعباء المالية الناجمة عن فتح هذا الشارع، إذ أعلن في مداولاته بتاريخ 12 أكتوبر 1895،استعداده للمشاركة بـ 30000 فرنكا كمصاريف ،أوجبها فتح الشارع،وخاصة ما له علاقة بنفقات انتزاع الملكية ،من ضمن الحصة المالية الإجمالية المقدرة بـ 150 000 فرنكا،مع التكفل بنفقات الصرف الصحي،و إيصال المياه الشروب،و المجاري المائية Caniveaux، المقدّرة بحوالي 000 30 فرنكا[4].

كان يدخل قرار المجلس البلدي المفاجئ،بتحمّل جزء من أعباء شارع "يغمراسن"، في إطار صفقة أجريت مع السلطات العليا للاحتلال،يتم فيها توصيل الطريق الوطني رقم 07 ،بشارع "يغمراسن" ،الشارع الوحيد الذي لقي موافقة المجلس البلدي،إضافة إلى ذلك ،يقوم المجلس البلدي،بتحمل الأعباء المالية بصيانة النهج الوطني Bd National ،و جزء من شارع "فرنسا". لكن هذا الاتّفاق سيصبح باطلا ،في حالة تعويض شارع "يغمراسن" ،بشارع "السلام" [1].

1- أنظر : La Tafna,13 Octobre 1897, et L’écho D’Oran , 03 Janvier 1899.

2- La Tafna, 09 Juin 1897.

3- L’écho D’oran, 21 Septembre 1899.

واصل المجلس البلدي إجراءاته في انتزاع الملكية، من الملاّك المجاورين لهذا الشارع، و اقتناء قطع أرضية قريبة من شارع "يغمراسن"،كما حدث مع ورثة السيد : "سيلي" Cely ،الذين تعرضّوا بدورهم للضغط النفسي،حيث عرض عليهم المجلس البلدي ،06 فرنكات للمتر المربع الواحد ،في الوقت ذاته ،تم تفويض رئيس البلدية، للدخول في مفاوضات مع ملاّك آخرين،لأراضي تقع في الحي ذاته ، في حال ما إذا ، لم يقبل ورثة "سيلي"،ثمن 06 فرنكات ،بدون قيود، ولا تحفظات [2].

استفاد المجلس البلدي من بعض الصداقات السياسية،في فتح هذا الشارع،وخاصة،"أوجين إتيان" Eugene Etienne ، النائب في المجلس الجهوي سابقا ،ثم في البرلمان الفرنسي، فقد كان العقل المدبّر،وراء قبول السلطات العليا،مشروع شارع "يغمراسن"،و كمكافأة لدوره في دفع الاستعمار في مدينة تلمسان، و أحوازها ،فإن المجلس البلدي،سوف يطلق اسم هذا البرلماني،على أحد شوارع المدينة،أمّا فيما يخص ،استكمال انتزاع الملكية،فقد تم تكليف مصلحة الجسور، و الطرقات،بانتزاع ملكية الأراضي، أمّا البلدية، فكان عليها دفع جزء تساهمي يقدر بـ 30 000 فرنكا[3].

10.1- شارع الحنايا Rue D'hennaya 1895

قرّر المجلس البلدي في مداولاته بتاريخ 20 جويلية 1895،فتح شارع جديد في الجهة الشمالية الغربية من المدينة ، كما أنه قبل بمبلغ 06 فرنكات للمتر المربع الواحد، الذي تقدم به الملاّك [1]. يتمّ دفعها على ثلاثة أقساط سنوية، وبدون فائدة، بداية من التوصل النهائي لزوال بالحيازة[2].

---

[1]- هو الثمن نفسه،الذي كانت البلدية قد اقترحته على ورثة،Sely بخصوص فتح شارع يغمراسن .

[2]- La Tafna,24 Juillet 1895.

[3]- Le courrier de Tlemcen, 14 Novembre 1890.

[4]- Anom.2M.Boite N° 184, avis de la concession a la commune du lot domanial N°1986 tombons dans le tracé du boulevard national, 03 Septembre 1897.

11.1- النهج الوطني Boulevard National و شارع يغمراسن Yar Moracen،أو العمران عندما يتقاطع مع الطرقية 1890-1898

كانت بلدية تلمسان مع نهاية 1890، قد بدأت تنفيذ تسوية جزئية ، في الحي القريب لنيابة العمالة لشوارع "إيسلي" Isly (شارع"المسرح" Théâtreفيما بعد)،"موقادور"Mogador،"المستشفى"L'hopital،و شارع "التحالف"L'alliance،ما سوف يسهّل علاقاته، مع النهج الوطني[3].

كان هذا الحي ،من بين أحسن الأحياء الأوروبية ،لنظافته، واتساع شوارعه، و كانت جماعة من الطرقيين ، تسمى "إخوان مولاي الطيب" ،قد استفادت من قطعة أرضية رقمها 1986،بني عليها منزل تم تخصيصه ، على إثر القرار الوزاري لـ 20 جويلية 1893،لاجتماعات "إخوان مولاي الطيب"[4].

كانت البلدية، و في إطار فتح " النهج الوطني " Bd National ،قد طالبت على شكل إنعام Concession gratuite ، بعدة مبان تابعة لأملاك الدولة، وقعت ضمن رسم الطريق، الذي تنوي فتحه قريبا، و من ضمنها المنزل المذكور.

أكّدت السلطة التنفيذية ، أن الوزير نفسه ،قد نبّه إلى أن تمتع هؤلاء الطرقيين بذلك المنزل ،لا يعطيهم حق التملّك، و لا التمتع الأبدي، كما لا يعطيهم حق التعويض، و لا استرجاع البيت، بسبب الأشغال التي خضع لها. أعلنت من جانبها " طريقة إخوان مولاي الطيب"جهوزيتها، لنقل مكان اجتماعاتها،وطقوسها،إلا منزل آخر، غير ذلك الموجود بالقطعة الأرضية رقم 1896 [1].

---

[1]- أنظر : Anom.2M.Boite N° 184, avis de la concession a la commune du lot domanial N°1986 tombons dans le tracé du boulevard national, 03 Septembre 1897.

[2]- La Tafna,25 Mai 1898.

كانت الجريدة قد سجلت ،Rue Baise،أما الصحيح ،فهو Rue Basse.

قرر المجلس البلدي خلال مداولاته التي أجريت بتاريخ17 ماي 1898،إيجاد حل سريع ، و ودّي ،لم تشهد مدينة تلمسان له مثيلا ،منذ أن بدأت عملية انتزاع الملكية من التلمسانيين ،حيث تمثّل في ،عدم تعويض "إخوان مولاي الطيب" بسبب انتزاع منزل لهم بالنهج الوطني، لكن في المقابل، قرر منحهم، حق التمتع المؤقت بمبنى بشارع Basse [2].

كان المجلس البلدي،و كلّما اقترن أمر انتزاع الملكية، مع الطرقيين ،أو إزالة بعض المعالم الإسلامية الجنائزية،التي كانت تشكل عائقا أمام فتح شوارع مدينة تلمسان، و منها شارع "يغمراسن"يلتزم التروّي ،و الحذر . حيث كان قد قرّر في مداولاته بتاريخ 28 فبراير 1898 ،إرجاء نقل ضريح "سيدي معمّر"،و هدم صرح "التبّانة " Tour Tabbana،حتى يتم التوّصل إلى حل متعلق،بربط الطريق الوطني رقم 07 مع مدينة تلمسان.

كانت بلدية تلمسان، و قبلها السلطات العليا الاستعمارية،حريصة على عدم التعرض بالضرر لمصالح هؤلاء الطرقيّين،ولا المساس بقدسيّة بعض الأضرحة،ذات الاحترام الواسع عند عدد هام من التلمسانين، حتّى و إن تم خرق، بعض القواعد المنظمة للعمران الاستعماري،ومنها قانون انتزاع الملكية.

2- المشاريع العسكرية

1.2 - تهيئة حي باب الجياد،تعمير مدني ،بنكهة عسكرية 1877

كان والي عمالة وهران قد راسل الحاكم العام، بتاريخ 09 مارس 1877، مبديا رغبته في إدخال تعديلات، بالتمديد، أو الحذف، أو بتغيير المسارات، لمختلف الشوارع، و الساحات، و الأسواق، وكذا عملية الرّص، التي يجب أن يستفيد منها حي باب الجياد[1]. و بما أن هذا الحيّ،حي كانت تتقاطع فيه المصالح

---

[1]- أنظر : Anom.1N.Boite N° 23, alignement du quartier Bab El Djied,et modification au plan général de la ville ,09 Mars 1877 .

[2]-Anom.1N.Boite N° 23, alignement du quartier Bab El Djied,et modification au plan général de la ville ,09 Mars 1877 .

[3]-أنظر : Anom.1N.Boite N° 23, plan d'alignement des villes, 26 Mai 1877 .

المدنية،كما العسكريّة،حاول والي العمالة منذ البداية،اتخاذ مجموعة من التدابير،كان أبرزها، أن هذه التعديلات،و هذا الرّص، لا يجب عليه أن يؤثر على أي مبنى تابع للدولة،وأن الشوارع العامة التي تحتاج إلى تعديل،أو التي يتمّ رسمها،يجب أن تكون بعيدة كفاية عن المؤسسات العسكرية [2].

وضّح الحاكم العام في رده على مطلب والي العمالة،أنه يحقّ تحت طائل القانون،لوالي العمالة بالنظر إلى قرار 27 أكتوبر 1858،القيام ببعض التعديلات،واستصدار قرارات بذلك ،خاصة ما له علاقة بالشوارع ذات السكة الصغيرة ،و كان هذا يعني حصول والي العمالة، على هامش من الحرية في التهيئة العمرانية ،دون انتظار موافقة السلطات العليا [3].

أما فيما يخص ،مخططات الرّص ،أو رسومات الشوارع،التي تخدم في النطاقات المحصنة Enceintes Fortifiées،أو مواصلات مباشرة ما بين الساحات العمومية،و المؤسسات العسكرية،فهي حسب الحاكم العام،تجتاز صلاحيات الوالي.بل ستكون خاضعة لاختصاص لجنة مشتركة،للأشغال العمومية، تم إنشاءها،طبقا لقرار 16 أوت 1853،و أصبحت أحكامها قابلة للتنفيذ في الجزائر،من خلال قرار 24 أفريل 1876 [1].

إذا كان للعسكريين،الحظّ الأوفر في العهد الإمبراطوري، بالظّفر بمختلف الأراضي،والتحصينات داخل تلمسان،و خاصّة "المشور"،و "باب الجياد".فإن العهد الجمهوري ،قد أعطى شهادة ميلاد، لتعمير مدني أوروبي، متوحش، لا حدود له، لا تحكمه القيّم الأخلاقية، و غير قابل للسيطرة من طرف السلطات الاستعمارية العليا.

1- Anom.1N.Boite N° 23, plan d’alignement des villes, 26 Mai 1877 .

3- مشاريع عمرانية استعمارية أخرى خلال العهد الجمهوري 1870-1899

تمّت خلال هذه الفترة،عملية استكمال بعض المؤسسات العمومية،ذات الصلة المباشرة باحتياجات سكان المدينة،إضافة،إلى بعض المشاريع العمرانية الخاصة جدا.

1.3- المؤسسات العمومية

1.1.3- توسيع دار البلدية

لاحظت جريدة La Tafna المحلّية،عدم استطاعة التّلمسانيين التنزّه بساحة "الجزائر" ،بسبب الأشغال الجارية لتوسيع دار البلدية الجديد،كما أكّدت من جهة أخرى،إشراف هذا الصرح على الانتهاء من الأعمال،وقابليته بعد عام واحد،على استقبال محافظة الشرطة ،و مبنى محكمة الصلح Justice de paix، نظرا

للوضعية المؤسفة التي هي عليها المدينة الآن [1]. نقلت ذات الجريدة بعد أقلّ من سنة، أن الأشغال قد أشرفت بدار البلدية على الانتهاء،إلى درجة رفع الحواجز المانعة Palissades، وفتح المجال أمام المقاعد، التي سوف تخدم عديد المتنزهين[2].أما البلدية،و من وجهة المنفعة العمومية، بادرت إلى انتزاع ملكية ثلاث قطع أرضية، ضرورية حسبها ،من أجل إنشاء دار البلدية ،و بناء حوض الفوارة[3].

2.1.3- المؤسسات التعليمية و الثقافية

تزايد عدد سكان تلمسان، مع نهاية القرن 19، و تزايدت معه الحاجة إلى مؤسسات تعليمية، تحتوي هذا العدد الهام من المتعلّمين، حيث أحصت السلطات المعنية عدد سكان المدينة سنة 1896، ونقلته جريدة La Tafna، واصفة تلمسان بـ"المدينة التي تعدى ساكنتها الرقم المحترم لـ 000 30 نسمة " [1].

ازداد نشاط المجلس البلدي في هذا الميدان،فاستطاع الحصول على قرض من خزينة الثانويات، و المدارس، قدر بـ 174 000 فرنكا، إضافة إلى حصوله على دعم قدر بـ 100 000 فرنكا، وكان في نيّته تخصيص الجزء الأكبر

---

[1]-أنظر :. La Tafna,18 Juillet 1883, et La Tafna,25 Juillet 1883 ،حسب جريدة Le Courier de Tlemcen ، فقد تم تحويل محكمة الصلح Justice de Paix ، إلى محل جديد،بدار البلدية l'hôtel de ville يوم 28 فبراير 1884، أنظر: Le Courier de Tlemcen, 29 Février 1884. في حين ،كان المجلس البلدي الجديد،المنتخب في 01 ماي 1892، قد أكّد في جلسة عامة،أن البلدية،ومحافظة الشرطة،و محكمة الصلح،ستكون ضمن مبنى دار البلدية Hôtel de Ville، أنظر: La Tafna, 11 Mai 1892 . [2]- La Tafna, 09 Avril 1884 .

[3]- كانت الأراضي تحمل الأرقام ،1295-1297 و تم انتزاع ملكية الأرض، و المبنى (المنزل)،الذي كانت مساحته الكلية 170 م^2 ،أما المساحة ، المحتاج لانتزاعها فهي 157م^2.أما الرقم2450 ،فقد كانت لأرملة Abadie ، و كانت عبارة عن حديقة، مساحتها 870 م^2، أما المساحة المحتاج انتزاعها،فهي 870 م^2 ،أنظر: La Tafna, 17 Décembre 1884 .

[1]-La Tafna, 12 Février 1896 .

[2]- أنظر : La Tafna, 20 Février 1884 .

[3]- La Tafna, 29 Mai 1889 .

[4]- La Tafna, 11 Juin 1884 .

من هذا المبلغ،لصرفه على أشغال بناء مدرسة الذكور بـ 105 000 فرنكا،و توسيع مدرسة البنات بـ 000 100 فرنكا، و بناء ملجأ شارع "خمينيس"Ximénés بـ 000 30 فرنكا [2].

أمّا المدرسة الثانوية Le Collège ، التي كانت البلدية تتحمل كراء مبناها كل سنة ،و حتى سنة 1889،و المقدر بـ 4000 فرنكا،فقد أصبح يشارف على الانتهاء،وقد يكون جاهزا بالتأكيد لاستقبال التلاميذ،مع الفاتح جويلية القادم[3].

استخدم المجلس البلدي طرقا أخرى ،غير معتادة للحصول على الأراضي الضرورية لإقامة المؤسسات التعليمية،و منها عملية تبادل الأراضي،حيث اتجهت أنظاره إلى النواحي،أين عقد صفقة تبادل بينه و بين السيد: "بيرسون" Pierson، نال فيها هذا الأخير، قطعة أرضية بمنطقة "منصورة"،ويتخلى عن أخرى بتلمسان، من أجل تشييد مدرسة [4].

على أن العمل الذي قامت به البلدية،لم يكن بسبب شحّ للأراضي، وإنّما لشروط كثيرة كانت ترى وزارة التعليم العمومي، توفرها في هذه المدارس، ربما لم تكن تتوفر في الأراضي الأخرى، التي كانت تمتلكها البلدية ،كالموقع المركزي،وسهولة الوصول إليها، و البعد عن الضوضاء ،والخطر.

و عندما كانت تتأزّم الأمور،ما بين المجلس البلدي و الهيئات العليا للدولة،حيث رفضت هذه الأخيرة،تسليم أرض تابعة لها،من أجل بناء المدرسة العربية الفرنسية بـ تلمسان، في إطار إنعام على البلدية Concession gratuite،فإن المجلس البلدي للمدينة قرّر في مداولاته بتاريخ 02 مارس 1898،اقتناء ملكية هذه الأرض ،بواسطة 06 فرنكات للمتر المربع الواحد[1].

---

[1]- L'écho D'oran , 02 Mars 1898.

[2]- La Tafna, 24 Septembre 1884 .

[3]- Anom.1N.Boite N° 23, au sujet d'une expropriation projetée par la commune de Tlemcen, 06 Octobre 1876.

عمل المجلس البلدي، و من وجهة الاستفادة من المقرّات التي لم تعد الحاجة إليها قائمة،على رسكلة هذه الأخيرة،بحيث دشن يوم 28 سبتمبر 1884، المسرح الشعبي بـ تلمسان ،و الذي اتخذ مقرّا له،في الأمكنة القديمة لـمحكمة الصلح Justice de paix [2].

2.3- استثمار الفضاء العقاري

كان المجلس البلدي لتلمسان،تحت أضواء المراقبة من طرف الهيئات الوصية،وكانت هذه الأخيرة،تحاول بين الحين والآخر،ضبط نشاطه ، ومنها مديرية أملاك الدولة بوهران، التي قد نبّهته بفترة ليست بالطويلة، بعد تطبيق النظام الجمهوري،على ضرورة القيام بإعداد طلبات الامتياز، وإعلامها بشكل دوري، للمواضع التي هي ملك للدولة، والمشمولة ضمن المباني، التي يقترح المجلس البلدي مواصلة انتزاع ملكياتها [3].

استفاد المجلس البلدي مع نهاية القرن 19، في إطار رعاية الهيئات الوصية ،من عقود امتياز كانت تخص أراض موجودة بإقليم تلمسان تابعة للدولة، كان إقليم وهران،قد وجهها إثر قرار 31 أكتوبر 1889،إلى المواضع الخاصة، ببناء نيابة العمالة، و المحكمة المدنية الابتدائية Tribunal civil de première instance، وبمساحة تقدر بـ 5848 م^2، موجودة على نهج "الجمهورية" Bd de la république،و شارع "السلام" Rue de la paix [1].

أصبح المجلس البلدي مع سنة1897 ،معادلة صعبة في تلمسان ، خاصة ،بعد تزايد دوره في المدينة، وضغوطه باتّجاه مصلحة أملاك الدولة للحصول على أراض جديدة في إطار عقود امتياز بالمجّان،أو إنعام، من خلال عمليات الرّص،والتسوية، التي كان يقوم بها بشكل دوري، معتبرا أن كل القطع الأرضية

1- La Tafna, 11 décembre 1889 .

2- أنظر : La Tafna, 04 Août 1897 .

3- كان المجلس البلدي ،قد عرض للكراء ،مبان ،وقطع أرضية،قد تدوم مدة الكراء، لـ 3 ،6 ،أو 9 سنوات،أنظر : La Tafna, 23 Octobre 1884 .

التابعة ملكيتها للدولة، و التي تقع في الشوارع،التي تم شقّها،أو التي سوف يتم شقّها،يجب أن توهب،أو توقف للمجلس البلدي [2]. وقد بيّنت هذه المواقف أوّلا، الرغبة الملحّة للمجلس البلدي، في احتكار العقار على مستوى المدينة في وقته، ثم ثانيا، محاولة التربّح منه، بطرق قانونية، أو مشبوهة.

تكوّن لدى المجلس البلدي لـ تلمسان ،وعاء عقاري مهم، بحكم عمليات الرّص،والتسوية،واحتكاره للعقار البلدي،و تشّبع ملكيته،بما كان قد حصل عليه،في إطار عقود الامتياز،و بدل أن يبقى متلقيّا لهذا العقار،تحوّل إلى قناة إدارية،واقتصادية،لتصريف فائض هذا الأخير،واستثمار بقيّته،أحسن استثمار.اعتمد المجلس البلدي ،سياسة الاستفادة الاقتصادية المباشرة من هذا العقار،كالمباني، أوالقطع الأرضية ،التي كان يمتلكها، و كان يعرضها بين الحين، والآخر،على شكل كراء [3].

كان المجلس البلدي يتغاضى أيضا عن ملكية العقّار،في حال تأكّد له، أن هذا التصرّف كفيل بضمان المنفعة العامة للبلدية، إذ أسقط المجلس البلدي حقّه في الاستفادة من أي كراء،عن قطع أرضية فارغة،و بصفة استثنائية للأوروبيين، نتجت عن عملية فتح شوارع جديدة،كان الأوروبيون،قد أقاموا عليها مبانيهم،أو جزءا منها معلّلا ذلك بقوله: " لو تركت تلكم الأراضي فارغة،لكانت قد استخدمت،كمستودعات للقاذورات،و لكانت سببا،من أسباب الوباءة و الأوساخ،داخل المدينة "[1].

مثال آخر، يمكن إحصاءه أيضا، قد يبيّن مدى المكارم العقارية، التي كان يجود بها المجلس البلدي على مواطنيه،من الأوروبيين خاصة.،إذ عمل هذا المجلس من خلال مداولاته بتاريخ29ماي 1897،على توجيه عقد امتياز مجاني ، أو إنعام بصفة دائمة ،لتنظيم مسيحي ، يدعى "Les sœurs Bon secours"،تم فيه تخصيص قطعة أرض،كمقبرة يديرها هذا التنظيم،تشجيعا لدور هذا الأخير،أيام الأوبئة. لكنه تأسّف لصغر مساحة المقبرة، التي لا يمكن لها، الاستجابة أيضا،

1- La Tafna, 04 Septembre 1895 .

2- أنظر : La Tafna, 09 Juin 1897 .

3- La Tafna, 20 Août 1884 .

لمطالب تنظيم آخر،كان يدعى بـ "الذّكرى الفرنسية" " Souvenir Français"،والمهتّم، بتمجيد ذكري العسكريين الفرنسيين[2].كانت السلطات الإدارية، في عهد اللجنة الاستشارية، قد اختزلت مساحة المقابر الإسلامية في تلمسان، ووجهت نسبة مهمة منها، لخدمة الاستيطان، في حين نراها زمن الجمهورية، تعبث بدون حسيب، أو رقيب، بعقار المدينة، و تجعل من الأوروبيين وحدهم، المستفيد الأول منه.

3.3- دور العبادة

رغم اهتمام السلطات الاستعمارية العليا،بالصّرح التّاريخية في المدينة،و الإسلامية منها خاصة،إلا أن مسألة الإغداق عليها بسخاء، كانت شيئا آخر،ذلك أنه رفض المجلس البلدي في سنة 1884، ،تخصيص 000 10 فرنكا، المطلوبة من أجل صيانة،و تصليح مراحيض المسجد الكبير [3].

و بقي الأمر هكذا لسنوات،و يبدوا أن موافقة المجلس البلدي في مداولاته بتاريخ 28 ماي 1892،على الاقتراح الذي كان قد أبداه رئيس البلدية،بخصوص وضعية مراحيض المسجد الكبير،كان هناك ما يبرّره.

ذلك أن هدف المجلس البلدي قد كان بالدرجة الأولى، إزاحة هذه المراحيض التي كانت تعيق فتح شارع "السلام" Rue de la paix ،إضافة إلى تخوّف مجلس نظافة الدّائرة،من أن تؤدي هذه المراحيض القديمة،إلى انبعاثات مزعجة،و خطيرة، على الصحة العمومية،قد تصل حدود التهديد بالأوبئة كالكوليرا،غير أنّ قيمة الدعم،و المتمثلة في 7000 فرنكا، كانت أقل بكثير من المبلغ الذي اقترح سنة 1884 [1].

---

[1]- أنظر : La Tafna, 1er Juin 1892 .

[2]- كان المجلي البلدي في مداولاته ،بتاريخ 15 أفريل 1893، قد وافق على مخطط الإصلاح ،بما في ذلك كشف الحساب (devis). و كانت تتمثل الإصلاحات ،في وضع صليب فوق ناقوس الكنيسة،و بناء باب حديدي كبير (Portail)، أنظر : La Tafna, 26 Avril 1893 .

[3]-إذا كان المجلس البلدي ،قد وافق في مداولاته ،بتاريخ 15 أفريل 1893 ،فإنه في مداولاته ،بتاريخ 12 ديسمبر 1894 ، كان الغلاف المالي حاضرا،لتبدأ عملية الإصلاحات داخل الكنيسة. أنظر : La Tafna, 02 Janvier 1895 .

أما فيما يخصّ دور العبادة المسيحية،فإن المجلس البلدي لم يدّخر جهدا، في توفير النفقات اللاّزمة ،لإدخال التعديلات، و الإصلاحات على الكنيسة،رغم أن ما سمّاه المجلس البلدي بـ"الإصلاحات الكبرى" ،لم تكن إصلاحات ذات أولوية[2]. انتظرت الكنيسة أكثر من عام،حتى استطاع المجلس البلدي توفير غلاف مالي مناسب،قدّر آنذاك بـ 5000 فرنكا،و الحقيقة ،فإن سرعة استجابة المجلس البلدي كانت كبيرة،مقارنة مع السنوات العديدة،التي انتظرها"المسجد الكبير"،حتى يتمّ التكرّم عليه في الأخير[3].

4.3- تلمسان المدينة العصرية

استفادت مدينة تلمسان من الإنارة الحضرية، منذ الأيّام الأولى للاحتلال،غير أنها كانت تتمّ إمّا عن طريق الزيوت الطبيعية،أو المركبات الكيميائية،ويعزى للتوسّع الحضري للمدينة مع نهاية القرن 19،وظهور الاكتشافات التكنولوجية الحديثة كالكهرباء،بعد تلك القفزة الصناعية العالمية، الحاجة إلى اعتماد الطرق الحديثة في تسيير المدينة.

حيث أصبح توفير هذه الإنارة، ضيفا مرغوبا فيه، في السّاحات المعروفة، و الشوارع الآهلة،و المحلاّت الفاخرة،وبما أن عملية الإنارة،كانت في توسّع كبير داخل المدينة،فإن تلمسان،لم يعدما يفرّقها،عن أحسن المدن الجزائرية[1].

إنه أقلّ تطور يجب أن تأخذه هذه المدينة،حتى تنال إيجابيات الاستعمار الفرنسي،هكذا كان يفكّر أغلب المعمرين الأوروبيين،وأصحاب المصالح في المدينة.

5.3- العمران الاستعماري في خدمة رموزه

لا أحد يستطيع منّا ،إنكار الدور الكبير،الذي قام به "لويس أوجان كافينياك"Louis Eugène Cavaignac،في تدعيم أسس الاستعمار في الجزائر،وفي تلمسان خاصة ،فقد حافظ على المدينة فرنسية ،أيّام حاصرها الأمير عبد القادر، ثم

---

[1]-أنظر : La Tafna, 28 Août 1895 .

[2]-أنظر : La Tafna, 07 Septembre 1887 .

أصبح بعد 1842 قائدا عسكريا لها،وترقى داخل المناصب السياسية،إلى أن أصبح حاكما عاما على الجزائر، توفيّ بتاريخ 1857.

لكن هذا كلّه لا يمنع ،في أن تكون شخصية "كافينياك" ،إحدى الشخصيات الفرنسية الأكثر جرما، وتعطشا لدماء الجزائريين، خلال العقود الأربعة التي تلت احتلال الجزائر،وفي ذكرى وفاته الثّلاثين، فكّر المجلس البلدي في وسيلة، من أجل تمجيد هذه الشخصية ، حيث صوّت على تخصيص مبلغ 5000 فرنكا، من أجل إقامة نصب تذكاري له، بالسّاحة التي تحمل اسمه،و تحويل أرجاء هذا النصب، إلى حديقة غنّاء،و مع ثقته في أن هذا المبلغ،زهيد مقارنة مع الأشغال المزمع القيام بها،فقد دعى إلى فتح باب الاكتتاب العام[2].

تحوّل هذا التمجيد إلى عرس حقيقي،تمّ فيه استضافة كبار الشّخصيات السياسية الفرنسية، كالحاكم العام، و الوزير "ديبوبار" Desbeauyart، وتأكّدت للمجلس البلدي، حقيقة الدعم المالي،و السياسي، للفكرة التي بدأها قبل سنوات،بعد استفادته من هبات مالية،و بدل أن يأخذ التمثال النصفي Buste مكانا في ساحة "كافينياك"، تم اختيار مكان آخر له[1].

لاشك أن الهيئات المحلّية الأولى بـ تلمسان، و على رأسها اللّجنة الاستشارية،التي كانت دائما ما تشتكي قلّة الأغلفة المالية،في أربعينيات القرن التاسع عشر،قد أصبحت في عهد المجلس البلدي المنتخب،و في العهد الجمهوري خاصة،ثرية جدّا،تملك المال،و تحتكر المشاريع،و توجّهها صوب ما تريد من الأهداف،بعدما تحولت تلمسان إلى مدينة مزدهرة مع نهاية هذا القرن.

[1]-تم اختيار جهة المشور،لإقامة التمثال النصفي (Buste)، لـ "كافينياك"، كما تم التصويت أيضا،على كل نفقات إنشاء قاعدة التمثال. أنظر : La Tafna, 23 Octobre 1895 .

ثالثا: اعتراضات ،و شكاوى التلمسانيين على العمران الاستعماري خلال العهدين الإمبراطوري والجمهوري 1859-1895

لم تشكّل اعتراضات التلمسانيين،و شكاياتهم على العمران الاستعماري، خلال العهدين الإمبراطوري، كما الجمهوري ،تلك الظاهرة الفريدة،ولم تجلب لنفسها ذلك الاهتمام،وتلك الأضواء ،بل يمكن القول أنها قد مرت بشكل هادئ،و دون ما تأثير،على الرزنامة العمرانية للإدارة الاستعمارية.

فلا الجرائد المحلية لتلمسان، كـ"التافنة" La Tafna، أو Le courrier de Tlemcen ،ولا الجرائد الجهوية، كـ"لي كو دوران" L'écho d'oran، ولا الجرائد الوطنية كـ"المبشّر" Al Mobacher، أو "لومونيتور أونيفرسال" Le Moniteur universel ،قد حفلت،و لو في عدد وحيد منها،بما يدلّ على عصيان مدني،أوتجمهر،أو اعتراض عنيف، أو استخدام لصيغة العريضة الموسّعة.

لقد عجز التلمسانيون أيّام الاحتلال الأولى من سنة 1842،عن إثبات حقوقهم الشرعية في الملكية،وقد سجّل بعضهم،على أنهم قد غادروا المدينة،في حين أنهم لم يفعلوا ذلك،إن أميّة هذا الشعب،وجهله بمعرفة القانون،و عدم وعيه بنوايا الإدارة الاستعمارية،كانت كلها عوامل رئيسية،أمام خفوت صوت اعتراضاتهم

[1].أما الاعتراضات،والشكاوي،التي احتفظ بها الأرشيف،ووصلت إلينا،فقد كان عددها قليلا ،مقارنة مع فضاعة الجرم العمراني الاستعماري.لم تكن تعبّر هذه الاعتراضات عن مطالب جماعية،بل عن مصالح عائلة،أو شخص منفرد على الأغلب،و كانت تهدف بالدرجة الأولى، إلى الحصول على تعويض مشرّف،بعدما أصبح البيت، أو المحلّ التجاري، في خانة الهدم.

أمّا ما أطلق عليه " تحقيق الصلاحية ،و عدم الصلاحية "، الذي كان يشرف عليه محافظ مخوّل عن السلطة التنفيذية، فقد كان نوعا من أنواع الامتصاص للصدمة، لا أقلّ، ولا أكثر.لم يكن يعتبر هذا التحقيق،الاعتراض اعتراضا،حتى و لو تمّ توثيقه على دفتر التحقيق،الذي عادة ما يتخذ من المجلس البلدي مقرا. و ربما قد أصبح تحقيق الصلاحية ،و عدم الصلاحية،أكثر فائدة للإدارة الاستعمارية،و منبّها آليا لها،في حال شعورها بالتقصير،أو جهلها بخفايا الأمور.

1- اعتراضات ،وشكاوى العهد الإمبراطوري 1859-1870

1.1 - احتجاجات سكان باب الجياد 1859

سجلت مداولات المجلس البلدي بتاريخ 03 نوفمبر 1859،أنّه قد تقدّم خلال فتح تحقيق الصلاحية ،وعدم الصلاحية،سبعة من التّلمسانيين بأسمائهم الشخصية في الوقت ذاته،و باسم كل سكان حي باب الجياد، للاعتراض على مشروع الهندسة [1]. وأضافت المداولات أيضا، أن سبب هذه الاعتراضات كان

[1]-يشير تعليق هامشي نابع عن المسؤول العسكري الأول عن تلمسان، أن شعب تلمسان ،كان جاهلا بفهم قوانين الدولة الفرنسة التي كانت تنشر في بعض الجرائد لرسمية،و هذا كان حسبه السبب الرئيس،للتجاوزات العقارية التي حدثت أنظر:
Anom .2m .Boite N° 184, Mémoire du receveur du des domaines, adressé au commandant de la subdivision de Tlemcen ,1851.

[1]-Anom. 1N . Boite N° 23 , extrait du registre des délibérations du conseil municipal , de la ville de Tlemcen, 03 Novembre 1889.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid.

يكمن،في أنه إذا ما تمّ انتزاع ملكياتهم،هم و عائلاتهم ،سيصبحون بدون مساكن، واستحالة إعادة بناء أخرى [2].وأنّه حتّى في حال الحصول على تعويض مالي،والذي رآه المجلس البلدي،معبرّا عن حقيقة القيمة المالية لهذه المساكن،فإن هذا التعويض لن يكفيهم،من أجل إعلاء بناءات جديدة[3].

رفض"المحافظ المفتش" commissaire Enquêteur ،في تحقيق الصلاحية، و عدم الصلاحية،الأخذ بهذه الاحتجاجات،بسبب وقوعه إلى جانب المشروع أولا،وثانيا، تأكّده من صدق الدوافع التي تحرك مشروع الهندسة العسكرية،و أكثر من ذلك،اعتبر إزالة هذه المساكن،نوعا من أنواع الحفاظ على الصّحة العمومية،كون أن كل بناءات الجزائريين في تلمسان غير صحية[4].

2.1- اعتراضات سي حامد ولد حمادي 1861

تقدم السيد: "حامد ولد حمادي" خلال فترة تحقيق الصلاحية، وعدم الصلاحية،ما بين 01،و11 ماي 1861،بالضّبط يوم 07 ماي 1861، وشريكيه الشّقيقين،"عبد القادر"،و "محمد بن دي مصطفى بوعياد"،باعتراض لدى رئيس البلدية،بخصوص بيت وقع في مسار شارع"المعصرة" L'huilerie،المزمع شقّه قريبا.

وضّح الاعتراض، أنّه كان يوجد بالمبنى معصرة للزيت،و أنّها كانت مؤجّرة بـ 500 فرنكا للسنة الواحدة،إضافة إلى ثمانية من الخرفان،و جرّتين من الزيت تحوي كلاهما عشرين لترا،و أنه كان على المالك أن يحتفظ بحقه ،في استخدام المعصرة، من أجل هرس محصوله[1].

4- أنظر : Ibid.

1- Anom. 1N . Boite N° 23 , ouverture de la Rue de l'huilerie ,extrait du registre des enquêtes Commodo incommodo de la commune de Tlemcen, département d'oran ,29 Avril 1861.

2- أنظر الفصل الثالث ،مبحث مشاريع الرّص و التسوية، خلال العهد الإمبراطوري ، 1861- 1870 .

3- Anom. 1N . Boite N° 23 , ouverture de la Rue de l'huilerie ,extrait du registre des enquêtes Commodo incommodo de la commune de Tlemcen, département d'oran ,29 Avril 1861.

و أنه بعد تهديم الجدران التي كانت موجودة بمدخل المعصرة ، بأمر من السلطات المحلية قبل 07 سنوات،ساءت أحوال المعصرة،ولم تعد تغري الزبائن.لهذا فقد رفض الشّقيقان، "محمد و عبد القادر بن دي مصطفى بوعيّاد" التعويض المقدم إليهما،على سبيل الحل الودّي [2].

بينما طالب "سي حامد ولد حمّادي" البلدية، بدفع 10 000 فرنكا، كتعويض له،عن ثمن تخليّه عن الأرض ،التي ستكون ضمن الطريق العام،وأيضا،عن الضّرر الذي أصاب مصالحه منذ 07 سنوات،وطبعا، يبقى الجزء الذي لا يدخل ضمن الطريق العام،دائما في ملكيته[3].

بالنسبة لـ "سي حامد ولد حمادي"،فإنه لم يكن معارضا لفتح شارع L'huilerie،لكنه كان يطالب بتعويض من البلدية حتى يتخلى عن بيته،هذا التعويض،الذي رأت هذه الأخيرة، أنّ تحديده لا يقع ضمن صلاحياتها [1].

3.1 - اعتراضات وعقد التبادل ما بين الإدارة الاستعمارية وورثة الحاج بومدين بن جابر فبراير – ماي 1870

تعلّق الأمر في هذا الاعتراض، ببيت ورثة "الحاج بومدين بن جابر"،هذا البيت الذي كان مسجّلا تحت الرقم 1059 ،و كانت تبلغ مساحته 129 م^2،حيث وقع ضمن مسار شارع "بومدين"،الذي كان المجلس البلدي يعتزم شقه، وقد ناب عن الورثة السيد"الحاج أحمد ولد الحاج محمد بن بوكلي حسان"، وسيطا وقد كان يعمل "شاوشا"،ومترجما،بمصلحة أملاك الدولة بتلمسان [2]. إذ تلقّى من الورثة وكالتين مسجّلتين، بتاريخي 03، و 24 مارس 1868 [3].

---

[1]- أنظر : Anom. 1N . Boite N° 23 , ouverture de la Rue de l'huilerie ,extrait du registre des enquêtes Commodo incommodo de la commune de Tlemcen, département d'Oran ,29 Avril 1861.

[2]- يتعلق الأمر، بأربعة أبناء، بالإضافة إلى زوجة الإبن الخامس المتوفي.

[3]- Anom.1N. Boite N° 23, administration des domaines, acte d'échange, 28 Février 1870.

لقد كانت هذه أوّل مرة، نصادف فيها هذا النّوع من الاعتراض،والذي كان قائما على استخدام ممثّل، أو وسيط عن المتضررين،تم فيه،اجتياز سقف المجلس البلدي،ليصل إلى مصلحة أملاك الدولة،ثم والي عمالة وهران،بل الحاكم العام ذاته،وأصبحت فيه الإدارة الاستعمارية ، خصما وحكما في الوقت ذاته .

وقع اتفاق مبدئي ما بين ممثّل العائلة،و مصلحة أملاك الدولة،على توقيع عقد للتبادل،كان يتضمن 13 مادة، تسلّم فيه العائلة البيت الواقع في مسار شارع "بومدين"، وتتسلّم قطعة أرض أخرى كتعويض لذلك، ،بالإضافة إلى تعويض نقدي آخر،هي في الحقيقة شروط تعجيزية، و تحيّزية ،لأنها كما سنرى،وضعت لخدمة الطرف الثاني المواجه لعائلة "بن جابر".

تضمّنت المادة الثالثة، ضرورة القيام بالإجراءات اللازمة ،من أجل تطهير،الرّهون الشرعية،التي بإمكانها أن تشوب المبنى،طبقا للأحكام [1].أمّا المادة الثامنة،فقد تخوّفت من أن يكون الاتفاق في صالح العائلة،في حال،ما إذا تم العثور على كنوز،أو مصنوعات فنية قديمة،مدفونة داخل البيت،لهذا وقطعا لذلك الطريق نصّت تلك المادة: "على المُتبادلين،إبلاغ السلطات المختصّة،و إلّا تعرّضوا إلى دفع،تعويضات،و ضرر Dommage et Intérêt"[2].

كانت المادّة العاشرة من أدقّ، و أطول، بل وأخطر المواد التي فرضها، اتفاق التبادل على الإطلاق، ذلك لأنّها قد تطعن في ملكية البيت، و في نيّة المتبادلين،و تتلاعب بأعصابهم،إذا صحّ التعبير.فقد أكدّت في جزء منها،على أنّه في حال :" كان المتبادلون، في حيازة مؤقّتة،يجب عليهم ترك المكان فورا ،و لن يكون لهم أي حقّ في أي تسديد Remboursement أو تعويض،عن الأشغال التي لم ينفّذوها،و التي تبقى على مسؤوليتهم " [3].

1- Anom.1N. Boite N° 23, administration des domaines, acte d'échange, 28 Février 1870.

2- Ibid.

3- Ibid.

أكّدت المادة العاشرة مجددا،أن العقد سيصبح نافذا لكن بشرط واحد، هو موافقة الحاكم العام،الذي سيتم عن طريق إبلاغ إداري،و في حال رفض هذا العقد،فإنه سيصبح باطلا،لكنها من جهة أخرى،أعطت مهلة خمس وتسعين يوما للرد على هذا العقد،إما بالإيجاب ،أو بالسّلب،و في حال عدم تلقي المتبادلين أي إعلان خلال هذه المدة، فإن العقد سيصبح باطلا أيضا.،إلاّ في حالة وحيدة، ألا وهي التزام التحفّظ من طرف المتبادلين، في حالتي القبول، كما الرّفض، من طرف الإدارة الاستعمارية.

و أمام هذه المتاهة القانونية،و حتى يلتزم المتبادلون التحفّظ أمام القانون،و يتمّ استدراجهم رغم أنوفهم نحو التوقيع،و فرض التّسوية عليهم،كان على المتبادلين توقيع تصريح بذلك،أمّا أهمية ذلك الأخير،فكانت تكمن في : "إن غياب هذا التصريح،و الذي هو بمثابة موافقة ممنوحة للإبقاء على التبادل، ،فإن المتبادلين يواصلون في عدم حيازة حق،في أي تسديد Rembourseمentأو تعويض Indemnité، في حال كانت الموافقة مرفوضة فيما بعد [1].

تمسّكت الإدارة الاستعمارية خلال عملية المبادلة،بتسعير مساحة أرضية البيت ،التي سبق و أن ذكرنا أنها بلغت 129 م^2، بـ 07 فرنكات للمتر المربع الواحد، ما يعطينا في الأخير،تعويضا مقدرا بـ 903 فرنكا عن المساحة فقط، وهذا نظرا إلى بيع حديث وقع في شهر أكتوبر 1869،من طرف مصلحة أملاك الدولة، ولهذا تم اعتماد سقف الـ 07 فرنكات للمتر المربع الواحد[2].

حدث الاتّفاق أخيرا، ما بين مصلحة أملاك الدولة، وورثة السيد "بن جابر"، على قبول الشروط التالية [3]:

- يتّم التنازل عن المواد الناتجة عن عملية هدم المسكن رقم 1059، والذي كانت تملكه عائلة "بن جابر".
- تتنازل العائلة المذكورة عن 129م^2 التي هي مساحة المسكن.

1- Anom.1N. Boite N° 23, administration des domaines, acte d'échange, 28 Février 1870.

2-Ibid.

3-أنظر : Anom.1N. Boite N° 23, envoi pour approbation, d'un acte et d'un échange, 15 Avril 1870.

- تستفيد العائلة من قطعة أرضية مساحتها 32 م^2 ،و رقمها 1570،خارجة عن مسار شارع "بومدين" و قريبة من المسكن السابق، كانت ملكية للسيد "الحاج محمد كدروسي" ،قبل أن تعود ملكيتها للدولة الفرنسية،بعقد إداري مؤرخ في 09 أفريل 1869.
- تستفيد العائلة من فرق أنصبة Soulte مقدر بـ 4600 فرنكا.

لكن يجب الوقوف قليلا عند بعض التفاصيل،فالبيت العائلي الذي كانت مساحته 129 م^2 ،تم تسعيره أرضا،و مبنى،من طرف محضر الخبرة،بـ 5003 فرنكا،مع العلم أنّه تم تسعير المساحة وحدها، بـ 07 فرنكات للمتر المربع الواحد،أما القطعة الأرضية التي تم التنازل عنها للعائلة بمساحة 32 م^2 ،فقد رأت الخبرة، أن تسعرها بـ 403 فرنكا،ما معناه،أن المتر المربع الواحد في تلك الأرض و القريبة من بيت العائلة ،قد تمّ تسعيره ضعفين تقريبا، مقارنة مع تسعير مساحة 129 م^2 .

راسل والي العمالة،الحاكم العام بتاريخ 14 ماي 1870،مزوّدا إياه بالوثائق التالية:مخطّط الموقع ،وكالتين اثنتين،و محضر الخبرة،راجيا إياه الموافقة،ومؤكّدا على أن شروط هذا التبادل،كانت مبرّرة بنتائج الخبرة التي تم القيام بها،طبقا لأحكام المادة 20 من قرار 25 جويلية 1860[1].

2- اعتراضات و شكاوى العهد الجمهوري سبتمبر 1870-1894

1.2 شكوى عبد القادر بن مصطفى بن بوعياد ديسمبر 1877

تقدّم السيد " عبد القادر بن مصطفى بن بوعياد"مع نهاية سنة 1877،بشكوى إلى الحاكم العام الفرنسي، و الذي بدوره أحالها إلى والي عمالة

1- Anom.1N. Boite N° 23, envoi d'un projet d'acte d'acquisition par voie d'échange, 14 Mai 1870.

2-أنظر : Anom.1N. Boite N° 23, réclamation contre l'expertise d'un lot de terrain exproprié pour l'ouverture d'une Rue a Tlemcen, 14 janvier 1878.

3- أنظر : Ibid.

وهران[2]. كانت الشكوى تخصّ ، قطعة أرض تم انتزاع ملكيتها من والده،من أجل فتح شارع "باريس"Rue de Paris، أين تم إعلان انتزاع الملكية بالقرار الصادر بتاريخ 28 أوت 1877[3].

كان جوهر الشكوى يطعن أساسا،في الخبرة التي قامت بتسعير الأرض،و التي كانت تراها الشكوى،مجانبة لسعر الأرض الحقيقي.

2.2- شكوى محمد بن محمد بوعياد 29 جانفي 1890

تقدّم السيد "محمد بن محمد بوعيّاد" هو الآخر، برسالة شكوى إلى الحاكم العام الفرنسي،ووالى عمالة وهران، نهاية شهر جانفي 1890،حيث قام الحاكم العام، بتوجيه الرّسالة إلى السيّد والي العمالة،الذي كان عليه منحها، النهاية التي كانت تستحقّها [1].

جاءت هذه الشكوى متأخّرة جدا، كون أن جذور المشكل، كانت تعود إلى سنة 1874.أمّا فحوى التظلّم، فكانت تتلخص كما جاء في رسالة المشتكي،أنه في سنة 1874،وبسبب حاجة البلدية إلى فتح شارع "باريس"، بحي باب الحديد Porte de Fer،فإن هذه الأخيرة، أرغمت المشتكي على بيعها منزلا صغيرا،و حديقة، بالحيّ نفسه. و أنه قد تمّ عقد اتفاق للبيع ،ما بين البلدية من جهة، و"محمد بن محمد بوعيّاد من جهة أخرى،حيث نصّ الاتفاق، على حصول المشتكي بموجبه على

1- Anom.1N. Boite N° 23, réclamation transmise ,03 février 1890.

2- أنظر : Anom.1N. Boite N° 23, Lettre de Mr. Mohammed Bouayed à Mr. le Préfet, du département d'Oran, 29Janvier 1890.

أنظر الملحق رقم 06 .

3-أنظر : Ibid.

3000 فرنكا، و رغم هدم المنزل، وانتهاء الأشغال به، إلاّ أنّ المشتكي،"محمد بن محمد بوعياد" لم ينل فرنكا واحدا[2].

تقدّم المشتكي مجددا ،أمام رئيس البلدية، للمطالبة بمبلغ التعويض،إلا أنه أجابه بأن المبلغ متوفر لدى خزينة الأمانات،و الإيداعات،لمدينة تلمسان caisse des dépôts et consignations de Tlemcen،و عند اتصاله بمسؤول الخزينة،السيد "بلون" Mr .Blonc،طالبه بتقديم ملف ،أمام الموثق "بتولي"Pitollet بتلمسان،و في كل الحالات،لم يستطع المشتكي نيل حقوقه [3].

وجّه نائب والي العمالة بتاريخ 30 جانفي 1890،رسالة الشّكوى إلى رئيس البلدية،المخوّل بإعطاء توضيحات عنها،و إيجاد الحلول المناسبة[1].حيث وضّح رئيس البلدية منذ البداية، أن شكوى السيد "بوعيّاد" شكوى مؤسسة،لكن البلدية لا علاقة لها، بالمشاكل التي تطرحها عملية دفع تعويضات انتزاع الملكية [2].

أضاف رئيس البلدية ،أن مبلغ التعويضات التي كانت قد أقرتها المحكمة المدنيّة بتلمسان، بتاريخ 27 فبراير 1880،قد تم إيداعها الخزينة المذكورة، بقرار من رئيس البلدية، مؤرّخ في 31 ديسمبر 1880 [3].

ثم وضّح أيضا،أن إيداع مبلغ التعويضات لدى خزينة الأمانات،والإيداعات بتلمسان،كان إجراءا إداريا سليما، لأنه سوف يحرر أيدي البلدية، من أي مسؤولية جزائية.في حين ضرب هذا الإيداع بمجموعة شروط، تعلقت بالشخص المذكور، و بعائلته،و بالوضعية القانونية لممتلكاته،أو الاعتراضات التي قد تنشأ،بسبب هذا التّعويض، أو أيّ عوائق أخرى [4].

1- أنظر : Anom.1N. Boite N° 23, renvoi de la réclamation Bouayed a Mr. Le Sous-préfet de Tlemcen ,21 Fevrier 1890.

2- Anom.1N. Boite N° 23, renvoi de la réclamation Bouayed a Mr. Le Sous -préfet de Tlemcen, 21 Fevrier 1890.

3- أنظر : Ibid.

4- أنظر : Ibid.

5- أنظر : Ibid.

و بعد أكثر من 10 سنوات على قرار المحكمة المدنية،بتعويض السيد "محمد بوعيّاد"،وضّح رئيس البلدية من جديد،أنّه لا المشتكي ،ولا أحد من أعضاء عائلته،قد تقدّما، بعقد يثبت حقوق ملكيتهم. و أنّ المشتكي، قد عجز عن تقديم أي دليل للخزينة، وعليه، قد بقي هذا المبلغ، حبيس الخزينة، و على هذه الأخيرة، استخدام حقها، في حبس هذا المبلغ، بشكل نهائي [5].

رأت الإدارة الاستعمارية المحلية تشابها، ما بين اسم المشتكي،واسم شخص آخر،كانت له علاقة بعائلة المنتزع ملكيتهم،بخصوص قضيّة تصفية شركة "ريمي بوردوناف" Remy Bordenave، و أنّه حتى الآن،لم يتّم التأكد من هويّة الورثة،أو ذوي الحقوق،مما جعل مهمة الصندوق، أو الخزينة صعبا[1].

كان على المشتكي، من وجهة رئيس البلدية، تقديم ما يثبت حقه قانونا، في إيداعات الخزينة، و إلاّ لن يصرف له، أي مبلغ تعويض. لكننا لا نعلم بالضبط كيف انتهت المسألة، غير أنّه يبدوا، أنه كانت في هذه الأخيرة ،جملة من الالتباسات،والتعقيدات،أكثر من الحقيقة ذاتها،كون أن المشتكي، قد أخذ وقتا طويلا للتشكي على الإدارة،و أن المسألة كانت في غاية الوضوح أمام خزينة الإيداعات،حيث كان عليه الاكتفاء بتقديم ما يثبت ملكيته السابقة،حتى يستفيد من التعويض،هل كان الأمر متعلقا بحقوق مهضومة،أم بمحاولة نصب ،واحتيال؟ .

3.2 - اعتراضات سكان شارع السلام Rue de la paix 1894

كان الهدف حسب القانون من فتح تحقيق الصلاحية، و عدم الصلاحية،التحقّق من كل الاعتراضات التي قد تنشأ،بخصوص فتح هذا الشارع، أوذاك. لكن ما الجدوى،إذا كانت هذه الاعتراضات تضرب عرض الحائط ،كما حدث سنة 1894،مع عملية شق شارع "السلام" Rue de la Paix، ،حيث اتّفق المجلس البلدي،كما المحافظ المفتش Commissaire enquêteur،على اعتبارها معارضة مثارة،لا يجب الأخذ بها [2].

1- أنظر : Anom.1N. Boite N° 23, renvoi de la réclamation Bouayed à Mr. Le Sous -préfet de Tlemcen, 21 Fevrier 1890.

2- La Tafna, 19 décembre 1894.

لقد مرّت شكاوي التلمسانيين ،على قلّتها،و ضعف تأثيرها،بشكل هادئ،لم يثر لا القلق ،ولا الاهتمام من لدن الإدارة الاستعمارية، و قد ساهم هذا كلّه،في انفراد العمران الاستعماري المتوحش،بالملّاك التّلمسانيين، الذين سلبوا بيوتهم،وأراضيهم،تحت غطاء العمران،و بداعي الحداثة، و التطوير،لقاء تعويضات زهيدة.

و إذا كان التعويض جزءا يسيرا من الحلّ، فإن المشكل كل المشكل، الذي سيصادف المنتزع ملكيته، أين ستذهب عائلته المنكوبة؟و أي حيّ جديد ستسكنه؟وأي جيران جدد سوف تجاورهم؟.

لم يعد العمران الاستعماري، الهمّ الوحيد أمام التلمسانيين ،وتراجع مكانتهم الاجتماعية،والاقتصادية،فقد ظهرت أيضا بوادر اقتصادية غير مشجّعة، ستكون عواقبها كارثية على أغلب التلمسانيين،وكما كان العمران الاستعماري موجّها لخدمة مصالح الأوروبيين،فإن الاقتصاد أيضا ،لن يخرج عن هذه القاعدة،حينها أصبح شعار التّلمسانيين، أينما حلّ العمران،فسيتبعه الاقتصاد.

الفصل الرابـع

اقتصاد مدينة تلمسان من الاحتلال إلى نهاية العهد الإمبراطوري 1842-1870

****

أولا : البدايات الأولى للاقتصاد الاستعماري في تلمسان

1- الاقتصاد الضريبي 1842-1852

1.1- الضرائب المحلية في تلمسان بين مد و جزر 2.1 - قيمة الضرائب و الغرامات 3.1- الضرائب الإسلامية و إيرادات الأملاك الحبوس 2- الاقتصاد العقاري 1842- 1845

ثانيا: الزراعة الحضرية من الاحتلال النهائي إلى منتصف العهد الإمبراطوري1842- 1860

1 - مظاهر الزراعة الحضرية في مدينة تلمسان 2- الإنتاج الزراعي

ثالثا : بناء الهياكل الاقتصادية الأولى و تنظيم التجارة الداخلية في مدينة تلمسان 1842-1870

1- إنشاء المذبح البلدي 1849-1851 2- سوق الفندق للحبوب 1847-1852 3 -إنشاء السوق العربي المغطى لـ "تافراته" 1850-1852 4 الأسواق اليومية بتلمسان 1842- 1870 1.4 الخضر و الفواكه

2.4 اللحوم و المواشي 3.4 المطاحن و الحبوب و المخابز 4.4- معاصر زيت الزيتون

5.4 تجارة الأصواف و حرفيوها

رابعا : التجارة الخارجية 1842- 1870

1 - محور وهران 2- محور تلمسان- المغرب

خامسا: أزمات الاقتصاد في تلمسان في العهد الإمبراطوري 1852 -1870

1- الفوضى المالية 2- المجاعة 1867-1870

اصطبغ الاقتصاد التلمساني بعد 1842 ،بمجموعة من المؤثرات ذات العلاقة المباشرة بالاحتلال، فاقتصاد المدينة الذي كان منتعشا قبل 1830،أصابه الركود،و الشلل بعد الاحتلال،بفعل تواصل المقاومة ،و انعدام الأمن، و انعكس هذا انعكاسا مباشرا،على علاقات المدينة اقتصاديا ،بأحوازها،و أسواقها الخارجية .

تناقص الإقبال على أسواق مدينة تلمسان،و ضعف تموينها بمختلف البضائع،و حتى بعد عودة الأمن،فإن الظروف الداخلية للمدينة،لم تكن لتساعد على نمو اقتصاد هذه الأخيرة،نظرا للوضعية العمرانية ،فحتى النصف الثاني من القرن 19،كان جزء من المدينة ،عبارة عن ركام من الأنقاض، و بنايات متداعية، تهدد حياة الأشخاص،أو تعطل الحركة ، التي هي صعبة أساسا [1].

كان على الهيئات السياسية الأولى،التي أسند إليها إدارة المدينة،ونعني بها اللجنة الاستشارية خاصة،إعادة النمو الاقتصادي لها،كما كان عليها أيضا،الأخذ في الحسبان أمرين هامين:

- اجتناب التغيير المفاجئ للعادات الاقتصادية التي ألفها التلمسانيون.
- أقلمة التلمسانيين على الأنظمة الاقتصادية الفرنسية بشكل تدريجي.

لا يمكننا إنكار الدور الخطير،الذي قامت به اللجنة الاستشارية خلال عهدتها،في تدعيم أركان الاقتصاد الفرنسي في المدينة،عندما كانت تلمسان تدار من طرف إداريين عسكريين،من خلال السياسة الضريبية،و إدارة الأملاك الحبوس،وعقود الامتياز،والدعم القوي للنشاط الاستيطاني ،وإن كان آنذاك، من كان يرى، أن العسكري لا يصلح دائما للاقتصاد، و أن الاستبداد الأعمى للعسكريين،عائق كبير، أمام الصناعيين ،و المستوطنين[2].

1- Anom.2M .Boite N°184, Rapport lu au comité d'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle, 14 Février 1855.

2-L'écho D'Oran, 29 Novembre 1850.

لكن هذا لم يمنع، من أن يكوّن العسكريون الأوائل في المدينة، النواة الأولى للاستيطان،فقد فضّل عدد لا بأس به منهم ،بعد نهاية خدمتهم العسكرية، الاستقرار بتلمسان، كمزارعين،أو حرفيين،أو صناعيين صغار،بعد أن أعجبوا بسحر،وثروات المدينة،وإمكانياتها،لأن عددا كبيرا منهم، كان أهل حرفة،وتوقّعوا،أن نشاطهم ،و صناعتهم ،ستجد في بلد جديد، و في مدينة هامة كـ تلمسان ،توظيفا سهلا لها [1].

أيضا، فإن الدور الاقتصادي الذي قام به المحافظ المدني "بروسلار"،خلال مرور تلمسان، بتجربة المحافظة المدنية،و نيابة العمالة،كان دورا مميّزا،تمّ فيه استكمال بناء المؤسّسات،مثل الهيئات القانونية،والبنوك،و الأسواق، وتنظيم حركة البيع، و الشراء داخل المدينة، وأعمال التوثيق، و الخبرة القانونية.

و لعّل الدور الهام،والخطير، الذي قام به المدنيّون الأوروبيون، وفي مقدّمتهم رئيس المجلس البلدي "جالتو"،من بداية ستينيات القرن 19،و حتى نهاية العهد الإمبراطوري،في الاستثمار الاقتصادي للعمران داخل المدينة،ما جعل العديد من الصناعيّين،و أصحاب الحرف،و التجّار،يلهثون وراء هذه الفرصة،خاصّة مع التوسّع التدريجي للمدينة، و ازدياد عدد ساكنتها.

و إذا كان الفضل لـ"نابوليون الثالث "، في إدخال فرنسا إلى عهد الثورة الصناعية، فإن تلمسان المدينة المُستوطنة،ستعرف الازدهار من جديد مع بداية 1870،بفضل رؤوس الأموال الفرنسية ،التي سوف تمكّن من تجهيز المدينة[2].

1- André, le cocq, Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, Oran, 1941, P 57.

2- Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, in Actes du 86e Congrès, national des sociétés savantes Montpellier 1961, Imp. Nationale, Paris 1963, P442.

أولا : البدايات الأولى للاقتصاد الاستعماري في تلمسان

ركّزت الإدارة الاستعمارية منذ البداية، على استخدام الضريبة كنوع من أنواع تنشيط الاقتصاد،و تنمية إيرادات الخزينة العامة للمدينة، للوقوف على الحالة المزرية للاقتصاد.

1- الاقتصاد الضريبي 1842-1852

حافظ الاستعمار بعد دخوله إلى مدينة تلمسان ، على العادات الضريبية التي كانت موجودة حتى نهاية عهد الأتراك، و خاصة الضرائب العربية، التي كانت تجبى عند أبواب المدينة، و كان الهدف من ذلك الإجراء،عدم التغيير المفاجئ، لعادات الأهالي،الذين كانوا مدعوين إلى التردد إلى أسواق المدينة [1].

أما التوصيات الأولى للإدارة الاستعمارية، و كانت تخص شهر مارس 1842، و خاصة من مدير المالية بحكومة الجزائر،فقد ركزّت على التخفيف المؤقت لقواعد الحسابات ،أمام المتطلبات الحالية [2]. ما معناه عدم التقتير على التلمسانيين، والاكتفاء بتطبيق الضّريبة دون النظر إلى مردودها، و هذا في حد ذاته انتصار للاقتصاد الكولونيالي.

لكنه،و مع انقضاء عام تقريبا على احتلال المدينة،كانت توصيات الحاكم العام العسكري،بخصوص جباية الضرائب، مغايرة جدا للتوصيات الأولى، حتى و إن فضّلت هي الأخرى، سياسة اللّين، حيث جاء في معرض رسالة الحاكم العام إلى الجنرال "بودو"،قائد إقليم تلمسان: " يجب علينا البحث عن تضخيم مداخيل الخزينة بكل الوسائل المتاحة، و نحن أقوياء كفاية، حتى لا نستخدم مع الأهالي تدابير سأسميها متطرفة " [3].

1- A.le cocq, Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 110.

2-Ibid ,P 84.

3-Anom.F80.Boite N°786, Minute de la lettre Adressé par le gouverneur général au général Bedeau commandant du territoire de Tlemcen, 17 Novembre 1842.

1.1- الضرائب المحلية في تلمسان بين مد و جزر

امتنعت قوى الاستعمار الفرنسي، خلال الشّهور الأولى للاحتلال المدينة، عن تحصيل أي ضريبة، مهما كانت قيمتها، و مصدرها، ليس لتوفّر إمكانيات مالية لديها، و إنّما لتسهيل وصول بضائع ضرورية، للثلاثي الرابع لسنة 1842[1].لكنّها تراجعت بعد فترة قليلة، عن هذا الإجراء، و رأت فيه ضررا كبيرا لخزينتها،وأصدرت لذلك قراري 28 جويلية ،و 22 أكتوبر 1842،المنظّمين لعملية الجباية الجديدة،بالتشاور مع اللجنة الاستشارية في تلمسان،حيث أقامت الجباية على أبواب المدينة،و موازين الأسواق [2].

و حتّى تعود ضريبة"رسم الدخول" من جديد Droit D'octroi، كان لابدّ من اتخاذ بعض التدابير التقنية اللازمة، التي كانت لها علاقة بأسوار المدينة، وبأبوابها، و كيفية تنظيم العملية.و ذلك حتى تمنع من الغش الضريبي، سائر القبائل الوافدة إلى سوق تلمسان،من خلال إدخال إصلاحات على سور المدينة الهرئ،وبناء أربعة حوانيت صغيرة ، تخصص لجباة الضريبة [3].

لم تكن مسألة إعادة ضريبة"رسم الدخول" إلى المدينة، من خلال قرار سياسي تنفيذي عادى، بل اتخذ على إثر الواقع الاقتصادي، الذي كان سائدا في تلك المدينة المتحولة دائما.فالحاكم العام ،و بعد توصله برسالة تطعن، في ذمة الجباية التي كان يقوم بها "القايد"، أعلن نيّته ، أن يبدأ قابض أملاك الدولة بهذه الأخيرة، بداية من 01 جانفي 1843 [4].

1- Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de commission consultative, 05 Avril 1844.

2- Ibid.

3- أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative « Provisoire », 18 Août 1842.

4- أنظر: Anom.F80.Boite N°786, Minute de la lettre Adressé par le gouverneur général au général Bedeau commandant du territoire de Tlemcen, 17 Novembre 1842.

أما اللّجنة الاستشارية،فقد كانت ترى،إرجاء جباية "رسم الدخول"، والمكان ،و الموازين،إلى الفاتح من أفريل 1843،أما الضريبة الجديدة،والمعروفة باسم "ضريبة المهنة" Droit de patente، فقد كانت ترى التعجيل بها، وقد رأت من موقع استشاري،البدء بها مع الفاتح جانفي 1843 [1].

راسل المعتمد المساعدsous-intendant اللجنة الاستشارية، بغرض تنبيهها إلى أمر مهم جدا، له علاقة بضريبة "رسم الدخول"،فإذا كان المشرّع الفرنسي،قد ألزم دفع هذه الضريبة على كل البضائع التي تدخل المدينة،والتي هي نتاج حرف يدوية،أو إنتاج فلاحي في الغالب،فلما لا يلزم التجار الذين يأتون بهذه البضائع الفرنسية من وهران إلى تلمسان ،لأنّ خزينة الدولة حسب المعتمد المساعد،هي الوحيدة التي تتحمل نفقات هذه الضريبة،التي تم تأجيل جبايتها لهذا السبب،في عدة مدن داخلية[2].

كان الخلاف ما بين اللجنة الاستشارية ،و القيادة الاستعمارية العليا ممثلة في الحاكم العام ،حول الهيئة الرسمية التي ستقوم بعملية الجباية ،فالحاكم العام ،كان قد نبّه الجنرال "بودو" ،قائد إقليم تلمسان،بتكليف قابض أملاك الدولة بذلك بدل " القايد "،وفيما يخص تعويضات هذا الأخير ركز قائلا : " باستثناء وضع راتب معقول "للقايد"،والذي في كل الحالات ،لن يتم دفع (هذا الأخير)،بسعر رواتب الأغوات [3].

1- أنظر: Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de commission consultative 11 Février 1843.

2- Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 05 Avril 1844.

3- Anom.F80.Boite N°786, Minute de la lettre Adressé par le gouverneur général au général Bedeau commandant du territoire de Tlemcen, 17 Novembre 1842.

قرّرت اللجنة الاستشارية، و خلافا لموقف الحاكم العام الفرنسي من "قايد"المدينة،توسيطه في عمليّة جباية"ضريبة المهنة"،التى كان من المفروض، أن تبدأ فيها عملية ضبط مداخيل،ومصاريف السوق، مع الفاتح من جانفي 1843. لهذا قرّرت هذه الأخيرة،و بصفة مؤقّتة، تطبيق مجموعة من القرارات، أبرزها "أن يشرف"القايد"،على كل الضرائب المفروضة سابقا،بمدخل المدينة،كما السّوق،ويقوم بصبّ مجموع الحصيلة كل شهر، في خزينة قابض الضّرائب المختلفة" [1].

كانت اللجنة الاستشارية حريصة على استغلال العنصر المحلي، لمساعدة "القايد" في المهام الجديدة المسندة إليه،حتّى لا يتأثر التّلمسانيون بهذا الإجراء ،كونهم قد ألفوا جباية الضّريبة من بني جلدتهم، لهذا كانت قد اقترحت اللجنة الاستشارية خلال مداولاتها الرسمية،اعتماد ثمانية أفراد على الأبواب،بمبلغ 50 سنتيما لكل فرد ،ولليوم الواحد،و أربعة من"الكيالين" Mesureurs ،وحراس السوق،بمبلغ فرنك واحد لليوم الواحد [2].

و بما أنه لم يرد عن الحاكم العام،أي رد بخصوص مداولات اللّجنة الاستشارية،بتاريخ 11 فبراير 1843،التي حددت تطبيق" ضريبة المهنة " Patente،و ضريبة المكان،في الفاتح من جانفي 1843 ،كما هو الحال، في كل جهات الجزائر،فقد قررت اللجنة الاستشارية،وبصفة مؤقّتة،حتّى الحصول على جواب الحاكم العام ، تعيين عملية الجباية ،حتى الثلاثي الأول من سنة 1843 [3].

اعتمدت الإدارة الاستعمارية،خطة جديدة لإعادة إصلاح الضريبة المحلية بتلمسان،وكانت "الأمرية الملكية " Ordonnance Royal بتاريخ 21 ديسمبر 1844،قد أمرت بإنهاء جباية الضرائب على أبواب المدينة ،والاكتفاء بجبايتها داخلها،كما دعت كنتيجة لذلك ،"القايد"المخوّل لجمع الضريبة، إلى ضمان التنفيذ،وسحب الجباة عن الأبواب [4].

1- Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de commission consultative, 05 Avril 1843.

2- Ibid.

3- Ibid.

4- تولت الإدارة الاستعمارية العسكرية ،إخبار قبائل الفرع الإداري لتلمسان،بهذا الإعفاء الضريبي،كما العامة من الناس، الذين سوف يتم إخبارهم،عن طريق الملصقات الإعلانية،و الإخبارية أنظر: Procès –verbal de commission consultative , 20Mars 1845.

قد يبدو لنا من خلال هذه الإصلاحات الضريبية ،أنه قد تم إعفاء التّلمسانيين،من أعباء ضريبة هامة،كانت تثقل كاهلهم ، و خاصة القبائل الوافدة على تلمسان،لكنّه ما حدث في الحقيقة،لا يعدو أن يكون إلا مناورة في ساحة حرب دامية،أمر فيها قائد الجيش ،بإعادة انتشار جديد لقواته ،فتبين لأعدائه، أنه قد انسحب فالضريبة . التي كانت تدفع على الأبواب، أصبحت تدفع داخل المدينة، وربّما أصبحت أكثر ارتفاعا.

لم يبق بعد ذلك، من ضريبة محلّية في تلمسان،إلّا "ضريبة الموازين" Droit de Mesurage ،و "ضريبة المكان" Droit de place،و"ضريبة الدمغة" Droit de marque ، التي كانت تتم عن طريق مزايدة،هذه الضرائب التي كان يجمعها"القايد" منذ وقت كبير [1].

حدث اختلاف ضمن اللّجنة الاستشارية سنة 1845، حول طرق جباية هذه الضرائب، هل ستتم عن طريق "المزايدة " Adjudication، أوعن طريق التسيير المباشر للإدارة الاستعمارية Régie ؟ و قد كان رئيسها، أكثر تمسكا بالطريقة الثانية، و يبدو أن رأي أغلبية الأعضاء، هو الذي غلب في الأخير[2].

هل كان هذا الموقف يخفى عدم الثّقة في الجابي المحلّى؟أم كان إجراءا إداريا عاديّا؟بعد بضعة أشهر، سوف يعيد الموظّف المسؤول عن الضّرائب لتلمسان،الخوض فيه،فقد جدّد السيد "بوي" Boy مراسلة اللّجنة الاستشارية،بصفته قابضا للضرائب، لاعتماد المزايدة ،فيما يخصّ ضريبة "الموازين"،و"المذبح" ،التي كان يقوم "القايد"على جبايتها متّهما هذا الأخير ،إمّا بالتّقصير،أو الفساد،خاصة عندما ظهر لهذا الموظّف،أن حصيلة الضرائب،كانت أقلّ بكثير، من الرّقم الذي يمكن الحصول عليه،تنفيذ الإجراء المقترح [3].

1- A.le cocq ,Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 343.

2-أنظر : Anom.F80.Boite N°786,Procès –verbal de la commission consultative, 1er janvier 1845 et 20 Mars 1845.

3- Anom.F80.Boite N°786,Extrait du Procès –verbal de la commission consultative, 17 Novembre 1845.

تميّزت سياسة الضّرائب الفرنسية في تلمسان، بالتردّد أحيانا كثيرة، لكنّها استطاعت في الأخير، أن تجد لها مكانا بالمدينة، معوّضة الضرائب التّركية، كما أن ساكنة مدينة تلمسان،وأحوازها، قد تعودوا عليها ،و أصبحت جزءا عاديا من حياتهم اليومية.

2.1 - قيمة الضرائب و الغرامات

فرضت الإدارة الاستعمارية ممثلة في اللجنة الاستشارية، في الأشهر الأولى للاحتلال، مجموعة من الضرائب، على نوع معين من تجّار المدينة، هم تجار الجملة، و بائعي التجزئة.و كان الهدف من هذا الإجراء الضريبي، الوقوف على مصاريف المدينة،من إنارة،و صيانة،و نظافة الشوارع العمومية، وصيانة،وبناء الصّرح العمومية،على أن تدفع الضّريبة شهرا مسبقا ،في الفاتح من جويلية [1].

تمّ تنظيم الضريبة بالشكل التالي:

الفئة الأولى: التجّار وبائعي الجملة، 15 فرنكا للشهر الواحد.

الفئة الثانية: تجار المحلاّت و المغازات، 10 فرنكات للشهر الواحد.

الفئة الثالثة : التجّار المتموضعين في الخيام على الشارع، 0,50 فرنكا.

كما فرضت بعضها الآخر، من أجل حماية التّجارة الداخلية ،من البضائع الآتية من وهران،وغير الحائزة على تصريح رسمي للبيع،و سواء سمّيناها "غرامة" Amende فإن مآلها ،كما الضّريبة،إلى الخزينة العمومية.

تعهّدت اللجنة الاستشارية المخالفين بدفع:

- 05 فرنكات غرامة عن كل حمولة قماش.
- 10 فرنكات غرامة عن كل حمولة مستهلكات.
- 25 فرنكا غرامة عن كل حمولة سوائل.

1- Anom.F80.Boite N°786,Procès –verbal de la commission consultative, 08Juillet 1842.

وفي حالة تكرار الجرم، فإن الغرامات سوف تتضاعف [1].

بلغ مجمل ما دفعه سكّان تلمسان، و الضواحي القريبة، عن ميزانية 1844، 440 فرنكا كغرامات، في حين بلغ ما دفعته كل قبائل تلمسان في الفترة نفسها، 05 , 18950 فرنكا [2]. كما استفادت أيضا، مصلحة الضّرائب من 22 عقوبة سنة 1849، هي أموال مرحّب بها في الخزينة، كانت أسبابها متعدّدة، خاصة من أجل تعطيل الشارع العام، وانعدام الإنارة داخل المقاهي [3].

كانت القيمة المالية لهذه الضّرائب مهمّة جدا ،حتى بعد عام تقريبا عن الاحتلال ،لدرجة أن اللّجنة الاستشارية نفسها،عبّرت عن أملها،أن تكون المداخيل الخاصة،غير تابعة للمداخيل المحليّة،حتى يتمّ الوقوف على مصاريف الأشغال الخاصّة، بميزانية 1842،علما ،أن المداخيل الخاصّة،كانت قد بلغت بداية سنة 1842، 49, 3079 فرنكا [4].

أصبحت حصيلة مداخيل اللّجنة الاستشارية،ذات أهمية في الإستراتيجية الاقتصادية لهذه الأخيرة،حيث بلغت قيمتها بين 15 أوت، و 31 ديسمبر 1842، 220فرنكا كحصيلة غرامات،و 633,90 فرنكا نسبة 10% من قيمة المزايدات،و4860 فرنكا،كحصيلة لـ "ضريبة المّهن".و لم تكن هذه إلّا عيّنة من المداخيل، لم يدخل ضمنها ، حصيلة مبيعات الجيش،أو بيع المحاصيل، أو كراء المنازل و البساتين [5].

1- Anom.F80.Boite N°786,Procès –verbal de la commission consultative, 15 Décembre 1842.

2- Anom.F80. Boite N° 786, Commission consultative ,Etat récapitulatif des amendes versées dans les caisses du receveur des contributions divers de Tlemcen pendant l'exercice 1844 par unité imposable,1er Mars 1845.

3- A.le cocq ,Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 120.

4- أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 14 Janvier 1842.

5- أنظر: Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 14 Janvier 1843.

و لدى عرضه لحصيلة مداخيل الضّرائب لسنة 1845، وضع السّيد "بوي" مراقب قابض الضّرائب على مستوى المدينة ،أمام أعين الإدارة المحليّة،حصيلة ضرائب "المهنة"، والتي كتبت مداولات اللّجنة الاستشارية بصددها ما يلي:" تم فحصها،والمصادقة عليها،من طرف اللّجنة الاستشارية،و أقفل رئيس اللّجنة حساباتها، عند مبلغ 6 303,30 ، كما وضّح المراقب أن قيمة الضّرائب النقدية،إذا ما تمّ جمعها، مع تلك الخاصّة بالرّخص،فقد مثلت العام الماضي مجموعا قدر بـ 10 890,29 فرنكا " [1].

و بعد إلغاء ضريبة، أو"رسم الدخول" Droit a l'octroi نهاية ديسمبر 1844،تم إبقاء الضّريبة في المدينة،بحيث تم تحديد ضريبة 0,10 فرنكا، عن كل حمولة حمار ،و0,20 فرنكا عن كل حمولة بقر، أو حصان، في حين أعفي الرّجال من هذه الحمولة. و كان " قايد "المدينة،هو من يجمعها مباشرة،لفترة طويلة، وهو من اعتاد على صبّها في الخزينة البلدية ،التي كانت تمثّل شهريا،ما بين 110 و120 فرنكا[2].

3.1- الضرائب الإسلامية و إيرادات الأملاك الحبوس

حافظت الإدارة الاستعمارية على تلقّي الزكاة، و العشور من عند الجزائريين، كضريبة إلهيّة مقدّسة،و لكن كضريبة ،لم يكن يدفعها إلا المسلمون التّلمسانيون،غير أننا لم نوفّق في الحصول على إحصائيات عنها،تخصّ المدينة وحدها ،بل عادة ما كنا نجد إحصائيات عن تلمسان، و أحوازها القريبة،أو تلمسان وأحوازها ،و قبائلها،فقد دفعت تلمسان، و أحوازها القريبة في أوت 1845، ما قيمته 1761,77 فرنكا كزكاة [3].

[1] -Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 11 Septembre 1845.

[2]- A.le cocq, Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 111.

[3]-Anom.F80.Boite N°786, Etat de situation représentant les versements de l'impôt Zekkat de 1845 effectués par les tribus da subdivision de Tlemcen, 16 Août 1845.

أما جريدة "المبشّر" Le Mobacher ، فقد كتبت سنة 1850،أنّ سكّان تلمسان، و أحوازها القريبة، قد دفعوا ما مقداره 6334 فرنكا كزكاة،في حين دفعت قبائل "ولهاصة " 8677 فرنكا، و "الغوسل" 22211 فرنكا، و "أولاد رياح" 8881 فرنكا [1].

كما استفادت اللّجنة الاستشارية، من كراء الممتلكات الحبوس،حدائق كانت،أو بساتين،أو محلاّت تجارية، أو مبان سكنية ،كانت وقفا لعدّة مساجد بـ تلمسان، و كانت هذه الممتلكات، تحمّل بـ " إيرادات ريع " Grevé de Rente،و قد حدّدت اللّجنة الاستشارية، كيفيات دفعها، و تسهيلا ربّما على التلمسانيين ،الذين لم يكونوا يمتلكون في أغلبهم سيولة نقدية كافية،لكن دون أي تفريط في مصالحها، فقد اختارت اللجنة دفع هذه الإيرادات،من خلال وزن متفق عليه من زيت الزيتون،يقاس بوحدة "الجرّة العربية"Colas Arabe،حيث كانت تمثّل "الجرّة العربية"الواحدة،ما مقداره 24 لترا.

أما سعر زيت الزيتون،فقد كان خاضعا لسعر السوق، قد يرتفع في مواسم،وقد ينخفض في أخرى،و كلّما ارتفع ثمنه، إلّا و زاد ريع هذه الممتلكات،ففي سنة 1846 مثلا ،كانت اللّجنة الاستشارية قد حددت متوسط سعر زيت الزيتون بـ 1,30 فرنكا للتر الواحد،كما أمر رئيس اللجنة،قابض أملاك الدولة،إلى بالعمل على تحصيل مبلغ 1316 فرنكا، على المدينين [2].

أمّا في سنة 1848، فقد ارتفع سعر زيت الزيتون قليلا،و اعترفت اللّجنة الاستشارية ، أن السعر المتوسط للزيت، بعد سوق السنة الماضية، يجب أن يقدر بـ 1,37 فرنكا ،كما اقترحت على الإدارة العليا ،أخذ هذا الرّقم كقاعدة للتحصيل[3].

1-أنظر : Le Mobacher, 15 Mai 1850.

2- Anom.2M.Boite N°184,Procès –verbal de la commission consultative, 18 Juin 1847.

حاول قابض الضرائب ،مع رئيس المكتب العربي ،فرض 100 قلة (1400 لتر من الزيت) على الأمين (الذي يعصر الزيت)، ولو أن اللجنة الاستشارية،فضلت تسعير الزيت،بسعره في وقته، و دفعه نقدا أنظر: Anom.F80.Boite N°786,Extrait du Procès –verbal de la commission consultative, 27 Janvier 1845.

3- Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 27 Juillet 1848.

وكأمثلة واضحة، عمّا دفعته بعض العائلات التّلمسانية من إيرادات سنة 1847 ، فقد دفع أولاد "صافري" ،"سي بومدين بن ثابت "،عن استغلال حديقتين،روض "باب الحامد " ،وباب" العقبة "،جرّتين عربيّتين من زيت الزيتون، ما يعادل 48 لترا بالموازين الفرنسية، و دفع "محمد بوزيان "، عن محل تجاري بشارع " الجزّارين " Rue des Bouchers،إيرادا قدّر بنصف جرّة عربية، و دفع بعض اليهود ، من الذين كانوا يشغلون بيتا، يدعى بيت " مقلّش" ،جرّة واحدة كإيراد،و دفع أولاد" البجاوي" ، "محمد " ،و"جلّول " عن حديقة "عين الحجر " إيرادا سنويا قدر بنصف جرة[1].

2- الاقتصاد العقاري 1842- 1845

سجلنا قبل هذا الوقت، أن اللّجنة الاستشارية كانت تستفيد من البيوت الشاغرة للتّلمسانيين،من خلال كرائها، أو استفادة بعض الأوروبيين منها، من خلال عقود الامتياز،بالإضافة أيضا، إلى الاستفادة المادية من الأملاك الحبوس.وربّما أرادت اللّجنة الاستشارية،أن تستقل اقتصاديا، بعيدا عن ممتلكات بعض التّلمسانيين، الذين أصبحت عودتهم النهائية إلى المدينة،تربك،وتخلط، حساباتها الاقتصادية ، قررت صائفة 1842، بناء سوق مؤّقتة للحبوب، و محلّات من الخشب،التي سوف يتم تأجيرها لصالح المدينة[2].

كانت هذه المحلات بـ "ساحة المشور"، حيث تم في 15 أكتوبر من سنة1843،كراء 21 محلاّ تجاريّا،عن طريق المزايدة، بـ 15 فرنكا للشهر الواحد، و لمدة أربعة أشهر [3]. كان الربح التجاري، و الجشع، يحرّكان دائما اللجنة الاستشارية، إلى اعتماد الطرق الناجعة، لتحقيق هذا المبتغى، حيث جاء في مداولات اللجنة:"لنفحص، ما الشكل الذي سيكون أكثر نفعا، من أجل كراء هذه المحلّات ،ولنأخذ بعين الاعتبار،احتمال ارتفاع أسعار الكراء، التي تتزايد مع

1- أنظر : Anom.2M.Boite N°184,Etat des rentes en huile appartenant a l’éxercice 1846 provenant des coopérations religieuses, 18 Juin 1847.

2- Anom.F80.Boite N°786,Procès –verbal de la commission consultative « Provisoire » , 18 Août 1842.

3- أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 25 Février 1843.

الملكية المحلية،تقرر (اللجنة) أن يتم عن طريق المزايدة،على سبيل التجربة، لأجل أربعة أشهر،بثمن أساسي لا يزيد عن 15فرنكا، وسيعلن قابض أملاك الدولة عن نتائج هذه المزايدة " [1].

اقترح أحد أعضاء اللجنة الاستشارية، أثناء مداولات تلك الأخيرة،بتاريخ 25 فبراير 1843،رفع إيجار هذه المحلاّت إلى 25 فرنكا للشهر الواحد،وبحكم أنّ المحلات التجارية بـ " المشور"،كانت بيد اللجنة، تديرها بدون أدنى منافسة ،من أي طرف كان، تحوّل الأمر،إلى نوع من أنواع الممارسة الاحتكارية للعقار.كانت قد دعت اللّجنة الاستشارية، إلى تجديد عقد كراء الـ 21 محلاّ تجاريا، بساحة المشور،بعد انتهاء آجال هذا الأخير،بتاريخ 31 جوان 1845، على أن يكون تجديد الكراء، عن طريق المزايدة،التي ستكون يوم 22 من شهر جوان 1845 [2].

نتبيّن من خلال تجربة كراء محلاّت ساحة " المشور" ،قدرات اللّجنة الاستشارية و بنجاح مبهر، في المساهمة في الاقتصاد المحّلي الاستعماري،وقد جاءت نتيجة 23 جوان 1845، لتؤكد على هذا النجاح ،حيث حققت إيرادات كراء هذه المحلاّت،6240 فرنكا، ما يوحى على أن معدل كراء المحّل الواحد، قد تضاعف في سنتين،في حين، لم تحقق في السنة الماضية إلا 5568 فرنكا،وهو أيضا إيراد جيد،يشير إلى أن المحل الواحد قد تم كراؤه، بأكثر من 25 فرنكا للشهر الواحد،وعلى العموم،فإن فارق الإيرادات ما بين 1844 و1845، كان 636 فرنكا لصالح أملاك الدولة [3].

1- Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 18 Février 1843.

2- Anom.F80.Boite N°786, Extrait du Procès –verbal de la commission consultative, 19 Juin 1845.

3- Anom.F80.Boite N°786, Extrait du Procès –verbal de la commission consultative, 26 Juin 1845.

ثانيا: الزراعة الحضرية من الاحتلال النهائي إلى منتصف العهد الإمبراطوري1842- 1860

ساهم الجو المطير بـ تلمسان ،و الارتفاع المميّز عن مستوى سطح البحر،والوجود الكثيف للغطاء النباتي،في تمتع المدينة،و أحوازها القريبة، بمناخ مشجع على البستنة،و لم يكن يخلوا أي بيت تلمساني من حديقة، خاصة بيوت الكراغلة،ذات المساحة المعتبرة.كانت تضم في الغالب،أشجار الزّيتون،و الفاكهة،من تين،ورمّان،و عنب،و بعض الخضر،ذات الاحتياج اليومي،إضافة إلى بعض الأعشاب المنسّمة ، كالنّعناع ،و الكزبرة ، و الكرفس.

أشارت كثير من الكتابات، عن ازدهار زراعة أشجار الزيتون بالمدينة، فقد كتب"كاتلو" Catteloup، الطبيب الرئيسي للمستشفى العسكري بـ تلمسان في جريدة L'écho d'oran ،عن هذه الزراعة قائلا : " المدينة محاطة بنصف دائرة ،بغابة من الزيتون القرني séculaire ، ذو الشّدة المعجزة [1].

و هناك من أكّد هذا الأمر،سنوات عديدة فيما بعد،بقوله : " في الغرب، و الشمال،تنتشر غابة رائعة من أشجار الزيتون،كثيفة ،و متراصّة ،لدرجة أنه من الصعوبة ،اجتيازها [2].

إضافة إلى رواج زراعة الزيتون، بالأحواز القريبة من المدينة، كانت تنتشر بهذه الأخيرة،أصناف من الأشجار المثمرة، كأشجار الجّوز،و التّوت، التي كان يعتقد بعض الوافدين الجدد ،أنّه قد تمّ غرسها ،بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة سنة 1842، في حين أنّها،وجدت قبل ذلك [3].

---

[1]-L'écho d'Oran ,17 Mars 1851.

[2]- ERNEST. Capendu, la Popote, souvenir militaire d'oran,amyot,Paris 1865,P 234.

[3]- أنظر : A.le cocq, Histoire des débuts de la colonisation Op.cit, P 98.

كانت البستنة، و حبّ استثمار الحدائق،هواية التصقت بطابع التّلمسانيين المرهف بالطبيعة، منذ زمن بعيد، ومع التحولات السياسية التي عرفتها المدينة منذ القرون الوسطى،استحالت إلى نوع من ضمان الاكتفاء المعيشي،خاصة زمن المجاعات،والحصارات،و الحروب،و بعد الاحتلال الفرنسي الأول للمدينة،ونظرا لمحاصرتها من طرف قوّات الأمير،فقد تمّ ما بعد 1836،إعادة زراعة أراضي، وحدائق الأحواز [1].

قررت الإدارة الاستعمارية مع الاحتلال النهائي للمدينة سنة 1842، استخدام كل الإمكانيات المتوفّرة، من أجل ضمان الغذاء،و رفع طاقته، حيث كتب الرائد "دو بيمودان"Le commandant de Pimodan عن هذا الأمر قائلا: " كانت زراعتهم،مقتصرة على دائرة ضيقة،حول الأسوار ذاتها ، لم تعد تستطيع تغذيتهم، ولا زيادة محاصيلهم، لقد وقع بهم الأمر، إلى بذر كل الحدائق،كل الساحات،كل المساحات الشاغرة بـ تلمسان"[2].وفي تقرير رسمي، عن الأوضاع الاقتصادية بتلمسان، كتب "لوكليرك" Le clerc ، في تقريره في مارس 1842، أنه رغم ما حدث لأشجار الزيتون من دمار،إلا أن كثافتها ، كانت تدل ، على ازدهار في تجارة زيت الزيتون قبل الاحتلال [3].

1 - مظاهر الزراعة الحضرية في مدينة تلمسان

انتشرت عبر مدينة تلمسان،وخاصة في جنوبها الغربي، مجموعة من البساتين،والحدائق الغنّاء، كان أغلب أصحابها من التّلمسانيين،فقد أحصي سنة 1846،البستان الذي كان يملكه، السيد "بوجنان بن ددّوش"،ما بين " باب الحديد "، و " باب سيدي عمران "، و كان بمساحة هكتار تقريبا،وكان يضم 26 شجرة تين، 14 شجرة عنّاب (سفيزف) ،شجرتي توت،10 أشجار من الرمان ، 08 أشجار من الإجاص ، و 10 من الكرم المعترش[4].

---

[1]-Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, Op.cit, P439.

[2]-Le commandant de pimodan ,Oran,Tlemcen , sud oranais 1899-1900 ,honoré champion,1903, P 230.

[3]-أنظر: A.le cocq, Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 94.

[4]- A.le cocq, Histoire des débuts de la colonisation Op.cit, P 97.

بالإضافة إلى بستان "محمد قارة علي" بـ "باب الجياد" فى الجنوب الشرقي من المدينة، و الذي كان يضم، 26 شجرة تين،04 من الكرم المعترش،13 شجرة عنّاب، شجرة جوز،و شجرة توت.كما أتى ذكر الحديقة المسماة "بوطويل "الواقعة بمسار المطحنة الفرنسية،وكان بها25 شجرة تين،04 أشجار سفرجل،شجرتي خوخ،شجرتي رمّان ،وكرمة [1].

نشطت خلال السنوات الأولى من الاحتلال،عمليّات توزيع أراض زراعة داخل المدينة،و في أحوازها القريبة جدا،إمّا على العسكريين السابقين، أو الحاليين،أوفي إطار عقود امتياز،خاصّة، و أن الوافدين الأوروبيين على المدينة،كانوا أصحاب حرف،حيث أتى إلى تلمسان مع بداية 1845،97 من البستانيين [2].

تصرّفت اللّجنة الاستشارية نهاية ديسمبر1842، في بعض الأراضي التي لم تجد لمن تكتريها، وقد كانت على شكل حدائق، بتر بعضها، وسلّمت للزراعة العسكرية داخل المدينة [3].

وعلى الغالب فإن الهدف من ذلك الإجراء، هو الاستفادة من طاقة الجيش للحصول على غذاء، أقلّ ثمنا، وجهدا، من ذلك الذي يشترى من السوق.

بل أن كل فرقة، من فرق الجيش الفرنسي، كانت تتمتع بحديقة، أين كانت تقوم على زراعتها، و كانت تذهب محاصيلها، من أجل تحسين تغذيته[4]. طالبت اللّجنة الاستشارية بداية سبتمبر 1845،بمنحها في إطار عقود

1- أنظر: A.le cocq, Histoire des débuts de la colonisation Op.cit, P 97.

2- Ibidem.

3- أنظر: Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 14 Janvier 1843.

4- A.le cocq ,Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 75.

كانت بعض الإحصائيات اللاحقة ،تشير إلى أن الجندي الفرنسي ، كان يستهلك 750 غرام من الخبز ،ربع لتر من الخمر، 60 غرام من الأرز،250 غرام من اللحم ،ما قيمته 88 سنتيما ، أنظر : Anom.1M.Boite N° 3, Prix des principaux denrées 31 Mars 1855.

امتياز،رخصة لفائدة 15 جنديا سابقا،و التي ستكون كلّها محدّدة بهكتارين،و سيكون موضوعها الأراضي الواقعة، كيلومترين على الأكثر عن المدينة، و هذا لقاء ضريبة زهيدة Faible Redevance [1].

كانت اللّجنة الاستشارية في أربعينيات القرن 19،من أوائل المشجّعين للزراعة الحضرية ،على أن تناقص مساحات البساتين داخل المدينة،جعلها تتجه نحو البساتين القريبة من الأحواز،و التي لا تبعد في الغالب،إلا كيلومترا واحدا،و بعد عدة سنوات ، وبفعل التوسع العمراني، سوف تصبح هذه البساتين ضمن المدينة نفسها.

بقيت عقود الامتياز،الأكثر مدعاة إلى الانتباه،ذلك الامتياز،الذي كانت قد منحته اللّجنة الاستشارية،و تمتع به وافد جديد على تلمسان من نواحي الجزائر،وقد كان صناعيا،و رب عمل كبير،و قد استطاع هذا الوافد، والمسمّى بالسيد : "ايمبرت" Imbert ،تسلّق كل الفرص الاقتصادية المتاحة له في المدينة،وأصبح بعد فترة بسيطة من تواجده في تلمسان،عضوا عن الأعيان الأوروبيين داخل اللّجنة الاستشارية، وكان في نيته احتكار أشجار الزيتون في تلمسان،و إنشاء مصنع ضخم لإنتاج الزيوت،و عليه، فقد دعت اللجنة،قابض أملاك الدولة،عند تجديد عقود الكراء، تخصيص كل أشجار الزيتون المغروسة في مباني الدولة، لكرائها للسيد "إيمبرت" [2].

واصلت اللّجنة الاستشارية، سياسة تشجيع الكولون على الزراعة الحضرية،بتشجيع قائد الهندسة العسكرية لتلمسان،على بذر أراضي المشتلة الواقعة بشارع "البايلك " Rue du Beylick ، التي لم يُستفد منها بعد،و لم توزع على الخواص،كما دعت قائد المكان Commandant de la place،إلى إعلام الكولون،ومن يهمه الأمر،أنّ الحكومة على استعداد لشراء كل محصولهم من التبغ[3].

1- Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 04 Septembre 1845.

2-Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 04 Septembre 1845.

3- أنظر : Anom.2M.Boite N°184, Procès –verbal de la commission consultative, 04 Février 1847.

سلمت اللّجنة الاستشارية مع خريف 1847، السيد" مرانجيس" Morangies، عقد امتياز حديقة تسمى " حرز" أو "أرز مختار"Arz Moctar، تبعد بحوالي 300 مترا، إلى الشرق من المدينة،و تحوي مساحة $^{C}87^{A}53$، بشرط دفع إيراد سنوي، وأبدي، قدر بـ 35 فرنكا. كما استفاد هذا الأوروبي،من بيت حدد إيرادها السنوي،و الأبدي بـ 50 سنتيما للمتر المربع الواحد،و الحقيقة أن هذا التساهل، من طرف اللّجنة الاستشارية مع السيد "مورانجيس" ،لا لشيء ،و إنما لأنه كان يحمل،رسالة توصية من وزير الحرب،مؤرخة في 02 نوفمبر 1845، كما أن الحاكم العام ذاته،أمر بتسوية مطالب هذا الكولون،برسالة مؤرخة،في 23 سبتمبر من السنة ذاتها[1].

تحدّث تقرير رسمي،عن وضعية الاستعمار في الغرب الجزائري،مشيرا إلى أنه في الفاتح من أكتوبر 1847،استقر 40 من الكولون،واستلموا أيضا،موضعا من أجل البناء،و متوسط مساحة قدرت بـ 1,7 هكتارا،من الأراضي المروية،وكان هؤلاء الكولون المستقرّون بالمدينة، غالبا ما،يمارسون بالإضافة إلى ذلك، حرفة صناعية[2].

تحدّث ذات التقرير أيضا، عن استفادة 83 عسكريا سابقا، من 121هكتارا،و من أراضي للبناء داخل المدينة،على شكل عقد امتياز مؤقّت، و قد أشار التقرير أيضا،إلى مدى المساعدات التي تلقاها هؤلاء قائلا : " لقد تم بشكل فوري البداية،بزراعة هذه المساحة الصغيرة، و قد منحت الإدارة القمح،والشعير من أجل البذر ، كنوع من الدّعم ، كما نقلت جزءا من أشغال العربات،وحيوانات الجّر إلى ممتلكاتهم،قام العرب بتقديمها بصفة "تويزة" [3].

1- أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 29 Septembre 1847.

2- Anom.1M. Boite N ° 1, Rapport sur la colonisation dans l'oranie, 1848.

3- Ibid.

2- الإنتاج الزراعي

كانت الزراعة الحضرية في تلمسان،والمحاصيل الفلاحية المعاشيّة، التي ستنتج عن هذه العملية، ومهما كانت نوعيها،و كمّيتها، علامة فارقة في اقتصاد المدينة،على الأقلّ في السنوات الأولى للاحتلال،كون أن الحاجة كانت ملحّة للغذاء، خاصة بعد الاحتلال مباشرة، و كان قد كتب "بارجيس" Bargés في رحلته إلى، تلمسان، أن أسعار المواد الغذائية، قد ضرب ثمنها في أربعة [1].

أمّا مسألة تحديد الملكيات الزراعية الحضرية داخل المدينة،فتبقى صعبة للغاية،بسبب غياب الإحصائيات العامة الرسمية أوّلا،وكون أن هذه الأراضي، كانت تنتقل من أيد إلى أياد أخرى ثانيا،أما ثالثا، فإن التوسع العمراني للمدينة،قد حوّل جزءا كبيرا منها إلى أراضي بناء،خاصة، بعد ازدياد الإنتاج الفلاحي،بالقرى الكولونيالية الجديدة،كالبرية، والحنايا،والمنصورة، ونيقريي.

غير أن بعض الإحصائيات،تخبرنا أنّه في سنة 1845، تمّت زراعة 123 هكتارا من الأراضي،و 142 أخرى من البساتين،حيث تم غرس 354 شجرة زيتون،و إنشاء 05 هكتارات من المروج الاصطناعية Prairies Artificielle ،حيث يوجّه العشب الأخضر، كأعلاف للحيوانات، كما تم الحصول على 800 قنطار من الشّعير ،و 7414 أخرى من التبن [2]. و أنه في فترة زمنية قريبة أيضا،تم استغلال $^{A}63^{H}103$ [3].

---

[1]-L'abbé, Jll,Bargés, Op.cit ,P 479.

[2]-أنظر: A.le cocq, Histoire des débuts de la colonisation Op.cit, PP 96- 97.

[3]-أنظر:.Ibid, P 122 أنظر الملحق رقم 08

أشار تقرير رسمي فرنسي سنة 1848،إلى قطعة أرض بمساحة 04 هكتارات،كانت تبعد بكيلومتر واحد عن المدينة،قد أنتجت سنة 1847،08 هكتولتر من الحبوب، و 70 هكتولتر من الشّعير،و 100 قنطار من التبن،و 60 قنطارا من البطاطا،و هيكتولتر واحد من الفاصولياء،و 02 هيكتولتر من الذرة[1].

كما أشار تقرير رسمي آخر،لكن لسنة 1854، نابع عن المحافظة المدنية بـ تلمسان،إلى أنّ المساحة المزروعة داخل المدينة،وفي أحوازها القريبة جدّا،هي 80 هكتارا،هكتار واحد للشّعير،04 للذرة، 07 للبطاطا،13 للفول الأخضر،51 لمختلف الخضر، و أنه قد تم الحصول، على منتوج عام قدر بـ 2651 كيلوغرام للسداسي الأول،و 000 14 كيلوغرام للسداسي الثاني، من سنة 1853[2].

سجّل التقرير الخاص بمنطقة تلمسان،للثلاثي الأول لسنة1855، والصادر عن عمالة وهران،أن عدد السكان الذين يمارسون الفلاحة في المدينة، حتى الفاتح من جانفي 1855،قد وصل إلى 373 نسمة،و أن متوسط ما تمّ توزيعه من أراض فلاحيه،من خلال عقود الامتياز،قد بلغ 56 آرا،حتى 31 مارس 1855[3].

لكنّ ما من شكّ،أنّ التقارير النابعة من جهات، تسمّى نفسها رسميّة،والتّي أعطت إحصائيات بمئات الهكتارات، للأراضي الفلاحيّة المستغلّة،في إطار الزراعة الحضريةّ بمدينة تلمسان ،قد شابها اللّبس،ولم يكن ليصدّقها المنطق،ذلك أنّ المساحة التّي كانت قد ساقتها تلك الإحصائيات،تفوق بكثير،المساحة الفعليّة للمدينة،والمساحة الباقية الأخرى، المزمع التوسّع على حسابها! .

1-Anom.1M. Boite N ° 1, Rapport sur la colonisation dans l'oranie, 1848.

يفسر التقرير،أسباب هذا الإنتاج المتدني،بتأخر موسم البذر ،إضافة أن الإحصاء بالهيكتولتر،يكافئ 100 كيلوغرام.

2-أنظر: Anom.2M.Boite N°184, Etat de la Situation de la ville de Tlemcen 1er et 2éme semestre 1853, 10 Septembre 1854.

3-Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 31Mars 1855.

يبدو أن الإستراتيجية الأولى التي بدأت بها الإدارة الاستعمارية،من خلال هذه الزراعة الحضرية،هو توسيع إنتاج الغلال، مثل الخضر، ذات الطلب الكبير،لكنه ،و بعد منتصف العهد الإمبراطوري في الجزائر،تمّت ملاحظة ارتفاع مساحة الأراضي المزروعة،و تضاعفها بثلاث مرات عن السابق،أيضا،الارتفاع المذهل للمساحة المخصصة لزراعة الشّعير،التي وصلت 98 هكتار،و التبغ الذي وصل إلى14 هكتار،وانخفاض المساحة المخصصة للخضر إلى 30 هكتار، لتصل تقريبا إلى النصف [1].

اهتمت الزراعة الحضرية ،اهتماما منقطع النظير بالزراعات الصناعية،ولا سيما بالتجارية منها،خاصة،مع تجريب بذور جديدة في تلمسان،ومجيء جيل جديد من الكولون،مغاير لذلك الذي جاء مع الاحتلال سنة 1842،أو مع سنوات الاحتلال الأولى،باحث عن الربح الوفير، و السّهل، و كانت زراعة التبغ، و نبات الفوة Garance، أبرز تلك الزراعات [2]. بلغت مساحة الأراضي المزروعة بنبات الفوة ، 05 آرا حتى 31 مارس 1855،أما إنتاج التّبغ فقد بلغ في الفترة ذاتها 1100 كيلوغراما [3].

عرفت المساحة المخصّصة للتبغ،ارتفاعا ملحوظا، قدر بأكثر من 25%،فمن 08 هكتارات حتى 31 ديسمبر 1856،وصلت حدود 10,5 هكتار،حتى 31 مارس 1857.بينما حدث استقرار، للمساحة الزراعية المخصصة،لنبات الفوة،إذ لم يطرأ أي تطور ، و بقي عند 05 آرا [4].

إضافة إلى هذه الزراعات، اهتمّت الإدارة الاستعمارية في تلمسان، بتحويل زيت الزيتون، فقد كان يتمّ تحويل جزء هام من الزيتون المتواجد في المدينة محلّيا، وقد أخذ شارع "المعصرة" L'huilerie هذا الاسم، من التواجد الكثيف لهذه المعاصر بالمدينة قبل الاحتلال، والتي كانت ملكا لبعض التّلمسانيين،ورغم تشجيع

1- أنظر: Anom.2M.Boite N°184, Etat de la situation de la ville de Tlemcen au 31Décembre 860,1er Janvier 1861.

2- كان الهدف من زراعة نبات الفوة الصيفي Garance، الحصول على ملونات طبيعية حمراء اللون.

3- أنظر: Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 31Mars 1855.

4- أنظر: Anom.1M .Boite N° 3, rapport du 1er trimestre 1857 sur les cultures industriels, 1er Avril 1857.

الإدارة الاستعمارية للقطاع الخاص،على إنشاء معاصر أخرى،إلاّ أن ذلك لم يؤد إلى تفوق هذا الأخير، على الأقلّ في السنوات الأولى للاحتلال،على المعاصر التي كانت تحت ملكية الدولة [1].

[1]-أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Minute de la lettre du gouverneur général au commandant de la subdivision de Tlemcen, au sujet de l'exploitation des oliviers de Tlemcen,11 Mars1844.

ثالثا : بناء الهياكل الاقتصادية الأولى و تنظيم التجارة الداخلية في مدينة تلمسان 1842-1870

ارتفع عدد سكان مدينة تلمسان بشكل مضطرد،خاصة الطوائف الأوروبية،حيث لم يعد العدد الضّئيل المسجّل مع السنوات الأولى للاحتلال، ذلك العدد الذي أصبح يُسجل فيما بعد،إذ بلغ عددهم 759 نسمة سنة 1846، ليصل حدود 970 نسمة سنة 1848 [1].أما إحصاء 1850،فقد بيّن أن عدد سكان المدينة بمختلف طوائفها ،قد بلغ 8940 نسمة ،مثّل فيه الأوروبيون بدون شكّ،العدد الأكبر لثاني ،بعد عدد التّلمسانيين [2].

و مع بداية سنة 1855،اقترب عدد السكان من التضاعف، إذ بلغ عددهم 14956نسمة،مثّل فيهم التّلمسانيون 8520 نسمة، و الأوروبيون 3243 نسمة، والإسرائيليون 2500 نسمة، أما الزنوج، فمثلوا 687 نسمة [3].

كان يفرض هذا النمو الديمغرافي على المدينة، مزيدا من الاهتمام،بالمؤسّسات،والمباني،ذات الصّلة المباشرة،بصحّة،و مصلحة السّكان، كتوفير الأسواق اليومية، وتنظيمها، و تنظيم المذابح،و المخابز،والمطاحن...

1- إنشاء المذبح البلدي 1849-1851

لم تجد الإدارة الاستعمارية مذبحا حقيقيا بالمدينة ،بعد دخولها لتلمسان، بل بقايا مذبح عربي قديم،و كان في نيّتها بناء مذبح جديد، منذ صائفة 1842،لكن ضعف القدرات المالية،جعلها تؤجل الأمر لسنوات أخرى.

بقيت بعض الاعتبارات،تلحّ دائما على الإدارة الاستعمارية، بالتسريع بإنجاز هذا المبنى،فقد تحولت المدينة إلى مذبح على الهواء الطلق،وأصبحت فيها أحشاء الحيوانات المذبوحة،سلعة رائجة في المدينة،وعادة استهلاكية لكل الطوائف، نظرا لانخفاض ثمنها مقارنة باللّحوم،لكن أيضا، مدعاة لكل الروائح

1- أنظر : Anom.1M. Boite N ° 1, Rapport sur la colonisation dans l'oranie, 1848.

2- أنظر : L'écho d'oran , 08 Mai 1850.

3- Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 31Mars 1855.

الكريهة،والأمراض المعدية،أضف إلى ذلك،تحسس اللّجنة الاستشارية،بإمكانية رفع مداخيل المدينة، من خلال رسوم الذبح [1].

كان المذبح موجها لخدمة سكان المدينة،ولكن أيضا، العدد الهائل من الجنود على اختلاف فرقهم، و لم يكن على الأقل، في نيّة اللّجنة الاستشارية، خلال تلك الظروف الاقتصادية التي كانت تمرّ بها المدينة،رفع سعر اللّحوم كنتيجة لرسوم المذبح،احتراما لحالة العوز التي كان عليها السكان،و للسعر المرتفع،للمواد التي كانت تكوّن طعام العسكري[2].

أوصى النقيب "قوبير" قائد الهندسة العسكرية، في تقريره سنة 1847،ببناء المذبح 150 مترا تقريبا،عن مدخل بقايا المذبح العربي القديم،مؤكدا أن مشروعا مثل هذا،يتكلّف 000 44 فرنكا [3]. لكن مشروعا مستعجلا كمشروع المذبح، وبعد مرور سنوات قليلة، خاصة مع نهاية سنة 1848، وبداية سنة 1849، أصبح مبلغ 000 44 فرنكا غير كاف، و أصبح الحديث ككشف حساب ابتدائي، عن مبلغ ما بين 000 65، و 000 67 فرنكا [4].

نظرا لارتفاع تكاليف بناء المذبح البلدي،و عدم قدرة الهيئات المحليّة الإيفاء بهذه التكاليف،فإن اللّجنة الاستشارية ذاتها،التي كانت تدافع عن إنشاء مذبح عمومي بالمدينة،أصبحت تطالب بترخيص من أجل بناء مذبح مدني عن طريق المزايدة، خلافا للمشروع المضاد للسيد القائد العام للهندسة [5].

استجاب بالفعل لهذا المشروع، مستثمر يهودي من الأهالي،كان يدعى "جاكوب خلفون" Jacob Khalfoun ،حيث تقدّم بتاريخ 10 نوفمبر 1848بمناقصة،

1- أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative « Provisoire » , 18 Août 1842.

2-Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 11 Février 1843.

3-أنظر : Anom.2N. Boite N° 19, Rapport de la commission des bâtiments civils de l'Algérie sur la Projet de construction d'abattoir à Tlemcen,14 Octobre 1847.

4- أنظر : Anom.2N. Boite N°19, Lettre du général commandant de la province d'Oran adressé au gouverneur général, envoi d'une délibération de la commission consultative au sujet de l'abattoir de Tlemcen, 03 Février 1949.

5-Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 13 Juillet 1848.

تعهد فيها المستثمر المذكور، ببناء المذبح العمومي في أمد 06 أشهر، على نفقته الخاصة،مقابل الحصول على امتياز رسوم الذبح، و هذا لـ 12 سنة [1].

كان يبدو للوهلة الأولى للإدارة المحلية،أن هذا العرض الاقتصادي عرض خيالي، لن يتكرر بالنسبة لمدينة تلمسان،أوّله، الحصول على مذبح عمومي بدون دفع فرنك واحد،و تجنيب السلطة المحليّة، تكاليف هذا الإنجاز،لكن بعد 12 عاما من استفادة هذا المستثمر من الرسوم ،و بدون مشاركة طبعا .

حاولت اللّجنة الاستشارية، مراجعة بعض الشروط مع المستثمر اليهودي،خاصة تلك المتعلقة باحتكار رسوم الذبح، فاقترحت عليه التخلي، عن ربع،أو ثلث، المداخيل لصالح البلدية،لكنه رفض ذلك ،و لولا إصراره على الرفض،لكان المشروع حليفة [2].

رفضت الإدارة الاستعمارية مشروع "جاكوب خلفون" لهذه الأسباب،و لأسباب أخرى ، فقد أكّدت دراسة مضادة ،أنه بعد حذف كل الأعباء،بما في ذلك، تكاليف بناء المذبح، فإنّ السيّد "جاكوب خلفون" ،سيضع في جيبه مبلغا نقيّا من أي ضريبة،قدّر بـ 000 22 فرنكا سنويا، ما يعادل 000 253 فرنكا،عند حساب 12 سنة من الاستغلال لهذا المذبح [3].

فضّلت الإدارة الاستعمارية مباشرة بناء المذبح البلدي ،بإمكانياتها الخاصة،حيث خصّصت اعتمادا أوّليا للمشروع قدّر بـ 000 36 فرنكا ،وضع في

[1]-Anom.2N.Boite N° 19, Il N'a pas lieu d'accueillir la proposition du Sr.khalfoun pou la construction de l'abattoir de Tlemcen, 20 février 1849.

أنظر الملحق رقم 09.

[2]- أنظر: Anom.2N.Boite N° 19, Lettre du général commandant de la Provence adressé au gouverneur général, 03 Février 1849.

[3]- أنظر : Ibid.

أيدي الهندسة العسكرية، من أجل البّدء في الأشغال ذات الاستعجال الأوّل، برسم السنة المالية 1849، بالإضافة إلى اعتماد آخر بـ 000 31 فرنكا، تم طلبه برسم السنة المالية الحالية،من أجل إنهاء البناء [1].

كانت الأشغال مقسّمة إلى ثلاث مراحل،ومرتّبة بدرجة الاستعجال المناسبة،فقد كان المقصود بالأشغال ذات الاستعجال الأوّل، بناء ثلاثة مسامط Echaudoir،مسكن الحاجب،و جابي الرّسوم،غرفة لتنظيف الأحشاء Triperie، مسيحة الشحوم Fondoir ، الحائط الجانبي بـ 2,10 مترا ،إيصال المياه ، و المياه العادمة [2].انتهت أشغال بناء المذبح بصفة نهائية سنة 1851، أي بعد سنتين، بعد أن بلغت مصاريفه 226 70 فرنكا [3].

لكن لم يمنع هذا، من تخصيص 2000 فرنكا مع الثلاثي الأول لسنة 1854، بالإضافة إلى اعتماد 6000 أخرى للمذبح، وذلك من أجل بناء مطبخين، و رصف جزء من الإسطبل القديم، وبناء مرحاضين،و قناة للصرف[4].

شهد نشاط هذا المذبح، خلال الثلاث سنوات الأولى من افتتاحه، نجاحا كبيرا،فقد حقّق أرباحا مهمّة جدا،خاصة سنة 1853،عندما وصلت مداخيله إلى 79, 231 48 فرنكا، قبل أن تتراجع خلال الثلاثي الأول من سنة 1854،إلى 640,40 22 فرنكا، بسبب تراجع عدد جنود الحامية بالمدينة [5].

اتخذ المذبح الجهة الشمالية الشرقية من المدينة ،مكانا استراتيجيا له، بعيدا عن الضوضاء، و الإزعاج،كما أن كل التقارير الرّسمية، التي كتبت عن المذبح البلدي حتى نهاية الخمسينيات،فإنها لم تشر إليه، بما يوحي

1- Anom.2N.Boite N° 19, virement de 3100 Franc frais du chapitre 1 du budget municipal 1851, pour terminer la construction de l'abattoir de Tlemcen,09 Août 1851.

2- أنظر : Anom.2N.Boite N° 19, Extrait du registre des délibérations du conseil supérieur d'administration ,10 Juillet 1848.

3- A.le cocq, Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 247.

4- Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

5- أنظر : Ibid.

بالإزعاج،أوالتقّصير،أو ضعف الكفاءة ، اللهمّ ، كما سنرى فيما بعد، نوعية الماشية التي كانت تذبح فيه [1].

2- سوق الفندق للحبوب 1847-1852

أخبر مراقب الضرائب ،اللجنة الاستشارية سنة 1847، بالوضعية المأساوية التي صار عليها الفندق القديم ،من دمار، و خراب،أين يُتخذ كسوق للحبوب،وأنه صار يمثّل خطرا على مرتاديه .و بما أن اللّجنة، لم تكن تملك المال اللازم،ولا المكان المعوّض له،فإنها قد دعت السلطات العليا المخولة، أن تمنح بشكل فوري، الأموال الضرورية، من أجل إكمال السوق نهائيا [2].

اتخذ سوق الحبوبHalle au foundouk ، جانبه الرئيسي بوسط المدينة، عند شارع "كلوزيل" Clauzel، شارع الثورة سابقا ،وهو الذي قد لقي الموافقة الوزارية، منذ 29 مارس 1847. وكان يراد من سوق "الفندق"، أن يكون مجمّعا إداريا، به سجن،ومقر"القايد"،ومحكمة،ومجمّعا اقتصاديا،بحكم تواجد محلاّت تجارية، كالمقاهي،و المطاعم، ومجمّعا تجاريا أيضا ،به إسطبل،و فضاء لبيع الحبوب [3].

لكن تعطل وصول الأموال الضرورية،بسبب تخفيض الإعتمادات،أدّى إلى حدوث بعض التعطيل، خاصة ما بين 1849،و 1850،إضافة إلى مسألة انتزاع الملكية من ثلاثة مساكن،كان يقطنها يهود،و كانت مسجّلة ضمن مخطط مسح

1- أنظر : Anom.2M.Boite N°184, Rapport lu au comité d'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle,14 Février 1855, et Anom.1M.Boite N° 6 rapport d'ensemble sur la colonisation,1858 .

2- Anom.2N.Boite N° 22, Extrait du procès –verbal de la délibération de la commission consultative, 11 Mars 1847.

3- أنظر : Anom.2N.Boite N° 22, Rapport sur la demande d'expropriation de trois maisons pour cause d'utilité publique, opinion du chef du génie Gaubert, 27 Mars 1850.

الأراضي، تحت الأرقام التالية 1291-1292-1296،و التي كانت ستكلف لوحدها 2750 فرنكا [1].

استهلك سوق "الفندق"30340 فرنكا، ما بين1845،و 1847، حيث تم إنجاز طابق أوّل،بالإضافة إلى محكمة Prétoire ،ومقرّ " القايد"،أمّا في الطابق السفلي،فقد تم إنجاز، مقهى عربي، سجن، وإعلاء الحائط الجانبي للفندق[2].

أراد قائد الهندسة العسكرية "قوبير"،عبرملحقه التفسيري،استئناف العمل من خلال:

- بناء إسطبل حظيرة بقيمة تصل إلى 9650 فرنكا.
- بناء سوق، مراحيض ،مسقاة للحيوانات،وضع الأبواب،و بقية الجدار الجانبي،بقيمة تصل إلى 600 25 فرنكا [3].

كانت الأشغال حتى نهاية 1852،غير مكتملة بصفة كلّية بعد، بسوق "الفندق"،خاصة الإسطبل الحظيرة،والمسقاة، كما أن عملية طرد، و تعويض السكّان الثلاث ،كانت متعثرة،و لو أنّ المشروع،كان قد استفاد من حوالي 000 15 فرنكا[4].

3 -إنشاء السوق العربي المغطى لـ "تافراته" 1850-1852

1- أنظر : Anom.2N.Boite N° 22, Rapport sur la demande d'expropriation de trois maisons pour cause d'utilité publique, opinion du commandant supérieure du génie, 03 Juillet 1850.

2-أنظر: Anom.2N.Boite N° 22, Dépense a la charge du budget local et municipal, apostille, du chef du génie, projet de construction d'un Foundouk, 20 Octobre 1850

3- أنظر : Ibid.

4- أنظر : Anom.2N.Boite N° 22, service des bâtiments civils, devis estimatif des travaux a exécutée pour la construction de la grande Halle au Foundouk dans l'arrondissement de Tlemcen,13 Novembre 1852.

نظرا للحاجة الملحّة لسوق مغطى بـ تلمسان،لبيع الخضر، والفواكه، والأسماك،يحمل كل معايير النظافة،و الراحة،و الاتساع.تم اقتراح إنشاء سوق بـ "تافراته" لأنّ المبنى الحالي" ضيّق جدا، و أقلّ علوّا ،ما ينتج عنه،ارتفاع لدرجة الحرارة في الصّيف داخل السوق، كما أن المساحة ضيّقة أيضا،ولا تسمح بإقامة،إلا 36 عرضا Etalage،بمساحة 2,90 متر ،مع ترك ممر،بـ 1,70 متر بينهما" [1].

اقترح قائد الهندسة العسكرية لتلمسان،بناء هذا السوق بغطاء مالي،يقدر بـ 000 43 فرنكا،لكن مدير التحصينات،اقترح مجموعة من التعديلات،مخفّضا المبلغ المالي إلى 000 35 فرنكا. أما القائد العام للهندسة العسكرية،فقد اقترح بناء سوق،على شكل حظيرة Hangar،بالطريقة التي بني بها السّوق المغطّى لمعسكر،وهو الرأي الذي أُخذ به في الأخير،تقليصا للمصاريف[2].

كان من بين المقاولين الأوروبيين ، الذين شاركوا في أعمال تهيئة السّوق العربي المغطّى،السيد "جون موري" Jean Maury ،و الذي دفع بصفته مزايدا، كفالة بمبلغ 200 فرنكا ،لأعمال تهيئة السّوق العربي لـ "تافراته"،تبعا لصفقة بتاريخ 24 أكتوبر 1857 [3].

حيّت جريدة L'écho D'Oran بلدية تلمسان، صائفة 1858، التي قامت بالتصويت على مبلغ 100 000 فرنكا ، من أجل بناء مسرح،و000 30، من أجل بناء سّوق مغطّى،و قالت بالحرف الواحد،ناعتة العمل " هذا ما نسميه بالإدارة الواسعة، و الاقتصادية" [4].

4 الأسواق اليومية بتلمسان 1842- 1870

1- Anom.2N.Boite N° 22, Apostille du directeur des fortifications, 1er juin 1850.

2- أنظر: Anom.2N.Boite N° 22, Projet de construction d'un marché couvert à Tlemcen, extrait du registre des délibérations du conseil de gouvernement, 12 Septembre 1850.

3- Anom.2N. Boite N° 22, récépissé pour recette extraordinaire et divers, 16 Décembre 1858.

4- L'écho d'Oran, 24 Juin 1858.

1.4 الخضر و الفواكه

عاد الأمن للاستعمار الفرنسي من جديد، بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر، كما عاد النّشاط الاقتصادي، مابين القبائل المجاورة لمدينة تلمسان ،هذه القبائل التي أصبحت تغذّي سوق المدينة،بمختلف الخضر،والفواكه،و المواشي، وسائر المواد الغذائية الأخرى.

و قد شكّل منتصف القرن 19،البداية القويّة،و الانبعاث الجديد،لسوق تلمسان، الذي كان قد عدّ، حسب ما كتبت جريدة "المناش دو لالجيري" Al manach de l'Algérie ،و نقلته جريدة L'écho D'oran، أحسن سوق داخلي في الفرع الإداري لتلمسان،و قد ساهم إلى حدّ بعيد،خاصة ما بين 1842- 1848، في إثراء أغلب القبائل المجاورة له، خاصة قبائل "الغوسل" Gossel [1].

تحوّل سوق تلمسان مع منتصف القرن19، ليس إلى أحسن سوق في الفرع الإداري Subdivision،و إنّما إلى أحسن سوق داخل التّل الجزائري،حيث جلبت القبائل المجاورة له سنة 1849، ما يقارب،000 14من الماشية،120 هيكتولتر من الحبوب،1400 هيكتولتر من العلف،000 56 من الزيوت،04 أطنان من العسل،08 أطنان من الشمع، 65 طنّا من الملح، طنّين من الخضر الطازجة والفواكه[2].

وقد شهدت جريدة Le courrier D'Oran، بهذا الانتعاش، مسجّلة ما جاء في تقرير الثلاثي الأول لفرع وهران، حيث كتبت: " لقد عادت التجارة في مدينة تلمسان، إلى الانطلاق، وقد تمّ القيام في ذلك المكان، ببعض العمليات الجيّدة، من صوف،و زيوت،ومواش،وحبوب. البضائع الفرنسية مرغوب فيها، و خاصة الأقمشة القطنية Cotonnades [3].

كان التجّار الأوروبيون يفضّلون شراء بعض بضائعهم،من بعض الأسواق القريبة من سوق تلمسان،خاصة سوق "سبدو" ،و سوق "الخميس" ببني

1- أنظر : L'écho d'Oran , 05 Juillet 1854.

2- Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, Op.cit, P 440.

3- Le Courrier d'Oran, 17 Mars 1850.

سنوس، بأقلّ درجة من الأوّل،لانخفاض أسعارها،خاصّة الحطب،و فحم الحطب ،ثم يذهبون بها إلى سوق المدينة.ولعل توفر الطريق الآمن،و السهل، إلى سبدو،وانخفاض أسعار بضائعه،كانت كلها عوامل،في منافسة هذا السّوق،و لو بشكل ضعيف جدا،لسوق مدينة تلمسان[1].

بقي سوق تلمسان اليومي رغم ذلك،أحسن،و أكبر،أسواق الفّرع الإداري بـ تلمسان،خاصة مع الأعداد الغفيرة ،التي كانت تفد إليه يوميا،من القبائل، حيث سجّلت سنة 1849،وفود80000 من القبائل المجاورة،كان ربعهم من مرتفعات "الطرارة" Massif des trara،من جهة ندرومة، والسواحلية[2].

استطاع سوق تلمسان في ظرف زمني، ليس بالكبير، استعادة مكانته التجارية،كسوق داخلي لكل القوافل التّلمسانية،بل أن يكون أحسن الأسواق على مستوى التّل،و الغرب الجزائري.أخذت التجارة الجهويّة اهتماما كبيرا ،ما بين 1853-1857،حيث أصبحت ترسل قبائل الهضاب، ببضائعها إلى سوق المدينة، بشكل دوري،خاصة منتجات الحقول، و البساتين،و المواشي [3].

سجّلت بعض التقّارير الرسميّة الفرنسية، مع منتصف، و نهاية خمسينيات القرن 19، ملاحظاتها المختلفة على سوق مدينة تلمسان، حيث سجّل أحدها ما يلي:"الأسواق كلّها في الهواء الطلق، وتتمتع بشروط نظافة جيّدة، كما أن المواد التي يؤتى بها ،كافية لحاجيات السكّان "[4].

أكّد تقرير آخر،صدر بعد ثلاثة سنوات من الأوّل،مركزا على الكمية الهائلة للبضائع،و انتعاش البيع و الشرّاء بقوله:" الأسواق اليومية مموّنة بشكل

1- أنظر : L'écho d'Oran , 16 Avril 1851, et A.le cocq, Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 266.

2- Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, Op.cit, P 440.

3-أنظر: Ibidem.

4- Anom.2M.Boite N°184, Rapport lu au comité d'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle,14 Février 1855.

جيد،والإقبال كبير جدا،تتمّ فيها عمليات معتبرة،من الحبوب،والتّبن، والعلف،والزيوت،و أصواف المغرب،والمواشي،ومختلف المنتجات الفلاحية" [1].

ورغم توفر المنتجات الزراعية داخل أسواق مدينة تلمسان، فقد أشار تقرير 14 فبراير 1855،إلى نوع من ضعف القدرة الشرائية لدى سكان المدينة، خاصة لمادة البطاطا ،ربّما ارتبط هذا التّقرير، بموسم جني سيئ، حيث اعتبر نوعيتها رديئة،ورغم ذلك، فقد كانت مطلوبة جدّا،لكن،و بسبب أسعارها المرتفعة، بقيت حكرا فقط على الطبقات الميسورة [2].

كما انتقد التّقرير أيضا، بعض العادات الغذائية للسكان التلمسانيين، والتي رآها غير سليمة،الذين كانوا غالبا،ما يستهلكون خضر،و فواكه الموسم، بسبب أسعارها المتدنّية،و خاصة،البطّيخ الأصفر،و القثّاء (الخيار)،و البطّيخ الأحمر،وهذه الفواكه التي كانت محّل استهلاك يومي من طرف التلمسانيين، دون غيرهم من السكّان،كانت السبب الرئيسي عادة ،حسب التّقرير السابق، ،في مختلف الأمراض الإسهالية، و المبيدة لبني البشر [3]. أمّا فيما يخصّ الفواكه، فقد أكّد التّقرير السابق، توفّر كمّيات كبيرة منها، لكنه أعطى توصياته، لكي تصبح هذه الفواكه، ذات نوعية رفيعة، من خلال جنيها في أوانها، و الإشراف على حراسة مشددة، لبيع مثل هذه الفواكه [4].

ساهم توفر المواد الزراعية في أسواق مدينة تلمسان،إلى ازدهار التجّارة الداخلية، و انتعاش حركة البيع ،و الشرّاء، و توفر الأمن داخله،وتوافد القبائل

1- Anom.1M.Boite N° 6 rapport d'ensemble sur la colonisation,1858.

2- أنظر : Anom.2M.Boite N°184, Rapport lu au comité d'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle,14 Février 1855.

3- أنظر : Ibid .

4- Ibid.

المجاورة له،واعتيادها على التسوّق منه، إلى ارتفاع رقم المبيعات به سنة 1855،ليصل إلى 10 مليون فرنك، مقابل 04 مليون لوهران[1].

2.4 اللّحوم و المواشي

تزايد استهلاك اللّحوم، بعد تدشين المذبح البلدي سنة 1851، لمختلف المواشي، حيث سُجّلت أعداد المواشي، المستهلكة في المدينة، لسنة 1854المنقضية، 783 ثورا، 1085 من البقرBœufs، 399 بقرة، 742 عجلا، 20149 خروفا(...)375 خنزيرا، و 1235 من الماعز [2].

و رغم كمية هذه المواشي المذبوحة، فإن تقريرا فرنسيّا رسميا،أشار إلى أن نوعية اللّحوم، رديئة جدا،بسبب الإقبال على ذبح المواشي،وهي في سنّ غير ناضجة .كما أشار إلى أن أحسن،وأقرب سوق للمواشي في تلمسان، هو سوق قبائل "الغوسل"،التي كان جزارو تلمسان يتردّدون عليها،بشكل دوري[3].

أرادت السلطات الإدارية الجهويّة،و على رأسها،والي عمالة وهران،الاهتمام أكثر بتنمية الثروة الحيوانية،على مستوى مدن،مستغانم،معسكر،

[1] -Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, Op.cit, P 440.

[2]-Anom.2M.Boite N°184, Rapport lu au comité d'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle,14 Février 1855.

[3]- أنظر : Ibid.

تقرير آخر متناقض، في الفترة ذاتها ،صادر عن والي العمالة "ماجوريل" ،كان يشير إلى أن،سعر اللحوم، و نوعيتها في تلمسان جيدة أنظر : Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

بلعباس،وتلمسان،على اختلاف أنواعها،من خلال إقامة معارض Foires ، في الوقت الذي تكون المسابقات الجهويّة مقامة فيه، ،كما اقترح أيضا،من جانب استعجالي،وعلى سبيل المحاولة،تحديد بداية المعارض،بيوم 08 أكتوبر من كل سنة،وذلك في كل مدينة،من مدن الغرب المذكورة [1].

أما من جانب آخر،فإن السلطات الإدارية المحليّة للمدينة،و فيما يشبه، إعادة تنظيم التجارة الداخلية ،في هذه الأخيرة،بعد توسّعها المذهل، و للحفاظ أكثر على الطابع الحضري للمدينة،و الإبقاء على نظافتها ، سعت إلى إجراء تعديل،على تجارة بيع المواشي، و الحيوانات بـ تلمسان، فقد كتبت جريدة L'écho D'Oranنقلا عن جريدة Le courrier de Tlemcen ،خبرا مفاده : " منذ الأوّل من هذا الشهر،تم تحويل السّوق العربي،نحو باب "فاس"، خارج المدينة، لم تعد الحيوانات تدخل إلى المدينة " [2].

لم تكن اللّحوم مادة غذائية،واسعة الانتشار بـ تلمسان، نظرا لارتفاع أثمانها،مقارنة مع المستويات المعيشية،ففي دراسة أجرتها، جريدة L'écho D'Oran سنة 1860،أفضت إلى أنّ سعر الضأن،كان يمثل 0,60 فرنكا للكيلوغرام، و كان حسبها، الأرخص في المقاطعة،أما سعر العجل،فقد كان باهظ الثمن، إذ كان يمثّل 1,05 فرنكا للكيلوغرام الواحد،و أما الخنزير الطازج، فبـ 1,60 فرنكا، أما البقر فبـ 0,60 فرنكا [3].

تزايدت أسعار اللّحوم بسرعة مفرطة،خاصة مع نهاية العهد الإمبراطوري، حيث شهدت هذه الفترة، أكبر المجاعات التي ضربت الجزائر،إذ

1- أنظر : L'écho d'Oran , 20 Octobre 1860.

2- L'écho d'Oran,11 mars 1869.

3-أنظر : L'écho d'Oran , 1er Novembre 1860.

كتبت جريدة L'écho d'Oran، قائلة : " كان يبلغ سعر لحم البقر، و الضأن الصّيف الماضي،80 سنتيما للكيلوغرام، ثمّ ارتفع فيما بعد، إلى فرنك واحد، ثم إلى 1,20فرنكا، أمّا سعره اليوم فهو 1,40 فرنكا" [1].

ما معناه، أن سعر هذين النوعين من اللّحوم، قد تضاعف تقريبا، في حدود أقل من عام واحد، و ارتفاع أسعار اللّحوم، كان خاضعا أيضا، لارتفاع أسعار الأعلاف، الذي تأثّر بدوره بفعل الجفاف.

3.4 المطاحن و الحبوب و المخابز

كانت المطاحن ،تجارة رائجة في مدينة تلمسان،حتى قبل الغزو الفرنسي لها، و بعد سنوات قليلة من الاحتلال،استطاع التجّار الأوروبيون احتكار هذه التجارة،كانت بدايتها، ما قامت به الهندسة العسكرية،مع مطحنة في جنوب المدينة،حيث عملت على إعادة تشغيلها مند 1842،من أجل ضمان الطحين الذي تحتاجه فرق الجيش [2].

أشارت بعض الإحصائيات سنة 1850،إلى أن07 مطاحن،أصبحت تستغل من طرف أوروبيين، و نحن نعتقد أن نصفها ، أو أكثر من ذلك بقليل، كان موجودا بالمدينة،و بأحوازها القريبة[3]. كما أنّ التّقرير التفتيشي لوالي العمالة لتلمسان، قد كشف سنة 1854، على أن وسائل الطحن في تلمسان، كانت تفوق بكثير الحاجيات [4].

أمّا أسعار الحبوب، فتلك قصة أخرى، فباستثناء التحفّظ على بعض الإحصائيات، الصادرة عن جريدة رسمية كـ "المبشر" [1].

1- 1écho d'Oran, 17 Février 1870.

2- A.le cocq, Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 232.

3- أنظر : Le Courrier D'Oran , 17 Mars 1850.

4- Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

فإن أسعارها، قد كانت،أسعارا متوسّطة، مقارنة مع باقي العمالات،لكنّها، كانت ترتفع ،خاصة في مواسم الجفاف كما حدث سنة 1850[2].على أن هناك دائما ،فرقا واسعا ،ما بين سعر القمح و الشّعير.

ارتفعت أسعار القمح، و الدقيق،مع بداية ستينيات القرن 19،حيث بلغ سعر القمح سنة 1860، لكل 100 كيلوغرام، 25,47 فرنكا،في حين بلغ سعر الدقيق 44 فرنكا [3].لكنّنا لاحظنا، انخفاضا هاما في الأسعار،في شهر فبراير 1864،حسب جريدة L'écho d'Oran دائما،حيث بلغ سعر القمح،ما بين 15 و16 فرنكا،أما الشّعير،فلم يتعدى سعره، 04 فرنكات للهيكتولتر الواحد[4].

ومع بداية عام 1867،استقر سعر القمح بسوق الحبوب، عند 28 فرنكا،والشّعير عند 15 فرنكا، للهيكتولتر الواحد ،نقلا عن جريدة Le courrier de Tlemcen [5]. لكن الارتفاع المذهل، هو الذي كان سنة 1868،حيث ازداد سعر القمح، و الشّعير،فرنكا واحدا للهيكتولتر الواحد،فأصبح القمح بـ 43 فرنكا،والشّعير بـ 22,50 فرنكا [6].

لقد كانت الظروف المناخية نهاية العهد الإمبراطوري، قاسية جدا،وسيعرف سكان تلمسان خلالها،ما عرفته باقي مدن الجزائر، من مجاعة،ستحصد حياة عشرات المئات من السكّان.

أمّا فيما يخصّ المخابز على مستوى المدينة، و حرصا منها على تنظيم هذه المهنة،دعت مداولات اللّجنة الاستشارية ليوم 10 جويلية 1845، إلى تطبيق الإجراءات الجديدة،في هذا النوع من التجارة،و المتمثلة في استخدام القمح

---

[1]- في بعض الأعداد، تعطي إنتاجا ما ،بحيث يكون بعيدا عن تاريخ العدد (عدد الجريدة)،كما حدث مع العدد 62 ليوم 31 مارس 1850.

[2]- بلغ سعر الشعير ، و القمح،22 فرنكا لكل 100 كيلوغرام. أنظر : Le Mobacher, 31 Mars 1850.

[3]- أنظر : L'écho d'Oran, 1er Novembre 1860.

[4]- أنظر : L'écho d'Oran, 18 Février 1864.

[5]-أنظر : L'écho d'Oran, 08 Janvier 1867.

[6]- L'écho d'Oran, 20 Février 1868.

المحلّي،من أجل صناعة الخبز،و أخذ الالتزام،بالتقيّد بهذا الإجراء، مع بداية السنة الجديدة [1].

على أن هذه المهنة،كانت قد طالتها أيضا،بعض اعتراضات سكّان تلمسان ،من الأوروبيين عامة ،و من التجّار خاصة،و أنهم رأوا ،و أنّ قرار 1845، الذي ضمن للخبّازين،احتكارا دون حدود،على بيع الخبز،لم يعد يمنعهم بأي طريقة،من إضافة خمسين نوعا من التجارة [2].

و قد يكون سبب هذا التداخل في التجارة،ما بين الخبز،و مواد تجارية أخرى،هو ضعف الهامش الربحي ،لهؤلاء الخبازين،كون سعر الدقيق المنتج من الحبوب المحلّية،غال الثّمن،إلى درجة ،أن الخبّازين كانوا يستخدمون ،دقيقا آتيا من فرنسا، و الذي ستكون تكلفته في متناولهم[3].

حاولت الإدارة الاستعمارية في عهد المحافظ المدني"بروسلار"، إعادة تنظيم هذه المهنة،من خلال إصدار المحافظ لقرار، بتاريخ 01 ديسمبر 1853،كان قد صادق عليه والي العمالة، بتاريخ 14 نوفمبر 1853،يقضي بتحرير تجارة هذه المهنة[4].فقد أشار تقرير والي عمالة وهران،أن سعر الخبز بـ تلمسان،كان متعلقا بالنوعيات الثلاث ،فهناك 40 سنتيما ،و 35 سنتيما، و 4,5 سنتيما،كما أشار إلى الأسعار المرتفعة له، و التي كانت مرتبطة بأسعار الحبوب في تلمسان[5].

أمّا عن سعر الخبز في المدينة،و قيمته التجارية، و الغذائية،فقد بلغ سعر الكيلوغرام الواحد منه 37,5 سنتيما، في الثلاثي الأوّل من سنة 1854 ،أمّا الثلاثي الأوّل من سنة 1855،فقد انخفض سعره إلى 35 سنتيما [1].أما في خريف سنة

1- أنظر: Anom.F80.Boite N°786, Procès –verbal de la commission consultative, 14 Août 1845.

2-أنظر : L'écho d'Oran , 07 Avril 1852.

3- L'écho d'Oran, 23 Février 1860.

4- أنظر : Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

5- أنظر : Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

1 - Anom.1M .Boite N° 3, Commissariat civil, prix des principales denrées, 31 Mars 1855.

1860،فقد بلغ سعره0,41 فرنكا للصنف الأول ،ولو أن الملاحظة الهامة، التى تقدّم بها رئيس المجلس البلدي للمدينة،كانت عكس ما جاءت به،جريدة L'écho d'Oran ،مفادها أنّه في تلك السّنة ،لم تكن توجد في تلمسان، إلّا نوعية واحدة من الخبز [2]!.

في حين، اتفق تقرير الوالي "ماجوريل" سنة 1854،و تقرير لجنة النظافة بـ تلمسان سنة 1855،على أن هناك ما يشير من بعيد،إلى ضعف في المستوى المهني للخبازين في تلمسان،لأن صناعته تبقى أقل من المطلوب،حسب التقرير الأول،أمّا التّقرير الثّاني،فبالرّغم من تسجيله ،بأن نوعية الخبز، كانت جيدة في تلمسان،إلّا أنه أشار إلى أنّ صناعته كانت سيّئة،إلى درجة أنه كان يبدو نيّئا[3].

لكنّنا لم نعثر ،على أي تقرير رسمي،حول صناعة التّلمسانيين لخبزهم اليومي،و مدى تعلقهم بهذا الموروث،لأنه يبقى جزءا هاما من ثقافتهم،كما أن انخفاض قدراتهم الشرائية،وطباعهم الغذائية،سوف تحول بين أغلبيتهم،و بين الخبز الفرنسي.

كانت الجماهير الأوروبية في تلمسان، في نهاية العهد الإمبراطوري،تتطلّع بشغف،وبفرح ،إلى ما نقلته جريدة Le courrier de Tlemcen،عن مجيء تعاونية أوروبية كبرى،واستثمارها في تلمسان،في ميدان المخابز،و المجازر، أما جريدة L'écho d'Oran ،فقد ركزّت، على أن الخبز:

---

[2]-أنظر : L'écho d'Oran , 1er Novembre 1861.

[3]-أنظر : Anom.1M .Boite N° 3, département d'oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854, et Anom.2M.Boite N°184, Rapport lu au comité d'hygiène de Tlemcen sur la salubrité du cercle,14 Février 1855.

"سوف يكون أفضل،و أحسن صنعا،و لن يبلغ سعره،سوى 35 سنتيما، للكيلوغرام الواحد"[1].

4.4- معاصر زيت الزيتون

أدى التواجد الكثيف لأشجار الزيتون في المدينة، ،كما في الأحواز،إلى تنشيط تجارة عصر الزيتون، و قد اهتم الاستعمار بهذه التجارة أيضا،منذ السنوات الأولى للاحتلال،إذ استفاد بعضهم من معاصر لزيت الزيتون،في قلب تلمسان،أما بعضهم الآخر،فقد استفاد من عقود امتياز،تم فيها ضمان توريد أشجار الزيتون،التابعة لأملاك الدولة ،و المزروعة بالمدينة[2].

وإلى جانب هؤلاء،كان بالمدينة من التّلمسانيين،من يملك بعض هذه المعاصر،لكن هذه الأخيرة،لم تكن لتنتصب في وجه المنافسة الأوروبية الشّرسة،ففي سنة 1844،ظهرت شركة أوروبية تدعى "كاليزار باقاري" Kalezard Bagary التي أرادت بناء معصرة للزيت بتلمسان،في الوقت التي كانت فيه معصرة "البايلك" موجودة، و كان موقف السلطات آنذاك،عدم ترك المجال الحرّ،أمام هؤلاء المستثمرين ، ما دامت الدولة الفرنسية قادرة هي أيضا، على الاستثمار [3].

كان عدد معاصر زيت الزيتون07، حسب إحصاء رسمي نهاية سنة 1854، و يرجح أن يكون نصفها بالمدينة،أنتجت هذه المعاصر000 75 لترا من الزيت،بسعر شراء،22 فرنكا لكل 100 كيلوغرام من الزيتون [1].

---

[1]-L'écho d'Oran, 28 Juillet 1868.

[2]-A.le cocq ,Tlemcen Ville Française, Op.cit, P 310 et Anom.F80.Boite N°786,Procès –verbal de la commission consultative , 04 Septembre 1845.

[3]- أنظر : Anom.F80.Boite N°786, Minute de la lettre adressé par le secrétariat général du gouvernement au maréchal de camp commandant de la subdivision de Tlemcen, au sujet de l'exploitation des oliviers à Tlemcen, 11 Mars 1844.

[1]-أنظر : Anom.1M .Boite N° 3, Commissariat civil, Moulin a l'huile, 31 Mars 1855.

أما عددها سنة 1857،فقد أنخفض بشكل محسوس،ليصل ما بين 31ديسمبر 1856و 31 مارس 1856 ، إلى 04 فقط [2].

عرف عددها ارتفاعا سنة 1863،حيث وصل حدود 06 معاصر،لكن الفرق هذه المرة،كان يكمن ،في أن الكمية المعصورة من الزيت سنة 1863،كانت أقل بكثير من المواسم السابقة.ذلك أنها سجلّت سنة 1854، و سنة 1857 ،ما بين 000 70 و000 78 لترا،بينما لم تسجّل سنة 1863،إلّا أقلّ من 000 60 ،مع ملاحظة هامة،هي ارتفاع سعرالـ 100 كيلوغرام من الزيتون،إذ بلغ في السنة نفسها،24 فرنكا[3].وهذا كان يدلّ على تأثر الزيتون، بالظروف الطبيعية.

بقيت معاصر الزيتون، من بين أهم الصّناعات المتواجدة بـ تلمسان،وذلك حسب تقرير رسمي لسنة 1858،إلى جانب المطاحن،والمدابغ[4].

وقد عرفت نهاية العهد الإمبراطوري في تلمسان،حصول أصحاب معاصر الزيتون،على الجوائز الأولى،في معرض جهوي سنة 1869،لأنّ قيمة زيت زيتون تلمسان لا يعلى عليها،حيث فاز بها كل من السيد "ليون دوروس"

حسب إحصاء رسمي، تضمن عدد الحرفين العرب في المدينة،أعطى خمسة عاملين، بمعاصر زيت الزيتون، أنظر : Le Courrier d'Oran ,17 Mars 1850.

2- Anom.1M .Boite N° 3, Commissariat civil, Moulin a l'huile, 1er Avril 1857.

3-أنظر: Anom.2M.Boite N°184, Commissariat de police, état des moulins à Tlemcen, 1er Avril 1863.

4-أنظر : Anom.1M.Boite N° 6 rapport d'ensemble sur la colonisation, 1858.

Léon Dueros ،في المرتبة الأولى ، و السيد "لونوار" Lenoir،في المرتبة الثانية،والسيد "دوسيتر" Desaitre،في المرتبة الثالثة، وكلّهم كانوا من تلمسان[1].

5.4 تجارة الأصواف و حرفيوها

لم تكن مدينة تلمسان مصدرا رئيسيّا في إنتاج الأصواف، بحكم أنها كانت تأتي من خارج المدينة،بل كانت مصدرا جهويّا في تسويقها،إلى المناطق المجاورة، و دول أوروبا، إضافة إلى كون المدينة أيضا،مصدرا مهماّ، في تحويل جزء من هذه المنتجات الصوفية،إلى مختلف البضائع الاستهلاكية،التي أخذت من طباع المدينة،وبصماتها.

ازدهرت تجارة الأصواف بمستعمرة تلمسان، مع بداية العهد الإمبراطوري، حيث كتبت جريدة "المبشّر" Le mobacher : " لقد كانت أسواق الشهر الماضي،مزدحمة شيئا فشيئا، و الصّفقات أكثر عددا كل مرّة (...) إن التصريف السهل الذي وجدته، من قبل تجّارهم ،جعل أسعارها، عالية حتى آخر السّوق" [2].

كانت تجارة الصوف،تجارة رائجة في تلمسان،لا على مستوى الإقبال فقط،و إنّما على مستوى الثمن أيضا،فهذه جريدة "المبشر"،تحدثت عن أنّ:"عددا من التجّار الأوروبيين،كانوا قد ذهبوا إلى تلمسان،فاشتروا كل ما أوتي به من صوف إلى المدينة(..) لقد تم بيع الصوف بثمن وسط،فرنك واحد "للجزّة"Toison " [3].

في حين أكدت جريدة L'écho d'Oran، نقلا عن جريدة "أخبار" Akhbar أن:" كل مشتريات الأصواف قد انتهت، لقد تم إرسال ما يقارب، 30000 فرنكا عبر وهران" [1].

1- أنظر :. L'écho d'Oran , 11 Novembre 1869.

2- Le Mobacher , 16 Avril 1851.

3-أنظر :. L'écho d'Oran , 16 Avril 1851.

1- L'écho d'Oran, 18 Juin 1851.

قد تطول عمليات البيع و الشرّاء، في مواسم أخرى، لتطال جزءا مهما من فصل الصيف،و خاصة شهر جوان ،ربما لتأخّر موسم "الجزّ" ،و لأن المواسم المناخية في الجنوب الغربي،وفي منطقة السهوب مختلفة بعض الشيء،عن ما هو موجود بمدينة تلمسان،وقد كتبت جريدة L'écho d'Oran، نقلا عن "لوتلمسنيان" Le Tlemcénien ،قائلة :" الأصواف تأتي من الداخل إلى تلمسان، آتية من عند"الحميان "، 100 جمل محمّل دخل المدينة ، و نحن في انتظار قوافل أخرى،بينما سعر الصوف ،كان دائما معتنى به، مائلا نحو الارتفاع، أكثر منه نحو الانخفاض" [2].

لم يؤد تدشين سوق "سبدو"،يوم 03 أفريل 1851،الذي أصبح يبيع الصوف أيضا،إلى منافسة حقيقية، بينه وبين سوق تلمسان،وبقيت تلمسان،السّوق الأشهر على الإطلاق ،رغم أنه ما بيع في ذلك اليوم ،لثلاثة ،أوأربعة من المحتكرين الأوروبيين،كان يقارب 500 "جزة" صوف [3].

إلاّ أن شائعة تمّ الترويج لها ،بعد عدة سنوات،كان جوهرها،نقل سوق تلمسان للأصواف إلى مدينة "سبدو"،وقد أدّى هذا، إلى زعزعة تجارة الأصواف بعض الشيء،خاصة، و أنّها جاءت في موسم البيع،لكنه تبيّن،أن المستفيد الأوّل،والأخير منها،هو من كان يريد ضرب أسعار الصوف،و تحقيق أرباح سهلة،بالقفز على مبدأ المنافسة الشريفة [4].

لا أحد كان ينكر،أن سوق تلمسان،كان يجمع أحسن الأصواف،على مستوى مقاطعة الغرب الجزائري،و كانت إحدى ميزاته المطلوبة،طول خصلة الصوف، التي كانت تتعدى في بعض الأحيان، 20 سنتمترا[1]. لكنّه في المقابل،

للعلم فقط ،فإن هذا المبلغ،أي 300 000 فرنك ،كان يمثل تقريبا،ميزانية بلدية تلمسان لسنة 1861، التي بلغت 254 840 فرنكا أنظر : L'écho d'Oran , 20 Août 1861.

2- L'écho d'Oran, 06 Juin 1855.

3- Le Mobacher , 31 Mars 1851.

4- أنظر: Le Mobacher , 05 Mai 1866.

1- أنظر: M,Hippolyte , Anal de la colonisation algérienne, bulletin mensuel de la colonisation française et étrangère, 13 Tome, Plut , Paris, 1857, P 89.

كانت تجارة الأصواف معروفة ، بالغشّ التجاري، و لا ندري تماما، ما إذا كان الغشّ، يبدأ بالمنشأ، أي عند أصحاب الماشية، أو عند الوسطاء، فالصوف الآتية من تلمسان، كانت تحمل معها كبا من الصلصال [2].

كان الغشّ التجاري خاصة، يهدف إلى جعل "جزّة" الصوف، أكثر وزنا، و قد انعكست هذه الممارسات المذمومة ،مهما كان طرفها،على سعر أصواف مقاطعة الغرب الجزائري،فقد كانت تباع ما بين 40 ،و 42 فرنكا في المتوسط، لكل 50 كيلوغراما،في حين كانت تباع أصواف الوسط، مابين 60 و 62 فرنكا،وأصواف الشرق،ما بين 60 و65 فرنكا،وفي حالات نادرة،كانت تباع أصواف تلمسان،ومستغانم، مابين 48 و 50 فرنكا لكل 50 كيلوغرام،و قد طالبت جهات عليا رسمية ،باتخاذ قرارات صارمة،للحدّ من هذه الممارسات[3].

أكثر من ذلك ،فقد نجد مختلف المواد، داخل "جزز" الصوف،لكن هذه المرّة ليس بدافع الغش ،حيث سجّلت جريدة L'écho d'Oran : " أن العرب كانوا يضعون في أصوافهم، منذ زمن بعيد، التراب، و الماء،و الحليب الحامض، والملح، و يجزّون على الرمل، بحجة الحفاظ على هذه الأصواف من الحشرات[4].

كان سوق تلمسان للأصواف،حتى منتصف خمسينيات القرن 19،يستخدم نظام البيع بـ "الجزة" Toison،بدل البيع بالأوزان الأوروبية المعروفة،وهذا ما كان يزعج التجّار الأوروبيين،الذين رأوا فيه نظاما، يعطّل هذه التجارة،أو يمنع على الأقلّ،البعض منهم، من استخدام الأوزان لأغراض غير شريفة،كون هذا النوع من الغش التجاري، كان قائما في أسواق تلمسان.

---

[2]- أنظر : L'écho d'Oran , 27 Décembre 1851.

[3]-أنظر : L'écho d'Oran , 27 Décembre 1851.

[4]- L'écho d'Oran, 20 Avril 1862.

و لدى دورته التفقّدية،و التّفتيشية،أعلن الوالي "ماجوريل" Le Préfet Majorel،عن تغيير بعض شروط "الوزن العام" Poids Public ،خاصة للجزائريين،هذه المصلحة التي كانت،تتكفّل بوزن البضائع،لقاء رسم للوزن،و كان الهدف من خلال ذلك الإجراء،كما سجلّه التّقرير النهائي للوالي "ماجوريل" : "إذا ما أردنا، كما يطالب بذلك التجّار الأوروبيون،دفع العرب،إلى تعويض البيع بـ "الجزة" ،بالبيع بالأوزان،وذلك من خلال جعل الوزن اختياريا،وبدون تكلفة خاصة،حتّى نقنع الأهالي شيئا فشيئا،استخدام موازيننا،وإدراك أوزان "جززهم"،وتبنّي الوزن، كقاعدة لبيع أصوافهم " [1].

ارتبطت تجارة الأصواف،و تحويلها بالمدينة،بجزء كبير من رخاء هذه الأخيرة،وإذا كان التّلمسانيون حرفيّون ماهرون في تحويل الأصواف،فإنّ تجارتهم،كانت تتمّ بدرجة أكبر مع بني جلدتهم،و ليس مع الوافدين الأوروبيين، ويرى "ألفريد بيل" Alfred Bel،أن الغزل التلمساني مع بداية الاحتلال الفرنسي للمدينة،لم يكن يخرج عن صناعة الأغطية،والألبسة الموحّدة،و المزركشة زركشة بسيطة، و أنّ التطورات التي شهدها فيما بعد،و خاصة في نهاية القرن 19،كانت نتاج تلاقح ثقافات بربرية، و مغاربية [2].

غير أنّ عدد المهتمّين، بتحويل الأصواف، كان كبيرا جدّا، إذ كان يبلغ سنة 1849، 500 شخصا[1].و نحن نعتقد، أنّ هذا العدد مبالغ فيه،بالنظر إلى العدد

---

[1] -Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

[2]-أنظر : Alfred, Bel, Le Travail de la Laine à Tlemcen, Adolphe Jourdain, P.Ricard, Alger, 1913, P 54.

[1] -André, Cochet , L'Algérie et le budget : Le gouvernement des Européens , revue des Deux monde ,1849,1er Volume ,P 92 Bis, Cité in , **:** Alfred, Bel , Le Travail de la Laine à Tlemcen , Op .cit, P 55.

[2]- L'abbé, Jll,Bargés, Op.cit ,P 216.

[3]-Le Courrier d'Oran, 17 Mars 1850.

[4]-أنظر: Ibid.

الإجمالي لسكان مدينة تلمسان،كما أنّ هذا العدد الكبير، لم يكن كلّهم أصحاب حرفة، و إنما الحلقة الطبيعية، التي تبدأ، من اختيار الصوف،وشراءها، وغسلها، وإعدادها، ووضعها ضمن كباب، تحضيرا لغزلها،ثم تحويلها. ما معناه، أن صناعة الصوف، لم تكن محصورة، داخل المحلّات التجارية الضيقة فقط، بل كانت أكثر، عملا جماعيّا، يشارك فيه سكان المدينة، كما الرّيف.

وقد ذكر "بارجيس"،عن آخر مرّة، زار فيها شارعا في حي الحضر بتلمسان،كان يسمىّ "السويقة"،حيث قال عنه: " كان طوله مشغولا،بورشات مختلفة،و دكاكين، و مغازات(...) هنا يأتي سكّان المدينة،وسكّان الريف،من أجل التبضّع"[2].

كانت الإدارة الاستعمارية، تتابع باهتمام تطور الاقتصاد المحلّي لتلمسان،خاصة ما كان له علاقة،بتحويل الأصواف،و الطرز،و معاصر الزيت،ومصانع الصابون...حيث جاء في تقرير رسمي، صادر عن عمالة وهران، نقلته جريدة Le Courrier d'Oran: " أنّ تلمسان كانت تضم،101 نسّاجا،20 صانعا للأقمشة الصوفية،05 من صانعي الزيوت،39 دبّاغا،05 من صانعي الفخّار،07 من صانعي الصابون،12 طرّازا " [3].

وواصل التقرير تفاؤله، في متابعته اقتصاد المدينة،و سكّانها العرب، بخصوص التطور الذي عرفته،التّجارة، والصّناعة العربيتين،معتبرا إيّاهما،شعبتين هامتين، ضمن الاحتلال، و أنّهما يسيران نحو الرخاء[4].

لكن الربع الأخير من القرن 19 ،سوف يحمل تغيّرات جديدة،وعميقة،على مستوى الاقتصاد المحلّي للتّلمسانيين،لأنّ منتجات الثورة الصناعية في أوروبا، من مواد مصنعة،رخيصة الثمن ،سوف تضرب في الصميم،المنتجات المحليّة التّلمسانية،ولن يكون هناك،مابين الاقتصادين، أي منافسة تذكر.

رابعا : التجارة الخارجية 1842- 1870

كانت الانشغالات الأولى للإدارة الاستعمارية، في مجال التّجارة الخارجية، التّقرب شيئا فشيئا، من عاصمة العمالة وهران، من جهة، رغم انعدام الأمن في الطريق آنذاك،و مشقّته، وطول مدّته،و ارتفاع تكلفة التّجارة في حد ذاتها، ومن جهة أخرى، الحرص على الإبقاء، على تجارة القوافل مع المغرب، تلك

التجارة الضاربة في القدم، وعلى العموم، فإن التّجارة الخارجية لـ تلمسان، كانت مبنية على ثلاثة عناصر رئيسية، الحبوب، الأصواف، والزيوت[1].

كانت التّجارة الخارجية تتم في ذلك الوقت،على محورين رئيسيين،محور تلمسان- وهرن البري،و محور قوافل الصحراء،تلمسان – المغرب.

1 - محور وهران

تميّز هذا المحور،بأنه كان أول المحاور،التي كانت تعبر منها البضائع التّلمسانية،من أصواف،و حبوب،و زيوت،و مواش إلى أوروبا،لكن في الوقت ذاته،لم يكن لتلمسان،أي اتصال مباشر بالعالم الخارجي،و خاصة بفرنسا،إلاّ من خلال هذا المحور،و ظل هذا الأخير،طوال العهد الإمبراطوري،مستودع واردات،وصادرات تلمسان،بل كل مقاطعة الغرب الجزائري.

كانت تلمسان تستورد من أوروبا،بالدرجة الأولى،أقمشة" الكاليكوت " الخشنة Calicots،و"الموسلين " Mousseline، و المناديل القطنية،والخردوات الخّشنة،عبر وسطاء يهود،في جبل طارق،ووهران،و كانت كل هذه السلع، تأتي من مصانع إنجليزية[2].

عانى هذا المحور، مع بداية العهد الإمبراطوري، من صعوبة المواصلات،خاصة في فصل الشتاء، بحيث لم يكن هنالك، طريق سالك في كل الأوقات، ما بين وهران و تلمسان، وبالتالي، فإن النشاط التّجاري، كان يتأثّر بتأثر حركة المواصلات،هذا الطريق الذي كان يبقى غير سالك ،لفترة من الزمن.

و في حال تفضيل سلوكه،كان يؤدي هذا، إلى إكراهات ،و أعباء ماليّة كبيرة،كتبت عنها جريدة L'écho d'Oran قائلة: "يصنع مآسي سائقي العربات،والتجّارة ، و المسافرين، لمدة ستة أشهر في السنة،ويزيد في أسعار السّلع المحمولة إلى تلمسان،بزيادة في السعر،تكافئ أثقل الضّرائب " [1].

---

[1]-L'écho d'Oran, 05 Juillet 1854.

[2]- Robert, Tintoin, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, Op.cit, P 442.

[1]- L'écho d'oran, 10 Avril 1852.

واصلت الجريدة، حديثها عن الطريق الشّاق إلى وهران، لكن بعنصرية مفضوحة جدا، تّجاه من يسلكه بسهولة، من أصحاب الجمال، العابرة لكل الطرق الصعبة قائلة: "إنها تُبقي لأصحاب الجمال العربية، أرباح النقل، و التي كانت ستعود بكل شرعية، لشركات النقل الأوروبية " [2].

أما فيما يخصّ، تكلفة نقل السلع الآتية من وهران،فقد كانت تصل ما بين40، و 50 فرنكا، لكلّ" بردوية " Bordelaise، أي لكل 250 كيلوغرام تقريبا،كما نقلت جريدة L'écho d'Oran ،عن le Tlemcénien [3].وأنّه في الحالات العادية من السنة، قد تسقط هذه التكلفة، عند 10 فرنكات للوزن ذاته،تبعا لتحسن الطريق،و كنتيجة طبيعية للجفاف [4].بقيت الرّسوم الإضافية،على المنتجات،و السلع الغذائية،والاستهلاكية، الآتية من محور وهران– تلمسان،جدّ مرتفعة،ما كان يجعل السّلعة في تلمسان،تصل إلى مستهلكها،بسعر مرتفع،عمّا كان موجودا بوهران،فقد كان كل لتر من الخمر،يُحمّل بـ 25 سنتيما ،و كل كيلوغرام من السّكر،والقهوة،والصابون...إلخ بـ 20 سنتيما[5].

و مع نهاية العهد الإمبراطوري،ظهرت بعض الأفكار،التي كان من شأنها،رفع طاقة الحمولة،للحدّ من ارتفاع الرسوم الإضافية،حيث اقترحت جريدة l'écho d'Oran،تبنّي نظام المواصلات الموجود بفرنسا،الخاص بعربة "فران-كونتوا"Franc-Comtois، ذات الأربع عجلات،والارتفاع المتساوي،يجرّها

في حين تحدث، تقرير فرنسي رسمي ،أن هذا المحور،يصبح غير سالك ، لمدة 08 أشهر في السنة، أنظر:
Anom.1M .Boite N° 1, Rapport semestriel sur le district de Tlemcen, 03 Juillet 1852 .

2- L'écho d'Oran, 10 Avril 1852.

3- أنظر : L'écho d'Oran , 06 Juin 1855, et L'écho d'Oran , 25 janvier 1856.

4- L'écho d'Oran, 06 Juin 1855.

5- L'écho d'Oran, 25 Janvier 1856.

حصان،أو بغل واحد،و الذي يمكن تحميله،بـ 20 قنطارا متريا Métrique، ولرجل واحد أن يقود أربع عربات،ما يعادل 80 قنطارا متريا [1].

ومن جانبها الخاص،قامت الإدارة الاستعمارية،بمحاولة معالجة،طريق تلمسان- هران،و ذلك بتهيئته، من خلال الأشغال التي قامت بها،فرق الجيش،خلال ربيع 1855،و التي نتج عنها،فتح 28 كيلومترا من الطريق، و بناء 35 جُسيّرا،أين احتاج عدد منهم، إلى تحريك كبير للأرضية،وحفر الحفر،وأصبحت هذه الطريق،قابلة لسير العربات[2].

لكن إنهاء هذا الطريق، كان يحتاج إلى أعباء ماليّة هائلة جدا، قدّرت من طرف الجهات الرّسمية سنة 1859،بـ 000 620 فرنكا[3].

أصبحت وهران،و محورها التّجاري،مُعطّلا كبيرا للتنمية الاقتصادية، بالنسبة لمدينة تلمسان، ،بل أصبحت المدينة ،في نظر سكّانها،تحت رعاية مدينة وهران،وسيزداد هذا التنافس بين المدينتين،خلال الربع الأخير من القرن 19،عندما ستتحرر تلمسان مواصلاتيا، من خلال إنشاء طريق عبر السكة الحديدية إلى وهران، وميناء يربطها مباشرة بأوروبا.

كان من يهمّهم الأمر في تلمسان، و حتى ذلك الوقت، ،يتحسّرون عبر كتاباتهم في جريدة Le Courrier de Tlemcen،و يأملون في غد كله نجاح،وتنمية، نقلتها جريدة L'écho d'Oran، حيث جاء فيها: "في الوقت الذي سيكون بـ تلمسان، مصانع للقماش،لن تصدر أبدا أصوافها،و لن تفتقر أبدا،بإرسال نقدها Numéraire

1-L'écho d'Oran, 29 décembre 1868.

2- L'écho d'Oran, 28 Juillet 1855.

3-أنظر: Anom.1M.Boite N°6, Etat des travaux civils de toute nature dont l'exécution importe le plus au développement des intérêts Algériens, dans l'étendue du territoire Militaire ,1859.

إلى وهران،أو إلى أي جهة تموينية أخرى،وفى حال أحسن، ستكون وهران ذلك اليوم،هي التي ستأتي للقيام،بالمشتريات في تلمسان[1].

لقد كانت هذه، مجمل الصّعاب، التي عرفتها التجّارة الخارجية،عبر محور وهران،والأماني الاستقلالية، التي كان يعبّر عنها، الكولون في تلمسان.

2- محور تلمسان- المغرب

كان هذا المحور ضاربا في القدم، معتمدا على تسيير القوافل بين تلمسان والمغرب،ولكنّه أيضا،كان تكيّفا اقتصاديا استعماريا بدرجة امتياز، وإذا كانت أغلب البضائع،و السلع،التي كانت تأتي بها قوافل المغرب،من أجل استهلاك التّلمسانيين فقط،كما عبّر عن ذلك،والي عمالة وهران [2]. فإنّ هذا الموظّف السامي،قد تناسى ربّما،أن القوافل ذاتها،و العائدة نحو المغرب،سوف تحمل المنتجات الصناعية،و الغذائية الآتية من أوروبا،و من فرنسا خاصّة،و ستؤدّي بذلك خدمة كبيرة، للاقتصاد الاستعماري في المدينة.

لا شكّ أنّ هذا النوع من التّجارة القديمة،كان بحاجة إلى الوقت الوافر،حتّى يستعيد عافيته،بعد فترة من الانقطاع لدواع أمنية، وقد طالعتنا جريدة "المبشّر"، بأخبار أوائل القوافل التي وصلت تلمسان،حيث ذكرت الجريدة أن قافلة آتية من "تافيلالت" بالمغرب ، في الأيام الأخيرة،من شهر جمادى الأول،مكوّنة من 200 حيوان للجرّ Bêtes de somme،قد وصلت "سبدو"،في طريقها إلى تلمسان،

[1]-L'écho d'Oran, 07 Janvier 1864.

[2]- أنظر: Anom.1M .Boite N° 3, département d'Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

محمّلة "بالبّرنوس"،و"الحايك الرفيع"، و "البلغة"، و الجلد المدبوغ[1]. و أنّها أخذت 22 يوما، للوصول إلى تلمسان[2].و أضافت الجريدة أيضا، تصريحات أصحاب القافلة، الذين أكّدوا بدورهم، وجود قوافل أخرى، في أثرهم [3].

نشطت تجارة القوافل المغربية نحو تلمسان،خاصة في الربع الثاني من القرن 19،بما كان يصل مدينة تلمسان من بضائع، فقد سجّل تقرير لمقاطعة وهران،نقلته جريدة Le Courrier d'oran،أنّ القوافل الآتية من الغرب،والجنوب،قد أحضرت معها 111 حمولة من "الحايك"، 69 من الجلد المعروف باسم "الفيلالي"، و 125 حمولة من "البلغة" [4].

أيضا فإنّ العمليات التّجارية التي كانت تتّم آنذاك في تلمسان،كانت غالبا ما تلقى النجاح،ودونما منافسة، ففي سنة 1851، على سبيل المثال،استطاعت قوافل قبائل "أهل أنقاد"،بيع كلّ حمولتها من الأصواف،لا سيما في مغنية،و في تلمسان،وهذا التصريف السهل الذي وجدوه لبضائعهم ،جعلهم يرفعون الأسعار في آخر أسواقهم[5].

لقد تحوّلت هذه القوافل، إلى تجارة ذات أهمية، من حيث القيمة المادّية، وكانت قيمة القافلة المحمّلة الواحدة، من حيث البضائع، بآلاف الفرنكات الفرنسية. سجّلت رسالة تجّار تلمسان، الموجّهة إلى والي العمالة، و المتضمنة احتجاجاتهم، على العوائق، التي أصبحت تقف بينهم،و بين هذه التّجارة،مؤكّدين أنّ رقم

1- أنظر : Le Mobacher , 30 Mai 1848.

2- أنظر: Le Mobacher , 15 Mai 1848.

3- أنظر :Le Mobacher , 30 Mai 1848.

4- Le Courrier d'Oran, 17 Mars 1850.

5- Le Courrier d'Oran, 26 Avril 1851.

الصادرات عبر نقطة "وجدة" ،استطاع أن يرتفع العام الماضي،ليصل إلى 000 50 فرنك [1].

و أنّ القافلة التي وصلت تلمسان،في خريف 1865،كانت من ضمن ما كانت تحمل،366 كيلوغراما من "الحايك"، بقيمة 10980 فرنكا،5507 كيلوغراما من الجلد المدبوغ،و أن القيمة التي حقّقتها مختلف البضائع،وصلت مبلغ 66310 فرنكا[2].

و إذا كانت حالة الطريق المزرية،تؤرّق محور تلمسان- وهران،فإن محور تلمسان-المغرب،ما كان يؤرّقه،هي التعريفة الجمركية المرتفعة. لقد كانت القوافل الوافدة إلى تلمسان،تدفع مبالغ هامة في طريقها إلى المدينة،فالقافلة التي وصلت تلمسان خريف 1865 مثلا، و كانت تحمل معها،ما قيمته 310 66 فرنكا من البضائع،كانت قد دفعت 2775 فرنكا تكلفة للنقل،و929 فرنكا حقوق مرورDroit de passage،و1391 فرنكا حقوقا جمركية،أي أنّها دفعت ما مجموعه 5096,36 فرنكا،و هذا ما يقارب 10% من قيمة بضائع القافلة [3].

وقد كان والي عمالة وهران سنة 1854،قد أثار أمر التعريفة الجمركية المرتفعة،مقترحا في تقريره المؤرخ في 24 مارس 1854،مراجعة التعريفة الحاليّة المفروضة،و التي تطرد من تلمسان، أغلبية مواد الصّناعة المغربية[4].

أظهر تجّار تلمسان،امتعاضهم،و احتجاجهم،من خلال عريضة،تّم توجيهها إلى والي عمالة وهران،بسبب تدني أرباحهم، من تجارة القوافل،كون أن هذا الانهيار الاقتصادي،قد بدأ منذ ثلاثة سنوات،مؤكّدين في ذات الوقت،أن القوافل

1- L’écho d’Oran, 06 Novembre 1862.

2-L’écho d’Oran, 30 Septembre 1865.

3-أنظر : L’écho d’Oran , 30 Septembre 1865.

4- Anom.1M .Boite N° 3, département d’Oran, rapport du1er trimestre 1855 sur la situation du district de Tlemcen, 28 Août 1854.

المغربية،أصبحت تتحاشى عمدا،نقاط الجمارك الفرنسية على الحدود مع تلمسان،وتفضّل دخول هذه الأخيرة،من جهة الجنوب الغربي، باتجاه سعيدة[1].

ومن أجل إيجاد حلّ ،لمشكل التعريفة الجمركية المرتفعة،اقترح تجّار تلمسان،إنشاء مستودع Entrepôt بالمدينة،يُمكّن البضاعة الأجنبية من أن تُستورد، دون دفع حقوق الجمركة،ولا حقوق عبور البحر،و تباع بسعر جيد،مع سهولة في التصريف،وهذا تأسّيا،بما حدث في كثير من المدن الجزائرية،كـ عنابة، وسكيكدة،ومدينة الجزائر.

ومع استبعاد استخدام مستودع وهران،الذي سوف يفيد هذه الأخيرة، أكثر من تلمسان ،لم يبق إلاّ إنشاؤه بمدينة تلمسان،لكن رفض رئيس المجلس البلدي للمدينة،لمثل هذا المبادرة،جعل الحلّ ناقصا،إذ اعتبر هذا الأخير ،أنّ البحث عن مستودعات في تلمسان،سوف يعرّض البلدية، إلى مصاريف إضافية، هي في غنى عنها[2].

تمنّى تجّار تلمسان أيضا،من الحكومة المغربية، أن تشارك هي أيضا،في إيجاد حلول، من خلال،تثبيت تطبيق تعريفتها الجمركية،و عدم فسح المجال،أمام نزوات الجباة،الذين بعملهم هذا،سوف يزعزعون العمليات التّجارية[3].

حاول المجلس العام لمقاطعة وهران،التدخّل لحلّ هذا المشكل،في دورته لسنة 1863،مركّزا على مدى الإيجابيات،التي ستجلبها مثل هذه التجارة مع المغرب،ورغم وجود مستودع بوهران،إلاّ أنّ القوافل،ستجد الطريق إليه بعيدة،لهذا

---

[1]-أنظر : L’écho d’Oran , 06 Novembre 1862.

[2]-أنظر:.L’écho d’Oran , 10 Juillet 1862, et L’écho d’Oran , 06 Novembre 1862

[3]-أنظر :.L’écho d’Oran , 06 Novembre 1862

فضّل المجلس العام للمقاطعة،وضع أمانيه، في أن يتمّ إنشاء مستودع في تلمسان،دون أي إجراء صارم آخر[1].

بينما حملت أنباء جديدة،نقلتها جريدة L'écho d'Oran،يوم 10 جوان 1865،حول رسالة من "نابوليون الثالث"،موجّهة إلى رئيس المجلس البلدي بـ تلمسان،قال فيها : " أنّ الجمارك قد تّم حذفها على الحدود مع المغرب "، لكنّه من المؤكّد، أن القافلة المغربية، التي دخلت تراب تلمسان نهاية سبتمبر 1865،قد دفعت ضريبة الجمركة،قدّرت بـ: 1391فرنكا [2].

لم يكن الصراع في تجارة القوافل،مبنيا فقط،على خفض التعريفة الجمركية،لكن أيضا،الحذر من أن تؤول ثمار هذه التّجارة، إلى مدينة وهران،المنافس التّجاري الأوّل لمدينة تلمسان.

خامسا: أزمات الاقتصاد في تلمسان في العهد الإمبراطوري 1852 -1870

[1]- أنظر : L'écho d'Oran , 26 Novembre 1863.

[2]-أنظر :.L'écho d'Oran , 10 Juin 1865, et L'écho d'Oran , 30 Septembre 1865

لازمت اقتصاد تلمسان،خلال العهد الإمبراطوري،أزمات عديدة،ومتفاوتة الشّدة،والتأثير،كان أبرزها،أزمة نقدية محليّة،و أزمة اقتصادية اجتماعية،فأمّا الأولى،فقد كانت ككل الأزمات،عابرة، بدون آثار عميقة،و لا تأثيرات جوهرية على الاقتصاد العام للمدينة،و لنقل أنّها،مثيلة الأزمات، التي شهدناها،ونشهدها في حياتنا اليومية. أمّا الثّانية،فقد كانت إفلاسا اقتصاديا،واجتماعيا بأتمّ معنى الكلمة ،أصيب به،سكان ريف تلمسان خاصة،دون غيرهم من الأوروبيين،وانعكس هذا على الحياة العامة بالمدينة،و بقيت الإدارة الاستعمارية، مكتوفة الأيدي لسنوات،تبحث عن حلّ دون جدوى.

1- الفوضى المالية

نظرا لانفتاح مدينة تلمسان، على شعوب أخرى، شكلّت فيها الطوائف الوافدة،و المهاجرة إلى المدينة، كالأسبان،و الإيطاليين،و الألمان، والمالطيين،مجموعات بشرية، شبه منفصلة اقتصاديا. بعض هذه الطوائف، وخاصة الأسبان، كانت نظرا لعددها المُعتبر، لا تزال تتعامل في تلمسان، بنقودها الأصلية، ورغم ذلك، فإنّها لم تستطع فرض عملتها، على العملة الفرنسية، أو الإطاحة بها.

ورغم تحسس الإدارة الاستعمارية،بخطر العملة الإسبانية،إلا أنها مع بداية خمسينيات القرن 19،لم تكن تُشكّل خطرا كبيرا،ذلك أن "الدورو" الإسباني،كان أقل قيمة،و النقد الفرنسي،كان مفضلا في الصفقات [1].

على أن النقد الإسباني،سيأخذ اتجاها آخرا،في العهد الجمهوري،بسبب تزايد هجرة الأسبان إلى المدينة.وبما أنّ هذه الأزمة، كانت أزمة دورية،ارتبطت خاصة،بحركة الأسواق، و خاصة الموسمية منها،و قد أثرت بالدرجة الأولى،على

[1]-Le Courrier d'Oran, 17 Mars 1850.

الاقتصاد المحلّي لـ تلمسان،حيث كتبت جريدة L'écho d'Oran نقلا عن جريدة Le Tlemcénien المحلّية:"تشير جريدة "لوتلمسانيان" LeTlemcénien، إلى شحّ كبير،في النقود الليّنة في البلد،لقد أخذها تجّار الأصواف إلى الداخل،تقريبا كلّ النقد،إلا الذّهب" [1].

انعكس هذا الأمر سلبا،و بشكل مؤقت،على اقتصاد المدينة،خاصة على تجارة التجزئة،التي وجدت نفسها مشلولة، بعد فقدان القطع النقدية،من فصيلة 5 فرنكا[2].

أكثر من ذلك، فإن جزءا من نقد فصيلة 5 فرنكا، كان يخرج من المدينة،لكن ليس بحكم التّجارة مع الأسبان ،بل كان يباع للمغاربة خاصة،في السوق السوداء،بقيمة 5,15 فرنكا [3]. كما أن القطعة النقدية من فصيلة 20 فرنكا، قد أصبحت في ذلك الوقت، عبئا كبيرا على تاجر التجزئة، الذي كان عليه في بعض الأحيان، قطع كل المدينة، دون أمل، في فك هذه القطعة [4].

طالب تجّار التجزئة بـ تلمسان،أمام هذه الفوضى المالية،التي أصبحت تضّر بمصالحهم، بتدخل الإدارة الاستعمارية،لإنهاء هذا المشكل المزعج،من خلال الدور الذي يمكن أن تؤديه الخزينة،وذلك بإرسال النقود الذهبية،من فصيلة 5 ،و10 فرنكا،بدل القطع النقدية من صنف 20 فرنكا[5].

2- المجاعة 1867-1870

شهدت مدينة تلمسان ،ككلّ المدن،و المناطق الحضرية الجزائرية،مع نهاية العهد الإمبراطوري،توافد الجوعى من الجزائريين،الذين طاردتهم الحياة

[1]-L'écho d'Oran, 06 Juin 1855.

[2]-أنظر : Le Courrier de Tlemcen, 11 Avril 1863.

[3]-أنظر : Ibid.

[4]-أنظر: Ibid.

[5]-Le Courrier de Tlemcen, 11 Avril 1863.

البائسة في الريف،فلم يجدوا عونا لهم،إلا في مدّ اليد،و طلب الإحسان،والصدقة،بعدما قضت الكوارث الطبيعية،على مزروعاتهم،و مواشيهم، ومدّخراتهم،فخلال تلك الفترة،تغيّر ديكور المدينة،و بدل أن تكون عنوانا لازدهار الاقتصاد الاستعماري، أصبحت مقبرة لهم.

استطاعت جريدة L'écho d'Oran، تتبّع يوميات هؤلاء الجوعى،ومواقف السّلطات المحليّة منهم،من خلال ما كتبته من أخبار عنهم،ما بين نهاية سنة 1867،و بداية سنة 1870. كانت هذه الأخبار في أغلب الأحيان،نقلا عن جريدتي Le Courrier de Tlemcen و Le Courrier d'Oran،كما أن الجريدة ،لم تشر من قريب، أو بعيد،إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية لسكّان المدينة.

كانت السرقة داخل المدينة، من أبرز مظاهر هذه المجاعة،فقد سجلت جريدة L'écho d'Oran،كيف أن مائة من الجزائريين "الغرباء"،اندفعوا يوم 16 نوفمبر 1867،نحو باعة الفطائرGalette، فيما يشبه غزوة كاملة،بساحة "بيجو" Place Bugeaud،و أنّه تمّ القبض ،على اثنين،و الحكم عليهم بـ 13 شهرا سجنا [1].

تعرّض دكّان لسرقة أخرى، بشارع"خلدون "Khaldoun ، في ليلة 18 إلى 19 فبراير1868،وقد كان ملكا لأحد التّلمسانيين، تمّ فيها سرقة بعض الأغراض،على أنّه وقع تسجيل،حالة سرقة أخرى،ستة أيام قبل هذه السرقة،بشارع" معسكر" Mascara،و دائما تحت جنح الليل [2].

أما سوق "تافراته" العربي، فقد كان على ما يبدو،مقبرة على الهواء الطلق،بعد أن تكرّرت فيه، مشاهد الموت،فقد نقلت جريدة L'écho d'Oran،العثور

[1]-أنظر:.L'écho d'Oran , 05 Décembre 1857

[2]-أنظر : .L'écho d'Oran, 29 Février 1868

على ستة هلكى، كان من بينهم،شيخان في عقدهما السادس، هما "محمد بن مالفي"، و"بوزيان بن زازو" من أولاد ميمون [1].

كما نقلت الجريدة أيضا في جانفى1868، قصة تلك الأم،التي وضعت مولودها الجديد، بالقرب من سوق "تافراته"،ثم ذهبت تبحث عن قطعة خبر في مكتب الإغاثة،دون أن تطلب العلاج،وبعد ساعات قليلة، فقدت الأم رضيعها[2].

بقيت عملية ترحيل هؤلاء الجوعى،الذين سمتهم الجريدة بـ "الشحّاذين"،مشهدا مألوفا،فلم يكن يمرّ يوم واحد،دون أن يُقبض على عدد من الجزائريين، ثم يتّم تحويلهم، إلى المكاتب العربية،لإعادتهم إلى قراهم الأصلية،بالأقاليم العسكرية،حيث كتبت جريدة L'écho d'Oran: " لقد تمّ غزو مدينتنا هذا الأسبوع ،من طرف 186عربيا من الأقاليم العسكرية،الذين تّم توقيفهم،وتسليمهم إلى المكتب العربي، الذي أعادهم إلى قبائلهم[3].

لاحظت الجريدة،أن عدد هؤلاء "الشحاذين"،قد تناقص بشدّة،وبشكل ملفت للانتباه،مع نهاية شهر ماي 1868،إذ لم يتمّ القبض،سوى على 07 منهم، ذلك الأسبوع[4] .

وبعد عام كامل، عن عمليات الترحيل، التي تحدثت عنه جريدة L'écho d'Oran، كان لا يزال هؤلاء الجزائريين بمدينة تلمسان، فقد لقي المصير ذاته، 16 جزائريا، أطلقت عليهم الجريدة اسم "شحاذ" [5].

و بدل أن تجد الإدارة الاستعمارية،حلولا استعجاليه،لإسعاف هؤلاء الجزائريين الجوعى، أو التّخفيف من حدّة مصيبتهم، كانت جريدة L'écho d'Oran اليمينية، قد وجدت على ما يظهر،الوقت الكافي للتنظير الاجتماعي، والاقتصادي،حيث كتبت: " لقد قلنا من قبل، أن النّساء العربيات،و اللوّاتي لا

1- أنظر : L'écho d'Oran , 05 Décembre 1867.

2- أنظر:.L'écho d'Oran , 30 Janvier 1868

3- L'écho d'Oran, 17 Mars 1868.

4- أنظر :.L'écho d'Oran , 22 Mai 1868

5- أنظر:.L'écho d'Oran, 04 Février 1869

تحميهنّ قوانيننا إلاّ قليلا، هم أكثر قوّة من الرجال، و يرزحون أقل للبؤس،إنّ الجثث الثلاثة والثلاثين، التي وجدت داخل المخازن ، و على المسالك العامة هذا الأسبوع، تعطي برهانا جديدا،إحدى وثلاثين رجلا، و امرأتين فقط " [1].

و عندما كانت تحاول الإدارة الاستعمارية متأخّرة، إنقاذ ما يمكن إنقاذه، من خلال إسعاف الجزائريين في مدينة تلمسان، كانت توزّع عليهم خبزا، كانت قد وصفته الجريدة، بلغة مشينة، لا تخلو من نكهة عنصرية، قائلة: " خبز، بياضه آتّ، من أجمل زنجي" [2].

و كان يحدث، أن يفضّل الجزائريون في مدينة تلمسان، تعويض مساعدة الخبز المباشر، بقليل من الشّعير، لخبزه فيما بعد، و لأنه كان أكثر فائدة بالنسبة إليهم، وكانت الإدارة الفرنسية، لا تجد انزعاجا لذلك، و تلبي مطالبهم[3].

و قبل أقل من عام ، على زوال العهد الإمبراطوري،كانت جريدة L'écho d'Oran، فى عددها ليوم 22 جانفى 1870، تتساءل عمّا إذا كانت المجاعة، ستعرف طبعة جديدة هذا العام،بعد القبض على 22 امرأة، تتعاطين الدعارة غير المرخّصة، و القبض أيضا على 05 من الجزائريين، تم توقيفهم بتهمة السرقة [4].

لقد كانت نهاية العهد الإمبراطوري بتلمسان، نهاية مأساوية، جلبت معها الموت،والبؤس لآلاف الجزائريين،و ليس أقلّ غرابة، عندما نحاول دراسة اقتصاد تلمسان خلال القرن 19،أن نجد أنّ الأوروبيين عموما،وطبقة الكولون خصوصا، قد كانوا المستفيدين منها،في حالة الرخاء، و أن الجزائريين، كانوا الأكثر تهميشا

[1]-L'écho d'Oran, 17 Mars 1868.

[2]-أنظر : L'écho d'Oran , 09 Juillet 1868.

[3]-أنظر : L'écho d'Oran , 09 Juillet 1868.

[4]-أنظر :L'écho d'Oran , 22 Janvier 1870.

فيه،في حالة الركود،وذلك على طول الفترة، من احتلال تلمسان، إلى نهاية العهد الإمبراطوري،و أنهم قد نجحوا،نجاحا باهرا، في الاستيلاء على مقاليده، و التحكم في ريعه، بدليل أننا لم نسمع، أو نقرأ،عن أوروبي واحد،قد مات من الجوع في مدينة تلمسان.

الفصل الخامس

اقتصاد مدينة تلمسان خلال العقود الثلاث الأولى من العهد الجمهوري1870-1899

****

أولا: مظاهر تنظيم حركة البيع و الشراء في المدينة 1870-1899

1- مراقبة الأوزان و المقاييس **2-** المقاهي العربية **3-** مراقبة و تنظيم الأسواق اليومية

ثانيا: اقتصاد تلمساني و اقتصاد أوروبي 1870 -1899

1- الاقتصاد التلمساني 1.1 تجارة القوافل 2.1 حرفيو النسيج و الأصواف و الطرازة

3.1 تحويل الجلود

2- الاقتصاد الأوروبي 1.2 - مدينة لتكوين الحرفيين الصناعيين و الزراعيين

2.2 - تجارة الملاهي الليلية و دور الخمور 3.2 تجارة القرض و التأمين و توكيلات الشركات الكبرى

4.2 السياحة في تلمسان

ثالثا: اقتصاد متأزم مع نهايات القرن 19

1- سياسة الاقتراض الفاشل للمجلس البلدي **2 -** أزمة مالية و عقارية

3 – استفحال خطر العملة الاسبانية و النقود المزورة **4** -إفلاس أصحاب المؤسسات التجارية الصغرى

5 - سنوات عجاف

رابعا : أماني اقتصادية جديدة في انتظار ربط مدينة تلمسان بالقطار و الميناء

1 – الدفاع عن مشروع سكة حديد سيدي بلعباس- تلمسان- ميناء بني صاف ورفض مشروع سكة حديد وهران- تلمسان – عين تموشنت

2 - رهانات الخط السككي تلمسان- رشقون، تلمسان- مغنية، تلمسان- سبدو

1.2 – جدوى سكة حديد تلمسان – ميناء رشقون 2.2 – جدوي سكة حديد تلمسان – مغنية

3.2 جدوى خط السكك الحديدية تلمسان- سبدو

ارتبط اقتصاد مدينة تلمسان، خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن 19،برغبة الإدارة الاستعمارية، في تنظيم حركة البيع، و الشراء داخل المدينة، وباقتصاد ثنائي الأقطاب،الأوّل تابع للسكان المحلّيين،أما الثّاني،فللوافدين من الأوروبيين، كما ارتبط أيضا،بالآمال الكبرى التي كان يعلّقها أوروبيو تلمسان، على إنشاء خط جديد للسكة الحديدية،يربط المدينة بعالمها المحلّي،و يسوّق تجارتها نحو العالم الخارجي،ثم النكسة التي تعرّض لها اقتصاد المدينة ،بسبب الأزمة المالية،والمضاربة العقارية،وبسبب سياسة الاستدانة التي اعتمدها المجلس البلدي.

أولا : مظاهر تنظيم حركة البيع و الشراء في المدينة 1870-1899

أولت الإدارة الاستعمارية، كل الاهتمام لتنظيم حركة البيع ،و الشراء داخل المدينة، من خلال سن القوانين المنظمة لها،و الحرص على مراقبة الأسواق.

1- مراقبة الأوزان و المقاييس

بدأت عملية مراقبة الأوزان،و المقاييس في مدينة تلمسان Vérification des poids et Mesures ،أشهرا قليلة بعد احتلال المدينة،حيث تم استصدار المادة 14 ،من الأمريّة الملكيّة لـ 26 ديسمبر 1842،و أنّه ومع 01 مارس 1843 ،سوف يتم استخدام قوانين الأوزان،و المقاييس في الجزائر،التي تم سنّها من خلال قوانين العام الثالث"19 جرمينال"Germinal [1].

كانت تتم عملية المراقبة بشكل سنوي، خلال العشرين سنة الماضية،من خلال مراقب واحد لكل مقاطعة وهران،لكن شساعة إقليم هذا الأخير،و التعب الذي كان ينال من هذا المراقب،جعل الإدارة الاستعمارية سنة 1862،في شخص المراقب الرئيسي لمصلحة الأوزان، و المقاييس، يقترح على والي مقاطعة وهران، من أجل تسهيل العملية قائلا: " لقد أتى الوقت، الذي سوف يتمّ فيه، ضمن

[1]- أنظر Le Courrier de Tlemcen, 29 Juillet 1887.

و لو أن الجريدة،سجلت خطأ تاريخ 01 مارس 1842،إضافة إلى ذلك،كان قد صادف 19 "جرمينال" Germinal من العام الثالث 08 أفريل 1879 ،و صادف 19 "جرمينال" Germinal من العام الثاني 09 أفريل 1800.أنظر الملحق رقم 11.

الجولات،إشراك المراقب الثاني المساعد،ووضع مستخدمي مصلحة وهران،على قدم المساواة مع الجزائر"[1].

و لا نعلم يقينا،إذا ما تّم البدء، في استخدام مراقبين اثنين في تلمسان،خلال العهد الجمهوري الثالث، لكنّه من المؤكّد،أنّ رسالة المراقب الرئيسي للأوزان،والمقاييس،الموجّهة إلى والى عمالة وهران، بتاريخ 19 جانفي 1887، وبعد ربع قرن على ذلك الاقتراح،كانت لا تزال تخوض في الأمر ذاته [2].

ولأنّ هذه الأخيرة،كانت عملية تقنية مضنية،و كانت تحتاج إلى تقرّب دائم ،فقد اقترح المجلس البلدي للمدينة بالإجماع، في مداولاته بتاريخ 04 جوان 1892،أن يتمّ إنشاء مكتب لمراقبة الأوزان ،و المقاييس بتلمسان[3].

و بالفعل، لم يمض على هذا الاقتراح وقت طويل، حتى استجابت الإدارة الاستعمارية له،حيث تم تعيين مكتب ثابت بالمدينة سنة 1893،و يبدو أن الإدارة الاستعمارية،كانت على حقّ في ذلك،إذ بعد سنتين من صدور ذلك القرار،استطاع ذلك المكتب ،تأدية مهامه بصورة جدّية،ليس لاقتصاد المدينة فقط،وإنّما لكل دائرة تلمسان،حيث دلّت الإحصائيات الاستعمارية،إلى تزايد عدد الخاضعين للمراقبة بـ 1127 فردا،و تزايد حصيلة الضرائب Produit de Taxe إلى 4133,25 فرنكا [4].

[1]-Anom.1ô. Boite N°21, Lettre du vérificateur en chef du service des poids et mesures adressé au préfet du département D'Oran ,04 Décembre 1862.

[2]- Anom.1ô. Boite N°21, Lettre du vérificateur en chef du service des poids et mesures adressé au préfet D'Oran ,19 Mars 1887.

[3]-La Tafna, 08 Juin 1892.

[4]-Anom.1ô. Boite N°21, Poids et mesures, envoi des Etats statique, Tlemcen 31 Décembre 1895.

كان الحاكم العام الفرنسي،هو من يعطي إشارة المراقبة السنوية، لعمل مصلحة الأوزان،والمقاييس،ويسهر والي العمالة، على تنفيذ هذه العملية، وتأطيرها،و تنظيمها. أمّا عن الأوقات التي كان يتمّ اختيارها، من أجل إجراء هذه العملية، فإن السنوات الأولى للعهد الجمهوري، كانت قد حدّدت بعضها بنهاية السنة، كما حدث مع سنة 1873 [1].

و إذا كان هذا التوقيت مناسبا إداريا،لأنّه كانت تنتهي فيه سنة مالية،لتبدأ فيه أخرى،فإنّه مناخيا لم يكن مواتيا، ففي شهري ديسمبر، وجانفى بشكل خاص،كانت تقطع الأمطار، والثّلوج، جلّ طرق المواصلات في مدينة تلمسان وأقاليمها،لهذا تّم التفكير مليّا،في تعديل هذه الأوقات، بما يسمح للمصلحة،من إجراء العملية،داخل عمالة وهران، ومن بينها تلمسان،بكل يسر، حيث اقترح المراقب الرئيسي للأوزان،والمقاييس، مايلى:

- تحديد مراقبة الأوزان، و المقاييس، في فترات مناسبة في كل جهة.
- تأكّد استخدام مراقبين اثنين عن مكتب وهران.
- تحديد فترة زمنية كافية، تتعدى فترة العام الماضي بعدة أيام، لترك المجال أمام المراقب، لتحديد مدّة الإقامة بكل جهة [2].وعلى العموم، فقد كانت أشهر الربيع، هي الأشهر المعنية بعملية المراقبة، و إن لم تكن قاعدة قابلة دائما للاحترام[3].

كانت تخصص لها أيام معدودات،تختلف من موسم إلى آخر، فقد كانت مدة المراقبة مثلا لموسم 1887،ما بين 11 أفريل،و 26 ماي،و في موسم 1889،ما بين 01 أفريل،و 15 ماي،و في موسم 1896،ما بين 20 مارس و 08 ماي،كما أن عملية المراقبة، كانت معلومة ومنتظرة،أو في بعض الأحيان مفاجئة، و مباغتة [4].

---

[1]-كان قد تم تحديد عملية المراقبة بيوم 22 ديسمبر من سنة 1873 أنظر: Anom.1ô. Boite N°21, Arrêté du Préfet D'Alger, 18 Janvier 1873.

[2]- أنظر : Anom.1ô. Boite N°21, Lettre du vérificateur en chef du service des poids et mesures adressé au préfet D'Oran ,19 Mars 1887.

[3]-كانت جولة المراقبة لسنة 1886 أواسط شهر نوفمبر. أنظر : Anom.1ô. Boite N°21, Le vérificateur en chef des poids et mesures de L'Algérie, Procès Verbaux 1886.

[4]-أنظر : La Tafna, 06 Février 1889, Et Anom.1ô. Boite N°21, Arrêté du Préfet D'Oran, 19Janvier 1887 Et 18 Janvier 1896.

كانت النتيجة المرجوّة، في كل فحص يطال أوزان المدينة، التأكّد من سلامة هذه الأخيرة، و محاربة الغشّ العمدي ،و الإهمال،الذي قد يطال التجارة الداخلية،و كإجراء قانوني إضافي،كان يعمد المراقب، إلى دمغ الموازين Poinçonnage بحروف لاتينية، خاصة بكل موسم،و كان وجود هذا الحرف،أوعدم وجوده،معيارا أساسيا ،من معايير شرف المهنة، لكل تاجر تلمساني كان،أو يهودي، أو أوروبي، فقد تّم اعتماد الحرف"L" مثلا،خلال نشاط سنة 1890،واعتماد الحرف "M"، خلال نشاط سنة 1891،و الحرف "E" في موسم 1896 [1].

شهدت مدينة تلمسان، و سيدي بومدين سنة 1895، مراقبة 1354 تاجرا،من مجمل 2260 تاجرا بالدائرة،نتجت عنه حصيلة 4133,25 فرنكا من الضرائب [2]. أمّا عن عملية الرّدع،فعادة ما كانت العقوبة متدرّجة،خاضعة لدرجة، وخطورة الغش التجاري في الموازين،حيث كان يقتضي بعضها، دفع غرامة مالية فقط،و بعضها الآخر،دفع الغرامة، و مصاريف تعويضية،بالإضافة إلى مصادرة الموازين،مع التشهير بالمعني في جريدتين محلّيتين،و الحبس لعدة أيّام. كما كانت الإدارة الاستعمارية، تلجأ إلى تدابير إضافية أخرى، و المتمثلة في إلصاق إعلان الحكم، على باب المتجر،زيادة في التّشهير،والإذلال لهذا التاجر،أو ذاك[3].

---

[1]-أنظر : Anom.1ô.Boite N°21, Arrêté du Préfet D'Oran, 28 Décembre 1889, Et 10 Janvier 1890.

أنظر أيضا: Anom.1ô.Boite N°21, Arrêté du Préfet de Constantine, 06 Janvier 1896.

[2]-Anom.1ô.Boite N°21, service des poids et mesures, tableau présentant par l'localité les opérations relatives à la vérification des poids et mesures, 31 Décembre 1995.

[3]- أنظر : Anom.1ô. Boite N°21, Le vérificateur en chef des poids et mesures de L'Algérie, Procès Verbaux 1886.

لقد تمت إدانة السيد: "نواس أوجيست" Noisse Auguste ،بالغشّ في الموازين، يوم 15 ديسمبر 1882، وكانت مهنته خبّازا،حيث تم تغريمه 25 فرنكا، ومصادرة الأوزان،ودفع مصاريف إضافية،كما نشر الحكم في جريدتين محلّيتين.أمّا السيد :"أحمد ولد عبد القادر"، وكانت مهنته تاجر حبوب،و الذي تأكّد استخدامه للغشّ التجاري في الموازين،فقد أدين في التّاريخ نفسه بـ 25 فرنكا كغرامة،و بدفع مصاريف إضافية،و مصادرة الموازين، و بالحبس لست أيّام،مع نشر الحكم في جريدتين محلّيتين[1].

تمّ أيضا،معاقبة السيد: "منجو سيمون" Menjou Simon،بعد ملاحظة أن المعني بالأمر،لم يكن يتوفر على دمغة رسمية،على مكيال 500غراما،كما أن فارق الميزان،ما بين كفة، و أخرى، كان 22 غراما [2].

كما تمّت معاقبة السيد: " محمد بن طاهر شعيب"،تاجر بتلمسان، بستّ أيام حبسا، وبمصادرة الموازين.وعوقب"عبد القادر ولد حمو بن خليفة"، تاجر متجول من سكان مدينة تلمسان، بـ 50 فرنكا كغرامة،و مصادرة الموازين[3].

و صفوة الحديث، أنّ هذه العقوبات، لم تكن لتردع الغشّاشّين من التّجار، على اختلاف طوائفهم الدينية، على أنّه قد تم تسجيل حالات تبرئة، لبعض التّجار القلائل.

2- المقاهي العربية

انتشرت المقاهي العربية Cafés Maures في مدينة تلمسان خلال القرن 19، انتشارا ملحوظا،و لم تقتصر فقط على الأحياء العربية،بل كانت متواجدة حتى داخل الأحياء الأوروبية،متجاورة بذلك مع المقاهي الأوروبية، عند نهاية شارع "المشور" [4].

---

[1]- أنظر : Anom.1ô. Boite N°21, Le vérificateur en chef des poids et mesures de L'Algérie, Procès Verbaux 1886.

[2]-أنظر: La Tafna,19Janvier 1887.

[3]- La Tafna, 30 Mars 1887.

[4]-أنظر :Charles, Lallemand ,Op.Cit, P 66.

وكان بعضها في قلب الحي الأوروبي،خاصة شارع "شارل الخامس" Charles Quint، و شارع "المدارس" Rue des Ecoles [1] .

حاولت الإدارة الاستعمارية المحلية،تنظيم عمل هذه المقاهي،و ذلك بفرض ترخيص رسمي على صاحب المقهى، المستغّل الفعلي لهذه الأخيرة،و قد وجّهت عمالة وهران منشورا رسميا بذلك، إلى محافظات الشرطة، و منها شرطة تلمسان، نقلت جريدة Le Courrier de Tlemcen جانبا منها، حيث كتبت " عدد من هذه المقاهي، يتمّ استغلالها فعليّا، و بشكل غير منتظم، من طرف أشخاص آخرين،غير أولائك المرسّمين،وغير معتمدين من طرف إدارة العمالة،من جانب آخر،فإن بعض أصحاب المقاهي، يستغلونها بشكل مرسّم،(في حين) لا يحوزون إلّا، على تراخيص مؤقتة [2].

كان تنامي مثل تلك المقاهي داخل المدينة، مصدر إزعاج كبير، للساكنة الأوروبية،و بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية،التي ستجعل من هذه المقاهي،منافسا حقيقيّا للمقاهي الأوروبية،فقد طالب بعض الأوروبيين ،على صدر صفحات جريدة La Tafna المحلية، بوضع حدّ، لتراخيص المقاهي العربية،التي أصبحت منتشرة في كل الأحياء،و أن نموّها، أصبح بثلاث أضعاف على الأقلّ،مقارنة بنموّ المقاهي الأوروبية[3].

طالبت الطائفة الأوروبية من السلطات المحلية في المدينة،تشديد المراقبة على هذه المقاهي،لأنها أصبحت دورا غير شرعية لممارسة القمار،بل أنّ هذا الأمر،هو الذي كان يزيد في شعبيتها، و في جشع بعض أصحابها، الذين كانوا يوصون بعض زبائنها،بممارسة لعبة الورق Jeux de Cartes،للحصول على مزيد من الأرباح[4].

1- أنظر : La Tafna, 24 Novembre 1897.

2- Le Courrier de Tlemcen, 26 Janvier 1894.

2- أنظر :. La Tafna, 20 Mai 1896.

4- أنظر : La Tafna ,30 Juin 1897.

كانت الشرطة داخل مدينة تلمسان،يقظة لدرجة كافية،من أجل وضع مثل تلك المقاهي، داخل مجال اهتمامها،متحيّنة الفرصة من أجل مخالفتها،من ذلك ما نقلته جريدة Le Courrier de Tlemcen،عن مخالفة السيد :"عبد القادر ولد علي بن بوسيف"،لاستغلاله مقها عربيّا، داخل فندق، بدون ترخيص،و السيد:" بن على بن حاج"، بسبب لعب الورق بالمال،داخل مقهاه[1].

ارتبطت المقاهي العربية، حسب الطّائفة الأوروبية، بكل الأمور المشوّهة، لمنظر المدينة العصرية، فقد اعتبروها مع نهاية القرن 19، خطرا على الهدوء والنظافة، والأخلاق العامة [2].أما ما كان يزعج هؤلاء الأوروبيين،وينغّص هدوءهم،بعض طباع التلمسانيين،و أوقات تردّدهم على المقاهي، التي كانت قد اغترفت من ماضي المدينة التركي،فالمقاهي العربية،كانت تفتح صباحا على الساعة الثانية،و لا تغلق إلّا في حدود الحادية عشر مساءا،أي أنّها كانت تبقى مفتوحة، إحدى و عشرين ساعة في اليوم [3].

كما أن هذه المقاهي،حسب الأوروبيين دائما، كانت تغصّ بعشرات الزبائن،لدرجة أن الأوروبيين،عند مرورهم بها، كانوا يغلقون على أنوفهم، من فرط الروائح الكريهة المنبعثة [4].و بما أنّ هذه الأخيرة،لم تكن تغلق إلّا في ساعات المساء،كانت أرجاء المقاهي،حسب ما كتب بعض الأوروبيين في جريدة La Tafna،عبارة عن مبولة في الهواء الطّلق ،و هذا ما رأوا فيه، خدشا للحياء، والآداب العامة [5].

و الحقيقة كل الحقيقة، أن هؤلاء التّلمسانيين، كانوا يعتبرون المقهى العربي، ملاذا لكل من انقطع السبيل به، خاصة أولئك الذين، كانوا يقصدون المدينة

1- Le Courrier de Tlemcen, 24 Février 1884.

2- La Tafna, 24 Novembre 1897.

3-Ibid.

4-أنظر :.Ibid

5-أنظر:.Ibid

من الأحواز البعيدة،طلبا للعمل اليومي، أو لتجارة تبدأ في الساعات الأولى من الصباح.

3- مراقبة و تنظيم الأسواق اليومية

لم تكن تلمسان تحظى بسوق مغطى للخضر، و الفواكه، و اللحوم،إلّا بـ سوق "تافراته" العربي، الذي تم إنشاؤه مع بداية العهد الإمبراطوري في الجزائر،وكانت ساحات المدينة الرئيسية ، أسواقا يومية، يتردّد عليها الأوروبيون، والتّلمسانيون على حد سواء،و رغم أن سوق "تافراته"، كان سوقا رئيسيا،إلّا أنّ حالة الفوضى التي أصبح يعيش فيها،جعلت السلطات الاستعمارية المحلية، تتدخل لإنهاء الأمر[1].

طالب الأوروبيون،المجلس البلدي لتلمسان،من خلال عريضة موقّعة، بتنظيم أسواق المدينة للخضر، و الفواكه، ،حيث كانوا يأملون فيها على الأقّل، بتحويل هذا السوق خلال فترة الصيف،إلى "ساحة الانتصارات" Place des Victoires [2].لكن المجلس البلدي، و لاعتبارات صحيّة، و جمالية، و لأن سوق "ساحة الجزائر"Place D'Alger ،أصبح مزدحما بما فيه الكفاية،فضّل سنة 1890 نقل جزء من سوق الخضر، و الفواكه إلى "ساحة البلدية" Place de la Mairie،وحدّدت المادة الرابعة من قرار المجلس البلدي،الحضر الشديد، لدخول حيوانات الجّر Bêtes de Sommes لإحدى الساحتين [3].كان الهدف المتوخّى من هذا الإجراء،تخفيف الضغط على سوق "ساحة الجزائر"،وتوزيع أسواق الخضر،والفواكه،على أرجاء المدينة،باستحداث سوق "بساحة البلدية"حيث اشترط المجلس البلدي في هذا الأخير،ألاّ تباع إلّا الخضر،والمواد المعروضة على الغربال Claie، و الموضوعة على حامل متحرّك [4].

---

[1]- تحول سوق "تافراته" إلى مكان يتجمع به التجار المحلّيون، الذين كانوا يستخدمونه، كمرقد غير شرعي،لأخذ قسط من الراحة خلال اليوم،كما كان يجمع أيضا،عددا مهمّا من حيوانات هؤلاء التجار،أنظر: Le Courrier de Tlemcen,22 Juin 1883 .

[2]-أنظر : La Tafna ,25 Mai 1887.

[3]- le courrier de Tlemcen, 16 Mai 1890.

[4]-Ibid.

هذا بعدما تبيّن، مدى الضّرر الذي ألحق بأرضية "ساحة الجزائر"، التي أصبحت تنهار، تحت ثقل عديد المركبات، والواجهات الثقيلة. لهذا الغرض فضّل المجلس البلدي لتلمسان، الإبقاء على هذه الأخيرة، لممارسة نشاطها في بيع الخضر، و الفواكه، و الإبقاء أيضا، على بيع اللّحوم، والأسماك، داخل "ساحة الجزائر"، لكن في الأماكن التي سوف يتمّ تعيينها، من طرف أعوان البلدية[1].

أما جريدة La Tafna ،فقد عبرت عن تخفيف الضغط، عن سوق "ساحة الجزائر" بقولها " لن ينهار الإسمنت المسلّح، تحت ثقل المركبات المحمولة على عجلات،و لن تزعج الأتربة الناتجة عن الخضر المعروضة،من طرف الأهالي على الأرض ، تنظيف "ساحة البلدية"،التي سيكون بالاستطاعة كنسها بسهولة، كما سيتّم رشّها بشكل لائق، خلال الأيام القائضة " [2].

كان بعض الأوروبيين، يمتعضون من بعض طبائع التّلمسانيين،على صفحات الجرائد اليومية ،إما من حيث السّلع المتاجر بها، أو الطبائع الاستهلاكية الخاصة بهم، كما كانوا ينادون بضرورة ،إنهاء أيّ اتّصال تجاري ما بين التّلمسانيين ،و الأوروبيين،رغم كون الإدارة الاستعمارية المحلّية، كانت قد خصّصت لذلك ،سوقا لكل طرف.أمّا ما كان يزعج هؤلاء الأوروبيين، هي أكوام البطيخ الأخضر، والأصفر، التي كانت متواجدة، كل موسم بـ"ساحة الجزائر"،والتي لم يكن يقبل على شرائها بشكل يفوق الاعتدال، إلّا السكان المحلّيين [3].

أضف إلى ذلك، أنّ الأوروبيين أنفسهم، كانوا يخشون تنامي الأمراض القاتلة في فصل الصيف، بين السّاكنة المسلمة، هذا الأمر الذي، كان نتاج الاستهلاك المفرط للمسلمين للبطيخ الأصفر، والأخضر، و القرع البربري (...) الذي كان ضمن شروط استهلاك مؤسفة، وفي أغلب الأحيان متعفنة [4].

1- Le courrier de Tlemcen, 16 Mai 1890.

2- La Tafna, 14 Mai 1890.

3-أنظر: La Tafna,09 Septembre 1896.

4- La Tafna, 10 Septembre1890.

تزايد عدد سكان مدينة تلمسان،فمن 24117 نسمة سنة 1881، إلى 27139 نسمة سنة 1885،ليصل في إحصاء 1891،إلى28849 نسمة،18556 منهم من السكّان المحليين،و 4269 أجنبيا،و 6024 فرنسيا أو مجنسا [1]. فتزايدت معه الحاجة إلى سوق يومي،يخدم الأوروبيين بالدرجة الأولى،خاصة ،إذا ما علمنا، أنّه يقلّ التردّد على الأسواق غير المغطاة للخضر، و الفواكه ، في حالات الجو السيّئة،و هناك من طالب بإنشاء هذا السوق، عبر جريدة La Tafna، معتبرا إنشاءه بتلمسان ،ضرورة إنسانية ،لا تحتاج إلى تأخير،مادامت مصادر البلدية تسمح بذلك[2].

فكّر المجلس البلدي للمدينة منذ البداية، في وضع دفتر شروط، من أجل استغلال سوق عن طريق المناقصة، يتحفّظ فيها المجلس البلدي، بفسخ هذا العقد، في حال ما إذا تم إنشاء سوق مغطى خلال تلك المدة [3].

و بالفعل، و قبل انقضاء عام على هذه التّوصيات، قرّر المجلس البلدي لتلمسان ،في جلسته المنعقدة يوم 18 فبراير1893،إنشاء لجنة محلية مكّونه من بعض أعضاء المجلس البلدي،من أجل دراسة نفعية سوق مغطى، واختيار الموضع،الذي سوف يرفع فيه هذا البناء[4].

اعتبر المجلس البلدي لتلمسان، خلال نهاية جلسته خريف 1896،أنه من الأولويّات، إنشاء سوق مغطى في أمد قريب،حيث يكون رئيس البلدية، قد شرح إلى المجلس البلدي مساعيه،بخصوص السوق،بعد تأكّده من وقوف النوّاب إلى صفّه، آملا بأن تجهّز المدينة بهذا التغيير الهام، بعد ثلاث سنوات من الآن [5].

---

[1]-أنظر : Charles, Lallemand ,Op.Cit, P 59.

[2]-La Tafna, 29 Mai 1889.

[3]-La Tafna, 29 Juin 1892.

[4]-La Tafna, 01 Mars 1893.

كانت اللجنة مكونة من السادة : Mary,Sabatier,Pitollet ,Chancogne,Lichteinstein,Darmon,et Tchalabi
أنظر : Ibid.

[5]-La Tafna, 23 septembre 1896.

شهدت بداية سنة 1899 ،و نهايتها، تطبيق إجراءين بلديين، كان لهما علاقة هامة، بتنظيم الأسواق اليومية داخل المدينة ،فقد تعلّق الإجراء الأول،بقرار لرئيس البلدية، يمنع فيه البيع بالجملة حتى الساعة التاسعة صباحا، و هو الأمر الذي احتجّ عليه بعض تجار الأحواز من الأوروبيين،خاصة تجار قرية "الحنايا"، الذين وقّعوا عريضة بذلك،معتبرين أن هذا الإجراء لا يخدمهم، لبعد المسافة عن المدينة،ولأنّهم بعد الساعة التاسعة ، لن تكون أمامهم أي جدوى اقتصادية، فإما البيع بأي ثمن، أو العودة بما تبقى من السلع إلى المصدر [1].

أما الإجراء الثاني،ومن مصلحة النظّافة العامّة ، فقد تعلّق بإلغاء سوق "ساحة البايلك"Place du Beylicke،وإنشاء سوق للتزود المحلّي في الساحة ذاتها،هذا السّوق الذي سوف يفتح على الساعة 11 صباحا، و يغلق على الساعة 10 مساءا [2].

مضت سنة 1899 على تلمسان، دون تحقيق إنشاء سوق مغطى لها، وبقيت الساحات الرئيسية للمدينة،مصدرا أساسيا للتزوّد بالخضر،والفواكه، واللّحوم.

أما فيما يخص تجارة "الفنادق" Les Foundouks،و قد كانت تجارة خاصة بالسّكان المحليّين، أصدر المجلس البلدي قرارا، بفرض ضريبة المكان، على كل المواد، و السلع، و حيوانات الجّر ،التي يتمّ عرضها داخل فندق مدينة تلمسان، بداية من 01 أوت 1883 [3]. هذا ما وافقت عليه جريدة La Tafna، معتبرة إيّاه إجراءا حكيما،لأنه في الوقت ذاته ،سوف يخفّف من التهريب، و يمكّن المدينة من تحقيق بعض الأرباح[4].

أيضا، فإن الإدارة المحلية ،و بهاجس قمع التجارة الموازية،سنّت قوانين ردعية، تضمنت غرامات مالية كبيرة، كما جنّدت موظفيها المحليين ،من شرطة،وشرطة بلدية،و أعوان مختصين، للإطاحة بالمخالفين من التلمسانيين،أمّا من

1- أنظر: L’écho D’Oran, 16 Janvier 1899.

2- La Tafna13 décembre 1899 ,Et L’écho D’Oran, 11 Décembre 1899.

3- Le Courrier de Tlemcen, 29 Juin 1883.

4- La Tafna, 04 Juillet 1883.

جهة هؤلاء ،فقد كانوا عازمين على عدم الالتزام بهذه القوانين، و خرقها مهما كان الثمن.

حيث كانت قد نقلت جريدة La Tafna سنة 1887، عن عملية مصادرة لأسماك، كان قد أدخلها إلى السوق ،السيد: " قدور ولد عبد القادر بن هني" ، تبيّن أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي،وعن اكتشاف خروف مذبوح خارج إطار المذبح الشرعي،كان في نيّة السيد: " أحمد ولد محمد بن مرزوق"، بيعه بصفة غير شرعية،وقد تم تحرير مخالفتين اثنتين ضد المخالفين [1].

وضعت الإدارة الاستعمارية المحلية كل العراقيل، أمام الاستفادة الاقتصادية لسكان الأحواز الفقراء ،من الخيرات التي كانت تحويها الغابات القريبة من المدينة، من خشب ،و طرائد، ففي السنة الموالية، و في فترة الشتاء البارد، قام أعوان الغابات،بحملة شاملة على كل الخشب، الذي تمّ نقله إلى المدينة من طرف أهالي الأحواز [2].كما جنّدت المدينة شرطتها المحلّية، بضغط من الإعلام الأوروبي،لمنع دخول أكبر عدد ممكن، من الطرائد المصطادة من قبل المحلّيين،معتبرة أغلبها مسمّمة، و يمكن لها إحداث حالات تسمّم خطيرة [3].

كما أنها ضاعفت من غراماتها الرّدعية،بعد أن تبيّن لها أن السّكان التّلمسانيين، لا ينوون التوقف عن الذبح،خارج المذبح البلدي،فقد كان على التلمساني المخالف،دفع 3,50 فرنكا، بدلا عن 1,75، لكل خروف مذبوح خارج المذبح الشرعي ،و 20 فرنكا، بدل 10 لكل بقرة [4].أما فيما يخص تجارة الحبوب، و انعكاساتها على تسعيرة الخبز في المدينة، فإن هذه التجارة قد شهدت عدم استقرار للأسعار، ففي السّنة الأولى للعهد الجمهوري، كانت أسعار الحبوب مستقرّة، إذ بلغ سعر القمح 23 فرنكا،أمّا الشّعير،فبـ 12,50 فرنكا ،للقنطار المتري الواحد [5].

1- أنظر: La Tafna, 27 Avril 1887.

2-La Tafna, 15 février 1888.

3-La Tafna, 13 Octobre1897.

4-أنظر: La Tafna,30 Juin 1997.

5-أنظر: Le Mobacher , 09 Février 1871. أنظر الملحق رقم 12

غير أنّ أسعار الحبوب، سقطت سقوطا حرّا،مع منتصف العهد الجمهوري،إذ بلغ سعر القمح الصلب ،ما بين 12، و 13 فرنكا، و القمح اللين، ما بين 15، و 16 فرنكا،أما الشّعير،فقد بلغ سعره، ما بين 5,5، و6 فرنكات للقنطار الواحد [1].

لكنّه، ومع بداية تسعينيات القرن التاسع عشر، و خاصة سنه 1891، بدأت أسعار الحبوب بالارتفاع المتواصل، و أصبح الخبازون ملزمين، برفع أسعار الخبز [2].

أدى عدم استقرار أسعار الحبوب في المدينة، وخاصة أثناء ارتفاع أسعارها، إلى لجوء الخبازين آليا ، إلى رفع تسعيرة الخبز،للحفاظ على هامش الربح في هذه التجارة،غير أنّهم لم يكونوا يبالون، في حال انخفاض أسعار تلك الأخيرة، فتظل أسعار الخبز بنوعيه مرتفعة، بينما تبقى أسعار الحبوب، في انخفاض ملموس.

عمدت البلدية إلى إصدار نشرية Circulaire ، كإجراء وقائي،و للحفاظ أيضا،على القدرة الشّرائية لمادة الخبز في المدينة، ، ألزمت فيها خبّازي المدينة، بخفض أسعار الخبز، بشكل متناسب مع سعر الطّحين، الذي يعرف انخفاضا محسوسا [3].وقد أعطت النّشرية للخبّازين مهلة، حتى منتصف شهر جوان، للانصيّاع إلى هذه الأوامر، و بالضبط يوم الخامس عشر منه، و إلّا سوف يتمّ مخالفة، المتخلّفين منهم [4]. أما جريدة La Tafna، فقد اعتبرت هذا الإجراء سليما، و منطقيا، بل عادلا، حيث كتبت: " المشتري كما التاجر، يستفيدان من التخفيضات، التي تحدث على المواد بصفة عامة، و خاصة المواد، ذات الاحتياجات الأولى" [5].

---

[1]-أنظر: Le Courrier De Tlemcen,24 Octobre 1884.

[2]-La Tafna, 18 Mars 1891.

[3]-L'écho D'Oran, 14 Juin 1898.

وقد كان سعر بيع الخبز في تلك الفترة بـ تلمسان ،يقدر بـ 0,45 فرنكا للكيلوغرام الواحد (صنف 1) ،و 0,40 فرنكا للكيلوغرام الواحد (صنف 2) أنظر : La Tafna,15 Juin 1898.

[4]-أنظر : L'écho D'Oran, 14 Juin 1898.

[5]- La Tafna, 15 Juin 1898.

كانت الإدارة المحلية الاستعمارية متيقظة، لما كان يحدث في الأسواق، من خروقات، و تجاوزات،و دأبت على مراقبة هذه الأخيرة، حتى لا تخرج عن سيطرتها، و تحكّمها.

ثانيا: اقتصاد تلمساني و اقتصاد أوروبي 1870 -1899

خضع اقتصاد مدينة تلمسان خلال الربع الأخير من القرن 19،إلى تقسيم جديد للعمل ،بالنظر إلى كثير من المستجدات،فعدد الفرنسيين كان في تزايد مضطرد،واستفاد الأوروبيون الآخرون،من حق التجنس بالجنسية الفرنسية،أما يهود تلمسان،فقد تحوّلوا إثر مرسوم الوزير "أدولف كريميو"Adolf Crémieux ،أكتوبر 1870،من أهالي تلمسانيين،مثلهم مثل التّلمسانيين الآخرين،إلى مواطنين فرنسيين من الدرجة الأولى.

هذا الأمر،الذي سوف يزعج التّلمسانيين المسلمين اجتماعيا،و يجعلهم أقل مرتبة اجتماعية من هؤلاء،و يزعج الأوروبيين اقتصاديا،كون أن هؤلاء اليهود،سوف يتحولون إلى منافس اقتصادي شرس لهم،.إذ كان عددهم ،35665 مجنّسا سنة 1881، من خلال مرسوم 1870،و كان في سنة1886، 43182،وفي الفاتح من جانفي 1892،كان هناك 47459 [1].

و لا شك أن هذا الانفتاح، الاثني المجبر على المدينة،قد أوجد نوعا اقتصاديّا خاصا بتلك الأخيرة، فالتّلمسانيون،كانوا حرفيين ماهرين،خاصة الطرّازين منهم،الذين كانوا ينشطون في محلات، و ورشات صغيرة،ضمن الحي الأهلي للمدينة Quartier Indigène،ورغم ذلك،فتجارتهم كانت موجّهة أساسا،إلى مواطنيهم دون غيرهم من الزبائن [2].أمّا ما كان يطلق عليهم تسمية الأوروبيين،فقد عرفت المدينة طائفتين منهم،أوروبيون مجنّسون بالجنسية الفرنسية،و هم أمام القانون فرنسيون،وأوروبيون آخرون أجانب،جاءت بهم الحاجة،وتوفر العمل إلى المدينة، نظرا لتوسع تلمسان عمرانيا نهاية القرن 19،وظهور آفاق اقتصادية جديدة فيها،خاصة بعد استكمال جلّ مؤسّساتها العمومية، و الخدمية ،حيث كان الفرنسيون عموما،موظّفين،أو تجّارا،أو صناعيين،أما الأجانب، فقد كانوا حرفيين،أو مزارعين، أو عمّالا [3].

1- F,Gourgeot, La domination juive en Algérie, IMP Fontana, Alger ,1894,P31.

2- Le Commandant, de Pimodan,Op.cit, P 69.

3- L,Piesse et J,Canal,Op.cit, P 66.

و بالرغم من حالة الرّخاء التي شهدها الاقتصاد الأوروبي في تلمسان أواسط القرن 19،فإنه قد اقتصر في نهاية هذا الأخير،على مطاحن الحبوب،وزيت الزيتون،والدّباغة،وصناعة الجّعة،و التّقطير، وكحللة الخمور Vinage، و الصناعات التي تدخل في مجال البناء [1].

و على كلّ حال، فإنّ بعضهم قدّم تفسيرات لهذا النجاح الاقتصادي، ولوزن هؤلاء الأوروبيين داخل المدينة، كونهم عموما، من جنس لاتيني، ويعيشون في ذكاء جيد، وكانت تظهر المثابرة عليهم، إلى أبعد حدّ [2].

أما المواطنون الفرنسيون من ذوي الأصول اليهودية،فقد استأثروا بحرفة التجارة،أو الوظائف المستقلة،كالمحاماة،أو الطب، لكن عرفوا أكثر، بتقديم القروض الربوية،والعيش على ريعها،ما كان يضعهم في درجة اجتماعية،واقتصادية مميّزة،لكن يجلب إليهم أيضا، العداء، وتهمة تفقير المجتمع،كما حدث سنة 1898،أوما تّم تسميته بـ" العداء للسّامية في الجزائر" .

حافظ الفرنسيون اليهود أيضا،على حرفهم اليدوية، التي كانوا قد اشتهروا بها منذ زمن بعيد،خاصة صناعة الحليّ الذهبية،التي كانت موجّهة أساسا إلى ذويهم،و للعائلات التّلمسانية المسلمة،وتمركزت خاصة،في شارع مجاور لـ"ساحة الجزائر" Place D'Alger ، حيث كانوا يصنعون للنساء العربيات، العقود، و الأقراط، و المشابك Agrafes، والخلاخل الثقيلة [3].أما الذين لم يكن بوسعهم،القيام بأعمال التجارة، و الصناعة،و لم تكن تعرف لهم حرف يدوية،لكنّهم كانوا أقوياء البنية،فإنهم كانوا يعرضون أنفسهم في سوق العمل،ونعني بهم طائفة الزنوج،التي كانت تأتي من السودان الغربي،حيث كانوا يمثّلون داخل مدينة تلمسان،مستعمرة صغيرة من العمّال، الذين يتم استخدامهم للأعمال اليدوية [4].

1- L,Piesse et J,Canal,Op.cit, P 59.

2-Ibid , P 66.

3-Le Commandant, de Pimodan,Op.cit, P92.

4- Charles, Lallemand, Op.cit, P 62.

يرى بعضهم، أن هؤلاء كانوا يعملون تلك الأعمال اليدوية الشّاقة،إما داخل المدينة، أو في الريف،حيث كانوا إمّا رعاة ،أو مزارعين ،
أنظر: L,Piesse Et J,Canal,Op.Cit, P 70.

1- الاقتصاد التلمساني

اقتصر الاقتصاد المحلّي التّلمساني،خلال ما يزيد عن الربع الأول للجمهورية الفرنسية الثالثة،على تجارة القوافل مع المغرب،وتجارة ،و تحويل الأصواف والجلود،وإن لم تعد تجارة القوافل، تستهوي التجّار الأوروبيين،بعد أن فتحت لهم آفاق جديدة ،للتجارة الخارجية عبر السكك الحديدية نحو وهران، و عبر ميناء "رشقون".

1.1 تجارة القوافل

بقيت تجارة القوافل لمدينة تلمسان،موردا أساسيا لتغطية حاجيات السكّان المحليين من المصنوعات الجلدية ،و الصوفية، والأقمشة ،و بعض المواد الغذائية، ومواد الزينة،وقد طالعتنا جريدة "المبشر" سنة 1872،بوصول قافلة ،كانت تضمّ19جملا،وبغلين،و15 حمارا،كانت قد وصلت تلمسان، يوم الفاتح من سبتمبر،وكانت تحمل معها 6 قناطير من "الفيلالي" (المغربي)،7قناطير من التمّور،6 من الحنّة، 5قناطير من"التّكاوت "Takaout، المستعمل في صباغة الجلود،و4 قناطير من الملابس الصوفية[1].

سجّلت الإدارة الاستعمارية المحلّية،في تقرير لها ،عن حركة القوافل الآتية من المغرب خاصة،أنّه ما بين 25 جويلية 1872،و31 ماي 1873،قد وصلت إلى تلمسان، 8 قوافل آتية من مختلف جهات المغرب [2].

و أن القافلة التي وصلت المدينة في بداية شهر جوان 1873،قد أحضرت معها الأقمشة العربية، وجلود "الفيلالي" و "الزيواني" ،و الشمع الطبيعي و التّمور،والحنّة،و " التلّيس" ، بقيمة إجمالية قدرت بـ 00, 465220 فرنكا.

[1]- Le Mobacher, 19 Septembre 1872.

[2]-Anom, 2M, Boite N°184, Au sujet des caravanes arrivées du Maroc, 02 Juin 1873.

وأخذت معها في المقابل، 400 كيلوغراما من السّكر،150 كيلوغراما من القهوة،100 كيلوغراما من الشّموع،200قطعة من الأقمشة القطنية،150 مزهرية من الحديد المطروق Vases en Fer Battu،50 قدرا من النّحاس،ما مجمله 4595 ,00 فرنكا من مختلف البضائع المحلّية،الآتية في أغلبها من أوروبا،و كان يعني هذا،أن قيمة الأغراض المستوردة إلى المغرب،كانت ضعيفة جدا، مقارنة مع الأغراض المصدرة إلى تلمسان[1].

أدرجت بعض الجرائد المحلّية،و الوطنية أيضا،صفحات لتتبّع أخبار القوافل الآتية من المغرب،فقد سجلت جريدة "المبشر" مثلا، في خريف سنة 1873،وصول قافلة كبيرة إلى تلمسان،كانت تحمل معها 15 قنطارا متريا من"الفيلالي"، و 60 قنطارا من " التّكاوت"،و4 قناطير من التّمور،300 قطعة "حايك" ،30 حصانا،35 بغلا،15 حملا،50 حمارا،ما كان يمثّل آنذاك، قيمة 116000 ,00 فرنكا، في حين أنّ مشترياتها التي عادت بها إلى المغرب، من أقمشة، وسكر، وقهوة ،وشموع،لم تكن تتجاوز حسب الجريدة ،29000,00 فرنكا[2].

اعتبرت ذات الجريدة أيضا، في عدد آخر لسنة 1878، أنّ حركة القوافل قد أعطت دفعا مهمّا للتجارة، وبالإضافة إلى البضائع التي كانت تحملها معها من تلمسان،من أقمشة،ومواد غذائية،كانت تذهب محملّة أيضا، بالقمح،والشّعير[3].

أما جريدة La Tafna في عددها المؤرّخ،في13 سبتمبر1893 فقد اعتبرت أن حركة تجارة القوافل،قد ازدادت منذ ثلاث أو أربع سنوات، بشكل ملفت للانتباه،و حسب ما حصلت عليه من معلومات،فإن عدد ما كان يصل إلى

---

[1]-أنظر : Anom, 2M, Boite N°184, Au sujet des caravanes arrivées du Maroc, 02 Juin 1873.

كانت الإدارة الاستعمارية،قد قدرت رقم أعمال هذه القافلة بعد بيع تجارتها بـ 00, 491095 فرنكا ،بحيث باعت قطع القماش ما بين 18 و 25 فرنكا للقطعة بمجموع 133085,00 فرنكا، و جلود "الفيلالي" بـ 800 إلى 850 فرنكا لكل 100 كيلوغرام، ما مجموعه 101557,50فرنكا،و التمور بـ 70 إلى 80 فرنكا لكل 100 كيلوغرام، بمجوع قدر بـ3975,00 فرنكا،و "التليس" ما بين 12 و 15 فرنكا،بمجموع 2835,00 فرنكا.

[2]-أنظر : Le Mobacher, 23Octobre 1873.

[3]- Le Mobacher, 03 Août 1878.

تلمسان من جمال في السّنة،كان يقدر بـ 8000 حيوانا،و أوعزت أسباب هذه التجارة الرائجة،إلى توفر الأمن بالطرق ،إضافة إلى الأمن المستتب داخل البلد [1].

كانت هذه القوافل تسيّر من المغرب،و خاصة من " فقيق" و "تافيلالت" و"مولسهول" و "دبدو" [2].كما كانت تسيّر أيضا،من أقاليم جنوب تلمسان القريبة، أوالبعيدة جدّا،فقد كانت القوافل تأتي محمّلة بالزرابي من "بني سنوس"،و محمّلة بالماشية، و الأصواف ،من قبائل "حميّان" [3].

وكانت قوافل الجنوب تستفيد من السكك الحديدية،مع نهاية القرن 19 لإرسال قوافلها،و بالرغم من الأثمان الباهظة لهذه الأخيرة،فإنها كانت تمثل توفيرا لتكلفة النقل [4].

كانت القوافل عندما تصل مدينة تلمسان،تختار المبيت بـ "الفنادق العربية" Les Foundouks،طلبا للراحة ،و السكينة،و لأنّها كانت رخيصة الثّمن،حيث كانت توضع البضائع داخل أروقة آمنة،وينام حارسها بالقرب منها،بينما تبقى الدواب مقيّدة في الساحة،في حالة من الفوضى، و اللا نظام [5].

لكن يبدو أن نشاط هذه القوافل التجارية ، الآتية من المغرب بصفة خاصة،و التي عرفت ازدهارا في الخمسة و العشرين سنة الأولى للعهد الجمهوري الثالث،سوف ينهار فجأة،و بشكل دراماتيكي،يعلن فيه ،عن أفول هذا النوع من

---

[1]- أنظر: .La Tafna,13 Septembre 1993، ولو أنّ الأمر لم يكن دائما بهذا الشّكل،فقد تعرّضت إحدى القوافل المغربية، التي كانت آتية من فاس إلى تلمسان ، عبورا بسبدو، ،لصاحبها التاجر الغنيّ،ديدى بن طيب الفيلالى،مواطن مغربي من أصول يهوديّة، مابين ليلة 06إلى07 سبتمبر1876،إلى الاعتداء المسلّح ، والنّهب،بالمكان المسمىّ "ماقورة"باولاد نهار،باقليم سبدو،بعد أن غامرت هذه القافلة، ودخلت تراب تلمسان عبر" بني سنوس " ،وكانت جريدة **Solidarité** بتاريخ 11 فبراير 1879 ،قد قدّرت قيمة المنهوبات بـ 75000 فرنكا،لكن المعني نفسه،قد أقّر أن قيمة المنهوبات لا تتعدى 46175 فرنكا ،و قد مثل هذه المشاكل ،من بين المسائل المطروحة على النقاش، ما بين السلطة الاستعمارية،والمملكة المغربية لمزيد من التفاصيل أنظر: Anom,30H ,Boite N°30,Affaire de la caravane de Didi Ben Fillali,1876.

[2]- Anom, 2M ,Boite N°184,Au sujet des caravanes arrivées du Maroc,02 Juin 1873.

[3]-أنظر: .Le Courrier De Tlemcen ,29 Janvier 1897, Et La Tafna, 30 Juin 1897

[4]- Le Commandant, de Pimodan,Op.cit, P 67.

[5]-أنظر: .Le Général Donop,Op.cit, P 124

التّجارة،لقد سجلّت جريدة L'écho D'Oran ،مع نهاية سنة 1899، و بحرقة قاتلة : " منذ أكثر من سنة،وتجارتنا مع المغرب شبه معدومة " [1].

لقد كانت تجارة القوافل مع المغرب،إحدى المعاملات التجارية،التي كان ينعكس نشاطها التجاري الإيجابي، على السكان المحليّين بالدّرجة الأولى،لما كانت تجلبه هذه القوافل ،من بضائع خاصة بالاستهلاك المحلي للتلمسانيين، و نظرا أيضا،للقيمة المادية المرتفعة لهذه البضائع، لكنّ تطوّر المواصلات الحديثة،خاصة مع إنهاء المحاور الرئيسية للسّكك الحديدية، وإغراء أسواق تلمسان بالبضائع الأوروبية،كان على ما يبدو، من بين الأسباب التي أدّت إلى انكماش هذه التجارة.

2.1 حرفيو النسيج و الأصواف و الطرازة

تأثّرت تجارة المواد الأوّلية الحيوانية، تأثّرا بالغا مع 1878، فقد انخفض مردود الأصواف عن السنوات السابقة [2]. و رغم أنّه ما كان ينتج من هذه المادة،قد بلغ ما بين 18، و20 مليون كيلوغراما ،حسب جريدة La Tafna،فإن الكمية دائما حسب الجريدة،كانت متباينة مع عدد رؤوس الماشية [3].و كان يعني هذا ،أن مجموعة أسباب موضوعية، قد أثّرت على السلالات التي كانت تزوّد الجزائر بالأصواف.

لم يمنع هذا، من ازدهار مثل هذه الصناعات الحرفية في تلمسان، و إن كانت قدراتها على مجابهة المنافسة، التي كانت تفرضها الأقمشة الأوروبية المستوردة، و قوة تكتّلها، واستثمارها ضمن الحرفة الواحدة، ضعيفة للغاية، لا يكاد يرى لها أثر.

1- L'écho D'Oran, 30 Novembre 1899.

و كان رئيس البلدية أنذاك "أنطوان تيديشي"Antoine Tedeshi،قال في إحدى خطاباته سنة 1887،بحضور وزير الأشغال العمومية ما يلي " أصبحت القوافل نادرة منذ عدة سنوات،و انتهت الآن عن المجيئ عندها لم يعد يجد صناعيون،وتجارنا من مشتري،لقد فرض علينا الحل،من خلال نقل حبوبنا و منتجاتنا إلى البعيد،مع تكلفة تمتص أرباحنا". أنظر : La Tafna,20 Avril 1887.

2- Le Mobacher, 03 Août1878.

3- La Tafna, 30 Octobre 1895.

رغم ذلك،كان لهؤلاء الحرفيين، القدرة على التكيّف،مع بعض الظروف الاقتصادية المستجدة،وخاصة ،مسألة غلاء إيجارات الدّكاكين،من خلال الاستفادة المّمكنة،من كل المساحات غير المستغلّة داخل المسكن،كالسراديب،والأقبية، أومخازن الغلال Greniers.أو نرى بعضهم مجتمعين، داخل محلّ واحد،أو عدّة محلاّت،من أجل تقاسم أعباء الكراء،لكن دون أن تشترك أعمالهم الحرفية في ذلك[1].

وعلى العموم،فإن الوصف الذي قد ينطبق على هؤلاء الحرفيين،في طريقة استغلال محلاتهم، ما كتبه "ألفريد بيل" Alfred Bel قائلا: " الورشات في أغلبها مقامة، في الطابق السفلي من البيوت العربية،و أبوابها مفتوحة دائما على الشارع،ما يجنّب هدر الوقت للزّبائن، الذين يجدون الحرفيّين (المعلّمين) أحسن،وبشكل أسرع،من أجل البّحث عن ربط الصّلات معهم" [2].

كان هذا النوع من استغلال المحلاّت التجارية،يجعل في الوقت ذاته من هذا الأخير،موضع إنتاج،وعرض،وبيع للمنتوج ،كما كان قائما في الدول الإسلامية التي مرت على المدينة.

---

[1]-أنظر : Alfred ,Bel, Op.Cit. P56.

تذكر مصادر أخرى شاهد عيان،أن الحرفيين من نفس الحرفة،كانوا يجتمعون في بعض الورشات أو المغازات و التي أصبحت في أغلبها فقيرة وبدون أي معنى.أنظر: Le Commandant, de Pimodan, Op.cit, P 65.

[2]-Alfred, Bel, Op.cit, P56.

تذكر بعض الإحصائيات،أن عدد الذين كانوا يمارسون حرفة النسيج بالمدينة كانوا في حدود 200 مهنيا،أنظر: La Tafna,27 Août 1884, Et Lescure, Etudes sur les nouveaux Impôts Projetés, et sur la Ligne Ferrée qui doit desservir Tlemcen, Oran, Pothier,1878, P25.

كانت الأصواف خاضعة أيضا، لمنطق التقسيم المحلّي للعمل، بين التلمسانيين،و كانت النسوة في الريف، كما في المدينة في الغالب،هنّ من يقمن بالأعباء الأولى، لتحويل هذه الأصواف،إلى خيوط غزل،و قد ذكر "ألفريد بيل" أنّ:" الأصواف المغزولة،كانت تباع بشكل يومي،و مع بدايات اليوم، في ساحة صغيرة،ليست بالبعيدة، أسفل المسجد "الكبير" بتلمسان، و كانت تلك تسمى بـ سوق " الغزل" "[1].

أمّا الطرّازين، فلم تكن أحوالهم بأحسن، من أحوال أصحاب الغزل، وتحويل الأصواف، وكانت محلّاتهم منتشرة بالشوارع العربية، أمّا بضائعهم، فلم يكن يشتريها إلّا مواطنيهم [2].

لكنّه ما كان يؤرّق مثل هذه الصّناعات،و يضربها في الصمّيم،أن كثيرا من الأوروبيينّ ،خاصة، أولائك الذين جاءت بهم السّياحة، و حبّ التعرّف على المدينة، كانوا يتعرّضون إلى مختلف أنواع الغشّ التجاري، و يعودون إلى بلدانهم محمّلين بتذكارات،تّم شراؤها في "بازار" Bazar أو اثنين،على أنها أغراض تلمسانية،وفي الحقيقة،أن هذه الأغراض، كانت تأتي في الأغلب،من المغرب،وتونس،والقاهرة،ودمشق،والقسطنطينيّة،و الهند،وليون Lyon[3].

3.1 تحويل الجلود

كان المغرب مصدرا رئيسيّا لمدينة تلمسان ،لاستيراد الجلود المدبوغة كـ "الفيلالي"، و"الزيواني"،وكانت مدابغ "الفيلالي" المتواجدة بـ"أغادير"،واسعة جدّا، يؤتى إليها من أجل التزوّد بالجلود المدبوغة، من كل جهات المنطقة [4].

1- Lescure, Etudes sur les nouveaux Impôts Projetés, Op.cit, P 32.

2-أنظر: Le Commandant, de Pimodan ,Op.cit, P 69.

3-Ibidem.

4- L,Piesse et J,Canal,Op.cit, P 59.

رغم ذلك، كان يفضّل بعض التلمسانيين،الحصول على جلودهم المدبوغة محلّيا،ربما لانخفاض ثمنها مقارنة مع تلك المستوردة.و لأن العمران الاستعماري، لم يأخذ مثل هذه الحرفة بعين الحسبان،ليتدبّر لها مكانا ملائما، داخل المدينةّ فقد تجمّع داخل أكواخ، عدد لا بأس به من هؤلاء، في أحد أطراف النهج الوطني Boulevard National، المعروف باسم "تافراته"، كانت تنبعث منها روائح مزعجة،و غير صحيّة [1].

أمّا ما كان يزعج السّاكنة الأوروبية،أن هؤلاء الحرفيّين،كانوا يعرضون في الهواء الطّلق،و أيضا في قلب المدينة،جلودا خضراء،كان عليهم تجفيفها خلال السّنة كلّها،وخاصّة أيّام الحرارة الشديدة [2].

أما الحرفيّون التّلمسانيون،الذين كانت مهمّتهم تحويل الجلد المدبوغ،إلى منتوج نهائي، و خاصة الأحذية المعروفة باسم "البّلغة"،فكانوا متواجدين في طرف شارع " معسكر " ، أين كانت تنتشر دكاكين الإسكافيين، و قد وصفتهم جريدة La Tafna "بأن عملهم صعب،و أنّهم بالكّاد يديرون رؤوسهم،للحظة واحدة للنظر،تحيط بهم أكوام من " البلاغ " [3].

2- الاقتصاد الأوروبي

تحولت مدينة تلمسان مع نهاية القرن 19، إلى رمز اقتصادي يحتدى به، في تنوّع النشاطات الاقتصادية داخل المدينة، و ليس في انتعاشه،لأن هذا الأخير،كان خاضعا لمعايير اقتصادية أخرى،كالعرض،والطلب،والاحتكار،و دورية الأزمة.

1.2 - مدينة لتكوين الحرفيين الصناعيين و الزراعيين

1- أنظر :.La Tafna , 06 Mai 1891

2- La Tafna, 06 Mai 1891.

3- La Tafna, 1er Février 1888.

استفادت مدينة تلمسان كسائر المدن الجزائرية،من القانون الفرنسي لسنة 1884،القاضي بتشريع،و تنظيم العمل النقابي، داخل المؤسّسات الاقتصادية،ولو أن تأسيس هذه النقابة بتلمسان،كان سابقا حتى للقانون الفرنسي المشرّع لذلك. وبالفعل، تم تأسيس لجنة مؤقتة لهذه النقابة، يوم 22 سبتمبر 1883، إثر الاجتماع الأوّل لعمّال المدينة،و التي رفض المجتمعون فيها بالإجماع،انضمام العناصر اليهودية لهذه الأخيرة [1].

تجدّدت يوم 02 أكتوبر 1883، معالم فيدرالية عمالّية بتلمسان، خلال الاجتماع الثاني لها، حيث سجّلت جريدة Le Courrier de Tlemcen بالمناسبة ،ما يلي: " قرأ السيد "جيرار" Girard، قوانين هذه الجمعية،بعد ذلك، تلاه تصفيق جماعي (...) تّم الانتقال إلى تسمية المكتب النهائي لكل حرفة، 28 منها ،أصبحت ممثّلة،و تّم انتخاب السيد "بريتريكس" الأب Bretrix ،رئيسا لها " [2].

لقد أدى استبعاد العناصر اليهودية من هذه النقابة، حقّا إلى استبعاد حرف أخرى، مهمّة من التمثيل النقابي،و رغم ذلك ،بقيت الحرف المزاولة، محلّ اهتمام السلطات المحلية، التي رأت فيها عنصرا مهمّا في تنمية المدينة.

أوصى والي عمالة تلمسان،رئيس بلديّتها،باستحداث مدرسة مهنيّة صناعية، وزراعية، على مستوى مدينة تلمسان،تعنى بتدريس المهن المختلفة، للفئات الشابّة من المجتمع التّلمساني، و الأوروبي خاصة. وقد اعتبرت جريدة La Tafna،ذلك الأمر مناسبا جدّا للمدينة،و أنّه سوف يسعى في رقيّ اقتصادها،بشكل آخر قائلة:" لا يوجد مدينة في إقليمنا، تنسجم في شروطها كمدينتنا، سوف تربح

---

[1]-أنظر :.Le Courrier de Tlemcen,28 Septembre 1883

[2]-Le Courrier de Tlemcen,05 Octobre 1883.

تؤكد بعض المراجع، أن إنشاء أول نقابة على مستوى مدينة تلمسان،كانت سنة 1884، أنظر :

Victor, Demontés, L'Algérie Economique, Tome 3, IMP Algérienne, Alger,1925, ,P464.

تلمسان، بالإضافة إلى ذلك، حركيّة واهتماما،قد فقدتهما،وهي في غاية الحاجة إليهما" [1].

2.2- تجارة الملاهي الليلية و دور الخمور

اقترنت هذه التجارة خصوصا، بعادات، و طبائع الأوروبيين من جهة،وبارتفاع عددهم داخل المدينة، من جهة أخرى،و قد كانت تجارة دخيلة على المجتمع التلمساني المحافظ،حيث أصبحت تنتشر في المدينة،وخاصة داخل الأحياء الأوروبية،مؤسّسات للإطعام الفاخر،كانت ترتادها في الغالب، تلك الطبقة الأوروبية،التي نجحت إلى حدّ ما ،في كسب المال الوافر، و تحولّت بالمفهوم الحديث للغة، إلى أيقونات اجتماعية داخل المدينة.

كانت عادة ما تحمل هذه المؤسسات،اسم "كازينو" Casino أو"كباريه" Cabaret، يرتادها أصحاب القمار،و طالبي الخمر، و السّمر،و كانت تنشّطها بشكل يومي، فرق متنقلة للغناء، و الاستعراض،قد أتى بعضها، خصّيصا من فرنسا. سجّلت جريدة La Tafna، و بكل فخر، تدشين ملهى ليلي جديد (كازينو)، بـ" ساحة الجزائر" Place D'Alger ،تحت إدارة السيد "فابريس" Fabresse ،و أشارت بأنّ هذا المالك،لن يهمل أي شيء، من أجل إرضاء الجمهور [2].

كانت تسعى كل مؤسسة، إلى تنويع نشاطاتها الفنية اليومية،لإحداث التميّز داخل المدينة،وقد وفّق ملهى "فولي ناسيونال" Folies National،و مديره السيد "لوبريقا" Lobrégat ،إلى إحداث هذا التميّز،من خلال عروضه الفنية الجديدة، والمميّزة،و التي حسب جريدة La Tafna، قد جلبت جمهورا غفيرا ،ومختارا [3].

---

[1]-La Tafna, 27 Février 1895.

كان يوجد بدائرة اختصاص تلمسان،37 مصنعا، 20 منها من الدرجة الأولى ،كما أنه كانت كلها داخل المدينة،أو في أبواب هذه الأخيرة، أنظر: Lescure ,Op.Cit, P 24.

[2]-La Tafna, 26 Octobre 1887.

[3]-La Tafna, 25 Janvier 1888.

أما ملهى "بال في" Belle vue، فإنّه على ما يبدو، قد احتكر مع بداية سنة، 1888الاستعراضات الفنّية، بحكم مغادرة كلّ الفرق للمدينة، و أصبح الملهى الوحيد، الذي يقدم الاستعراضات اللّيلية، لهواة مثل هذه الاحتفالات [1].

أصبحت تجارة الاحتفالات،والخمور،التي كانت تمارسها الطائفة الأوروبية، أهم تجارة ليلية، تحقيقا للأرباح، و أكثرها مساهمة في مداخيل بلدية تلمسان،كما أدّت التجارب الزراعية الناجحة في الجزائر، منتصف ثمانينات القرن 19،إلى ازدهار تجارة الخمور،و ظهور إمكانيات تسويقها داخليا ،و خارجيا،خاصة نحو فرنسا.

و محاولة منها لتشجيع الاستهلاك المحلّي للخمور،وإرضاء لوبيات المهاجرين الأوروبيين،و خاصة الأسبان منهم،ووفقا للاتّفاق الذي حصل ما بين وزارة الخارجية،ووزارة الداخلية الفرنسّيتين،فقد قررت الحكومة العامّة ،أنّ الحّضر في الجزائر،بموجب قانون 17 جويلية 1880،على المقاهي،والكباريهات، والخمّارات،لم يعد قابلا للتطبيق على الأفراد، ذوي الجنسيّة الأسبانية [2].

وكان من شأن هذا الإلغاء، إذكاء التنافس التجاري،ما بين هؤلاء المهاجرين الأسبان،و نظرائهم من الأوروبيين المجنّسين بالجنسية الفرنسية،وبعض السكان المحليين، الذين فضّلوا الخوض في تجارة الخمور.

3.2 تجارة القرض و التأمين و توكيلات الشركات الكبرى

[1]-أنظر: La Tafna, 15 Février 1888.

[2]-Le Courrier De Tlemcen, 05 Février 1892.

كان المرابون اليهود بصفة خاصة،المصدر الرئيسي للإقراض في المدينة،خاصة في النصف الثاني من القرن 19،بسبب انعدام مؤسّسة بنكية ،ترافق مشاريع الأوروبيين الاقتصادية ،و تدعمها،و قد تأخّر وصول "بنك الجزائر" Banque De L'Algérie إلى تلمسان،حتى انقضت أربع سنوات، على إعلان الجمهورية الثالثة،أين قّرر هذا الأخير، إحداث فرع له بتلمسان ،بداية من سنة 1874 [1].

أما جريدة "لامبرسيال تلمسانيان" L'impartial Tlemcénien ،ذات الاتجاه الاشتراكي،والوطنيّة المتطرّفة، والتي كانت قد نشرت لتوّها، أعدادها الأولى، ربيع سنة1894،فقد تحدّثت،عن تحالف ما بين المرابين اليهود، والبنك،وفضحت دورهم الخطير في شقّ طريق،من أجل جعل أرض الجزائر الفرنسيّة، أرضا يهودية[2].

أيضا، فقد حمل العدد الخامس من الجريدة نفسها، رسما كاريكاتوريا، يمثل بنك تلمسان بصفة المجرم، الذي ينقضّ على ضحاياه من المعمرين الأوروبيين[3].

وبسبب الحاجة المّاسة إلى القروض،كانت تنشأ بتلمسان مكاتب "الاقتطاع أو الخّصم" Comptoir D'escompte، و كانت عبارة عن تجمع عن طريق الاكتتاب، للرأس مال الخاص،لكبار الملاّك الأوروبيين في المدينة ،وكانت هي أيضا، مؤسسات للإقراض،كما حدث سنة ،1881 أين تأسّست شركة ذات رأسمال قدّر بـ 250 000 فرنكا، أصدرت 500 سهما ،قيمة كل واحد منه 500

1- P .Ernest, Picard, La Monnaie et le Crédit en Algérie Depuis 1830, Alger, Jules Carbonnel 1930, P 153.

2-أما جريدة L'impartial Tlemcénien ذات الاتجاه الإشتراكي،و التي كانت قد نشرت أعدادها الأولى في ربيع 1894،فقد تحدثت عن تحالف ما بين المرابين اليهود و البنك،و دورهما الخطير،في شق طريق من أجل جعل الأرض الجزائر الفرنسية،أرضا يهودية أنظر : L'impartial Tlemcénien,29 Juillet 1894.

3-أنظر: .L'impartial Tlemcénien,17 Juin 1894 و أنظر أيضا الملحق رقم 10

فرنكا،و قد كان وراء هذا الاكتّتاب، ستّة أفراد ،كانوا قد مثّلوا اللّجنة المؤسسة لهذه الشركة [1].

فضّلت شركات أخرى، دخول سباق القرض، بإمكانيات ماليّة هائلة جدا، هو حال شركة القرض العقاري، و الزراعي للجزائر، و قد كانت شركة مغفلة Anonyme بـ رأسمال قدر بـ 60 000 000 ,00 فرنكا،و اتّخذت من"ساحة الانتصارات " Place des Victoires ،مركزا اجتماعيا لها،متّخذة الصيغ الثلاثة في الإقراض،المدى البعيد ،و القصير، و المزدوج [2].

شهدت مدينة تلمسان مع سنة1899 ، تخفيضا لنسبة الاقتطاع Taux D'escompte ،من طرف"بنك الجزائر" Banque De L'Algérie ، البنك الرّئيسي في الجزائر كلّها، من 5 % إلى 4 %، و قد استحقّ مجلس إدارة هذا الأخير،كل التحية ،والتهليل من جريدة La Tafna، التي اعتبرت، أنّ التجارة و، الصناعة في المدينة،كذلك ،سوف ترحب به ، لكنّها أيضا، كانت تأمل في انعكاسات إيجابية لهذه العملية،ليس أقلّ كما سجلت : " تخفيض بنسبة 1 % أيضا،لنسب الاقتطاع لمؤسسات القرض الأخرى،خاصة من طرف المكاتب المحلّية، التي أنشأت تحت مراقبة بنك الجزائر " [3].دخلت شركات التأمين السباق أيضا، والتي كانت تتخذ من وهران،أوتلمسان، مقرّات فرعية لها ،وقد اختصّت شركة "الاتحاد" L'union مثلا،التي تأسست سنة 1828، بالتأمين على الحرائق، وعلى الحياة البشرية [4].

---

[1]-كان يتعلق الأمر بـ Soipteur,Girard,Mourot, Lichteinstein,Petit,Jean، أنظر : Le Courrier de Tlemcen, 26 Août 1881.

على أنه ما تم ضخه من طرف مكاتب الاقتطاع بـ تلمسان سنة 1888 قد بلغ 16 200 000فرنكا أنظر: Louis, Vignon, La France en Algérie, Hachette, Paris, 1893, P 268.

[2]- كانت الصيغة الأولى تدوم من 10 إلى 30 سنة مع قابلية التسديد قبل الموعد ،أما الصيغة الثانية،فقد كانت محددة ما بين سنة و 5 سنوات،تسدد مع آجال الاستحقاق،أما الصيغة الثالثة،فقد كانت مزيجا من الصيغة الأولى، و الثانية،يتم فيها تحصيل الدين، ما بين 01 ،و خمس سنوات

أنظر: Le Courrier De Tlemcen, 21 Avril 1882.

[3]- La Tafna, 19 Avril 1899.

[4]-La Tafna, 24 Mars 1886.

كما تخصصت شركة التأمينات المعروفة باسم "فرنسا الصناعية" La France Industrielle ،التي كان لها فرع بتلمسان ، تحت إدارة السيد "قوسينس" Gaussens، بتأمين الأشغال الفلاحية الفردية، والحرائق،وحوادث الصيد،وحوادث الأحصنة ،و العربات،و كسر الزجاج [1].

و كانت تسعى مثل هذه الشركات أيضا،إلى إقناع كثير من الأوروبيين البسطاء،إلى توقيع بوليصة تأمين على الحياة،تترك بموجبها لعائلة المعني،حصّة ماليّة كافية ،لدرء العوز، و الفقر عنها،خاصّة مع الظروف الاقتصادية الصعبة، التي كانت تعيشها المدينة.

وقد عرفت بذلك شركة "قريزهان" Greshan الانجليزية للتأمين،التي كانت تمنح للمتوفّى أفضليّة ،مهما كانت أسباب الموت،كالانتحار،أو المبارزة، أوالإدانة القضائية، و كان يمثّلها في تلمسان، السيد "جاكسيل"Jaxel [2].و كان هذا الأخير أيضا،ممثل شركة أخرى للتأمين، على مستوى تلمسان،هي شركة "إيقل" Aigle، المتخصصة في التأمين على الحرائق[3].

انتشرت داخل المدينة أيضا،تجارة التوكيلات، لمختلف البضائع والسّلع،لشركات أوروبية، و فرنسية، كانت تتّخذ من وهران، مقرّا رئيسيّا للجهة الغربية من الجزائر،كان لها علاقة بتجارة الملابس الجاهزة،أو الأواني الخزفيّة أوالأثاث المنزلي ،أو الآلات المختلفة،أو الخمور،أو المنتجات شبه الصيدلانية، وبعض الكماليات الأخرى [4].

---

[1]-أنظر : La Tafna, 05 Juin 1889.

[2]-أنظر : La Tafna,26 Février 1890.

[3]-أنظر: Ibid.

[4]-كانت تسوّق آنذاك بعض المواد الصيدلانية ، كانت تنشر بشكل دائم على الصفحة التجارية من الجرائد،كان يقال أنها كانت تمتلك فضائل علاجية،لأمراض الرأس، و الكلى،و القدمين....إلخ. كانت تصدر عنها شهادات إيجابية، لمن جرّب مثل تلك المواد، لا يمكن في أي حال من الأحوال، التأكد من صحّتها. أنظر: La Tafna أو Le Courrier de Tlemcen

استطاعت شركة "قاسبارألامو" Gaspar Alamo الأسبانية مثلا،إيجاد ممثّلين لها بالمدينة ،و بالضّبط بـ "ساحة البلدية" Place de la Mairie، و قد كانت رائدة في إنتاج الدخّان ،و السجائر، و بيع كل مستلزمات التدخين [1].

و الأمر نفسه حدث مع شركة "جون باستوس" Jean Bastos، الرائدة أيضا، في ميدان تجارة السّجائر،و قد استطاعت هذه الشركة في ظرف سنة واحدة، تغيير ممثلها الوحيد في المدينة،على أنّها احتفظت به دائما،من الطائفة اليهودية[2].

أما شركة "مونيي" Menier لصناعة الشكولاطة،فقد كانت تطل على قرّاء الجرائد المحلية بتلمسان، طالبة من زبائنها، شراء البضاعة الأصليّة، و تجنب شراء المقلد [3].

كما سارعت بعض الشّركات، مثل شركة "نيستلي" Nestlé السويسرية، الناشطة في ميدان الصناعات الغذائية، والتي كانت آنذاك في بداياتها الأولى، قبل أن تصبح فيما بعد، شركة عالمية، إلى إيجاد موقع اقتصادي لها داخل المدينة،حيث اختصّت في صناعة حليب الرضّاعة للأطفال،أما منتجاتها ،فقد كانت متوفرة بالصيدليات، و دور البقالات الكبرى [4].

أفادت سياسة العمران الأوروبي في مدينة تلمسان،في إحداث أحياء راقية للأوروبيين، أصبحت شوارعها الفخمة، مثل شارع "كلوزيل" Clauzel، وساحة "المشور"، و "خيمينيس" Ximénes ،أهم الشوارع التجارية في المدينة.

1-أنظر: La Tafna , 04 Juillet 1888.

2-كان "أبراهام بن يشو" Abraham Benichou ممثل الشركة سنة 1887 ثم أصبح "أبراهام بن حمو" Abraham Benhamou مع الفاتح من أفريل 1888 هو الممثل الوحيد للشركة أنظر: La Tafna, 02 Mars 1887, Et La Tafna, 06 juin 1888.

3- Le Courrier De Tlemcen, 29 Avril 1881.

4- Le Courrier De Tlemcen, 22 Février 1895.

4.2 السياحة في تلمسان

تحوّلت الأحواز القريبة من مدينة تلمسان،وخاصة شلّالات "لوريط" الجميلة ،منذ صائفة 1886، إلى مقصد مفضّل لسكان المدينة،لما كانت توفّره من تسلية ،خاصة، مع نهاية كل أسبوع،إذ كان ينظّم حفل قروي راقص Bal champêtre كل أحد[1].وقد كانت تحظى هذه المبادرة ،باهتمام بالغ من طرف بعض المستثمرين في هذا الميدان،ولا سيّما مسألة المواصلات، إذ تّم تخصيص خدمة منظمة للعربات ،بأثمان رخيصة [2].

حيّت جريدة La Tafna، السيد "سباتيي"Sabatier،ذلك الصناعي، الذي استطاع النجاح في ميدان الاستثمار في السياحة،معتبرة إياه بالذّكي، والمبتكر،وداعية بقيّة المستثمرين إلى الاقتداء به،في الوقت الذي، أصبح يشتكي فيه الكثيرون،من ركود الأعمال في مدينة تلمسان [3].

---

[1]- La Tafna, 09 Juin 1886.

[2]-La Tafna, 29 Juin 1887.

[3]-أنظر : Ibid.

ثالثا: اقتصاد متأزم مع نهايات القرن 19

لم يمض على تطبيق النظام الجمهوري في الجزائر، أقلّ من عشرين سنة،حتى بدأت بوادر أزمات اقتصادية جديدة، تظهر، و تتفشى شيئا فشيئا،داخل المنظومة الاقتصادية للمدينة،لكنّ هذه المرّة، وخلافا للأزمة التي عرفتها المدينة خلال العهد الإمبراطوري،فإن آثارها قد كانت مدمّرة،خاصّة و أنّها قد كانت في أغلبها، نتاج المضاربة الاقتصادية ،و المنافسة غير الشريفة،و الاعتماد الكلّي من طرف البلدية ،على الاقتراض، و الاستدانة ،في تسيير هذه الأخيرة، بالإضافة إلى انهيار الاستثمارات العقارية، التي كانت قد صنعت مجد المدينة الاقتصادي، خلال العهد الإمبراطوري المقبور.

1- سياسة الاقتراض الفاشل للمجلس البلدي

كان المجلس المحلّى المنتخب لمدينة تلمسان، يفضّل دائما الاستدانة من البنوك،لضبط ميزانية البلديّة ،و الوقوف على مختلف المشاريع، و رغم أن مدينة تلمسان،قد أصبحت مع نهاية القرن 19 مدينة متّسعة، إلّا أنّ قيمة ميزانيتها السنوية، كانت لا تزال تقريبا ،ميزانية الثلاثين سنة الماضية [1].

ورغم تضاءل حجم هذه الميزانية،إلا أن المجلس البلدي للمدينة،كان يعلن دائما استطاعته على تحقيق بعض الفائض فيها،حيث حقّقت ميزانية 1889 مثلا،فائضا قدّر بـ 85375 ,86 فرنكا،في حين لم تحقّق نظيرتها لسنة 1897 إلا 22953,58 [2].

كان يظهر جليّا،أن هذا الفائض المسجّل ،لم يكن فائضا حقيقيا،كما أن توضيحات رئيس المجلس البلدي ،عن سبب هذا الفائض،لم يؤد إلى إيضاحات أوسع،بل طرحت مجدّدا تساؤلات،خاصة عندما أعلن صراحة سنة 1889،أن فائض الميزانية،لم يكن على حساب الأشغال،التي كان يجب إنهاؤها، واعتمادها[3].

---

[1]-بلغت ميزانية 1861 مثلا،00 ,840 254 فرنكا، بينما بلغت ميزانية المدينة سنة 1898، بما يفوق قليلا 350 000,00 فرنكا.

أنظر : L'écho D'Oran ,20 Août 1961, Et La Tafna , 04 Aout 1897.

[2]-أنظر: La Tafna , 29 Mai 1889, Et La Tafna , 04 Août 1897.

[3]- La Tafna, 29 Mai 1889.

وعندما لم تكن مدينة تلمسان، تسجّل الفائض في الميزانية، فإنّها كانت تقترض من أجل تسديد ديونها،بل أن حجم تغطية الديون السابقة،كان أعظم بكثير، من حجم الإنفاق الآخر. ففي سنة 1892، اقترض المجلس البلدي 00, 000 680 فرنكا،ذهب 000,00 510 منها، من أجل تغطية الديّون،أما الباقي، فلتنفيذ المشاريع الجديدة [1].

رأت جريدة La Tafna سنة 1893، بخصوص الظروف الصعبة التي أصبح يمّر بها اقتصاد المدينة،أنّ هذه الأخيرة، قد فقدت الكثير من بريقها، و من تطورها،و أنّها كما سجّلت :" بقيت دائما تلك المدينة الصغيرة ،بدون وجود، ولا حياة،ذاهبة بالأحرى ،نحو السقوط على الوقوف" [2].

في حين علّلت ذات الجريدة في سنة 1897،مرّد الغبن الاقتصادي، نقلا عن عريضة، كان قد تقدّم بها ،الملاّك،و المزارعون الأوروبيون، في مدينة تلمسان، إلى ثلاثة أمور، توقف المشاريع الكولونيالية بداية من سنة 1859،و انعدام الأشغال الكبرى ذات المنفعة العامة،وفي الأخير،وقوع المدينة بيد المرابين الأوروبيين [3].

و على العموم ،قد أظهرت سياسة المجلس الّبلدي في الاقتراض،ولفترة طويلة جدا،عدم نجاعة هذه الوسيلة في تسيير المدينة، وسيطرة المرابين الأوروبيين،واليهود،من خلال البنوك المحلّية،و مكاتب الاقتطاع Bureau D'escompte على الحياة المالية بالمدينة .وقد كانت جريدة L'écho D'Oran، أكثر واقعية من المجلس البّلدي،حين دعت إلى: " إعادة جزء من هذه الأصول Capitaux اليوم،ودفع الفوائد،لأنّ تباطؤ الأعمال، آت بعض الشيء، من هذه الأولويات" [4].

1- La Tafna, 1er Juin 1892.

2-La Tafna, 22 Mars 1893.

3- أنظر : La Tafna, 20 Octobre 1897.

4-L'écho D'Oran, 04 Juillet 1899.

لقد عرقلت سياسة الاقتراض المتوحّش، و لعدة سنوات،اقتصاد مدينة تلمسان،بل أنّها سوف تعرقل أيضا ،الاستثمارات العقارية التي كانت دائما،محرك الاستثمارات الاقتصادية الأوروبية في المدينة.

2 - أزمة مالية و عقارية

تأثر كبار الكولون ،و أصحاب العقار،من قلّة رؤوس الأموال المتداولة في المدينة،وقد دفعتهم الحاجة الماسّة إليها، إلى قبول شروط المرابيين، والاحتكاريين،الذين كانوا غالبا ما يمنحون قروضا ،بفوائد عالية جدّا من جهة،و من جهة أخرى،فإن القيمة الشرائية لأراضي البناء، و كل المباني بصفة عامة، قد أصبحت متواضعة، مقارنة بقيمتها الجوهرية [1].

بالنّظر إلى الوضعية المزرية، التي أصبح يعيشها الكولون ،و أصحاب الأملاك العقّارية، من تراكم للديون، ورهن ،و حجز ممتلكاتهم،بسبب الضريبة العقّارية المرتفعة.

طالب هؤلاء ،ومن ينوب للدّفاع عنهم، من إعلاميي جريدة La Tafna، بتصحيح الوضع الخاطئ، مقترحين على الإدارة المختصّة، "التصرّف بشكل عادل،و حكيم، من خلال إعلان تخفيف نسبي، حتّى إشعار جديد، للرسوم السابقة، المتعلقة بالضريبة العقّارية، ،مع الأخذ حسب الاستطاعة، كقاعدة للأقساط الجديدة، مبيعات المباني المثيلة assimilables، التي تمّت في حرم المحكمة،أو برضا الطّرفين عند الموّثق " [2].

بلغت الأزمة الماليّة ذروتها،خريف سنة 1897،مابين كبار الفّاعلين الاقتصاديين،والمؤسّسات المالية المحلّية، ،حين توجّه الملاّك، والمزارعون، والتّجار،و الصناعيّون في المدينة، برسالة احتجاج إلى رئيس الحكومة الفرنسية،عندما غيّر"بنك الجزائر"،من بعض شروطه في الإقراض،حيث أعلن، عدم قبوله بالخصم L'escompte ،إلا للقيّم التجارية ،التي لا تتعدى ثلاثة أشهر،دون أي تجديد [3].

1- La Tafna, 25 Mai 1892.

2- La Tafna, 25 Mai 1892.

3- La Tafna, 20 Octobre 1897.

3 – استفحال خطر العملة الاسبانية و النقود المزورة

عرف مشكل انتشار العملة الإسبانية في تلمسان، منذ العهد الإمبراطوري،لكنّه استفحل خلال العهد الجمهوري الثالث،خاصة، بعد أكثر بقليل من عشرية واحدة على تطبيقه،وارتبطت هذا المشكل كما أسلفنا، بتزايد الجالية الإسبانية،لأن هذه العملة،أصبحت اليوم، مطلوبة في جميع مناطق الداخل،أين يتمّ استخدام العمال الأسبان من أجل الحصاد [1].

عرفت مدينة تلمسان مع بداية سنة 1886 ، رواجا كبيرا للعملة الإسبانية،إلى حد أصبح يهدد مكانة الفرنك الفرنسي،ليس من حيث القيمة الاقتصادية طبعا،على الأقلّ في تلك الفترة،و إنّما من حيث الحضور، و التواجد، ما أدى إلى تناقص القطع النقدية الفرنسية،من التعاملات التجارية،و قد سجّلت جريدة La Tafna متحدثة عن الأمر :" أغرقت مدينتنا اليوم، أكثر مما مضى بالعملة الإسبانية،كل الناس،و خاصة التجّار،و الصناعيين منهم،يعانون من هذا الأمر،نحن نعرف تجّارا، يمتلكون الأموال الكّافية داخل خزائنهم ،كانوا مرغمين على ترك كمبيالات دون دفع، بسبب عجزهم، عن توفير الأموال الفرنسية" [2].

لا شك أن تواجد هذه العملة الأجنبية داخل تلمسان، من دون أي ترخيص من الإدارة الاستعمارية،أو اتفاق مسبق مع المملكة الاسبانية، كما حدث مع نقود أخرى أوروبية، و منافسة هذه الأخيرة، للعملة الفرنسية، سوف يجلب لاقتصاد تلمسان، مشاكل جديدة ،هو في غنى عنها [3].

1- La Tafna, 27 Juin 1883.

2- La Tafna, 06 Janvier 1886.

3- كانت فرنسا قد عقدت اتفاقية نقدية مع بعض البلدان الأوروبية كسويسرا ،و النمسا،لكن من دون أي دليل قاطع، على تواجد عملات هذه الدول في الجزائر، أما إسبانيا ،فقد كانت خارجة عن هذه الاتفاقية، غير أن تجار المدينة،كانوا يأملون في أن تصبح معاملاتهم شرعية ،بالعملة الأسبانية ،في حال إقدام السلطات الفرنسية في الميتروبول، أو الحكومة العامة، على اتخاذ إجراء من هذا القبيل .

أنظر : Le Courrier De Tlemcen,06 Août 1886.

لكن، و أمام تدفق العملة الاسبانية بـ تلمسان،مع ثمانينيات القرن التاسع عشر،اتفق تجار المدينة، تأسيّا بتجّار وهران،على اتّخاذ إجراء يلزمهم، ولا يلزم الدولة الفرنسية،وقد تمثّل ذلك الإجراء،في قبول استخدام العملة الإسبانية، بدلا عن العملة الفرنسية في المعاملات التّجارية،و ذلك في مدة أقصاها ستة أشهر،بحيث تتمّ تسوية قيمة البضاعة، وتضاف عليها قيمة 5% ،و هي قيمة فارق الصّرف [1].

بقيت التعاملات التجارية غير الرسمية، في تعاملات أسواق تلمسان قائمة بالعملة الإسبانية، مع خصم 5 % من قيمة الصرف،ملزمة فقط للتجار،والملاّك، والصناعيين، الذين كانوا يوقّعون بين الحين ،و الآخر، على اتفاقيات بمثل هذا القبيل،فقد وقّع 192 منهم، على اتفاقية التعامل بالعملة الاسبانية، بشكل مؤقت نهاية سنة 1889 [2].

لم تكن لتخلو مثل تلك المعاملات، من مشاكل بين البائع ،والمشتري، قد تصل حدّ العراك،و المشاجرة ،خاصة في الأسواق العربية للماشية، أو المواد الغذائية،لهذا كان يقبل بعض المشترين،على استخدام الحيّل،لتصريف النقد الاسباني، كما كتبت جريدة La Tafna سنة 1892،فيقدّمون مثلا،على شراء أعداد كبيرة من رؤوس الماشية،أو على صفقة بقيّم مالية عالية " فيأخذ (المشترى)بضاعته في حينها،مع التأكيد على البائع، بالحضور لتحصيل أمواله (...)هذا الأخير،الذي أصبح بعيدا عن تلمسان، وأحوازها، فتقدّم إليه العملة الإسبانية ،عندها يكون مجبرا على القبول " [3].

---

[1]-أنظر : .Le Courrier De Tlemcen,06 Août 1886، لقد كانت قيمة الفرنك الفرنسي الواحد، في التعاملات التجارية بالعملة الإسبانية،فرنكا ،و 5 سنتيمات. أنظر :.La Tafna, 21 Juillet 1886

[2]-أنظر :.La Tafna, 27 Novembre 1889

[3]-أنظر: .La Tafna, 20 Avril 1892

و رغم أن التّجار، كما الإدارة الفرنسية،لم يعودا يقبلان، بتداول العملة الإسبانية ،منذ ربيع 1892، إلا أن ذلك لم يمنع، من تواصل انتشارها في أسواق تلمسان،فقد تم إخطار عمالة وهران، خلال شهر ماي المنصرم،بدخول مبلغ ضخم من القطع النقدية الإسبانية، حوالي 000 700 فرنكا فرنسيا [1].

و بقدر ما أضرّت العملة الإسبانية، باقتصاد مدينة تلمسان،إلّا أنّها أفادت أكثر، اقتصاد المملكة الشريفية المغربية، بحكم علاقاتها الاقتصادية باسبانيا، كما أكّد ذلك، أحد أعيان العمالة قائلا : " إن العملة الإسبانية قد أصبحت حاليا، مطلوبة من طرف المغاربة،لأنّ صفقاتهم تتم بشكل أساسي مع مليلية " [2].

كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الفرنسية،على الحدود مع المغرب، من سكر، وشاي،و انخفاضها بسوق مليلية، قد ضرب التجارة الفرنسية في الصّميم،وجعل إسبانيا ،و انجلترا، كما أكدّت ذلك جريدة L'écho D'Oran ،تخلف فرنسا في المغرب،وأصبحت هاتان القوّتان،هما من يستفيد اليوم،من تجارة المنتجات المغربية[3].

لم يكن تدفق العملة الإسبانية نحو أسواق تلمسان،الخطر الوحيد الذي أصبح يتهدد عملة الفرنك الفرنسي، بل كان يوازي ذلك الخطر،خطر ثان، هو انتشار العملة المزيفة ،فقد تم القبض في صائفة ،1887 على مواطن إسباني يدعى "بيدرو قونزاليز" Pedro Gonzales، بتهمة حيازة نقود فرنسية مزيّفة،قالت جريدة

---

[1]-La Tafna, 06 Juillet 1892.

ولو أن العملة الاسبانية، بقيت قائمة في المعاملات التجارية في تلمسان، حتى ما بعد نهاية القرن 19، و قد أشارت جريدة L'écho D'Oran إلى أن هذه العملة ، لم تكن دائما،عائقا في وجه المعاملات التجارية،بل بالعكس، خاصة عندما يكون معدل الصرف في صالح المشتري حيث سجلت : " كان يمكّننا صرف العملة الاسبانية في سنة 1898،من دفع ثمن خروف سمين، بالأموال الاسبانية ما بين 22 و 24 فرنكا،ما كان يمثّل من سعر الشراء بالنقد الفرنسي ،ما بين 11,5 و 12,50،إن متغيرات الصرف،تجبرنا هذه السنة ،على دفع ثمن أغلى"

أنظر : L'écho D'Oran ,30 Novembre 1899.

[2]- M'hammed, Ben Rahhal, Mémoire Sur La Création D'un Marché Franc A Maghnia, In Société de Géographie et D'archéologie de la Province D'Oran, Tome 12, Paul Perrier, Oran 1892, P 502.

[3]-L'écho D'Oran ,30 Novembre 1899.

La Tafna عنها: "هذه النقود المزيفة، التي كانت على وشك إغراق مدينتنا،والتي اقتصر ترويجها على حدود 20 فرنكا فقط، يعود الفضل في ذلك، إلى يقظة شرطتنا"[1].

لم تتخلّ الصحافة المحلّية بداية تسعينيات القرن19،عن تنبيه القرّاء، لخطر انتشار النقود المزيفة داخل مدينة تلمسان،كاشفة في ذلك، الحيّل التي كان يستخدمها المزوّرون،لكن دون أي خبر،عن القبض على المتورطين في تلك العمليات،وقد امتدّت عمليات التزوير حسب تلك الجرائد،إلى القطع النقدية من فصيلة 1 و 2 و 5 فرنكا، فقد حذّرت جريدة Le Courrier de Tlemcenقرّاءها، منتصف شهر جوان 1891" من تداول بعض القطع النقدية المزورة،من فصيلة "1" فرنكا،عليها رسوم للجمهورية الفرنسية، لكنّها أقلّ وزنا من تلك الحقيقية " [2].

تحقّقت تحذيرات الجرائد المحلّية، فما هي إلّا أشهر قليلة، حتى جاءت جريدة La Tafna، في 27 جانفى1892، بأنباء عن:" تداول قطع نقدية مزوّرة، من فصيلة 5 فرنك، تمّت ملاحظتها داخل المدينة، بالإضافة إلى انعدام المهارة في صناعتها " [3].

تواصلت الأنباء في تلمسان ،عن انتشار القطع النقدية المزوّرة،فقد كتبت جريدة ،La Tafna نهاية شهر نوفمبر 1899 :" نسّجل حركة لقطع نقدية فضية مزورة، من فصيلة 1 و2 فرنكا،مؤرخة سنة 1866، و 1867،هي مصنوعة بطريقة جيدة، من الرّصاص المسكوك،و مغطاة بطبقة رقيقة من الفضّة،أمّا وزنها، فهو ضعيف بكفاية،و رغم رنينها الحسن ،فإننا نتعرّف عليها باللّمس" [4].

أما الإدارة الفرنسية،و كإجراء للوقوف،على الأزمة المالية الشديدة،وللحدّ من التزوير في الجزائر، و لو بشكل مؤقت،فقد أصدر وزير ماليتها بفرنسا، قرارا بتاريخ 20 سبتمبر 1896،يقضي باستقبال مختلف خزائن الإدارة، والعمالات

1- La Tafna, 03 Août 1887.

2-أنظر : Le Courrier de Tlemcen, 19 Juin 1891.

3- La Tafna, 27 Janvier 1892.

4-La Tafna, 29 Novembre 1899.

والقابضين العامّين ،و الخاصين ،داخل فرنسا،و أمناء الخزائن في الجزائر،للقطع النقدية الفرعية الفرنسية ،التي تم إلغاؤها،كما أكد القرار أيضا،على أن سعر شراء هذه القطع الملغاة،قدتم تحديده ،حتى إعلان آخر، بنصف قيمتها الاسمية Valeur Nominal [1].

و لاشكّ أن مثل هذا الإجراء، و إن كان حازما مع القطع النقدية المزورة، إلّا أن مثل هذه الظروف، لن تكون مثالية، ولا مشجّعة، للتجارة داخل المدينة، خاصة للتجّار الصغار.

4 – إفلاس أصحاب المؤسسات التجارية الصغرى

بدأت بوادر الإفلاس التجاري لصغار التجار بـ تلمسان،بعد عشرية ونيّف من بداية العهد الجمهوري الثالث،و ربما لم تكن تأخذ في أوانها ،تسمية "الإفلاس التجاري"،ذلك أن كثيرا من التجار الصغار، لم يكونوا يرغبون في تهويل الأمور،بما أن حظ التاجر من تجارته ربح، أو خسارة،فقد طالعتنا جريدة La Tafna في أعداد عدة ،عن تجار صغار بالمدينة،تنازلوا عن تجارتهم، و محلاتهم، بدافع المرض،من أمثلتهم السيد "بيرو" Perrot ،الذي كان يمتلك محلا للبقالة، بشارع "كلوزيل" رقم 5 [2].

وقد كان هذا الإفلاس، يأخذ صفة التوقف عن التجارة Cessation de commerce ،و ربما مع نيّة استبدالها بتجارة أخرى، في مكان آخر،فقد عرض "شاؤول سوريرو" Saul serrero ،تصفية محلّه التجاري بـ شارع"كلوزيل"،الخاص ببيع مختلف قطع الأثاث، مع تسهيلات للدفع، من أجل التنازل عن المتجر المذكور Fonds de commerce [3].

1- La Tafna, 13 Janvier 1897.

2-أنظر: La Tafna, 10 Septembre 1884.

3-La Tafna, 08 Juin 1887.

ويمكن أن يأخذ أيضا،صفة التصفية التجارية Liquidation،فقد أعلن السيد: "عشاش" Achache سنة 1889، تاجر الأثاث على مستوى شارع "خمينيس" بتلمسان،نيّته على إنهاء تجارته،و أنه سوف يضع كل بضاعته ،التي تحتلّ متجر مغازته، للبيع بأثمان جدّ معقولة[1].

تعرض التجار المحليون التلمسانيون، إلى الإفلاس التجاري،أكثر من غيرهم داخل المدينة،خاصة، مع هشاشة أوضاعهم الاقتصادية، و عدم استفادتهم من التغطية البنكية ،و المالية،كما كان الحال عليه مع التجّار الأوروبيين واليهود،لكننا سوف نلاحظ فيما بعد،أن حالات الإفلاس، سوف تزداد مع نهاية القرن 19،لتمسّ بشكل واضح، كل تجار المدينة.

وللنظر في إفلاس التجار التلمسانيين، وغيرهم من التجار،وظّفت الإدارة الاستعمارية وكيلا لذلك،عرف بوكيل الدائنين syndic،كانت مهمته ،السعي إلى إثبات حقوق هؤلاء،و معرفة آرائهم بخصوص ممثّليهم،و ما إذا كانوا يقبلون بصلح مع المفلس،أو إقامة عقد وحدة بينهم، لضمان حقوقهم،و كانت المحكمة التجارية بتلمسان،الهيئة القانونية المخوّلة في مثل هذه الحالات.

ساقت جريدة La Tafna، عدة أمثلة عن هؤلاء المفلسين،فقد أعلنت سنة 1887 إفلاس السيد: "بن منصور بن سحري أمحمد"،تاجر سابق بـ شارع "معسكر"، بالقرب من المذبح البلدي،حيث صودر ما تبقى له من بضاعة راكدة،وتم بيعها بالمزاد العلني،كانت تتمثل تلك البضاعة ،في شموع،بهارات،عقاقير،خزف مزخرف Faïence، مصنوعات طينية،زجاجيات،أكياس فارغة،و بضائع أخرى مختلفة[2].

نقلت ذات الجريدة بعد أيام قليلة، خبر إفلاس التاجر "محمد الصغير بن ديمراد"،و تمّت دعوة من يهمّه الأمر،إلى اجتماع بتاريخ 26 مارس 1887 ،على الساعة التاسعة صباحا،من أجل سماع تقرير وكيل الدائنين،فيما يخص حالة الإفلاس و أيضا التدابير[3].

1- La Tafna, 30 Octobre 1889.

2-La Tafna, 02 Février 1887.

3-La Tafna, 23 Mars 1887.

كما أعلنت المحكمة التجارية بـ تلمسان،عن تصفية قضائية خصت السيد:"مختار ولد قدور بن علي"،تاجر، و قاطن بـ تلمسان،كما استدعت دائنيه، للاجتماع يوم الجمعة 10 مارس1893،على الساعة الثالثة مساءا، بمقر قصر العدالة[1].

كانت نهاية القرن19، أكثر وبالا على التجار الأوروبيين،حيث أدّت إلى إفلاس عدد كبير منهم ،و لم يسلم من تلك الأزمة ،لا الملاّك،ولا التجار الكبار،ولا الصناعيون،ولا الكولون أنفسهم،وقد وصفت عريضتهم المطولة ،الموجّهة إلى رئيس الحكومة الفرنسية ، خريف 1897،حالة مروعة من الانهيار الاقتصادي، أهم ما جاء فيها : " لقد تراكمت إعلانات الإفلاس، و انهار الكولون" [2].

و على العموم،لم تنته مآسي اقتصاد المدينة عند هذا الحد،لأنّ ما تبقى من زمن من القرن 19،سوف يؤرّخ لأصعب أوقات المدينة ،فقد تعرّضت المدينة وأحوازها للكوارث الطبيعية، و المحن الاجتماعية.

5 - سنوات عجاف

عانت مدينة تلمسان ،من ظاهرة الجفاف أواخر القرن 19 ،و لمدة عشر سنين كاملة،غير أن هذا الأخير،قد أخذ بعدا دراميا، في السنوات الثلاثة الأخيرة منه،حيث كتبت جريدة La Tafna خريف 1897 قائلة : " يزورنا الجراد كل سنة، وهذا منذ 1889،لأننا أصبحنا في مرحلة شديدة من الجفاف" [3].

[1]- La Tafna, 1er Mars 1893.

[2]- La Tafna, 20 Octobre 1897.

[3]- Ibid.

كان لهذا الجفاف، انعكاساته الاجتماعية على سكان المدينة، حيث تحولت هذه الأخيرة،إلى مقصد من لا عمل،ولا معيل له، طلبا لما يسدّ الرمق،و ما يخفّف أنين البطون، و من جهتها فإن جريدة L'écho D'Oran ،قد وصفت تلك الجماعات البشرية التلمسانية التائهة، في أفريل1898 ، بنبرة خلت منها الشفقة قائلة:"يبقون لساعات، على أبواب المنازل ،في حالة قرفصة Accroupis، طالبين الصدقة،ومع هذا الإلحاح الشديد لهؤلاء الجوعى، ينظمّ كثير من الكسالى الانتهازيين، إلى هؤلاء المساكين" [1].

لقد بالغت جريدة L'écho D'Oran، بعض الشيء،لدى استخدامها مصطلح "كسالى"،لأن الوضع كان صعبا ،عامة في المدينة ،كما في خارجها،وكان يخصّ بدرجة عالية، السكان التلمسانيين المحليين،و مع الأعداد اللاحقة لهذه الجريدة،سوف نلمس مدى تأثر المجتمع التلمساني داخل المدينة، بسبب انعكاسات المجاعة،حيث سجّلت بعد شهرين ما يلي : " كانت توجد أربع جثث على نقالة تقطع شوارعنا،تمت تغطيتها بحصير،حسب تقاليد الأهالي،أربعة من العرب ماتوا جوعا،تمّ العثور عليهم في ضواحي المدينة " [2].

و كما حدث قبل ذلك في تلمسان،مع مجاعة العهد الإمبراطوري،فإن المأساة كانت أكبر من الحل بكثير،أظهرت تقصير الإدارة الاستعمارية ،في إغاثة سكان تلمسان،حيث لم توفر لجنة توزيع الإغاثة لتلمسان Le Comité de Répartition des Secours ،إلّا 150 قنطارا من الشعير،توزع مجانا على المسلمين الأكثر تضرّرا،و تصل المدينة على دفعات مع بداية سنة 1897 [3].

1- L'écho D'Oran, 20 Avril 1898.

2-L'écho D'Oran, 02 Juin 1898.

3-أنظر: La Tafna, 06 Janvier 1897.

رابعا : أماني اقتصادية جديدة في انتظار ربط مدينة تلمسان بالقطار والميناء

بلغ مع بداية العهد الجمهوري الثالث، صراع المصالح الاقتصادية ذروته، ما بين مدينتي وهران ،وتلمسان،عندما تم البدء بربط مدينة تلمسان، بشبكة السكك الحديدية،هذا المشروع ،الذي كان يعود إلى سنة 1857، فمدينة وهران، كانت تريد الإبقاء على حالة تفوّقها الاقتصادي،على مدن الداخل ،و خاصة تلمسان،بحكم أنها عاصمة العمالة الغربية.

أمّا مدينة تلمسان، فقد كانت ترى أن إمكانياتها الاقتصادية، ستمكنها حتما من منافسة وهران، و التحرر من قيودها، و تبعيتها، فقد سعت الهيئات المنتخبة، و المجلس العام، و غرفة التجارة، إلى إثبات حقوق المدينة، ومصالحها، منذ سنة 1871 فيما يخص ربطها بالسكة الحديدية [1].

1 – الدفاع عن مشروع سكة حديد سيدي بلعباس- تلمسان- ميناء بني صاف ورفض مشروع سكة حديد وهران- تلمسان – عين تموشنت

كانت ترى غالبية سكان تلمسان، وجوب ربط المدينة، بشبكة السكة الحديدية، وذلك للحد من استنزاف خزينة المدينة، التي أصبحت تصرف على صيانة الطرق البرية، وتحقيق قفزة تجارية، و التحرر من قبضة وهران اقتصاديا.

هذه الأخيرة،التي اتّهمها أوروبيو تلمسان،و الإعلام المحلّي المتحالف معهم، بتفقير مدينتهم،والإثراء على حسابها،بحكم توفر مدينة وهران، على ميناء على البحر الأبيض المتوسط،وقد ذكرت جريدة Le Courrier de Tlemcen على سبيل المثال :"أن قنطار الحلفاء الخام، يباع اليوم، بـ ستة فرنكات عندما يصل إلى تلمسان،لكنه يباع بـ اثني عشر فرنكا ،عندما يصل إلى وهران" [2].

أصبح مع سنة 1878،الحديث الجاد عن ربط مدينة تلمسان، بثلاثة خطوط رئيسية للسكك الحديدية،خط تلمسان- وهران عبر عين تموشنت،و المعروف

---

[1]-أنظر: La Tafna, 27 Août 1884.

[2]- Le Courrier De Tlemcen, 27 Octobre 1871.

بالخط المباشر La Ligne Directe،و خط تلمسان – وهران عبر سيدي بلعباس،وخط آخر كان سيربط تلمسان بـ بني صاف.

وكان سكان تلمسان، أكثر المعارضين للخطّ الأوّل، الذي كان قد بلغ عين تموشنت، نظرا للرسوم العالية التي كانت ستفرض على بضائع مدينتهم، وإن لم يكن قد وصل بعد،مدينة تلمسان، و قد ذكّر مقرر لجنة الأشغال العامة السيد:"آيم" Ayme،و قد كان من أعيان المدينة،أن البضائع الذاهبة من تلمسان، باتجاه وهران، سوف تُثقل بـ 20 فرنكا للطن الواحد (...) و سيكون هذا، عائقا حقيقيّا لتطور تجارة المنطقة [1].

أما المدافعون عن مصالح مدينة وهران،فقد اعتقدوا أن الأمر عادي،كون أن المدينة،قد أنشئت لتكون مدينة تجارية،ومدينة للمخازن،و أنّه في كل الأحوال،كان يجب أن تبقى المدينة بهذا الشكل،و إلا تعرّضت إلى انحطاط سريع، ورهيب[2].

رافق مواقف سكان منطقة تلمسان،و خصوم الخط المباشر للسكة الحديدية ، تردد كبير، فحتّى خريف 1883، كانوا على استعداد للقبول به ،وعندها سيكون لتلمسان على الأقّل،خط سككي يربطها بالمدن الرئيسية للعمالة، ففي اجتماع شعبي حاشد بـ "تلمسان" ،بتاريخ 14 أكتوبر 1883،عبّر سكان المنطقة عن رجائهم في هذا الخط، وثقتهم بالإدارة الاستعمارية الفرنسية،حيث سجّلت جريدة La Tafna،من ضمن ما سجّلت عن هذا التردد :" توسّلت ساكنة منطقة تلمسان، إلى الحكومة بالإجماع،باختيار الخط الذي تراه مناسبا،وبإخضاع مشروع القانون للبرلمان(...) و باستعجال التنفيذ [3].

أُهمل مشروع الخط المباشر،وهران-عين تموشنت- تلمسان،مع صائفة 1884، لصالح المشروع الثاني:وهران- سيدي بلعباس- تلمسان، وقد كان هذا قرارا، للمجلس العام للعمالة،بسبب العراقيل الطبيعية الموجودة بين عين تموشنت،

1- La Tafna, 27 Avril 1887.

2- Lescure, Op.cit, P 16.

3- La Tafna, 17 Octobre 1883.

وتلمسان، وتكلفتها المالية ،في حال تمّ أخذ هذا المسار،لكن أيضا،عبّر عن إرادة سكان تلمسان،في منع المطامح الاقتصادية لوهران، من أن تصل إلى الإمكانيات الاقتصادية الهائلة،لـ عين تموشنت، و الجنوب الغربي.بقي الأهمّ في تكملة خط تلمسان- عين تموشنت لاحقا،من خلال بند، تضمنّه دفتر الشروط الخاص، بالشركة الملتزمة بالأشغال،ألا وهي، شركة "قونز برقر"Guntz-Berger،حيث جاء البند الشرط بالشكل التالي : " في حال ما تقدمت شركة ما، فيما بعد،لمتابعة خط وهران إلى عين تموشنت ،و حتى تلمسان،على شركة Guntz-Berger، التزام القيام بالتشييد،ضمن الشروط المقترحة، من طرف الشركة المطالبة،أو بالتنازل عن "شقّ" Tronçon وهران – عين تموشنت، بثمن التّكلفة Au prix Coutant [1].

أمّا فيما يخص، خط وهران- سيدي بلعباس- تلمسان،وهو الخط الذي وقع عليه الاختيار،فقد وجدت مدينة تلمسان، من يشُد أزرها في هذا الاختيار،خاصة في المجلس الأعلى للقناطر،و الطرقات Conseil supérieur des ponts et chaussées .حيث كان الحاكم العام سنة ،1877 قد أقّر خط سيدي بلعباس- تلمسان،رغم المعارضة النشطة لـ "فوكو" Fauqueux،الذي كان يساند بكل أحقيّة الخط المباشر [2].

دون نسيان الدور الكبير، الذي يكون قد لعبه أيضا،أحد أعيان مدينة تلمسان،و يتعلق الأمر بـ "آيم" الأبAyme ،الذي كان عضوا فعّالا داخل المجلس المذكور،و كان أوّل من أبرق إلى الجماهير القلقة في تلمسان،أنّ خط وهران- تلمسان- سيدي بلعباس، قد تمت المصادقة عليه،بشكل نهائي من طرف المجلس الأعلى للقناطر،و الطرقات،وأن الحاكم العام ذاته،قد وعده بالإنجاز السريع لهذا المشروع[3].حاولت الإدارة الاستعمارية آنذاك،إخضاع خط وهران- سيدي بلعباس- تلمسان،إلى تعديلات طفيفة،خاصة في شقه الرابط ما بين "سيدي بلعباس"،و"طابية " ،من أجل توفير ملايين الفرنكات الفرنسية، و كان يقتضي التعديل ،الاستعانة بخط "ماجنتا" Magenta، بدل إنشاء خط جديد [4].

1- La Tafna, 27 Août 1884.

2-Ibid.

3- أنظر: La Tafna, 14 Novembre 1883.

4- أنظر: La Tafna, 13 Octobre 1884

وقد تقدمت الأشغال في هذا الخط، بشكل جيد،فما أن لاحت بوادر سنة 1887، حتى رسى المزاد العلني على السيد: "دولفوس" Dolfus من وهران،الذي كان عليه إكمال الحصة الأكثر أهمية في هذا الخط،ما بين "عين فزة"و"تلمسان"،حيث قيمتها بأكثر من ثلاثة ملايين [1].

ازدادت أهمية الخط الثالث،أي الخط الرابط بين تلمسان، و" بني صاف"، كون أن هذا الأخير،سوف يعوّض في المستقبل القريب، تبعية مدينتهم لميناء وهران،وأصبح خصوم هذه الأخيرة،يمنّون أنفسهم برؤية كل تجارة الجنوب، تهجر مدينتنا،والانتهاء عن وظيفة العمل، كمخزن لها،حيث ستتجه صوب بني صاف[2].

لكن ما كان يلهب هذا الحماس حقّا،أو يطفئه، هي تلك الدراسات، والإحصائيات،التي كانت قد انتشرت،ما بين مناصري ميناء" بني صاف"،ومناوئيه،والتي كان يشهرها كلّ طرف،في وجه الآخر.

انكبت بعض تلك الدراسات ،المناوئة لاستخدام ميناء بني صاف،خاصة تلك التي كان وراءها السيد :"ليسكور" Lescure ،نائب عن المجلس العام بوهران،على تبيان ارتفاع تكلفة الشحن في هذا الميناء، إلى أكثر من 21 فرنكا للطن الواحد،وهي التكلفة التي تأتي وسطيا من استغلال ميناء وهران.

إضافة إلى الصعوبات التي كان سيطرحها ميناء بني صاف،كونه قد أنشأ كملاذ للسفن،و القوارب الشراعية ،ساعة العواصف البحرية.ثم ختمت هذه الأخيرة، مؤكّدة بأن الميزانية المخصصة لإنشاء خط تلمسان- بني صاف الحديدي، و التي كانت قد قدرت آنذاك بـ 10 ملايين فرنكا،ستكون خسارة حقيقية،و إهدارا لخزينة دولة الاحتلال [3].

1- La Tafna, 02 Février 1887.

2- Lescure, Op.cit, P 13.

3-أنظر : Ibid, PP 18-22. و لو أن الدراسة ذاتها كانت قد تحدثت في صفحة سابقة هي الصفحة 14،عن رسوم شحن متغيرة،ما بين 4 و 7 فرنكا للطن الواحد .

أما المدافعون عن الميناء،فقد ركّزت جلّ حججهم ،على نقطتين أساسيتين،قرب الميناء جغرافيا من مدينة تلمسان،فهو لا يبعد إلاّ بـ 64 كيلومترا،مقارنة مع ميناء وهران، الذي يبعد بـ 168 كيلومترا،ثم انخفاض رسوم الشحن في هذا الميناء، مقارنة مع ميناء وهران،ما قد يوفر ربحا كبيرا لتجارة تلمسان.

ظلت حرب الإحصائيات قائمة، خاصة من طرف أنصار الميناء،فقد نشر الإعلام المحلّي ما بين 1884، و 1887 دراستين،الأولى للسيد: "كورتي" Curtet، بجريدة Le Courrier de Tlemcen،و الثانية للسيد: "آيم " الأب Ayme ، نشرتها جريدة La Tafna،أكّدتا أن رسوم الشحن، منخفضة في ميناء بني صاف،بنسبة قد تصل إلى 50%، مقارنة مع نظيرتها في ميناء وهران [1].

على أن ميناء بني صاف،لم يكن غاية في حد ذاته، ولا الميناء الوحيد،الذي كان سوف ينشّط تجارة تلمسان،لأن مناصريه كانوا يعرفون محدوديته،فقد اعتبره بعضهم ميناءا مؤقتا،في انتظار إنشاء ميناء "رشقون"،حيث كتبت جريدة La Tafna عن هذا الأخير: " يتلاءم "رشقون" بشكل رائع، مع هذا المشروع،فمرساه الضّخم ،والمحمي ضدّ الرياح، و الأعاصير،يمتلك عمقا، يمكّن البواخر من الدخول إليه في كل الأوقات،بعض الأشغال الفنيّة ،سوف تحسّن عمل الطبيعة،سوف نصنع منه ،ميناءا عسكريّا في الوقت ذاته،و تجاريّا أيضا،قد صادق المجلس بدون مناقشات تقريبا،على تسجيل قرض لهذا الميناء، من أجل الدراسات بـ 150 000,00 فرنكا " [2].

ولا شكّ أن هذا الميناء ،سوف يقدّم لمدينة تلمسان، ما كانت تحتاجه من دفع لتجارتها، و صناعتها،و على كل حال، فإن الموانئ الخاضعة لتلمسان،قد عرفت نشاطا لا بأس به مع نهاية القرن 19 ،حيث شحن ميناء بني صاف خلال سنة 1886، 408 215 طنا من البضائع، مقارنة مع ميناء "الغزوات"،الذي لم

1- أنظر :. Le Courrier De Tlemcen, 29 Août 1884, Et la Tafna,27 Avril 1887

2- La Tafna, 27 Janvier 1886.

يشحن، إلا 180 121 طنا خلال السنة المذكورة،كما بلغ عدد البواخر النشطة على مستوى ميناء بني صاف، 337 باخرة، في حين بلغ عددها، على مستوى ميناء "الغزوات" 643 [1].

2 - رهانات الخط السككي تلمسان- رشقون، تلمسان- مغنية، تلمسان- سبدو

شدّت الإدارة المحلّية بـ "تلمسان"، في ربيع 1887،ممثّلة برئيس بلديتها آنذاك، "أنطوان تيديشي" Antoine Tedeshi ،انتباه السيد: وزير الأشغال العمومية،و الوفد المرافق له،من برلمانيين،و صحفيّين،الذين كانوا في زيارة رسمية للمدينة،حول الموقع الذي يجب أن تأخذه محطة القطار الجديدة.

عبّر خطاب رئيس البلدية أمام هذا الوفد عن مطامح المدينة الجديدة،حيث قال "تيديشي" :" نحن نرغب بناءها في الشمال الغربي،ما بين " باب الشمال " La Porte du Nord ،و"باب وهران" La Porte D'Oran، بشكل تخدم فيه، بسهولة أكبر، المدينة، وقرانا،و تسهيل ربط خطوط"سبدو"،و"مغنية"،و"بني صاف"[2].

وكان هذا يعني ببساطة، ربط مدينة تلمسان، مع تجارة إقليم الجنوب الغربي الجزائري، والمغرب، و تعويض ميناء وهران.لم يكن إنجاز هذا الخط بدون عناء أو مشاكل،فقد شهد قبل ثلاث سنوات إضرابا للعمل،لعدد كبير من العمال، كما أوردت ذلك جريدة La Tafna ، وكان ذلك، خلال شق الخط الحديدي الرابط، ما بين "عين فزة"،و"تلمسان" ،بحجة أن مرتباتهم كانت متواضعة [3].

1- أنظر : L,Piesse et J,Canal,Op.cit, P 63.

2- La Tafna, 20 Avril 1887.

3- La Tafna, 18 Mai 1887.

انتهت الأشغال أخيرا،فقد وصل خط السكة الحديدية مدينة تلمسان،وبدء بتشغيله منذ 09 أوت 1890،أما المحطّة، فقد جانبتها المساكن الجميلة،والممرّات الحسنة،في انتظار تزينها، بمختلف الأشجار، و النباتات [1].

1.2 – جدوى سكة حديد تلمسان – ميناء رشقون

كان النائب "ليسكور" Lescure في المجلس العام بوهران، من أشدّ خصوم الخط السككي " تلمسان" - "رشقون" ،نظرا لكلفته المالية العالية ،التي سوف تستهلك ،شطرا مهما من ميزانية العمالة،بالإضافة إلى أن هذا المشروع،كان يهدف حسب النائب دائما ،إلى إضعاف وهران اقتصاديا [2].

دافعت الإدارة المحلية في تلمسان عن هذا الخط،كونه الشريان الاقتصادي، الذي سوف تعبر منه صادرات المدينة،ففي ما يخص المواشي،ذكر رئيس البلدية، بأنه يعبر أسبوعيا بـ " تلمسان"، 1500 خروفا،و بما أن المسافة بين "تلمسان"،و "رشقون"، ليست بالبعيدة،فبالإمكان تصدير جزء هام منها،أما زيت الزيتون، فإنّ ما كانت تصدّره منه تلمسان سنويا، كان يفوق 1000 طنا، فأمّا الحلفاء،فيمكن أن تصل حدود ،الـ 5000 طنا من الصادرات،إذا ما تقيّدت العمالات الثلاث، بشروط مماثلة للجني، و كان هذا الأخير، مطلب رئيس البلدية ،من الحاكم العام [3].

تُوّجت مساعي الإدارة المحلية ،لمدينة تلمسان بالنجاح أخيرا، من أجل فتح خط للسكك الحديدية ،رابط بين مدينة "تلمسان"، و"رشقون"،عندما قرّر المجلس البلدي للمدينة ،من خلال مداولاته بتاريخ 04 جوان 1892،إنشاء خط

---

[1]-أنظر: La Tafna, 13 Août 1890.

[2]-أنظر : La Tafna, 30 Avril 1890. حسب دراسة لشركة "دولفيس"Dolfus ،و تقرير للسيد "بلوخ" Bloch،وافق المجلس العام لعمالة وهران بـ 18 صوتا مقابل 06 من أجل إنشاء خط تلمسان- رشقون الحديدي،وعلى اقتراض 000 5000 فرنك ،لمواجهة المصاريف السنوية المقدرة بـ **250 000** فرنكا **أنظر :** Ibid.

أما بعد ثلاثة سنوات ،فقد اعتمدت ميزانية قدرت ابتدائيا **بـ** 4 261 251,75 فرنكا .أنظر **:** La Tafna, 03 Novembre1893.

[3]-أنظر: La Tafna , 30 Avril 1890.

حديدي، بمسلك ضيق Voie Etroite ،ما بين"تلمسان"،و "رشقون"، و"بني صاف"، مع إنشاء قرية للصيّادين بـ "رشقون" [1].

بقي الرّهان الحقيقي بالنسبة للإدارة المحلّية بـ تلمسان، في إنجاح عمل الخط السّككي نفسه، و تحقيق الدواعي الاقتصادية ،التي أنشأ من أجلها، ففي دراسة تجارية، كانت جريدة La Tafna، قد نقلتها سنة 1890، حول الجدوى التّجارية، من هذا الخطّ،فيما له علاقة ، بالصادرات،وحركة المسافرين، توصّلت فيه إلى :" إذا ما اعتمدنا سلع التصدير،ونقل المسافرين،فإننا سوف نصل إلى إيراد عام، يقدر بـ 500 000 فرنكا للسنة الواحدة،أما خدمة ضمان الفائدة ،و التي تصل سنويا إلى 360 000 فرنكا،فإنّه قد تم تجاوزها بشكل كبير" [2].

كانت كل هذه الدراسات، تصبّ في اتجاه واحد،إمّا بالوقوف في صفّ الخط السّككي، أو ضدّه، وكان من الصعب بمكان،إثبات صحّة، أو خطأ هذه الدراسة أو تلك.

كان هذا الخط السّككي ،نوعا من تصفية الحسابات الاقتصادية القديمة مع وهران،هذه الأخيرة ،التي اتهمت بإعاقة تطور، و تنمية تلمسان،بل وإحالتها إلى الفقر، والعوز،وكانت جريدة La Tafna، قد نقلت جانبا من هذه الاتهامات،حيث سجلت ما يلي: "لا يهم أن تبقى تلمسان في القاع الأسفل،لا يجب إضعاف وهران بأحقيتها(؟)كعاصمة المقاطعة،عليها بجمع كل الثروات،احتكار كل التجارة،كل المكاسب،أمّا نحن التّلمسانيون، فيجب أن يكون لنا الشّرف،من أجل طلب الصدقة"[3].

لم يكن هذا التنافس الاقتصادي الحاد ،ما بين تلمسان، و وهران فقط، ولكن كان أيضا،مابين بين رجال الاقتصاد في المدينتين، وزعاماتها، وأعيانها،من الأوروبيين،وأصبح يؤكد هيمنة الاقتصاد الأوروبي على تلمسان في ذلك الوقت،ووصولها درجة الذروة،و رغبة هذا الاقتصاد الجامحة ،في التحرر من تبعية

1- La Tafna, 08 Juin 1892.

2- La Tafna, 30 Avril 1890.

3- Ibid.

عمالة وهران،بل أكثر من ذلك ،هندسة اقتصاد متحرّر، يخدم الأوروبيين، والكولون في مدينة تلمسان.

2.2 – جدوي سكة حديد تلمسان – مغنية

تضررت التعاملات التجارية ما بين مدينة تلمسان،والمملكة المغربية الشريفية، بشكل ملحوظ، خاصة، بعد توقف عبور القوافل التجارية بالمدينة،إضافة إلى تحول اهتمامات التجّار المغاربة نحو اسبانيا، و انجلترا. لهذا رأت الإدارة المحلية بـ تلمسان،في هذا الخط، وسيلة لإحياء هذه التجارة،خاصة عندما سيرتبط بميناء "رشقون"،وهكذا سجّلت جريدة La Tafna بتفاؤل أيضا ، وهى تستقبل الأيّام الأولى من سنة 1886 قائلة: "و عندها، فإن المغرب لن يّدخر أي جهد، من أجل تصدير (منتوجاته) عبر هذا الطريق " [1].

كان هذا التفاؤل الزائد، مبنيا على العاطفة، و الحماسة المفرطة،أكثر منه على الواقعية، والحقيقة،وبعيدا كلّ البعد،عمّا كان يخطّط له، في الدوائر الرسمية الفرنسية،فبالنسبة إليهم، لم تكن التّجارة مابين تلمسان،والمغرب،ذات أولوية، مقارنة بالمصالح الاستعمارية المستقبلية،التي كانت تراها هذه الدوائر،في هذا القطر المجاور للجزائر.

إضافة إلى أنّ المغرب، كان أكثر تفتحا على التجارة،مع العالم المسيحي،ولم تكن تنقصه الموانئ، لا في شماله على البحر المتوسط،ولا في غربه على المحيط الأطلسي،وهي ذات السياسة التي اتّبعها حكّامه نهاية القرن 19،وخاصة السّلطان الحسن الأول،الذي اقترنت فترة حكمه، ما بين 1873-1894،بفترة مهمّة من عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة.

و إذا كان يراد بهذا هذا الإجراء المحلّى،رسم تصوّر على المدى القريب، لعودة العلاقات التجارية المكثّفة، ما بين المغرب،و تلمسان،فإن بعض تصورات الإدارة الاستعمارية المحلّية،على المدى البعيد،كانت ترى بربط مدينة

1- La Tafna, 27 Janvier 1886.

"تلمسان" بـ "فاس"،العاصمة التاريخية للمغرب،وعندها سوف تتحول مدينة تلمسان، إلى أكبر سوق عربي في إفريقيا [1].

حاول أنصار خط السكة الحديدية تلمسان- مغنية، تبيان جدوى هذا الخط و الأرباح التي سوف تجنيها المدينة من خلاله، بل دولة الاحتلال أيضا، عندما يبدأ بالاشتغال فعلا،خاصة، ما له علاقة بحركة المواشي،وبعض السلع الأخرى المصدّرة،التي سوف تكون لوحدها كافية، لإنعاش خزينة دولة الاحتلال،خاصة مع الأموال المزمع دفعها ،إلى الشركة المنجزة لهذا الخط،لأنّه وبعد اشتغال خط تلمسان- مغنية،فإن دولة الاحتلال الفرنسي ،سوف تدّخر 000 446 فرنكا سنويا،على ضمان الفائدة، الذي تدفعه في هذه الأثناء إلى شركة الغرب الجزائري La compagnie de L'ouest Algérien [2].

أيضا،فإن جهود أنصار هذا الخط،لم تتوقف عند هذا الحدّ،بل تعدتها إلى تعبئة الجماهير داخل المدينة،و تحميسها،و إبقائها مستعدة للدفاع عن حقوقها الشّرعية،في وجه ما تمت تسميته بالمنافسة غير الشرعية لمدينة وهران،و الحرص كل الحرص،على إبرام الصفقات داخل جدران المدينة [3].

و إذا كان هذا هو الأمر مع خط تلمسان- مغنية، فإن تجارة المدينة مع أقاليمها الجنوبية،لم يتمّ تجاهلها هي أيضا،و منه جاءت جدوى، إنشاء خطّ سككي يربط تلمسان بـ "سبدو".

1- La Tafna, 02 Juin 1886.

2-La Tafna, 12 Décembre 1894.

3- دعى أنصار هذا الخط، مواطنيهم في مدينة تلمسان،إلى اجتماع شعبي ،يوم 19 أوت 1897بقاعة المتحف ،التي كانت دائما تستغل لأغراض الاجتماعات. أنظر: La Tafna, 18 Août 1897.

3.2 جدوى خط السكك الحديدية تلمسان- سبدو

كانت التجارة تتمّ ما بين مدينة تلمسان، و باقي أقاليمها الجنوبية،منذ البداية، عبر القوافل التجّارية،لكن إصرار الإدارة الاستعمارية نهاية القرن 19،على ربط هذه الأقاليم، بالسكّة الحديدية ،مع بعض المدن كوهران، و سيدي بلعباس،لتسهيل نهب ثرواتها الطبيعية،قد أقصي مدينة تلمسان، من هذه الحسابات الاقتصادية بشكل ملفت.لهذا،فقد علّق الإعلام المحلّى، المدافع دائما عن مصالح المدينة، قائلا: " سوف يستعيد خط "تلمسان"-"سبدو"،على الأقلّ،جزءا من تجارة الجنوب ،التي خسّرها إيّانا خط "مشرية"، للسّكك الحديدية " [1].

تضرّرت تجارة مدينة تلمسان جنوبا، مع قبائل "حميّان"،خاصة تجارة الحلفاء، التي لم تعد تصل بأكملها إلى المدينة، بعد استحداث الخطّ السّككي الرابط مابين سيدي بلعباس- رأس الماء ،و الخطّ السّككي وهران- عين الصفراء،هذا الأخير،الذي حوّل لصالح "سعيدة" ،و "معسكر"، التيّار التجاري، الذي كان يقع في السابق، ما بين تلمسان،وقبائل "حميان" [2].

خسرت بذلك مدينة تلمسان، حرب السيطرة على"الحلفاء"، مع ما تبقى خلال القرن التاسع عشر، من عمر الجمهورية الثالثة، فلم تعد تصل المدينة ،إلّا حلفاء "الأعوج"،وهضبة "القور"،وتلك بـ "أولاد نهار" غرب سبدو [3].

أمام هذا الوضع التجاري الصعب للمدينة، حاول المجلس البلدي، التخفيف من حدّته، خلال انعقاد دورته الاستثنائية، يوم 13 مارس 1898، وذلك باقتراح مدينة تلمسان، كموقع للحامية العسكرية.

1- La Tafna, 17 Octobre 1883.

2-L'écho D'Oran, 16 Mars1898.

3- La Tafna, 20 septembre 1893.

بالنظر إلى موقع المدينة المهدّد،بالفتن، والتمرّد ،على سلطة الدولة العلويّة،المحاذية للجزائر،فلا شكّ أنّ تواجد آلاف من جنود دولة الاحتلال، داخل هذه المدينة،سوف يعيد لهذه الأخيرة،قليلا من توازناتها الاقتصادية،كما سوف ينشّط حركة الاستهلاك العام داخل المدينة [1].

و بموجز الكلام،فإن مدينة تلمسان ،قد عايشت بمرارة، بدايات العهد الجمهوري الثالث،بعدما ركد الاقتصاد،ولم تستطع المدينة ،التي أُعيد بناؤها من جديد، الصمود في وجه المضاربين الأوروبيين،و اليهود بصفة خاصة.

لقد ضاقت فيها أرض تلمسان بما رحُبت،ولم تعد تلك المدينة الصغيرة، التي بنيت لقلّة من المعمّرين الأوروبيين،كافية لإرضاء المطامح الاقتصادية،لكل تلك الأجناس البشرية، لكنّ المؤكّد ،أنّ ساكنتها من التّلمسانيين، قد أصبحوا بعيدين عن الاهتمامات الاقتصادية ،والتنموية،للإدارة المحلّية للمدينة .

تواصلت في تلمسان، خلال العهد الجمهوري، سياسة الإقصاء الاقتصادي، للعنصر المحلّى، وبعض الفئات الأوروبية الهشّة، لصالح قلّة من المضاربين، والمرابين، الذين استحوذوا على مقدّرات المدينة.

أمّا الإدارة المحلية،فقد كانت مقتنعة،أنّ تطوير المواصلات، ونشرها،خاصة السّكك الحديدية،و ربط المدينة، بأحوازها، من خلال هذا الاختراع المهيب،سوف يكون الحلّ الأوحد، على الأقلّ في ذلك الوقت،من أجل استعادة بهاء المدينة،وانتعاشها اقتصاديا،و اجتماعيا.

[1]-أنظر: L’écho D’Oran, 16 Mars 1898.

خـــاتمـــة

أصبح العمران الفرنسي في مدينة تلمسان، سياسة قائمة بذاتها، بعد 1842،لا تختلف عن سياسة الاستعمار الأخرى، في التفقير،أو التجهيل، أوالتهميش السياسي. حيث تحوّلت سياسة العمران،إلى سيف مشرع ،من أجل ضرب المكوّن الأمازيغي،و العربي،و الإسلامي للحضارة في تلمسان .

اهتم الاستعمار الفرنسي،أوّل ما اهتمّ، بالسيطرة على العقّار الشّاغر، مبنيّا كان،أو آيلا إلى السّقوط، و اعتبر اللّبنة الأولى في سياسته تلك، تأمين المدينة ،من خلال تكديس أكبر عدد من الجنود بها،و تنظيم شؤون المدينة،من خلال المصالح المدنية،و العسكرية،التي أوجدها.

و ما أن استتب الأمن، و الأمر، للإدارة الاستعمارية، و شعرت أن الوقت قد حان، و أنّ المرحلة الثانية، من سياستها قد بدأت، حتى هبّت، تبحث عن مخطّطات جديدة، لتهيئة المدينة، و إعادة هندستها من جديد، حيث كلّفت بذلك " Gaubert"، رئيس الهندسة العسكرية سنة 1845.

فسياسة العمران عند الإدارة الفرنسية،لم تكن مُعرّفة بمكان،أوزمان معيّنين،لأنّه وببساطة،كانت هذه الأخيرة، تستطيع شقّ أي طريق،أوشارع،أوساحة، ثم تتوقف، بسبب عدم توصّلها بالأغلفة المالية الكافية،ثم قد تعود من جديد إلى شقها،بالنظر إلى المستجدات الاقتصادية،و الاجتماعية، والمواصلاتية في المدينة،بحيث هنالك مشاريع،بدأت مع العهد الإمبراطوري سنة 1852،و لم تنته إلّا مع العهد الجمهوري، نهاية القرن 19.

و من خلال هذا البحث الأكاديمي، و على مدى فصوله الثلاث، التي عالجت العمران في المدينة، أمكننا التوصّل إلى النتائج التالية:

- ✓ الدور الخطير، و المنحاز، الذي قامت به اللّجنة الاستشارية،هذه الأخيرة، التي قامت بإحصاء العقارات الشاغرة بالمدينة ، منذ سنة 1842،فكان لها اليد الطولى، في تحديد مصير هذه العقّارات،إمّا بإسنادها إلى قوات الجيش،و مصالحه المتعددة،أو المقايضة بها،مع من فضّل من التلمسانيين،العودة إلى الدّيار بعد غربة مكرهة.
- ✓ سيطرت الإدارة الاستعمارية،بمساعدة اللّجنة الاستشارية، ما بين 1842-1852،على الممتلكات الحبوس بالمدينة،و تسخير مداخيلها ، في دعم الاستيطان

الأوروبي،و الاستعداد للقيام بتهيئة عامّة،و شاملة للمدينة،أضرّت فيما أضرّت، ببعض المنشآت الدينية، و التربوية،و الاجتماعية،التي يكون الاستعمار،قد اعتبرها مؤسسات ثانوية.

✓ التظاهر بالاعتناء بالمنشآت الإسلامية، كمساجد المدينة ،و حمايتها من الاندثار،عن طريق تخصيص حصص مالية لها،لأجل صيانتها،و على رأسها" المسجد الكبير"،و مسجد "سيدي إبراهيم"،و مسجد "البنّا"،و لقد كانت هذه وسيلة مفضوحة،لإيهام التّلمسانيين،بأنّ دولة الاحتلال الفرنسي،هي من يرعى الإسلام، والمسلمين في المدينة.

✓ تكليف السيد"Gaubert"سنة 1845،من قيادات الهندسة العسكرية، بوضع تصور لمخطط جديد للمدينة الأوروبية،يكون الحيّ اليهودي، موطئ قدم له، ،لكنّ هذا المخطّط ،سيأخذ وقتا طويلا، للمصادقة النهائية عليه،بعد تضارب مصالح، فرق الجيش، بما في ذلك الهندسة العسكرية، و مديرية التّحصينات،من جهة،ثم بروز هؤلاء المدنيين الأوروبّيين فيما بعد،الذين رأوا أنّ المدينة، ستؤول إليهم حتما،إن عاجلا ،أو آجلا،و أنّ عليهم أيضا،حماية مصالحهم داخل المدينة،و الاستفادة بقدر الإمكان،من العقّارات الموجودة،في تهيئة المدينة،و بناء صرحها المدنية،كالمدارس،و المؤسسات الخدمية،و العلاجية ،والأمنية،التي كانت المدينة تفتقد إليها.

✓ أراد مخطط إعادة بناء المدينة الجديد،القضاء على الشوارع الملتوية،والضيقة بأحياء "الحضر"،و " الكراغلة "،و الحي اليهودي "الملاّح"،و شق شوارع جديدة، تقطع مدينة تلمسان،من شمالها إلى جنوبها،و من شرقها إلى غربها،و إيصالها عبر أبوابها الرئيسية،نحو مخارج المدينة المختلفة، إضافة إلى فتح السّاحات، كساحة ، " الجزائر"و ساحة "الانتصارات"،و ساحة "البلدية"،و اعتماد الطراز الأوروبّي في الهندسة المعمارية،و الذوق،الشيء الذي كشف عورة هذه الأحياء العربية،و جعلها في مرمي نظر، هؤلاء المهاجرين الأوروبيين.

✓ مكنّت السيطرة على العقّار،قطعا أرضية كانت، أو مبان سكنية، من التصرف فيها بكل حرية،و بدون حسيب، أو رقيب،و كان يكفي اجتماع أفراد من اللّجنة الاستشارية،و اتفاقهم على مداولة ما، في السنوات الأولى للاحتلال،أو مداولات المجلس البلدي،ليتم إسناد هذا العقار،إلى مستثمر أوروبّي، أو دخيل أجنبي،تحت غطاءات متعددة، كان أبرزها "المنفعة العامة"،و الدرجة الاجتماعية لهذا الشخص، كما حدث،مع أعضاء بارزين،في اللّجنة الاستشارية ، كالسيد "بازين" Bazaine،رئيس المكتب العربي ،الذي مكّنه منصبه من الاستفادة من كراء منزلين في المدينة،بتسهيلات خيالية،كما استفاد بعض الأوروبّيين،من دعم بعض الشخصيات السياسية العليا النافذة،التي سهلت أمور حصولهم على العقّار،بدون مقابل تقريبا.

✓ في الوقت التي كان يُمكّن فيه بعض حرفيي البناء،من الأوروبّيين، من مبان متداعية في تلمسان ، لتصبح أراض للبناء،و تقام عليها مساكنهم، وتمنح لهم بالمجّان،بعدما اشتعل العقار اشتعالا، و ارتفع ثمنه ،بفعل توسع المدينة.كان يعيش عدد مهمّ من التّلمسانيين، حالة من الخوف،و الترقّب، والقلق،كلّما علمُوا بشق شارع بجانبهم ،أو فتح مشروع ،أو تهيئة ساحة،لأن هذا كان يعني،مغادرة البيت الحالي، وإذا كان الفرد عادة، ما يعرف جيدا، المكان الذي سيغادره،فإنّه، لن يعرف تمام المعرفة،المكان الذي سيرتحل إليه.

✓ أصدرت الإدارة الاستعمارية منذ 1842،و حتى 1851،مجموعة من المراسيم ،و الأمريات،و القرارات المنظمة للعقّار في المدينة،كان في ظاهرها،إعادة العقار لأصحابه الشرعيين،لقاء عقود دامغة،و لعلّ إنشاء لجنة للأعيان،كان خير دليل على ذلك، لكن بقيت هذه القوانين، و المراسيم ،بموادها المتناقضة، و بتلاعب الإدارة الاستعمارية بها،و جهل التلمسانيين بنوايا الاستعمار، حبرا على ورق. كان استصدار أمرية 01 أكتوبر 1844، السكّين القاطع،الذي ضرب خاصرة العقار في تلمسان،لأنّه سيلزم صاحب هذا الأخير،التخلّي عنه،تحت طائل القانون،و "المنفعة العامة".

✓ كانت عملية انتزاع الملكيّة،منظّمة بشكل ،أصبح فيها رئيس البلدية في تلمسان،بالإضافة إلى المجلس البلدي،هما من يقترحان المشاريع العمرانية،من شق للشّوارع ،و السّاحات،والاتجاهات المحتملة لها،و هما من يعطيان لأيّ عقار، صفة "المنفعة العامة"، و يطلبان رسميا "انتزاع ملكيته"،في حال تعثّر المفاوضات الوديّة مع مالكيه.أمّا والي العمالة، فما كان عليه، إلاّ التأكد من الملفّ، الذي يكون قد حوّله المجلس البلدي إليه، و عادة ما كان يعطي موافقته، خاصة إذا كان الملفّ مكتملا.

✓ أمّا الحاكم العام،مدنيا،كان،أم عسكريا،فموافقته ضرورية،و أكيدة، وحالما، يصدر قراره المشؤوم بذلك، تصبح لوالي العمالة،سلطة تنفيذ القرار،و بهذا الشّكل،تتحقق مشيئة المجلس البلدي،و رئيس البلدية.أمّا هذه الأخيرة، فإنها على العموم، لا تعوّض كل مساحة العقّار المنتزع ملكيته،و إنمّا الجزء الذي يهمّها فقط،تاركة أصحابه،يواجهون لوحدهم هذا البلاء .

✓ شقّت الإدارة الاستعمارية،مجموعة من الشوارع،والسّاحات في المدينة،وأطلقت عليها أسماء،من سمتهم "الأبطال الاستعماريين"،تمجيدا لهم،وتخليدا لذكراهم،وفي الحقيقة لو يكونوا سوى مجرمي حرب،من غلاة الاستعمار،كالقائد "بوجو" Bugeaud،و"كافينياك"Cavaignac،"كلوزيل"Clauzel،وبعض السياسيين من منظري الاستعمار،كالنائب"أوجين إتيين" Eugène Etienne ....كما أطلقت أسماءا محلية ،على بعض شوارع المدينة،مثل شارع" ياغمراسن"، شارع " بومدين "،شارع "الموحّدين" ،و كلّها أسماء كان يراد بها، ذرّ الرّماد في الأعين، و إيهام التلمسانيين،وإبعادهم، عن إدراك خطورة هذا العمران.

✓ كان العمران في تلمسان، في نهاية القرن 19 خاصة،ورقة رابحة في أيدي المجلس البلدي،يرفعها وقت ما شاء، من أجل ابتزاز السلطات الإدارية العليا،فكان لا يوافق على اتخاذ أمر ما ، إلّا إذا أخذ مقابله من المصلحة، كما حدث مع شق شارع ،" ياغمراسن" ،و إيصاله بالطريق الوطني الرابط، ما بين تلمسان ،ووهران.

✓ أضحت تعيش بعض العائلات التّلمسانية، حالة من التّرحال، فما يكاد أحدها يستقر بحيّ، لسنوات قليلة،حتى تلحق به معاول الهدم، تريد هدم البناء،والطرد، والشتات لساكنته ،و في ظل هذه الأوضاع،ضاعت كل معالم السكن الآمن،من جيران،وتعاون،و تكافل اجتماعيين،و أصبح بعض التلمسانيين، بفعل قلة الحيلة، وذات اليد، مجبرين على تقاسم حيّ ما ، مع سكّان أوروبيين،أو غرباء،لا يؤمن جانبهم،ولا تردعهم أخلاقهم، عن إيذاء جيرانهم المسلمين.

✓ تحوّلت تلمسان خلال القرن التاسع عشر،إلى مقصد كل المغامرين الأوروبيين، و ذوي الانحرافات الاجتماعية، والأخلاقية،الذين غيّروا طبع المدينة المحافظ، فساءت الأخلاق العامّة، وانتشرت دور اللّهو، والفساد،واشتهرت شوارع هامشية من المدينة،كشارع" معسكر"،و"الموحّدين"،و" باب الجياد "،وشارع "الشّمال"Rue du Nord،بالرذيلة والفسق، التي أحتجّ عليها،حتى بعض الأوروبّيين الشرفاء.

أمّا الاقتصاد في مدينة تلمسان،خلال القرن 19،فلم يكن سوى الوجه الثاني من العملة. لقد سعى الاستعمار منذ البداية، إلى عدم زعزعة أركان الاقتصاد المحلي التلمساني،و تسخيره بقدر الإمكان لخدمة الاستيطان،و خدمة سياسة العمران أيضا،و تشابهت السياسة الاقتصادية في تلمسان،منذ تأسيس اللّجنة الاستشارية في مرافقة المستوطنين، و تسهيل خطواتهم الاقتصادية في تلمسان.

خططت الإدارة الاستعمارية،لإنشاء البنى التحتية الاقتصادية في مدينة تلمسان، في النصف الأول من القرن 19،و أنجزت بعضها الآخر ، في نهايته،لتجعل من المدينة، في وقت ليس بالطويل،مدينة تتوفر على كل الهياكل الاقتصادية،التي يمكن أن تتوفر في مدينة حديثة،و على العموم استطعنا الخروج، بهذه النتائج

✓ حافظت اللّجنة الاستشارية، منذ سنوات الاحتلال الأولى، على العادات الاقتصادية المتوارثة في المدينة، من زمن الأتراك، و خاصة مسألة جمع الضريبة من أبواب المدينة.ثم فيما بعد، أضافت ضرائب أخرى، كضريبة المهنة Patente، وضرائب متعلقة بالوزن، و المكان.

✓ سيطرت الإدارة الاستعمارية، على الأملاك الحبوس، و رأت أنّها الأكفأ، في تلقي مداخيلها،و توزيعها على مشاريع هامة،بعد أن اتهمت العرب عموما،بتبديد أموالها في السابق،كما فرضت على كل منتفع من هذه الممتلكات، عربيا كان، أويهوديا، ينتفع من حديقة ،أو حانوت،أو بيت،دفع ريع سنوي للإدارة الاستعمارية، التي كانت قد حددته بوحدة "القلة"،أي الجرة العربية، و كانت كل جرة، تتسع لـ 24 لترا من زيت الزيتون،مفضّلة استخدام هذا النوع من الدفع،على الدفع النقدي المباشر.

✓ حافظت تلمسان على مكانتها الاقتصادية القديمة، كسوق وطني، و جهوي لمختلف البضائع،لكن بنكهة استعمارية، و لا سيما الأصواف، و الحبوب، والزيوت، بعد نكسة دامت لعدة سنوات،بفعل الاحتلال، و انعدام الأمن

✓ لم ينظّم الاستعمار الفرنسي،الأسواق اليومية في تلمسان،تنظيما اقتصاديا فقط،و إنما تنظيما عنصريا أيضا،حيث كانت للأوروبيين أسواقهم اليومية،و للعرب مثلها، و للأوروبيين حاناتهم ،و مقاهيهم،و للعرب مثلها أيضا، و شدّدت على بعض الأمور،وخاصة الموازين، التي كان يُمارس بها الغش الاقتصادي، من طرف كل فئات ،و طوائف سكان تلمسان.

✓ راجت العملة النقدية المزيّفة، وتعاظم شأنها، مع النصف الثاني للقرن 19، كما حاولت الإدارة الاستعمارية، الحدّ من خطورتها، بعد أن وقعت تلمسان، في أزمة حقيقية.

✓ خضعت الإدارة الاستعمارية ،لضغط المعمّرين،الذين كانوا دائما ما يطالبون، بتوسيع،و نشر طرق المواصلات،ما بين تلمسان،و المدن،و القرى القريبة إليها ،من أجل إنعاش تجارتهم،و اقتصادهم،حيث تم شقّ، طريق بري جديد،ما بين تلمسان، ووهران ،و طريق آخر،عبر السّكك الحديدية، و إنشاء ميناء "رشقون".

✓ تعرّضت الصناعة المحلّية في تلمسان، إلى ضربات قاصمة، وجّهتها إليها الصناعة الأوروبية الحديثة، و لم يعد هنالك من مجال للمنافسة الشريفة بينهما. وبهذا الشّكل،أصبحت البضائع الفرنسية خاصّة،و الأوروبية عامّة، أكثر تصريفا في الأسواق التلمسانية ، كالقماش، و سائر المصنوعات الخزفيّة،و الخشبيّة،و الحديديّة و حولّ الاستعمار المدينة،في النصف الثاني من القرن 19،إلى مخازن حقيقية لبضائعه، ومنتجاته، الناجمة عن الثورة الصناعية، بل مختلف المنتجات الأوروبية،التي كان يتخلص منها بسهولة،إمّا لدى القبائل المجاورة، أو دول الجوار،و خاصة المغرب.

✓ أصبح الأوروبيون ،و اليهود خاصة، أبرز المستفيدين من السياسة الاقتصادية في المدينة،و من ريعها،فقد تحولوا في وقت وجير، إلى أرباب عمل،وأثرياء،وأصحاب استثمارات كبرى،ساعدتهم في ذلك إدارة فرنسية منحازة،وقوانين صنعت من أجلهم،على أنّ اقتصاد تلمسان في نهاية القرن 19،أصبح كالأمواج المتلاطمة،أغرق،و أثقل بديونه،عديدا من هؤلاء،حيث اضطرّت الإدارة الاستعمارية،إلى بيع ممتلكاتهم، من أجل الإيفاء بديونهم.

✓ دفع التّلمسانيون، أخطاء الأوروبيين الاقتصادية،مرتين رئيسيتين،المرة الأولى،عندما تعرّض آلاف منهم إلى المجاعة، وكان ذلك في نهاية العهد الإمبراطوري، حيث ماتت أعداد غفيرة منهم،و لم تسجّل الإدارة الاستعمارية، ولو أوروبيا واحدا ،من ضمن الهلكى،أمّا المرّة الثانية ، ففي نهاية القرن 19،عندما عادت الأزمة من جديد، و في عزّ العهد الجمهوري، الرافع لشعار العدالة،حيث حصد الجفاف،و الجوع،و العوز،أعدادا مهمّة منهم ،و في كلتا الحالتين،اتّهم التلمسانيون الجوعى،ومن وفد إلى المدينة من العرب،بممارسة "السّرقة"

و"الشحاذة"،في حين غابت الإدارة الاستعمارية،غيابا فاضحا،متهرّبة من مسؤولياتها،في مدّ يد العون، والمساعدة، لهؤلاء المحتاجين.

وفى الأخير، يبقى هذا الموضوع في اعتقادنا،من المواضيع التي تحتاج من الباحثين الجزائريين، مزيدا من الاهتمام ،بعد أن كتبوا في المواضيع العامّة، وإلى اعتناء خاص،لفهم نوايا الاستعمار العمرانية،و أهدافه الاقتصادية،ليس فقط في تلمسان، وإنّما في كل المدن الجزائرية،التي أعاد بناءها من جديد،و نظّم اقتصادها، و نأمل في الأخير، أن يكون هذا المجهود الفكري،قد جاء بنصيب من بالفائدة،و أنار للقارئ ثنايا جديدة،نحو مواضيع بحث أصيلة،ونسأل الله القدير،التوفيق،والإعانة في الدّنيا،والأجر المجزي في الآخرة،لمن كان سببا، من قريب ،أو بعيد، في هذا العمل.

الملاحق

قائمة بالملاحق

ملحق 01: نموذج لمداولات اللجنة الإدارية بتلمسان 13 ماي 1844.

ملحق 02: نموذج لمداولات اللجنة الاستشارية بتلمسان 04 ماي 1848.

ملحق 03: أول مخطط عمراني لتلمسان،معروف باسم مخطط الرص، و التسوية،و هو مخطط نادر،وضعه النقيب Gaubert،عن الهندسة العسكرية، تظهر فيه أحياء تلمسان الثلاثة، وفي أحواز المدينة، تظهر الشوارع المزمع شقّها مارس 1845.

ملحق 04:نموذج للملصقات الإشهارية ،التي كانت تلصقها بلدية تلمسان،بكل أنحاء المدينة،عند حاجتها إلى تحقيق الصلاحية و عدم الصلاحية،و يخص هذا الملصق،شارع المعصرة بتاريخ 06 ماي 1862،موقع عليه باسم رئيس البلدية Jaltau.

ملحق 05:مخطط عمراني،يقضي بطرد مالك محل تجاري،بشارع المسرح بتلمسان،السيد الحاج محمد بن دي خليل ولد بلحاج،بدون تاريخ،لكن الأكيد أنها كانت مع بداية ستينيات القرن 19.

ملحق 06:رسالة شكوى بتاريخ29جانفي 1890،نابعة عن المواطن التّلمساني،محمد بن محمد بوعياد،موجهة إلى والي عمالة وهران،يحتج فيها،على عدم نيل مستحقاته من التعويضات،عن بيته الذي تم هدمه

ملحق 07:إجراءات طرد في حق مواطنين من تلمسان،نابعة عن والي عمالة وهران،في إطار المنفعة العامة،تخص شوارع خمينيس ،يغمراسن،المسرح،شارع النصر،ساحة البلدية،ساحة الجزائر نقلتها جريدة، Le courrier de Tlemcen 24 Septembre 1886.

ملحق 08:إحصاءات نابعة عن المحافظ المدني لتلمسان،تظهر فيها بعض الزراعات التجارية، كالتبغ و القطن،ونبات الفوة.

ملحق 09:وثقة إدارية نابعة عن الحكومة العامة،توافق فيها على بناء مذبح جديد بتلمسان،بتاريخ 02 جوان 1847.

ملحق 10:رسم كاريكاتور ساخر،يبيّن نظرة الكولون إلى بنك تلمسان،نشر يوم 17 جوان1894 بجريدة L'impartial Tlemcénien ، الجريدة الاشتراكية والراديكالية .

ملحق 11:قرار صادر عن والي عمالة وهران، في11 فبراير 1897يحثّ فيه المراقب الرئيسي، للأوزان و المكاييل، من أجل تنظيم عملية المراقبة،بعمالة وهران ،و من بينها مدينة تلمسان.

ملحق 12:أعمدة بيانية ،تخص تطور أسعار القمح، و الشعير،بتلمسان، ما بين 1849 -1884.

Commission administ[illegible] de Cherchell

Procès Verbal

Séance du 13 Mai 1864.

N° 49

Dépenses Coloniales

L'an mil [illegible] le treize Mai [illegible]

[illegible]

[illegible]

1° M. le Baron [illegible]

2° M. M. Colombier [illegible]

Bernard [illegible]

Ramirez [illegible]

Gauberti [illegible]

Cambay [illegible]

M. le Cusse [illegible]

Sur les représentations faites par M. le Chef du génie des dépenses faites pour travaux exécutés à Cherchell, et dont le détail suit :

1°	Réparations de la Mosquée sidi Sedrajam	[illegible]
2°	Travaux d'irrigations	[illegible]
3°	Entretien des réverbères	[illegible]
4°	Construction de la Ferme	[illegible]
5°	Conduits d'eau & Aqueducs	[illegible]
6°	Frais de Bornage	[illegible]
	Total	[illegible]

Recommandant [illegible] l'exactitude des [illegible] [illegible] le sous intendant [illegible] [illegible] de trois mille trois cent cinquante un francs [illegible] [illegible] [illegible] pour [illegible] [illegible] pour [illegible] [illegible] pour [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

N° 43

Dépenses [illegible]

[illegible]

المصدر: Anom .Fm 80.Boite N° 786.

ملحق:02

Commission administ^ive de Tlemcen

Procès Verbal

Séance du 13 Mai 1844.

N° 42

Dépenses Coloniales

L'an mil huit cent quarante quatre et le treize Mai.

La commission réunie au lieu ordinaire de ses séances et composée de:

1° M. de Barral, Lieutenant Colonel commandant supérieur de Tlemcen, Président

2° M. M. Coloudre, Sous Intendant M^re

Bernard, Commandant de place

Bazaine, Chef de B^on directeur du bureau Arabe

Gaubert, Capitaine chef du génie

Cambay, Médecin en chef de l'hôpital

et Le Tersec, Receveur des Domaines

Membres

Sur la représentation par M. le Chef du génie du relevé des dépenses faites pour travaux exécutés à Tlemcen et dont le détail suit:

1°	Réparations de la Mosquée sidi Braham	44.20
2°	Travaux d'irrigations	604.60
3°	Entretien des Réverbères	18.73
4°	Construction de la Ferme	2281.47
5°	Conduits d'Eau & Aqueducs	394.80
6°	Frais de Bornage	7.60
	Total	3351.45

Reconnaissant l'exactitude de toutes ces dépenses, Invite M. le Sous intendant M^re à ordonnancer la somme de Trois mille trois cent cinquante un francs quarante cinq centimes imputables savoir pour 44f 20c à l'article 5 du budget pour 604f 60c à l'article 7, pour 18f 73c à l'article 11 et pour 2683f 92 à l'article 13.

Fait et délibéré à Tlemcen les jour mois et an que dessus.

N° 43

Dépenses

Eclairage de la ville

Le Même jour

La Commission [illegible] par [illegible] Bel Hassem ben [illegible] [illegible] à Tlemcen [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

Anom .Fm 80.Boite N° 786. :المصدر

ملحق:03

المصدر: Anom.1N.Boite N° 23

Anom.1N.Boite N° 23: المصدر
334
ملحق:04

MAIRIE DE TLEMCEN

Enquête de commodo et incommodo

OUVERTURE

DE LA RUE DE L'HUILERIE

Le public est informé que la commune de Tlemcen est dans l'intention de terminer l'ouverture de la rue de l'Huilerie.

Ce projet nécessitera la démolition d'une maison appartenant aux sieurs Mohamed et Abd-el-Kader ben di Mustapha bou Aied, dont l'emplacement se trouve compris sur le parcours de la rue.

En exécution de l'ordonnance de l'article 26 du 1er octobre 1844, les propriétaires et autres intéressés seront admis à prendre connaissance du plan des lieux, et à présenter leurs observations pendant dix jours, du 12 au 22 mai inclusivement.

Ces observations seront reçues au secrétariat de la Mairie, et consignées sur un registre ouvert à cet effet, tous les jours, de huit à dix heures du matin et de une à quatre heures du soir, à l'exception des dimanches et jours fériés.

Tlemcen, le 6 mai 1862.

Le Maire, signé : JALTEAU.

Tlemcen. — Imp. des Ageux.

ملحق:05

1 Ch 1325

Algérie

Département d'Oran

Commune de Tlemcen

Echelle de 0m005 pour un mètre

Plan d'un Magasin à Exproprier pour l'Ouverture de la rue du Théâtre appartenant au Sr. Hadj Mohamed bendi Klil ould bel hadj.

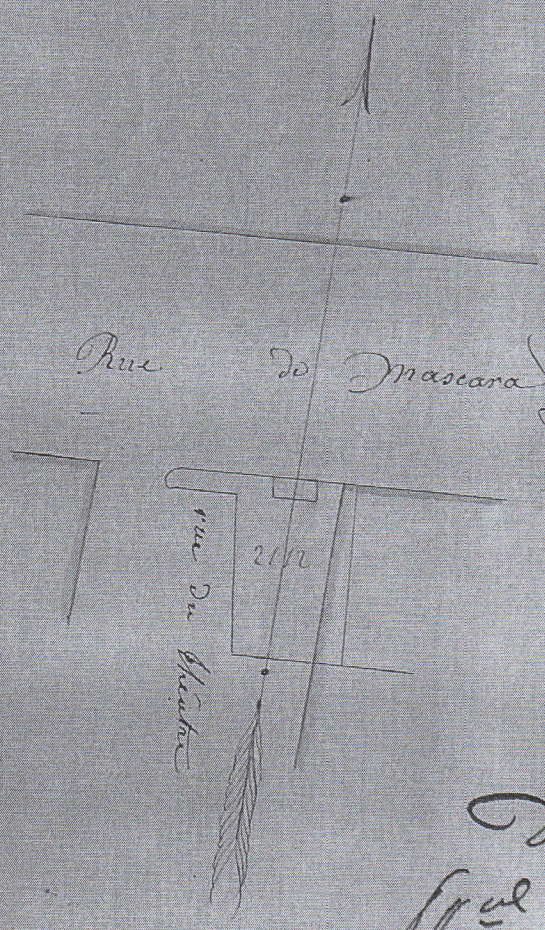

Dressé par l'inspect. Ppal soussigné.

L. Chaigny

Anom.1N.Boite N° 23:المصدر

ملحق:06

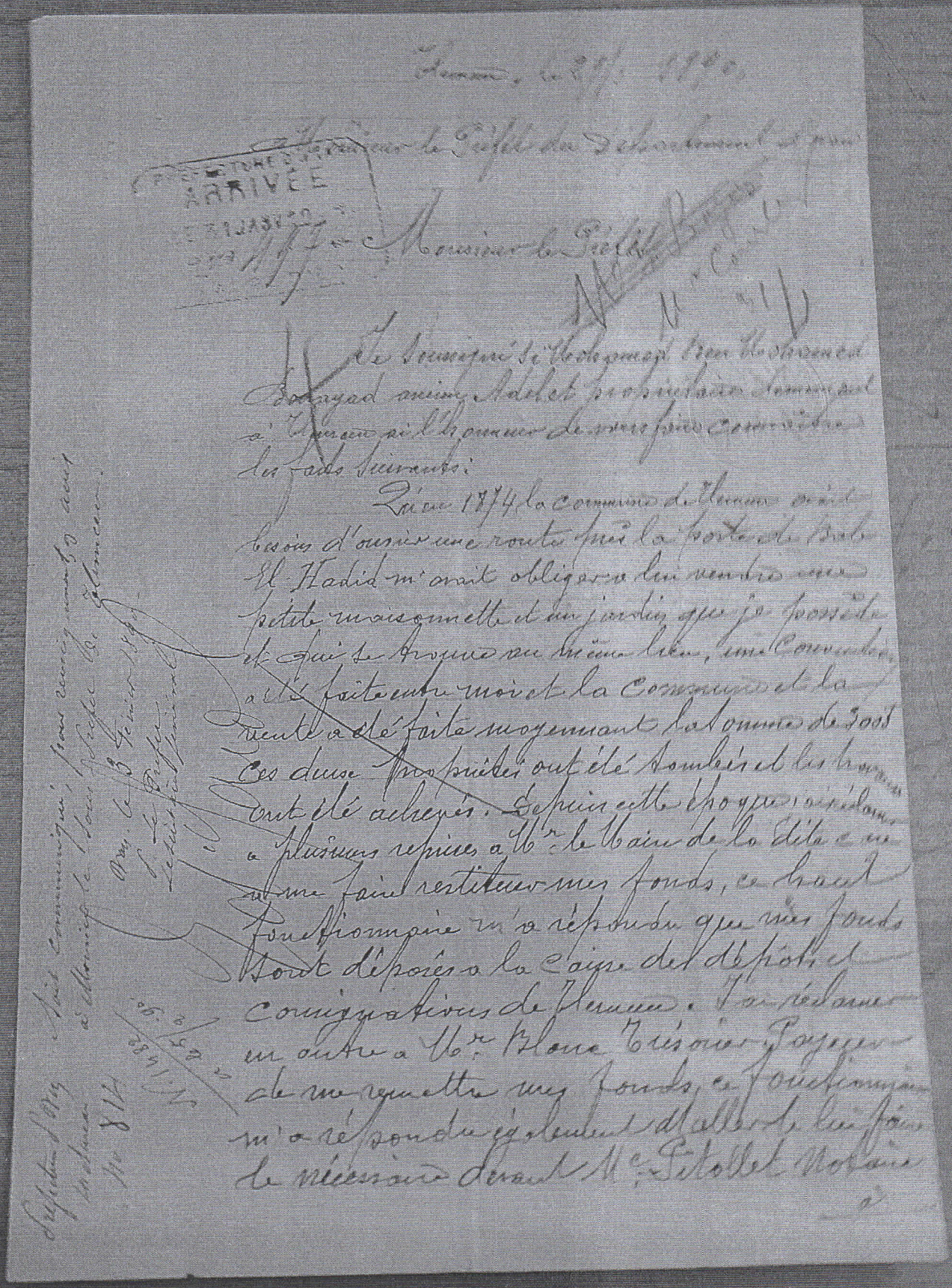

Anom.1N.Boite N° 23:المصدر

Le Courrier de Tlemcen

République Française. — Préfecture d'Oran. — Commune de Tlemcen

EXPROPRIATION POUR CAUSE D'UTILITÉ PUBLIQUE

avec prise de possession d'urgence, de diverses parcelles de terrain nécessaires à l'ouverture des rues de la VICTOIRE, YAR-MORACEN, XIMENÈS, L'HUILERIE, THÉATRE, *et à l'agrandissement des places d'Alger et de la Mairie, et situés dans l'enceinte de Tlemcen.*

AVIS ADMINISTRATIF

Le Préfet du département d'Oran donne avis que l'administration a l'intention de procéder à l'expropriation pour cause d'utilité publique, avec prise de possession d'urgence, pour le compte de la Commune de Tlemcen, de diverses parcelles de terrain ci-après désignées, nécessaires à l'ouverture ou à l'agrandissement de plusieurs rues ou places de la ville de Tlemcen.

Numéros du Plan cadastral	NOMS DES PROPRIÉTAIRES OU PRÉSUMÉS TELS	DOMICILE	LIEUX DE SITUATION	NATURE DES PROPRIÉTÉS	SUPERFICIE A EXPROPRIER	OBSERVATIONS
			RUE XIMENÈS			
1441	Jacob Amar.	Tlemcen.	Tafraia	Solde maison	28mq	
1440	id.	»	»	»	15.50	
1439	Ghaly ben Youssef Vidal et consorts.	»	»	»	32.20	
1438	Hadj Mohamed El Malté.	»	»	»	16.50	
1437	id.	»	»	»	6.00	
1436	Mohamed ould El Hadj Bousultan et consorts	»	»	»	7.00	
1435	id.	»	»	»	101.00	
1396	Mahidine El Malté et consorts.	»	»	»	12.00	
1394	Lekal ben Mosli et Barouk ben Kemoun.	»	»	»	12.00	
1393	id.	»	»	»	120.50	
1385	Bœuf, maçon.	»	»	»	103.30	
1387	Mardoché Aziza et consorts	»	»	»	1.00	
1386	Saint-Germès.	»	»	»	11.86	
1384	Mardoché Aziza.	»	»	»	18.00	
			RUE YAR MORACEN			
922	El Hadj Ahmed ben Merzouk.	»	»	»	140.60	
1389	Commune de Tlemcen.	»	»	»	18.00	
			RUE DE LA VICTOIRE			
1395	L'Etat.	»	»	»	»	
1396	El Oudjdi.	»	Rue des Orfèvres	»	12.00	
1397	Mohamed ben Mustapha ben Hadji.	»	»	»	8.00	
1398	Hamou M'rabeth.	»	»	»	5.70	
1399	Hadj Mustapha ben Mami.	»	»	»	6.35	
1399	Si ben Cheik.	»	»	»	2.00	
1433	Cheik bel Kassem.	»	»	»	1.00	
1432	Reguig ben Amza.	»	»	»	10.00	
1433	Mohamed ben Chiali.	»	»	»	7.50	
1430	Mustapha ben Osman.	»	»	»	20.00	
1429	Ahmed El Hallef.	»	»	»	9.00	
1428	Messaoud El Haik et consorts.	»	»	»	8.46	
1427	Bou Médine ben Mami.	»	»	»	6.25	
1426	Mohamed ben Blanza et consorts.	»	»	»	5.16	
1451	Salem ben Ichou.	»	»	»	0.50	
1452	Mouchi Sabban.	»	»	»	13.00	
1453	Youssef Roubach et consorts.	»	»	»	65.74	
1474	Mardochée Djian.	»	»	»	86.00	
			PLACE D'ALGER		129.00	
1418	Yacoub ben Ghouzi.	»	»	»	1.80	
1417	Bendi M'red.	»	»	»	27.00	
			PLACE DE LA MAIRIE			
711	Ahmed Hadj ben Dedouche et Boursali.	»	Place de la Mairie	Solde maison	13.00	
710	Lassalle.	»	»	»	10.00	
709	Aziza et Ben Dedouche.	»	»	»	8.00	
708	id.	»	»	»	15.90	
707	Hamou M'rabet.	»	»	»	11.00	
706	Marcovich (Nicolas).	»	»	»	15.00	
705	Djelloul Gaouard.	»	»	»	7.00	
707	Hadj Mohamed Kaouadji.	»	»	»	10.00	
703	Hadj Mohamed Abendi Kalil.	»	»	»	11.00	
702	Djelloul Kourchi et consorts.	»	»	»	8.00	
619	Mohamed Boursali.	»	»	»	9.50	
689	Bou Ayed bou Sultan.	»	»	»	15.80	
			RUE DU THÉATRE			
1945	Hadj Kelil bel Hadj Bendikellil.	»	Rue du Théâtre	»	10.20	
			ACHÈVEMENT DE LA RUE DE L'HUILERIE			
2037	Abdelkader ben Ayed	»	Rue de l'Huilerie	»	34 13	
				Total....	1.275.79	

En conséquence, pendant dix jours à partir du *quinze février* courant, les propriétaires et autres intéressés seront admis à consigner leurs observations sur un registre ouvert à cet effet, dans l'une des salles de la Mairie de Tlemcen, où les plans et états parcellaires des terrains à exproprier seront déposés pour être tenus à la disposition des personnes qui voudront en prendre connaissance.

Le présent avis est donné en conformité des dispositions du titre IV de l'ordonnance du premier octobre 1844, des décrets du onze juin 1858 et huit septembre 1859, et sera inséré dans le journal le *Courrier de Tlemcen*.

Oran, le 5 février 1886.

POUR LE PRÉFET :
Le Secrétaire général,
Ed. GAROBY.

المصدر: le courrier de Tlemcen, 24 Septembre 1886

Anom .1M Boite. N°3. :المصدر

ملحق:08

Cultures Industrielles.

	Hectares Cultivés en						Observations
	Tabacs		Cotons		Garance		
	au 1er Janvier 1855.	au 31 Mars 1855.	au 1er Janvier 1855.	au 31 Mars 1855.	au 1er Janvier 1855.	au 31 Mars 1855.	
Tlemcen	"	"	"	"	50 centiares	5 ares	Les semis de Tabac sont faits, mais le temps du repiquage est plus tardif. Cette operation n'aura lieu qu'en Avril; c'est encore à la fin de ce mois que sera semé le coton jusqu'au fin de Mai.
Mansourah	"	"	"	"	"	"	
Négrier	"	"	"	"	"	"	
Safsaf	"	"	"	"	"	"	
Bréa	"	"	"	"	"	75 ares.	
Hannaya	"	"	"	"			

Tlemcen, le 31 Mars 1855.

Le Commissaire Civil

C. L. Bromlary

ARCHIVES DEPARTEMENTALES D'ORAN

ALGÉRIE ★ COMMISSARIAT CIVIL DE TLEMCEN

ملحق 09

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE.

DIRECTION GÉNÉRALE
des
AFFAIRES CIVILES.

SECRÉTARIAT.

CONSEIL SUPÉRIEUR
D'ADMINISTRATION.
Dossier n° 1666

Ministère de la Guerre.
DIRECTION DES AFFAIRES D'ALGÉRIE.
4e BUREAU

Envoi d'une délibération du Conseil portant qu'il y a lieu de approuver un projet de construction d'un abattoir à Elemcen.

N° 597

Ministère de la Guerre
8 Juin 1847
Secrétariat Général

6 Pièces

Alger, le 2 Juin 1847.

Ex. Le 10 Juin 1847

A Monsieur le Ministre de la Guerre.

9080

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint, avec les pièces à l'appui, une délibération du Conseil Supérieur d'administration en date du 21 Mai courant, portant qu'il y a lieu de approuver un projet présenté par M. le Maréchal de camp Commandant Supr. du Génie pour la construction d'un abattoir à Elemcen.

Je prie Votre Excellence de vouloir bien approuver cette délibération.

Je suis avec respect,
Monsieur le Ministre,
Votre très humble et obéissant serviteur,
Le Gouverneur-Général,
Par son ordre:
Le Directeur-Général des Affaires civiles, en congé
Le Maître des requêtes
Directeur Général par intérim.
[signature]

Anom .2N Boite. N°19. المصدر:

ملحق:10

Première année N° 5

Dimanche 17 Juin 1894

15 cent.

L'IMPARTIAL

15 cent.

TLEMCÉNIEN

JOURNAL RADICAL, SOCIALISTE, INDÉPENDANT, POLITIQUE, SATIRIQUE & ILLUSTRÉ

PARAISSANT LES DIMANCHES

ABONNEMENTS

Trois mois . . . . . 3 fr. 60
Six mois 6 60
Un an . . . . . 12 »

Les abonnements partent des 1er et 15 et se paient d'avance

Rédacteur en Chef: **J. SIRAT**

Toutes les communications doivent être adressées au Bureau de la Rédaction, près la gare.

ANNONCES

Légales . . . . . 0 fr. 18
Diverses. 0 35
Réclames . . . . . 1 »

المصدر: L'impartial tlemcénien,17juin1894

ملحق:11

ALGÉRIE

DÉPARTEMENT D'ORAN

4e BUREAU

N° 1511

OBJET DU DOSSIER

Commerce et industrie

Poids et mesures

Circonscription de Tlemcen

Vérification de 1897

ORAN, le 11 Février 1897

Le Préfet du Département d'Oran
à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie
à Alger

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
ARRIVÉE
10 FEV. 97
N° 6991
CABINET

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
1497
17 - 2 - 97
4e BUREAU
DE L'ALGÉRIE

J'ai l'honneur de vous adresser, ci-joint, ampliation d'un arrêté que j'ai pris à la date de ce jour, sur les propositions de M. le Vérificateur des Poids et mesures intérimaire du bureau de Tlemcen après m'être concerté avec M. le Général Commandant la division d'Oran, à l'effet de déterminer l'ordre dans lequel seront effectuées, en 1897 les tournées de vérification des poids et mesures dans la circonscription de Tlemcen.

Pour le Préfet
Le Secrétaire Général
d'Oran

Anom.1o N°21 :المصدر

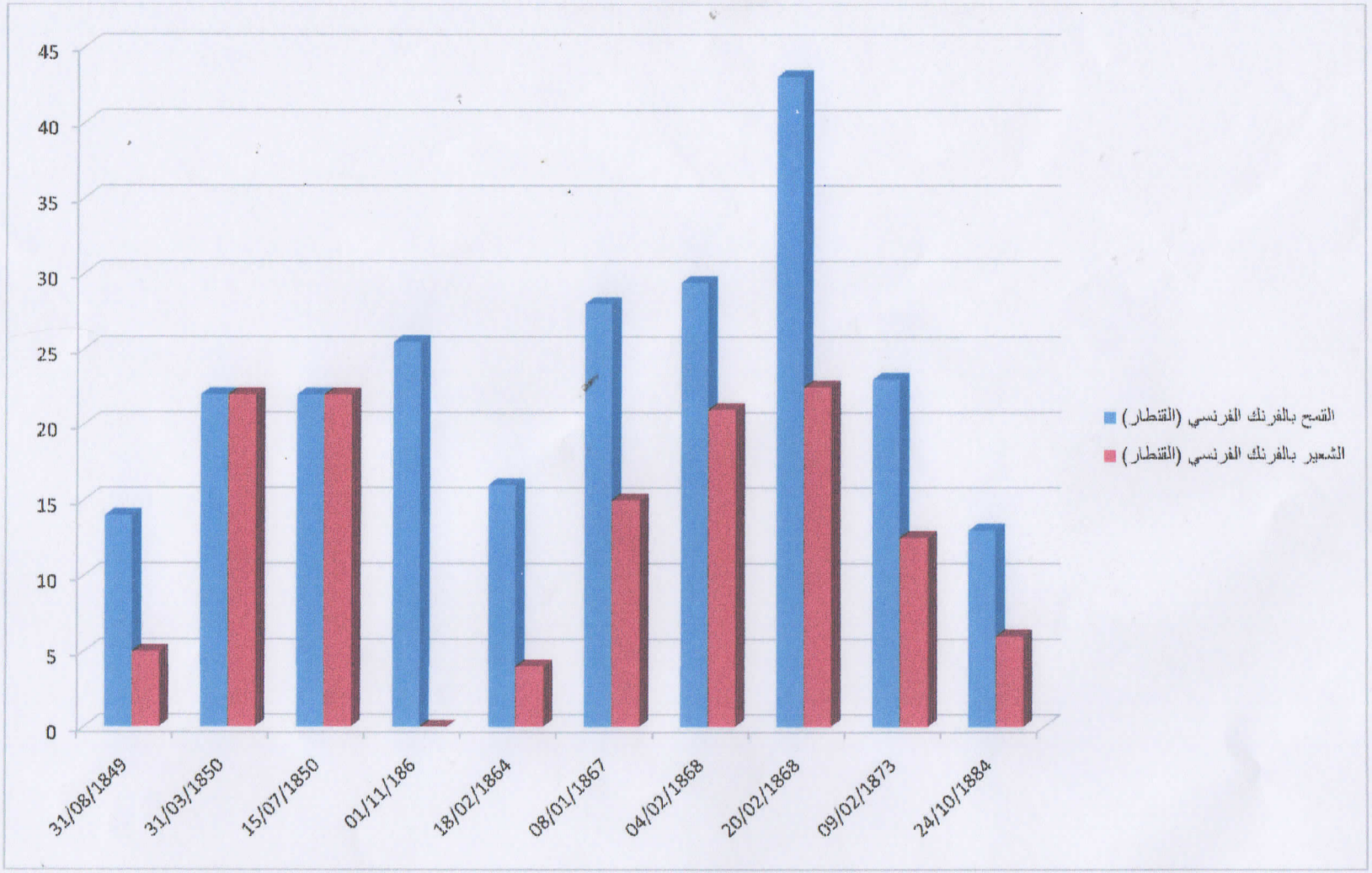

تطور أسعار القمح والشعير ما بين 1849 و 1884 من خلال توظيف أعداد، من جريدة المبشر، و le courrier Tlemcen

ملحق:12

البيبليوغرافية

ا. الأرشيف

-Archives Nationales D'outre –mer à Aix-en-Provence -France-

-Série -H- Fonds du Gouvernement D'Algérie- Affaires Indigènes -

1-Sous –Série -30H- Boite N°30

- Conférence de Tlemcen (1880).

-Affaire de la caravane de DIDI ben Fillali

-Série- M-Fonds du département D'Oran -Colonisation-

2-Sous-Série -1M Boite N° 01-

-Rapport du Directeur de L'intérieur.

-Rapport généraux sur la colonisation du territoire civil de la province d'Oran (1843-1847).

-Rapport du conseil d'hygiène et salubrité (1843-1855).

3-Sous-Série -1M Boite N° 03-

-Tournées semestrielle d'inspection du préfet Majorel (1854-1856).

4-Sous-Série -1M Boite N° 06-

- Rapports D'ensemble et statistiques agricoles sur la colonisation de la région D'Oran (1840-1871).

5-Sous-Série -1M Boite N° 07-

-Rapports médicaux (1846-1883).

6-Sous-Série -2M Boite N° 184-

-Tlemcen banlieue et arrondissement.

-Série -N- Fonds du Gouvernement Général D'Algérie (Travaux Publiques).

7-Série -N- Boite N°01

-Rapport à la commission des bâtiments civils sur le meilleure système de construire à adopter en Algérie et sur l'empois des marbres plastiques dans les édifices.

8-Série -**N**- Boite N°02

-Inspections générales de (1846-1847-1848-1849 -1850).

9-Série -**N**- Boite N°06

-mémoire des ouvrages exécutés par le génie militaire dans la province D'Oran (1864-1869).

-Compte rendues des travaux exécutés et des dépenses faites par le service des bâtiments civils de la province D'Oran pendant les Exercices (1846 à 1849) et les premiers trimestres de (1863et 1865).

10-Sous-Série -1N- Boite N°23

-Plan D'alignement et Modifications (1845-1862).

-Travaux de défense et de fortification « expropriation 1861 ».

-Ouverture de la Rue de L'huilerie (1861-1862).

-Ouverture des Rues Ximénes et du théâtre (1862-1863).

-Ouverture de la Rue de la Sicka (1863).

-Elargissement de la Rue Al Manzor (1868-1870).

-Ouverture de la Rue de la Paix (1870).

-Ouverture de la Rue Boumediene 1870-1877 (deux Plans conçus en cahier avec un acte d'échange).

-Expropriations D'immeubles (1873-1875).

-Ouverture de la Rue de Paris (1874-1890).

-Agrandissement de la place de la mairie (1876).

11-Sous-Série -2N- Boite N°19

-Projet d'abattoirs dans la ville de Tlemcen.

12-Sous-Série -2N- Boite N°21

-Projet de construction du Halle au Foundouk dans la ville de Tlemcen.

13-Sous-Série -2N- Boite N°22

-Projet de construction du Marché couvert de Tafrata et de la grande Halle au Foundouk dans la ville de Tlemcen.

Série -**ô**- Fonds du Gouvernement Générale D'Algérie –Finances-

14-Sous-Série -1ô- Boite N°21

-Tournées annuels de vérifications des poids et mesures (1861-1898).

15-Fonds ministérielle -FM 80- Boite N°786

-Procès- verbaux des délibérations de la commission administrative et consultative (1842-1849).

II. المصادر المطبوعة

- Andry, DR.F, L'Algérie Promenade Historique et Topographique, Le Fort, 1868 ,168 P.

-Bargés , L'abbé J.H, ,Tlemcen ancienne capitale du royaume de ce nom,Imp orientale de Nicolas ,Meulan ,1859 ,479 P.

- Berteuil,Arséne , L'Algérie Française, Tome 2 ,Dentu,1856,442 P.

- Bonnafort .DR, Douze Ans En Algérie 1830-1842, Dentu, Paris, 1880,384P.

-Capendu, ERNEST, la Popote, souvenir militaire D'Oran,amyot,Paris 1865,306 P.

- Dieuzaïde,V.A. Histoire de L'Algérie 1830-1878, Tome 1,Association Ouvrière, Oran 1880, 459P.

- Esterhazy, Colonel Walsin, Notice Historique sur le Maghzen D'Oran, Perrier, Oran,1849, 409 P.

-Gourgeot,F, La domination juive en Algérie, IMP Fontana, Alger ,1894.

- Hippolyte, M , Anal de la colonisation algérienne, bulletin mensuel de la colonisation française et étrangère, 13 émeTome, Plut , Paris, 1857,400 P.
- Hugonnet,Fred, Français et Arabe en Algérie,L Tinterlin et CIE, Paris,1860.

- Lallemand,Charles, L'ouest Algérien,Chalamel et C,Paris, 1891,206 P.

- Lescure, Etudes sur les nouveaux Impôts Projetés, et sur la Ligne Ferrée qui doit desservir Tlemcen, Oran, Pothier, 1878,84p.

- Mercié, Ernest,Ciquantaine D'une colonie, l'Algérie en 1880,Paris Challamel Ainé ,281P.

- Pellissier, E Annales, Algériennes,Tome 3 , Anselin et Gaultier,Paris,1839,Marge N°1,502 P.

-Piesse .Louis, Canal .Jean,Les ville D'Algérie Tlemcen, Librairie Africaine et Coloniale, Paris,1889, 101 P.

- Plée, Léon, Abdelkader, Nos soldats, Nos Généraux et la Guerre D'Afrique, Gustave Barba, Paris, 1866,84P.

- Rousset, Camille, L'Algérie de 1830-1840,Tome 2 , Plon Nourrit Et Clé ,Paris,1887,495P.

- Roy,J.J.E, Histoire De L'Algérie depuis les Temps les Plus Reculées à Nos Jours, Alfred Nane Et Fils ,Tours , 1880, 233 P.

- Rozet Et Carette, L'Algérie ; Firmin Didot Frères, Paris, 1850, 692P.

- Vignon, Louis, La France en Algérie, Hachette, Paris, 1893,552 P.

III. المراجع

العربية

العربي، إسماعيل المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،324،1982 ص

الأجنبية

-Bel, Alfred, Le Travail de la Laine à Tlemcen, Adolphe Jourdain, P.Ricard, Alger, 1913, 354 P.

-De Pimodan, Le commandant ,Oran, Tlemcen ,Sud Oranais 1899-1900, Honoré Champion ,Paris, 1903, 230p,

-Démontés, Victor, L'Algérie Economique, Tome 3, IMP Algérienne, Alger, 1925, 567 P.

-Donop, Général, Lettre Sur Algérie 1907-1908, Plon, Paris,1908,340 P.

-Esquer , Gabriel, Collection de Documents Inédits sur L'Histoire de L'Algérie Après 1830,Librairie ancienne ,Paris 1926, 598 P.

-Garrot, Henri, Histoire Générale de L'Algérie, Crescenzo, 1910,1189P.

-Grasser , J ,Rôle Social de la France Dans L'Afrique Du Nord,Crés et Cie,Paris,Sans date,270P

-le cocq, André, Histoire des débuts de la colonisation dans la subdivision de Tlemcen, Oran, 1941,348p.

-le cocq, André, Tlemcen Ville Française 1842-1871, L'administration Militaire 1842-1852, Tome 1, Internationales, Tanger, 1940, 343 P.

-Picard P . , Ernest, La Monnaie et le Crédit en Algérie Depuis 1830, Alger, Jules Carbonnel 1930.

-Tintoin, Robert, L'oranie, sa géographie, son histoire, ces centres vitaux, L fouque,1952.

-x, Alger, Oran, Constantine, 15 -26 Avril 1903, Adolphe Jourdan, Alger 1903,134 P.

IV. المقالات و الجرائد

1-المقالات

1- Ben Rahhal, M'hammed, Mémoire Sur La Création D'un Marché Franc A Maghnia, In Société de Géographie et D'archéologie de la Province D'Oran, Tome 12, Paul Perrier, Oran, 1892.

2- Tintoin, Robert, Tlemcen : Géographie et Histoire et Urbanisme, in Actes du 86e Congrès, national des sociétés savantes Montpellier 1961, Imp Nationale,Paris ,1963.

2-الجرائد

- **Le Mobacher** Créé en 1847 (13 Numéros)

-15 Mai 1848.

- 30 Mai 1848.

-30 Juin 1848.

-31 Mars 1850.

-15 Mai 1850.

-31 Mars 1851.

-16 Avril 1851.

-10 Octobre 1851.

-05 Mai 1866.

-09 Février 1871.

-19 Septembre 1872.

-23 Octobre 1873.

-03 Août 1878.

- **Le Courrier D'Oran** (03 Numéros)

-17 Mars 1850.

-26 Avril 1851.

-19 Novembre 1851.

- **Le Courrier de Tlemcen** Créé en 1861 (31 Numéros)

- 24 Janvier 1863.
-04 Avril 1863.
-11 Avril 1863.
-27 Octobre 1871
-29 Avril 1881.
-26 Août 1881.
-21 Avril 1882.
-22 Juin 1883.
-29 Juin 1883.
-28 Septembre 1883.
-05 Octobre 1883.
-24 Février 1884.
-29 Février 1884
-22 Août 1884.
-29 Août 1884.
- 06 Août 1886.
-04 Février 1887
-11 Février 1887.
-18 Mars 1887.
-29 Juillet 1887.
-17 Janvier 1890.
- 16 Mai 1890.
- 14 Novembre 1890.
-29 Mai 1891.
-19 Juin 1891.
-05 Février 1892.
-22 Février 1895
-26 Janvier 1894.
- 29 Janvier 1897
-19 Février 1897.
-26 Février 1897.

- **L'écho D'Oran** Créé en 1844 (70 Numéros)

-1845 ?
-17 Mars 1850.
-15 Avril 1850.
-08 Mai 1850.
-29 Novembre 1850.
-17 Mars 1851.
-16 Avril 1851.
-11 Juin 1851.
-18 Juin 1851.
-15 Novembre 1851.
-27 Décembre 1851.
-07 Avril 1852.
-26 Novembre 1863.
-07 Janvier 1864.
-18 Février 1864.
-15 Octobre 1864.
-10 Juin 1865.
-30 Septembre 1865.
-08 Janvier 1867.
-30 Janvier 1868.
-20 Février 1868.
-29 Février 1868.
-17 Mars 1868.
-22 Mai 1868.

-10 Avril 1852.
-05 Juillet 1854.
-06 Juin 1855.
-28 Juillet 1855.
-25 janvier 1856.
-05 Décembre 1857.
-24 Juin 1858.
-23 Février 1860.
-20 Octobre 1860.
-27 Octobre 1860.
-1er Novembre 1860.
-07 Mai 1861.
-20 Août 1861.
-1er Novembre 1861
-20 Avril 1862.
-17 Mai 1862.
-06 Novembre 1862.
-10 Juillet 1862.
-18 Octobre 1862.
-18 Octobre 1862.
-23 Octobre 1862.
-13 Novembre 1862.
-18 Décembre 1862.
- 09 Juillet 1868.
-28 Juillet 1868.
-29 décembre 1868.
-04 Février 1869.
-11 Novembre 1869.
-22 Janvier 1870.
-11mars 1869.
-17 Février 1870.
-28 juillet 1870.
- 20 septembre 1893.
-02 Mars 1898.
-16 Mars1898.
-20 Avril 1898.
-02 Juin 1898.
-14 Juin 1898.
-03 Janvier 1899.
-16 Janvier 1899.
-26 Juin 1899.
-04 Juillet 1899.
-21 Septembre 1899
-30 Novembre 1899.
-11 Décembre 1899.
-24 Janvier 1863.

- **La Tafna** Créé en 1882 (106 Numéros)

-27 Juin 1883.
-04 Juillet 1883.
-17 Octobre 1883.
-14 Novembre 1883.
-20 Février 1884.
-09 Avril 1884.
-14 Mai 1884.
-11 Juin 1884.
-20 Août 1884.
-27 Août 1884.
-10 Septembre 1884.
-24 Septembre 1884.
-13 Octobre 1884.
-23 Octobre 1884.
-17 Décembre 1884.
-06 Janvier 1886.
-27 Janvier 1886.
-06 Mai 1891.
-27 Janvier 1892.
-20 Avril 1892.
-11 Mai 1892.
-25 Mai 1892.
-1er Juin 1892.
-08 Juin 1892.
-29 Juin 1892.
-06 Juillet 1892.
-31 Août 1892.
-1er Mars 1893.
-22 Mars 1893.
-26 Avril 1893.
-10 Mai 1893.
-21 Juin 1893.
-26 Juillet 1893.
-23 Août 1893.

-17 Mars 1886.
-24 Mars 1886.
-02 Juin 1886.
-09 Juin 1886.
-21 Juillet 1886.
-19Janvier 1887.
-02 Février 1887.
-02 Mars 1887.
-18 Mars 1887.
-23 Mars 1887.
-30 Mars 1887.
-20 Avril 1887.
-18 Mai 1887.
-27 Avril 1887.
-25 Mai 1887.
-08 Juin 1887.
-29 Juin 1887.
-03 Août 1887.
-07 Septembre 1887.
-26 Octobre 1887.
-25 Janvier 1888.
-1er Février 1888.
-15 Février 1888.
-06 juin 1888.
-04 Juillet 1888.
-06 Février 1889.
-29 Mai 1889.
-05 Juin 1889.
-06 juin 1888.
-30 Octobre 1889.
-27 Novembre 1889.
-11 Décembre 1889.
-26 Février 1890.
-26 Mars 1890.
-30 Avril 1890.
-14 Mai 1890.
-13 Août 1890.
-10 Septembre1890.
-18 Février 1891.
-13 Septembre 1993.
-20 septembre 1893.
-03 Novembre1893.
-12 Décembre 1894.
-19 Décembre 1894.
-02 Janvier 1895.
-27 Février 1895.
-24 Juillet 1895.
-28 Août 1895.
-04 Septembre 1895.
-13 Octobre 1895.
-30 Octobre 1895.
-12 Février 1896.
-04 Mars 1896.
-20 Mai 1896.
-09 Septembre 1896.
-23 septembre 1896.
-06 Janvier 1897.
-13 Janvier 1897.
-31 Mars 1897.
-09 Juin 1897.
-30 Juin 1997.
-04 Août 1897.
-18 Août 1897.
-13 Octobre1897.
-20 Octobre 1897.
-24 Novembre 1897.
-25 Mai 1898.
-15 Juin 1898.
-19 Avril 1899.
-26 Juin 1899.
-21 Septembre 1899.
-29 Novembre 1899.
-13 Décembre 1899.

- **L'impartial Tlemcénien** Créé en 1894 (02 Numéros)

-17 Juin 1894.

-29 Juillet 1894.

V. الدراسات الجامعية

1- Abdellaoui, Malika, Tlemcen, Une métropole Islamique sous la domination Française, 1842-1908, Mémoire de maitrise sous la direction de Monsieur le PR j.l.triaud , Université de province, Faculté des sciences humaines d'Aix-en-Provence ,1998-1999.,180P.

2- Vichat, Françoise, Cinq Village de colonisation dans la région de Tlemcen (1848-1914), TER D'histoire contemporaine, sous la direction de Monsieur le PR. Philipe loupes et de Jacqueline Herepain, Université de bordeaux III, 1985-1986, 291 P.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

البسملة.....

الإهداء.....

كلمة شكر.....

مقدمة.....أ- ل

المدخل.....ص 1- ص22

الترتيب	**الفصل الأول: مدينة تلمسان تحت إدارة اللجنة الاستشارية1842-1852**	الصفحة
أولا	**تأسيس اللجنة الاستشارية Commission consultative أو الإدارية Commission administrative سنة 1842 و المهام المستعجلة الموكلة إليها**	24
1	التأسيس	24
2	إيواء ، و تنظيم المصالح العمومية	27
3	إحصاء العقار الشاغر	28
4	اللجنة الاستشارية و أملاك الحبوس	33
ثانيا	**الملكية العقارية في تلمسان، من الحجز إلى الاعتراف بها 1842-1851**	38
1	تلمسان 1842-1851 قرارات ،أمريات، و تعليمات	38
2	عودة التلمسانيين،إلى تلمسان ، و مواقف الإدارة الاستعمارية منها.	41
ثالثا	**تصرف اللجنة الاستشارية في العقار في مدينة تلمسان**	48
1	التعويض المؤقت للعقار	49
2	المناقصات Adjudication	54
3	الإيجار و البيع برضى الطرفين De gré à gré	58
4	البيع	60
5	عقود الامتياز Concession	61
1.5	عقود امتياز مجانية concession a titre gratuit	62
2.5	عقود امتياز تبادلية Concession a titre d’échange	62
3.5	عقود امتياز بالمقابل Concession à titre onéreux	62
4.5	عقود امتياز مستحيلة ! Concession impossible	63
رابعا	**المحاولات الأولى من أجل تهيئة المدينة**	68
1	الشق الأمني	68
2	الشق المدني	69

الترتيب	**الفصل الثاني: مشروع مخطط الرص والتسوية وبناء المدينة الجديدة بتلمسان 1845-1859**	الصفحة
أولا	**ثلاثية العمران الاستعماري: مخطط الرّص،الحي اليهودي ،نطاق التوسع العمراني**	82
1	جذور مخطط الرّص	83
2	الحي اليهودي موطئ قدم المخطط	85
3	نطاق التوسع العمراني في تلمسان La Nouvelle Enceinte	88
ثانيا	**مشروع مخطط الرّص لتلمسان:أو التحالف الاستراتيجي ما بين اللجنة الاستشارية و الهندسة العسكرية 1845-1852**	95
1	مشروع مخطط الرّص الأول لمدينة تلمسان 1845	95
2	نحو مخطط رّص جديد لمدينة تلمسان 1847-1849	99
3	الخطوط العريضة لمخطط الرّص الجديد 06 سبتمبر 1847 كما أراده رئيس الهندسة العسكرية بتلمسان	100
4	قيادة الهندسة العسكرية ، و مديرية التحصينات ، سجال حول المخطط الجديد للرّص **!**	101
5	تقرير المجلس الأعلى للإدارة حول مخطط الّرص لـ 06 سبتمبر 1848	105
6	مداولات اللجنة الاستشارية بخصوص بروتوكول المجلس الأعلى للإدارة 28 سبتمبر 1849	107
7	مداولات اللّجنة الاستشارية ، تراجع أم ضغوط 18 أفريل 1850؟	108
8	مداولات مجلس الحكومة بخصوص مخطط الرّص لتلمسان 13 جوان 1850	109
9	مخطط الرّص لمدينة تلمسان،مشاريع، و تعديلات أخرى،قبل انتهاء سلطة اللجنة الاستشارية 1850-1852	112
ثالثا	**مشروع مخطط الرّص لتلمسان، من خبرة إلى خبرة أخرى 1852-27 نوفمبر 1855**	115
1	جلسة لجنة الرّص و التسوية لمدينة تلمسان 16 جوان 1853	116
2	تقرير المهندس الرئيسي"فيالا دو سوربيي " Viala de sorbier، لوالي العمالة بخصوص التعديلات المقترحة في عملية الرّص في الحي الجديد بتلمسان 20 ديسمبر 1854	120
3	ردود المهندس الرئيسي على اعتراضات المجلس البلدي 23 مارس 1855	122
4	نتائج مداولات لجنة الرّص والتسوية بتلمسان 12 أكتوبر 1855	124
5	مداولات المجلس البلدي لتلمسان 27 نوفمبر 1855	126
رابعا	**الطريق إلى الاعتراف بمخطط الرّص والتسوية بتلمسان 1856-1859**	129
1	مداولات مؤتمر لجنة الرّص 18 ماي 1857	129
2	مداولات المجلس البلدي لتلمسان جلسة ثانية عادية 01 جوان 185	130
3	مشروع التعديلات على طاولة مجلس الحكومة08 سبتمبر 1857	131
4	مداولات مجلس الحكومة13 نوفمبر1857، بخصوص المخطط المعدل، والمقدم والي عمالة وهران	132
5	تقرير بخصوص مخطط تلمسان،إلى وزير الجزائر و المستعمرات04 أوت 1858	134
6	تعديلات أخرى على مخطط الرّص من طرف المهندس الرئيسي لعمالة وهران 11 ماي 1859	135
7	الموافقة النهائية على مخطط تلمسان 08 جويلية 1859	136
8	آخر معارك الحرب 05 أكتوبر 1859	137

الترتيب	**الفصل الثالث :العمران الاستعماري بتلمسان1860-1899**	الصفحة
أولا	**الرّص، والتسوية في تلمسان،خلال العهد الامبراطوري1860-1870**	143
1	المشاريع المدنية	144
1.1	الساحات العمومية 1860-1862	144
2.1	شق الشوارع الرئيسية فى المدينة	146
1.2.1	شارع "المعصرة" **Rue de L'huilerie** 1861 -1862	146
3.2.1	شارع خمينيس والمسرح **Rue du Théâtre Ximénes** 1862-1863	150
4.2.1	شارع السكاك **Rue du Sekkak** 1862-1863	152
5.2.1	شارع المنصور **Rue El Mansor** 1864-1870	154
6.2.1	شارع السلام **Rue de la paix** 1870	156
7.2.1	شارع بومدين **Rue Boumediene** 1870	158
2	المشاريع العسكرية: 29 أوت -04 ديسمبر 1861	158
3	مشاريع عمرانية استعمارية أخرى خلال العهد الإمبراطوري 1860-1870	161
ثانيا	**الرّص، و التسوية في تلمسان خلال العهد الجمهوري سبتمبر 1870-1899**	164
1	المشاريع المدنية	164
1.1	مشاريع لانتزاع ملكية عدة مباني 1873-1875	164
2.1	شارع باريس Rue de Paris 1874-1897	166
3.1	الساحات 1876-1892	169
4.1	شارع هايدو Rue Haédo 1885-1897	170
5.1	شارع خيمينيس Rue Ximénés1878-1899	173
6.1	شارع النصر Rue de la victoire و شارع المنصورRue el Mansor 1887-1899	175
7.1	شارع فرنسا Rue de France 1887-1896	176
8.1	شارع السلام Rue de la paix 1892-1894	178
9.1	شارع يغمراسن Rue Yar Moracen1895- 1899	179
10.1	شارع الحنايا D'hennaya Rue 1895	181
11.1	النهج الوطني Boulevard National و شارع يغمراسنYar Moracen،أو العمران عندما يتقاطع مع الطرقية 1890-1898	181
2	المشاريع العسكرية	183
1.2	تهيئة حي باب الجياد،تعمير مدني ،بنكهة عسكرية 1877	183
3	مشاريع عمرانية استعمارية أخرى خلال العهد الجمهوري 1870-1899	185
1.3	المؤسسات العمومية	185
1.1.3	توسيع دار البلدية	185
2.1.3	المؤسسات التعليمية و الثقافية	186

2.3	استثمار الفضاء العقاري	187
3.3	دور العبادة	189
4.3	تلمسان المدينة العصرية	190
5.3	العمران الاستعماري في خدمة رموزه	191
ثالثا	**اعتراضات ،و شكاوى التلمسانيين على العمران الاستعماري خلال العهدين الإمبراطوري والجمهوري 1859-1895**	193
1	اعتراضات ،وشكاوي العهد الإمبراطوري 1859-1870	194
1.1	احتجاجات سكان باب الجياد 1859	194
2.1	اعتراضات سي حامد ولد حمادي 1861	195
3.1	اعتراضات وعقد التبادل ما بين الإدارة الاستعمارية وورثة الحاج بومدين بن جابر فبراير – ماي 1870	196
2	اعتراضات و شكاوي العهد الجمهوري سبتمبر 1870-1894	199
1.2	شكوى عبد القادر بن مصطفى بن بوعياد ديسمبر 1877	199
2.2	شكوى محمد بن محمد بوعياد 29 جانفي 1890	200
3.2	اعتراضات سكان شارع السلام Rue de la paix 1894	202

الترتيب	**الفصل الرابع: اقتصاد مدينة تلمسان من الاحتلال إلى نهاية العهد الإمبراطوري 1842-1870**	الصفحة
أولا	**البدايات الأولى للاقتصاد الاستعماري في تلمسان**	207
1	الاقتصاد الضريبي 1842-1852	207
1.1	الضرائب المحلية في تلمسان بين مد و جزر	208
2.1	قيمة الضرائب و الغرامات	212
3.1	الضرائب الإسلامية و إيرادات الأملاك الحبوس	214
2	الاقتصاد العقاري 1842- 1845	216
ثانيا	**الزراعة الحضرية من الاحتلال النهائي إلى منتصف العهد الإمبراطوري1842- 1860**	218
1	مظاهر الزراعة الحضرية في مدينة تلمسان	219
2	الإنتاج الزراعي	223
ثالثا	**بناء الهياكل الاقتصادية الأولى و تنظيم التجارة الداخلية في مدينة تلمسان 1842-1870**	227
1	إنشاء المذبح البلدي 1849-1851	227
2	سوق الفندق للحبوب 1847-1852	231
3	إنشاء السوق العربي المغطى لـ "تافراته" 1850-1852	233
4	الأسواق اليومية بتلمسان 1842- 1870	234
1.4	الخضر و الفواكه	234
2.4	اللحوم و المواشي	237
3.4	المطاحن و الحبوب و المخابز	239
4.4	معاصر زيت الزيتون	243
5.4	تجارة الأصواف و حرفيوها	245
رابعا	**التجارة الخارجية 1842- 1870**	251
1	محور وهران	251
2	محور تلمسان- المغرب	254
خامسا	**أزمات الاقتصاد في تلمسان في العهد الإمبراطوري 1852 -1870**	259
1	الفوضى المالية	259
2	المجاعة 1867-1870	261

الترتيب	**الفصل الخامس: اقتصاد مدينة تلمسان خلال العقود الثلاث الأولى من العهد الجمهوري1870-1899**	الصفحة
أولا	**مظاهر تنظيم حركة البيع و الشراء في المدينة 1870-1899**	266

1	مراقبة الأوزان و المقاييس	266
2	المقاهي العربية	270
3	مراقبة و تنظيم الأسواق اليومية	273
ثانيا	**اقتصاد تلمساني و اقتصاد أوروبي 1870 -1899**	280
1	الاقتصاد التلمساني	282
1.1	تجارة القوافل	282
2.1	حرفيو النسيج و الأصواف و الطرازة	285
3.1	تحويل الجلود	287
2	الاقتصاد الأوروبي	288
1.2	مدينة لتكوين الحرفيين الصناعيين و الزراعيين	289
2.2	تجارة الملاهي الليلية و دور الخمور	290
3.2	تجارة القرض و التأمين و توكيلات الشركات الكبرى	292
4.2	السياحة في تلمسان	296
ثالثا	**اقتصاد متأزم مع نهايات القرن 19**	297
1	سياسة الاقتراض الفاشل للمجلس البلدي	297
2	أزمة مالية و عقارية	299
3	استفحال خطر العملة الاسبانية و النقود المزورة	300
4	إفلاس أصحاب المؤسسات التجارية الصغرى	304
5	سنوات عجاف	306
رابعا	**أماني اقتصادية جديدة في انتظار ربط مدينة تلمسان بالقطار و الميناء**	307
1	الدفاع عن مشروع سكة حديد سيدي بلعباس- تلمسان- ميناء بني صاف ورفض مشروع سكة حديد وهران- تلمسان – عين تموشنت	308
2	رهانات الخط السككي تلمسان- رشقون، تلمسان- مغنية، تلمسان- سبدو	313
1.2	جدوى سكة حديد تلمسان – ميناء رشقون	314
2.2	جدوي سكة حديد تلمسان – مغنية	316
3.2	جدوى خط السكك الحديدية تلمسان- سبدو	318

خاتمة.....ص321- ص328

الملاحق.....ص329-343

قائمة بيبليوغرافية.....ص 344-354

الفهرس.....ص355-361

ملخص عربي

الكلمات المفتاحية:العمران الاستعمارى فى تلمسان- مخطّط الرّص والتسوية- المهندس*قوبير*- ساحة الجزائر- ساحة البلدية- سوق تافراتة - المذبح البلدي - تجارة القوافل فى تلمسان- مشاريع ربط تلمسان بالقطار.

دخلت تلمسان عهد الاحتلال سنة 1842، الذي فرض على هذه الأخيرة،سياسة عمرانية،واقتصادية استعمارية،اهتمّت الأولى، بتغيير وجه المدينة العربي الإسلامي،حيث شقّت الشّوارع الجديدة،كشارع- باريس- و شارع - المعصر ة- ،كما شقّت السّاحات، كساحة -الجزائر- وساحة - البلدية -، أمّا الثانية، فقد اهتمّت بوضع مقدّرات المدينة،تحت تصرّف الوافدين الأوروبيين، واليهود ،الذين تحوّلوا بفعل ذلك ،إلى أناس أثرياء، وأصبحت المدينة تابعة للاقتصاد الاستعماري،وسوقا ترويجية لبضائعه.أنشأت الإدارة الاستعمارية بمدينة تلمسان،كل الهياكل الاقتصادية الكفيلة، بتنمية اقتصاد المدينة ،من إطار ضريبي، وأسواق يوميّة،ومؤسسات اجتماعية، وخدمية،وهنا حدث التكامل المنشود، ما بين سياسة العمران، وسياسة الاقتصاد،رغم ذلك، حافظت تلمسان، لبعض الوقت ،على تجارتها الجهوية القديمة ،تجارة القوافل،وبقيت أسواقها رغم المنافسة، عامرة بالسّلع التقليدية،من المنتجات الصوفية،والجلدية، والنسيجية.

Résumé en Français

-Mots clés : Urbanisme à Tlemcen - Plan d'amènagement et de nivellement- Ingénieur Gaubert - Place d'Alger - Place de la Mairie- Marché « Tafrata » - Abattoir municipal - commerce des caravanes - Projets de la voie ferrée

Tlemcen est entrée à l'ère coloniale en l'an 1842 , qui a imposé à cette dernière une politique urbanistique ainsi qu'une politique économique coloniale . La première s'est interessée au changement de l'aspet Arabo-Musulman de la ville . Elle a construit de nouvelles routes comme la rue de Paris , la rue de l'huilerie ainsi que des places publiques ; telles que la place d'Alger et la place de la Mairie . Tandis que la deuxième s'est interessée à la fondation d'une assise économique pour la ville de Tlemcen tout en la mettant sous le contrôle des Européens et des Juifs qui par la suite sont devenus très riches et par conséquent la ville est devenue économiquement dépendante à la puissance coloniale ; et puis un marché afin de promouvoir les marchandises et les produits manufacturés de cette dernière . L'administration coloniale a crée toutes les structures économiques dans le but de faire croitre l'économie de la ville par le biais d'autorité recouvrant les impôts ; les marchés quotidiens et d'entreprises sociales et des services . Et c'est de là que s'est conclue la complémentarité visée par la puissance coloniale entre la politique urbanistique et la politique économique . Malgré toutes les contraintes , Tlemcen et ce pour une période courte a gardé son ancien commerce régional , son commerce de caravanes et ainsi qu'une concurrence féroce , les marchés de Tlemcen étaient pleins de marchandises traditionnelles , de produits manufacturés fabriqués à base de coton , de cuir et de textile .

English version

- **Key words** : Urbanism in Tlemcen - Alignment and levelling plan -Engineer Gaubert- Algiers public place - Town hall public - Tafrata" market - Municipal slaughter-place house- Caravan commerce - Railways projects desserving Tlemcen

Tlemcen entered the colonial era in the year 1842 which imposed on it an urbanistic policy and a colonial economic policy . The first one was interested in changing the Arabic and Islamic aspect of the town ; it constructed new roads like the Paris street , the oil-manufacture street as well as open public places such as "Algiers public place" and "Town hall public place". Whereas the second one was interested in founding the economic basis of the town and putting it under the control of the European comers and the Jews who became wealthy persons and as as a consequence , the town became economically dependent to the colonial power (France) and was as a promotional market for its goods and manufactured products . The colonial administration created all the economic structures to grow the town's economy such as tax-paying authorities , daily markets , social and services enterprises . And from that point came or happened the aimed complementarity between the urbanistic policy and the economic one . Although all these constraints , Tlemcen preserved and for a short time its old regional trade , caravan commerce . Despite a fierce competition , Tlemcen markets were always full of traditional goods and manufactured products made of cotton , leather and textile .

ملخص

دخلت تلمسان عهد الاحتلال سنة 1842، الذي فرض على هذه الأخيرة، سياسة عمرانية، واقتصادية استعمارية، اهتمّت **الأولى**، بتغيير وجه المدينة العربي الإسلامي، حيث شقّت الشّوارع الجديدة، كشارع- باريس و شارع المعصرة، كما شقّت السّاحات، كساحة الجزائر وساحة البلدية. أمّا **الثّانية**، فقد اهتمّت بوضع مقدّرات المدينة، تحت تصرّف الوافدين الأوروبيين، واليهود، الذين تحوّلوا بفعل ذلك ،إلى أناس أثرياء، وأصبحت المدينة تابعة للاقتصاد الاستعماري، وسوقا ترويجية لبضائعه.أنشأت الإدارة الاستعمارية بمدينة تلمسان، كل الهياكل الاقتصادية الكفيلة، بتنمية اقتصاد المدينة، من إطار ضريبي، وأسواق يوميّة، ومؤسسات اجتماعية، وخدمية، وهنا حدث التكامل المنشود، ما بين سياسة العمران، وسياسة الاقتصاد، رغم ذلك، استطاعت تلمسان المحافظة، لبعض الوقت ، على تجارتها الجهويّة القديمة، كتجارة القوافل، وبقيت أسواقها رغم المنافسة، عامرة بالسّلع التقليدية، من المنتجات الصوفية، والجلدية، والنسيجية.

الكلمات المفتاحية:
العمران الاستعماري؛ تلمسان؛ مخطّط الرّص والتسوية؛ قوبير؛ ساحة الجزائر؛ ساحة البلدية؛ سوق تافراتة؛ المذبح البلدي؛ تجارة القوافل؛ سكك الحديد.

نوقشت يوم 18 أبريل 2018